وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــــامعة باجي مختار – عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY - ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم عـــلوم الإعـــلام و الاتصـــــــــال

السنة 2010

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان

دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر

الشعبة: إعلام و اتصال

لـ

دلـــــيلة غـــــروبة

مديرا مذكرة التخرج د- فؤاد بوقطة الرتبة : أستاذ التعليم العالي المؤسسة : جامعة عنابة
د- أحمد شنيقي الرتبة : أستاذ التعليم العالي المؤسسة : جامعة عنابة

أمام اللجنة

الرئيس د- عمر عسوس الرتبة:أستاذ التعليم العالي المؤسسة : جامعة قالمة

الفاحصون

د-فضيل دليو الرتبة:أستاذ التعليم العالي المؤسسة : جامعة قسنطينة
د-عبد الحق بن جديد الرتبة: أستاذ محاضر المؤسسة : جامعة عنابة
د-السعيد بومعيزة الرتبة: أستاذ محاضر المؤسسة:جامعة الجزائر

ملخص البحث

"**...إن حياتنا السياسية حرة و نحن أحرار و متسامحون...**" كلمة ألقاها بيرلكس القائد الإغريقي، في إحدى خطبه الجماهيرية، عندما انتقلت أثينا إلى نظام حكم جديد يسمى بالنظام الديمقراطي.

فالديمقراطية كلمة استمدت جذورها من اليونان، وتعني سلطة الشعب، لكنها اقتصرت في تلك الفترة على الأقلية الأحرار دون العبيد و النساء، و تطورت عبر الأزمنة، و اختلفت مناهج تطبيقها باختلاف المجتمعات و الأزمنة و التوجهات الفكرية.

و رغم أن مفهوم الديمقراطية هو من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و النقاش، إلا أن هناك درجة من الاتفاق على أن الحد الأدنى من المكونات الضرورية لتحقيق الديمقراطية تتمثل في احترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية و التداول السلمي للسلطة و التعددية الإعلامية وحرية الرأي.

فالتعددية الإعلامية و الديمقراطية تربطهما علاقة شرطية، إذ لا يمكن أن تتواجد إحداهما دون الأخرى، و هو ما انطلقنا منه، في هذا البحث، من خلال دراستنا للدور المحتمل للصحافة المستقلة في إرساء دعائم الديمقراطية و ترسيخها في الجزائر.

فالصحافة المستقلة في الجزائر جاءت بعد سنوات من الأحادية الحزبية و من احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة و للإعلام المكتوب، و توجيهه لها سرا و علنا، و قد كانت أحداث الخامس من أكتوبر بمثابة النقلة النوعية في مجال السياسة و الإعلام على السواء، إذ تبعها دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية و حرية تكوين الأحزاب و الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم صدرت لائحة لرئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش تمنح لصحفيي القطاع العام حرية البقاء في هذا القطاع أو الانتقال للعمل ضمن مؤسسات صحفية خاصة مع منحهم المساعدات اللازمة و سنتين من الأجور مسبوقة الدفع، ثم تكرس كل ذلك من خلال قانون الإعلام للثالث من أفريل 1990.

و بهذا انطلقت الصحافة الجزائرية في مغامرة مع الحرية الجديدة، و نشأت العديد من الصحف متمتعة بأسلوب إخراجي و فني جديد و بلغة تختلف جذريا عن لغة الإعلام المكتوب في العهدة السابقة.

لكن ما أثير حول الانتماءات الحقيقية للصحف المستقلة، و حول ارتباطها الوثيق بقوى السياسة و المال، و ما قيل عن اتخاذها كسلاح لتصفية الحسابات بين جماعات فاعلة في السلطة، و عن كونها مجرد وسيلة تقدم بها الوصفة الديمقراطية الجزائرية للعالم، كل ذلك دفعنا للتساؤل حول الدور الذي لعبته الصحافة المستقلة في إرساء دعائم النظام الديمقراطي المطبق في الجزائر، و حول استغلالها لمجال الحرية المتاح، في ظل ارتباطها بالممولين و الشركاء الإعلانيين.

إن هذا البحث هو محاولة، جمعنا فيها بين العديد من التوجهات الفكرية و وجهات النظر و البحوث المختلفة، لمفكرين و مختصين اهتموا بموضوعي الديمقراطية و الصحافة المستقلة في العالم و في الجزائر، و بين معطيات جمعناها من الميدان عن طريق تحليلنا لمضمون نموذج رأينا أنه الأنسب لتمثيل الصحافة المستقلة في الجزائر و هو جريدة الخبر اليومية، و الوقوف على نوع الخطاب الإعلامي الذي تتبناه، و مجال الحرية الذي تعمل في إطاره و مختلف الخطوط الحمراء التي تتجنب تخطيها.

و من ثمة، و اعتمادا على المعطيات النظرية و الميدانية، سنحاول أن نعرف ما إذا كانت الصحافة التي وصفت نفسها اصطلاحا بالصحافة المستقلة، مستقلة فعلا عن قوى المال و السياسة، متمتعة بالحرية المطلقة في التعبير كأهم دعائم النظام الديمقراطي في الجزائر.

Résumé

"… notre vie politique est libre et nous sommes libres et tolérants", propos cités par Burlks le commandants grec dans l'un de ses discours, lorsque Athéne s'est dirigée vert un nouveau régime qu'on a appelé le système démocratique.

Les racines de la démocratie sont grecques, ce terme signifie le pouvoir du peuple, à l'exception de quelques minorités tel que les esclaves et les femmes.

La démocratie a évolué dans le temps, ses méthodes d'application ont varié selon les sociétés et l'évolution intellectuelle de l'homme.

Bien que le concept de démocratie est l'un des concepts les plus controversés,il y'a eu un accord sur les éléments minimaux nécessaires pour la réaliser: le respect des droits de l'homme, le pluralisme médiatique et politique, le transfert pacifique du pouvoir, et la liberté d'expression.

La démocratie et le pluralisme médiatique ont une relation assez forte car l'un ne peut exister sans l'autre, c'est d'ailleurs l'idée clé de notre recherche qui consiste à étudier l'éventuel rôle de la presse indépendante dans la concrétisation de la démocratie en Algérie.

La presse indépendante en Algérie est apparue après des années sous le régime du parti unique donc un monopole de l'état algérien sur les médias lourds, cet état qui a orienté la ligne éditoriale de la presse ouvertement ou discrètement.

Le changement politico-médiatique a commencé suite aux évènements du 05 octobre 1988, y'a eu la constitution de 1989 qui a adopté le pluralisme politique ainsi que la liberté à la constitution d'associations et de partis à caractère politique, par la suite Mouloud Hamouche premier ministre de

l'époque a accordé aux journalistes du secteur public la possibilité de rester dans ce secteur ou de travailler au sein d'autres organisations médiatiques, en leur offrant une assistance et deux années de salaires prépayées, toutes ces démarches se sont concrétisées à travers la loi sur l'information datée du 03 Avril 1990.

La presse indépendante algérienne a été lancée, et du coup une nouvelle aventure médiatique a vu le jour, avec un style radicalement différent du précédent.

Mais tout ce qui a été dit sur les vraies appartenances de cette nouvelle presse,et de sa relation avec les forces politico-financières, nous a poussé à s'interroger sur le rôle de la presse dite indépendante en Algérie à mettre en vigueur le système démocratique.

Cette recherche est une tentative d'analyse de nombreux courants intellectuels et approches qui se sont intéressés au sujet de la démocratie et sa relation avec la presse écrite dans le monde et en Algérie, d'accueillir des données sur le terrain à travers l'analyse du contenu d'El khabar un quotidien model approprié pour représenter la presse dite indépendante en Algérie.

De là, et en fonction des données nous allons essayer de savoir si la nouvelle presse algérienne est indépendante des forces politico-financière et si elle jouit de la liberté d'expression sensée être l'un des piliers du système démocratique en Algérie.

الإهداء

إلى ماما الرائعة أعز من يتربعون على عرش القلب على الإطلاق....

إلى والدي الرائع الطيب...

إلى أخواتي الصغيرات الجميلة لندة، و الدكتورة نوال، و المدللة سلمى...

إلى أخي العصبي رشاد...

إلى نور عيوني و روح قلبي و فرحة عمري و زهرتي اليانعة ابن أختي و ابني كوكي...

إلى زوج أختي فوزي وابنتها الكتكوتة نادين...

إليكم جميعا أهدي هدا العمل المتواضع...

Lylette

الشكر

الحمد و الشكر لله العلي القدير، الذي ألهمني القوة و سلحني بالصبر و مكنني بعونه و مشيئته و إرادته من إتمام هدا العمل...

أقدم شكرا وفيرا، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، على إنجاز هذا العمل المتواضع، و على رأسهم إدارة و أساتذة قسم علوم الإعلام و الاتصال...

أشكر أستاذي القدير فؤاد بوقطة على رحابة صدره، و سعة معارفه، و تفانيه في العمل و استعداده الدائم لمد يد العون و المساعدة...

أنحني عرفانا، وأشكر بكل ما تحمله كلمة الشكر من معان سامية، أستاذي القدير أحمد شنيقي، الذي كان لي سندا و دعما و عونا خلال كافة مراحل البحث، أشكره على تأنيبي و زجري في فترات الخمول وعلى تشجيعي في فترات الإحباط و على إثراءه البحث بمعارفه الغزيرة و بتجاربه المهنية اللامعة في سماء الجامعة و الإعلام، أشكره على صرامته مع الباحثة و على تشجيعه للزميلة و على احترامه للإنسانة...

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي القدير عمر عسوس،على المساعدات الكبيرة التي قدمها و على تزويدي بنصائحه القيمة التي عودني عليها مند سنوات التدرج الأولى و خلال مراحل إشرافه على مذكرة الماجستير...

أشكر الأستاذ القدير محمد شطاح على اقتراحاته و توجيهاته و على تحكيمه لاستمارة تحليل المضمون..

كما لا أنسى أن أوجه شكرا خاصا إلى كل من الأستاذة أوهايبية فتيحة، والأستاذة فضة عباسي، و الأستاذة وحيدة سعدي و إلى الجمالين الأستاذ جمال بن زروق و الأستاذ جمال العيفة، لما وجدته لديهم من روح أخوية عالية...

- **قائمة الجداول**

رقم الجدول	العـــــــــــــــــــــنوان	الصفحة
(1)	تواريخ الأعداد المشكلة لعينة البحث المتعلقة بمحاكمة بنك الخليفة	40
(2)	تواريخ الأعداد المشكلة لعينة البحث المتعلقة بالحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	41
(3)	الأعداد المشكلة للعينة الأولى للبحث من أشهر و أيام سنة الدراسة	42
(4)	الأعداد المشكلة للعينة الثانية للبحث من أشهر و أيام سنة الدراسة	43
(5)	الأعداد الكلية المشكلة لعينتي البحث من جريدة الخبر المستقلة	43
(6)	الصحف الحزبية الأولى التي صدرت في بداية التعددية	84
(7)	الصحف المستقلة الأولى التي صدرت في بداية التعددية	85
(8)	جدول تفريغ بيانات استمارة تحليل مضمون عينة الدراسة الخاصة بقضية الخليفة	170
(9)	جدول تفريغ بيانات استمارة تحليل مضمون عينة الدراسة الخاصة بالحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	174
(10)	الأشكال الإعلامية التي تم بها تناول قضية بنك الخليفة في جريدة الخبر	179
(11)	المساحة الورقية المخصصة لقضية الخليفة في جريدة الخبر	182
(12)	موقع قضية بنك الخليفة ضمن صفحات جريدة الخبر	184
(13)	ترتيب قضية بنك الخليفة ضمن الصفحة الأولى من جريدة الخبر	186
(14)	تكرار قضية الخليفة ضمن جريدة الخبر	187
(15)	استخدام الصور و الرسوم في قضية الخليفة ضمن جريدة الخبر	188
(16)	أرقام سحب أعداد العينة من جريدة الخبر التي تناولت قضية الخليفة	191
(17)	المواضيع الرئيسية التي تناولتها الخبر في تغطية قضية بنك الخليفة	192

(18)	مجال المواضيع المتناولة في قضية بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر	196
(19)	مصادر المواد الإعلامية المتناولة في قضية بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر	197
(20)	الشخصيات المحورية التي تضمنتها قضية بنك الخليفة في جريدة الخبر	200
(21)	اتجاه جريدة الخبر نحو قضية بنك الخليفة	205
(22)	وظيفة المواضيع التي تناولت قضية بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر	208
(23)	الأشكال الإعلامية التي غطيت بها الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر	210
(24)	المساحة الورقية المخصصة لموضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر	212
(25)	موقع الحملة الإنتخابية لتشريعيات2007 ضمن صفحات جريدة الخبر	213
(26)	ترتيب الحملة الانتخابية لتشريعيات2007 ضمن الصفحة الأولى من جريدة الخبر	214
(27)	تكرار موضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات2007 ضمن جريدة الخبر	215
(28)	استخدام الصور و الرسوم في تغطية الحملة الإنتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر	216
(29)	أرقام سحب أعداد العينة من جريدة الخبر التي تناولت موضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	218
(30)	المواضيع الرئيسية التي تناولتها الخبر في تغطية الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	220
(31)	مجال المواضيع المتناولة في تغطية الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر	223
(32)	مصادر المواد الإعلامية الخاصة بالحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر	224
(33)	الشخصيات المحورية التي تضمنتها الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 في جريدة الخبر	226
(34)	اتجاه جريدة الخبر نحو الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	230
(35)	وظيفة المواضيع التي تناولت الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007	232

- **جدول المواد (الفهرس)**

الموضوع	**الصفحة**
مقدمة عامة	**01**
اشكالية البحث	**03**
تساؤلات البحث	**07**
أهداف و أهمية البحث	**08**
الفصل الأول: الإطار المفهمي للبحث	**11**
تحديد المفاهيم	**11**
الديمقراطية نظريا	**11**
الصحافة المكتوبة المستقلة	**19**
المقاربات النظرية للديمقراطية	**23**
وسائل الإعلام و الديمقراطية	**26**
نماذج التأثير: حارس البوابة، الطلقة السحرية	**29**
الفصل الثاني : الإجراءات المنهجية للبحث	**32**
مجتمع البحث	**32**
عينة البحث	**32**
منهج البحث	**32**
أدوات جمع البيانات	**45**
مكان البحث	**55**
زمان البحث	**56**
الفصل الثالث: الإطار النظري للبحث	**58**
المسيرة التاريخية للصحافة الجزائرية	**58**
من 1830 إلى 1962: الحقبة الاستعمارية	**58**

من 1962 إلى 1965: مرحلة التاميم و فرض الهيمنة	**68**
من 1965 إلى 1979: مرحلة التوجيه و الرقابة	**72**
من 1979 إلى 1988: مرحلة تقنين الإعلام	**74**
أحداث الخامس أكتوبر 1988	**77**
من 1989 إلى 1990: مرحلة الانفتاح الإعلامي	**81**
الظروف المحيطة بنشأة الصحافة المستقلة في الجزائر	**86**
عراقيل التوجه الديمقراطي في الجزائر: إيقاف المسار الانتخابي في 1992 و تأثيره على الساحة الإعلامية في الجزائر	**94**
السلطة السياسية الجزائرية و علاقتها بالصحافة المستقلة	**100**
مظاهر الديمقراطية في الجزائر: بعض القضايا الهامة	**120**
الصحافة المستقلة الجزائرية و لوبيات الإعلام	**131**
الصحافة المستقلة و قضية بتشين	**139**
الصحافة المستقلة الجزائرية و التصفية الجسدية	**144**
خطاب الصحافة الجزائرية تجاه السلطة قبل 1988	**148**
الخطاب الإعلامي بعد أزمة الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991	**150**
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للبحث	**155**
الخطوات المنهجية الخاصة بتحليل المضمون	**155**
تصنيف المحتوى إلى فئات	**155**
تحديد وحدات التحليل	**157**
صياغة استمارة تحليل المضمون	**157**
تفريغ البيانات	**169**
الفصل الخامس: معالجة البيانات و النتائج	**179**
تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها	**179**
نتائج البحث	**234**
خاتمة البحث	**252**

التهميش و الإحالات	**253**
قائمة المراجع	**263**
الملحق	**268**

خطة البحث

مقدمة عامة

إشكالية البحث

تساؤلات البحث

أهداف و أهمية البحث

الفصل الأول: الإطار المفهمي للبحث

1 -تحديد المفاهيم

أ- ديمقراطية

ب - صحافة مكتوبة مستقلة

2 -المقاربات النظرية للديمقراطية

3 -وسائل الإعلام و الديمقراطية

4 -نماذج التأثير: حارس البوابة و القذيفة السحرية

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث

1 -مجتمع البحث

2 -عينة البحث

3 -منهج البحث

4 -أدوات جمع البيانات

5 -مكان البحث

6 -زمان البحث

الفصل الثالث: الاطار النظري للبحث

1 -المسيرة التاريخية للصحافة الجزائرية

أ- من 1830 إلى 1962: الحقبة الاستعمارية

ب- من 1962 إلى 1978: مرحلة التأميم و فرض الهيمنة

ج - من 1979 إلى 1988: مرحلة التوجيه و الرقابة
د - أحداث أكتوبر 1988: مرحلة تقنين الإعلام
هـ- من 1989 إلى 1990: مرحلة الانفتاح الإعلامي

2 -الظروف المحيطة بنشأة الصحافة المستقلة في الجزائر
3 -عراقيل التوجه الديمقراطي في الجزائر: إيقاف المسار الانتخابي في سنة 1992 و تأثيره على الساحة الإعلامية الجزائرية
4 -السلطة السياسية الجزائرية و علاقتها بالصحافة المستقلة.
أ - الخطابات
ب -الأفعال
5 - مظاهر الديمقراطية في الجزائر: بعض القضايا الهامة
6 -الصحافة المستقلة الجزائرية و لوبيات الإعلام
أ - الجرائد الوطنية المستقلة و قضية بتشين
ب -الصحافة الجزائرية المستقلة و التصفية الجسدية.
7 -خطاب الصحافة الجزائرية اتجاه السلطة قبل 1988

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للبحث

1 - الخطوات المنهجية الخاصة بتحليل المضمون:
أ- تصنيف المحتوى إلى فئات
ب- تحديد وحدات التحليل
ج- صياغة استمارة تحليل المضمون
د - تفريغ البيانات

الفصل الخامس: معالجة البيانات و النتائج

1 -تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها
2 -نتائج البحث
3 -خاتمة البحث

- تهميش و إحالات
- قائمة المراجع

الملحق

1 -نماذج لأشكال إعلامية مختلفة من عينة الدراسة

2 -أقلام كتبت بشأن الصحافة المستقلة

مقدمة عامة

كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988، بمثابة انطلاقة جديدة للإعلام الجزائري، فقد تمخض عنها إطار تشريعي جديد هو دستور 1989 الذي أقر التعددية الإعلامية و السياسية، ليتم تبنيها رسميا في قانون الإعلام لأفريل من سنة 1990.

فنشأ بموجب ذلك أربعة و ثلاثون حزبا و جمعية سياسية معتمدة من طرف الدولة، و في كنف هذا الإطار التشريعي الجديد للإعلام تكون هامش من الحرية سمح بظهور الصحافة المستقلة،

و بموجب المنشور رقم04 لرئيس الحكومة مولود حمروش، تم ترك الحرية للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية باختيار إما البقاء في القطاع العام أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي، و وضعت في هذا الإطار عدة تسهيلات مالية و إمكانات تقنية و مادية كالمقرات و الرواتب و القروض و شكلت لجنة لمتابعة تنفيذ ما ورد في المنشور، تتكون من ممثلي السلطات العمومية المعنية، و ممثلي الصحفيين و جرى تحديد أنواع الدوريات الجديدة الممكن إصدارها مستقبلا في ظل التعددية على النحو التالي: جرائد مستقلة ذات صدور دوري، مجلات ذات طابع علمي و ثقافي، مجلات متخصصة مرتبطة بالنشاطات القطاعية للدولة، مجلات و دوريات واسعة الانتشار.

وصلت الجزائر إذن عهدة جديدة للتعددية الإعلامية تختلف جذريا عن سابقتها إبان فترة الحزب الواحد، و في هذه الدراسة سنسلط الضوء على الصحافة المستقلة و الدور الذي لعبته في تكريس و تجسيد الديمقراطية في الجزائر، لكونها ترتبط ارتباطا شرطيا وثيقا بإقرار النظام الديمقراطي في أي نظام.

فقمنا في بداية البحث بعرض مفصل للإشكالية مع إبراز أهداف و أهمية الموضوع المدروس، و قد قسمنا هذا البحث إلى خمسة فصول أساسية، فصل أول تطرقنا خلاله للجانب المفهمي للبحث، فقمنا بتحديد أهم المفاهيم المتضمنة فيه تحديدا نظريا و إجرائيا و حصرناها في المفهومين الأساسيين: ديمقراطية و صحافة مستقلة، ثم تطرقنا للمقاربات النظرية للديمقراطية و لعلاقة وسائل الإعلام بالديمقراطية و لنموذجين من نماذج التأثير على المتلقي ألا و هما نموذج الطلقة السحرية و حارس البوابة.

و تضمن الفصل الثاني الإجراءات المنهجية للبحث من تحديد لمجتمع و عينة البحث ثم لمنهجه و أدواته و أخيرا لمكان و زمان إجراء البحث.

أما الفصل الثالث فاشتمل على الجانب النظري فقد حاولنا بقدر المستطاع أن نجعله شاملا و متنوعا و مفيدا لإشكالية البحث، بدأناه بمعلومات تخص الصحافة في الجزائر فقدمنا أهم الأشواط التي مرت بها في فترات متتالية من تاريخها المعاصر، منذ الاحتلال الفرنسي في 1830 وصولا إلى سنوات الثورة التحريرية ثم في فترة الاستقلال لنصل إلى مرحلة جد هامة من تاريخها و هي مرحلة التعددية الإعلامية التي جاءت بعد أحداث الخامس من أكتوبر 1988.

و تطرقنا في هذا الفصل للظروف المحيطة ببدايات الصحافة المستقلة، و لتأثير إيقاف المسار الانتخابي في 1992 على الساحة الإعلامية الجزائرية، كما تناولنا السلطة السياسية الجزائرية و علاقتها بالصحافة المستقلة، و ربطنا هذه الأخيرة بلوبيات الإعلام مقدمين نماذج من الواقع، لنختم الفصل بالتطرق لخطاب الصحافة الجزائرية اتجاه السلطة قبل 1988.

أما الفصل الرابع فقد كان بمثابة الفصل الميداني للبحث، سميناه بالفصل التطبيقي و فيه قمنا بتحديد الخطوات المنهجية الخاصة بتحليل مضمون أعداد من جريدة الخبر اليومية المستقلة، التي غطت كل من محاكمة بنك الخليفة و الحملة الانتخابية للتشريعيات و كلاهما حدث سنة 2007، إذ حصرنا أهم هذه الخطوات في: تصنيف المحتوى إلى فئات، و تحديد وحدات التحليل، و صياغة استمارة تحليل المضمون، و تفريغ البيانات.

و في الفصل الخامس و الأخيرالأخير قمنا بتحليل البيانات الميدانية و تفسيرها.

و انطلاقا من المعطيات النظرية و التطبيقية التي جمعناها، قمنا بالإجابة على تساؤلات البحث لنصل بذلك إلى النتائج البحث، و نختتمه بكلمة وجيزة متبوعة بقائمة للمراجع التي اعتمدنا عليها خلال مختلف مراحل البحث، و بقائمة خاصة بهوامش و إحالات البحث و بملحق وضعنا فيه نماذج لأشكال إعلامية مختلفة من عينة الدراسة و بمجموعة من المقالات لأ قلام كتبت بشأن الصحافة المستقلة في الجزائر.

الإشكالية

لقد اختلف المحللون في عرضهم لأسباب أحداث الخامس من أكتوبر 1988(1)، فمنهم من عزاها إلى محاولة للإطاحة برئيس الجمهورية آنذاك، الشاذلي بن جديد، قبل المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني أين كان سيعلن ترشحه للرئاسة للعهدة الثالثة على التوالي، و منهم من أرجعها إلى تيارات معارضة، استغلت الشارع بأوضاعه الصعبة لإحداث الاضطرابات في كنف الجهاز الحاكم، و منهم من رأى أنها حدثت تلقائيا، من جراء مشاكل اجتماعية قاهرة، و أوضاع اقتصادية مزرية، خلقت الغضب فكانت الثورة.

و في هذا الإطار اختلفت التحاليل و تعددت وجهات النظر، لكن ما اتفق عليه الجميع هو أن هذه الأحداث أيا كانت أسبابها فقد حققت مكسبا هاما، و هو الديمقراطية التي تجسدت من خلال تعددية سياسية و إعلامية لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة.

و قد التزم دستور فيفري 1989 بإحلال التعددية الحزبية في الساحة السياسية، و من ثمة نشأ أربعة و ثلاثون حزبا يتمتع بالشرعية القانونية، معتمدا، معلنا عنه في الجريدة الرسمية.

و بحلول عهدة التعددية الحزبية حلت عهدة أخرى للإعلام، و هي التعددية الإعلامية التي تم تبنيها رسميا، في المنشور رقم 4 لرئيس الحكومة مولود حمروش في 19 مارس 1990، متبوعا بقانون الإعلام للثالث من أفريل 1990، الذي نص على حرية الإعلام و التعددية الإعلامية(2)، و في كنف هذا الإطار التشريعي الجديد للإعلام تكون هامش من الحرية سمح بظهور الصحافة المستقلة.

و بصدور أولى الأعداد من هذا النوع الجديد من الصحافة تهافت عليها الجزائريون معجبين باللغة الإعلامية الجديدة، و التميز في العرض و التحليل، و الجرأة في تعرية الحقائق، فكانت القفزة الكبرى إلى فترة جديدة تختلف عن سابقتها كل الاختلاف.

لكن و بالرغم من هذا التميز و من أرقام السحب الخرافية التي حققتها أجيال الصحافة الجديدة، التي ظهرت في عهدة التعددية السياسية و الإعلامية، إلا أنه سال حبر كثير بخصوص الانتماءات الحقيقية لها،و شكك في الخط الافتتاحي المستقل الذي تتبناه و تفتخر بانتهاجه و تم ربطه في الكثير من التحاليل بلوبيات المال و السياسة.

فقد اعتبرت من قبل بعض المحللين مجرد وسيلة استعملها الاصلاحيون بقيادة حمروش لذر الرماد في الأعين(3)، و للوصول لمجموعات إعلامية عملاقة مستقلة شكلا، لكن تابعة أيديولوجيا لهؤلاء، خادمة لمصالحهم.

و اعتبرت من قبل محللين آخرين بأنها لا تعدو أن تكون وسيلة من الوسائل التي استعملتها تيارات من السلطة لضرب التيارات المنافسة و المعارضة لها.

في حين أن محللين آخرين، رأوا فيها الأداة المثلى التي استعملتها قوات أمنية وعسكرية لتصفية الحسابات ولإثارة الرأي العام ضد الإسلاميين، و لبسط النفوذ وتبرير إيقاف المسار الانتخابي في 1992، مع لعب دور الرادع من حين لآخر، و منها أتت المقولة الشهيرة بأن وراء كل جريدة يقف جنرال، و اعتبر الصحفي ضمن هذه الفرضية بمثابة موظف أمن لا يعمل إلا على تبرير الأوضاع السائدة.

كما أنها اعتبرت بمثابة الأداة المثلى، التي تم استغلالها للتباهي بالديمقراطية المكتسبة في المحافل الدولية، لكن في المقابل تم القضاء و في المهد على أغلب الصحف التي تجاوزت خطوطا حمراء تم تسطيرها مسبقا و بقيت القبضة محكمة و بشدة على قطاع السمعي البصري.

لكن و في المقابل اعتبرت تحاليل أخرى أن الصحافة الجزائرية المتمخضة عن دستور 1989 وعن لائحة حمروش و قانون الإعلام لسنة 1990، هي صحافة فتية و شجاعة و ذات مصداقية، وقد أشاد مؤيدو هذا التوجه بالمكاسب التي حققتها و بالثمن الباهظ الذي دفعته و تدفعه في سبيل الوصول للحقائق، دليلهم على ذلك جملة الاغتيالات والاعتقالات،والتعليقات، واحتكار المواد الإشهارية و كل العراقيل الإدارية و الاستفزازات القانونية التي مارستها السلطة في سبيل ردعها من جهة، و مارستها الجماعات الإرهابية في سبيل إخماد صوتها من جهة أخرى.

فالمجلس الأعلى للدولة و منذ حلوله في 1992 كبل قيود الكثير من الصحف وعملت حكومة بلعيد عبد السلام على جعل الصفقات الإشهارية للمؤسسات العمومية الكبرى حكرا على المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، و روقب الإعلام الأمني بكل صرامة بعد صدور قرار حالة الطوارئ في فيفري 1992 و الذي اتبع بآخر وزاري في جوان 1994.

إذ نجد أنه بين سنتي 1993 و 1996 اغتيل أكثر من ستين صحفيا، و سجلت جريدة الوطن ولوحدها قرابة الخمسين قضية أمام العدالة، دون نسيان تعديل المادة 144 من قانون الإعلام الخاصة بتطبيق العقوبات في حال القذف و التجريح و المصادق عليها من قبل الغرفة الثانية للبرلمان في 17 جوان 2001.

كل هذه الأشواط الصعبة التي مرت بها الصحافة المستقلة، جعلت الكثير من المتعاطفين معها، و المؤمنين باستقلالها عن لوبيات المال و السياسة، يجزمون بأنها صحافة رأي، و بأنها من أهم المكاسب المكرسة للديمقراطية، من خلال زرعها لبذور الحق في الإعلام و في حرية التعبير كأهم دعائم النظام الديمقراطي.

لكن المتأمل لظروف نشأة الصحافة الخاصة و في الخطاب الذي تبنته و كل الطابوهات التي كسرتها، يمكنه أن يتأكد من حقيقتين: الأولى هي أن الجيل الجديد من الصحف لم يكن هدفه الوحيد هو تزويد الرأي العام بالحقائق، فقد أخذ بعين الاعتبار الزيادة في أرقام السحب وتحقيق الإيرادات المادية عند تناول القضايا ذات الوزن الثقيل المحققة للسبق الإعلامي و المتناولة لملفات جريئة.

و الثانية هي أن هذا الجيل الجديد من الصحف استغل مجال الحرية الإعلامية لتغيير مفاهيم كثيرة والخروج عن نطاق لغة خشبية اتسمت بها الصحف العمومية في العهدة السابقة، فلم يعد الناطق الرسمي باسم النظام يهلل لإنجازاته و يصفق لمكاسبه الثورية، كما كان شأن أغلب الصحف العمومية باستثناء بعض الطفرات الإعلامية كجريدة Algérie actualités، فقد استغل جيل الصحف الجديدة هامش الحرية الذي أقره قانون الإعلام إلى أبعد الحدود، و هي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى لو سلمنا فرضا بالانتماءات المالية أو الأيديولوجية لجيل الصحف الخاصة.

إن فكرة إرساء دعائم الديمقراطية في أية دولة من الدول عموما و في الجزائر خصوصا جعلتنا نمعن التنقيب و البحث في أصول النظام الديمقراطي، و دراسة مختلف المقاربات النظرية الشارحة لتطبيقه و لإيديولوجية عمل المؤسسات الساهرة على تكريسه في العالم عموما و في دول العالم الثالث خصوصا.

هذه الجولات في ثنايا ما نظر وما قيل عن الديمقراطية، وصل بنا إلى التأكد من أن المفهوم فيه من الميعة ما يجعله يتغير حسب مناهج تطبيقه من مجتمع إلى آخر، و بتعمقنا في دراسة المفهوم خلصنا إلى أن من أهم مبادئه إلى جانب احترام حقوق الإنسان والأقليات و احترام الدستور و التعددية السياسية و البحث عن المصلحة العامة و المشاركة الشعبية في اختيار الممثلين عن الشعب و في صنع القرارات،و شفافية اتخاذها، إلى جانب كل ذلك تعد حرية التعبير و التعددية الإعلامية من أهم مبادئ الديمقراطية و من أهم وسائل تحقيق المواطنة.

انطلاقا من ذلك،و أخذا بعين الاعتبار بأن حرية التعبير و بالتالي حرية الصحافة، من أهم مظاهر تحقيق الديمقراطية، فقد رأينا أنه من الأهمية بمكان أن نتغلغل في واقع الصحافة المكتوبة

الجزائرية المتمخضة عن الانفتاح الإعلامي، لنربط وجودها بمدى إسهامها في تحقيق الديمقراطية داخل المجتمع الجزائري.

فالحرية في التعبير على نسبيتها، مرتبطة بمدى قدرة الصحافة المكتوبة على تعرية الواقع و تشريحه و التغيير فيه و لعب الدور الحقيقي للسلطة الرابعة بعد السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية، و هذا لا يتحقق إلا من خلال إعلام يعتمد على الرأي الآخر الحر و التقصي للكشف عن الحقائق للرأي العام.

و رغم أن الحرية المطلقة للإعلام لا وجود لها حتى في أكثر الدول تبنيا للحرية و الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها شومسكي(4) في قبضة ثلة من الساسة و رجال الأعمال الأثرياء الذين يحتكرون قرابة الخمس و عشرين مجموعة عملاقة للإعلام، من أمثال Ted Turner صاحب مجموعة Warner Bross و غيره، رغم ذلك فإن الخطاب الظاهر للإعلام في الدول المنفتحة إعلاميا يتمتع بجرأة في الطرح و غياب ما اصطلح على تسميته بالرقابة الذاتية.

و الحال في الجزائر هو أن الانفتاح الإعلامي سمح بالتوغل في قضايا جد حساسة و معقدة بلغة إعلامية جريئة، و قوة في الطرح و شجاعة في التطرق بالأسماء و الهويات لشخصيات فاعلة في تلك القضايا رغم المناصب الحساسة و الهامة التي احتلتها، كقضية الجنرال بتشين مستشار رئيس الجمهورية، و قضية القضاة المزورين و قضية الجنرال بلوصيف و غيرها من القضايا.

لكن و بغض النظر عن التوجه المشكك في الانتماءات الحقيقية لهذه الصحف المستقلة و خطوطها الافتتاحية و ولاءها لقوى مالية و سياسية متضاربة المصالح والتوجهات، لا ننكر أن الصحافة الخاصة التي اصطلح على تسميتها بالصحافة المستقلة ، مع تبنينا التسمية بتحفظ، كما سنبين لاحقا في مبحث تحديد المفاهيم، هذه الصحافة غيرت من واجهة الساحة الإعلامية الوطنية و جذبت آلاف القراء الشرهين للرأي الأخر.

انطلاقا مما سبق سنحاول في هذه الدراسة أن نحلل نماذج من مضامين الخطاب الإعلامي للصحف المستقلة الجزائرية لمعرفة مدى جرأتها في التطرق و التحليل و استنباط النتائج، لقضايا متنوعة لا سيما الهامة منها و ذات التبعات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية.

إذن و على أساس كل ما سبق ذكره سوف تركز هذه الدراسة على محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الجوهري

هل ساهمت الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

1- ما هي المسيرة التاريخية للصحافة الجزائرية بصفة عامة و المستقلة بصفة خاصة؟

2- ما هي الظروف التي أحاطت بنشأة الصحافة المستقلة في الجزائر؟

3- ما هي العراقيل التي أعاقت توجهها الديمقراطي؟

4- ما هي مظاهر الديمقراطية في الصحافة المستقلة في الجزائر؟

5- ما مدى استقلالية الصحافة عن السلطة السياسية و نفوذ أصحاب المال و الأعمال؟

6- إلى أي حد لعبت الصحافة المستقلة دورا في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر؟

7- فيما تمثلت مساهمة الصحافة المستقلة في ترسيخ مبادئ الديمقراطية و حرية الرأي؟

8- هل تتمتع الصحافة المستقلة في الجزائر بحرية التعبير و إبداء الرأي كمبدأ من أهم مبادئ الديمقراطية؟

أهمية و أهداف البحث

منذ الانتقال إلى عهدة التعددية الإعلامية في الجزائر، و المؤسسات الصحفية يزداد عددها اليوم بعد الآخر، و رغم الإبقاء على التوجيه الصريح للوسائل الاعلامية الثقيلة من تلفزيون و راديو، إلا أن الصحافة المكتوبة أحدثت الطفرة و ذلك بتنوع العناوين و المضامين، فاسحة المجال أمام لغة إعلامية تتسم بالجرأة مقارنة باللغة التي كانت إبان حقبة الحزب الواحد.

و على هذا الأساس حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مدى قدرة الصحافة المستقلة في الجزائر على تكريس مبدأ حرية التعبير كمكون اساسي من مكونات الديمقراطية اعتمادا على اختيار جريدة من أقدم الجرائد الصادرة باللغة العربية وأكثرها مقروئية في جزائر التعددية الإعلامية و هي جريدة "الخبر" ، لتكون بمثابة العينة الممثلة للصحافة المستقلة، ثم اخترنا حدثين من سنة 2007 تناولتهما الجريدة بالتغطية الإعلامية و المعالجة و هما على التوالي قضية بنك الخليفة لكونها محاكمة من العيار الثقيل و تعد الأولى من نوعها و حجمها في تاريخ القضاء الجزائري و لتداعياتها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و للحبر الكثير الذي أسالته على صفحات الصحف الجزائرية والدولية، و الحملة الانتخابية للتشريعيات لكونها فرصة سانحة لعرض مختلف التوجهات السياسية داخل الساحة السياسية الوطنية، و للتعرف على موقف الجريدة إزاء مختلف هذه التوجهات و الإطلاع بموجب ذلك على موقفها من الأحدث السياسية.

فالقراءة الشكلية و الضمنية لهذين الموضوعين ضمن جريدة الخبر، ستمكننا من التعرف على الأشكال الإعلامية الأكثر استعمالا في الصحف الخاصة لتغطية الأحداث.

و ستبين إن كانت الخدمة الإعلامية تقتصر على الإعلام و الإخبار أو تتعداه للتحليل و المناقشة و إبداء الرأي.

ومن ثمة يكمن هدف البحث الأساسي في إمكانية الجزم إن كانت الصحافة المستقلة تمتلك الجرأة الكافية لتعرية الواقع و شرح مجريات الأحداث و تسمية الأشياء بمسمياتها، و من خلال القضيتين سنحاول التعرف على حدود الخطاب الإعلامي و الخطوط الحمراء التي لا يمكن تخطيها في كل الأحوال، و مدى تأثر الخطاب الإعلامي بالفاعلين السياسيين و القوى المالية.

فهدفنا الأول إذن، يتمثل في التحقق من وجود الهامش الافتراضي من حرية التعبير في الساحة الإعلامية الجزائرية، لكون هذه الحرية من أهم مؤشرات الديمقراطية و من أحد أهم الركائز التي تقف عليها و وسيلة من أبرز وسائل تحقيقها.

يتمحور بحثنا إذن حول العلاقة بين الصحافة الخاصة أو كما تسمى بالصحافة المستقلة و دمقرطة المجتمع الجزائري، و قد درسنا بعمق كل من مكونتي الثنائية (ديمقراطية/صحافة مستقلة)، أخذا بعين الاعتبار العلاقة التي تربط الصحافة بالسلطة و الأجهزة الأيديولوجية، و كذا مكانة الصحافة كمبدأ من مبادئ تحقيق الديمقراطية.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفهمي للبحث

1 -تحديد المفاهيم

أ- ديمقراطية (نظريا و إجرائيا)

ب - صحافة مكتوبة مستقلة (نظريا و إجرائيا)

أ-الديمقراطية نظريا:

جوهر الديمقراطية هو المساواة و النظم و المؤسسات و العلاقات التي تلقب بالديمقراطية، هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة و في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و تسمح للإنسان بتطوير إمكاناته و إطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات (5).

و لو عرجنا إلى التاريخ لوجدنا أن أصل اصطلاح ديمقراطية هو تعبير مشتق من مصطلحين يونانيين هما Demos و تعني الشعب و Krates و تعني حكم أو سلطة و بالتالي فمعناها يتجسد في حكم الشعب أو سلطة الشعب.

و يعود الفضل في نشأة و تطور هذا النظام إلى المدن اليونانية القديمة حيث تولى فيها المواطنون فعليا رسم السياسة العامة و وضع برامجها و تشريعاتها و إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية على حد السواء (6).

فقد تبنت هذه المدن نظاما ديمقراطيا مباشرا، بمعنى أن الشعب كانت له صلاحية رسم البرامج السياسية العامة و تنفيذها، حيث أن الأفراد في أثينا القديمة كانوا يجتمعون بصورة دورية في الساحات العامة لمناقشة أمورهم و شؤون الدولة،و يقرون القوانين و ينظرون في شؤونها الخارجية كإبرام المعاهدات و إعلان الحرب و السلام.

و كانت هذه الجمعيات المسماة (الجمعيات الشعبية)، تنتخب مجلسا مكونا من خمس مائة عضو ينوبون عن الشعب في تسيير الشؤون العامة للدولة، و يخضع هؤلاء النواب لرقابة (الجمعية العامة) و أعضاء المجلس ليسوا نوابا أو ممثلين منتخبين من قبل الشعب بل أشخاص مكلفين بمهام معينة و هم أشبه بموظفي الدولة يجري اختيارهم من قبل الجمعية العامة عن طريق القرعة (7).

و قد نجح النموذج الديمقراطي اليوناني نسبيا لمحدودية عدد سكان المدن اليونانية مجتمعة و الذي لم يتجاوز أربعمائة ألف نسمة، و كذا لمحدودية وظائف وواجبات الدولة، إلا أن ما يسجل على تجربة أثينا القديمة في تطبيق الديمقراطية المباشرة هو طريقة الانتقال إلى هذا النظام بحد

ذاته، و المنافية لمبادئ العدل و الحرية و المساواة، إضافة إلى تهميش فئات من الشعب من المشاركة السياسية و تشريع القوانين كفئتي النساء و الرق فلم تتعد نسبة المشاركين في جمعية الشعب عشر السكان (8).

إلى جانب أن المشاركة السياسية اقتصرت على التشريع المتجسد في إصدار القوانين و تحديد الضرائب و المصادقة على المعاهدات، في حين أن الوظيفة التنفيذية فيتولاها مجلس تعينه جمعية الشعب عن طريق القرعة و هو ما يتم انجازه مع الوظيفة القضائية.

و قد دافع جان جاك روسو عن الديمقراطية المباشرة في مؤلفه (العقد الاجتماعي) إذ رأى فيها الصورة الحقيقية و الترجمة الصحيحة لمبدأ السيادة الشعبية المطلقة، لأن الإرادة العامة للشعب لا تقبل الإنابة أو التمثيل، و هاجم روسو النظام النيابي كونه يصيب الروح الوطنية لدى الشعب بالوهن و الضعف فنواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثلين له و ليس لهم أن يفصلوا في شيء بصفة نهائية، فكل تشريع لم يوافق عليه الشعب لا يمكن أن نطلق عليه اسم قانون (9).

و منذ المدينة الأثينية أثبت التاريخ بأن الديمقراطية المحققة خلال أحقاب منه ما هي إلا جزء من الديمقراطية لكونها ليست وصفة دقيقة لنظام سياسي أو لعلاقات اجتماعية محددة، بل هي مطلب معنوي لغاية الوصول لأوضاع أفضل، و توجد تصورات كثيرة لهذا المفهوم تذهب إلى سياق التفكير في مصير الأشخاص الفردي و الجماعي، و تتنوع التعاريف و لا يكاد ينطبق بعضها على الآخر، كالديمقراطية الماركسية و الليبرالية (10)، إلا أن هذا لا يعود إلى المفهوم بحد ذاته بل إلى الطرق المختلفة المنتهجة من طرف المسئولين لتطبيق الديمقراطية، لأن الأهداف من هذا التطبيق هي نفسها و تتمثل في الأمل في حياة أحسن.

فبعض المجتمعات قد تناسبها أفكار ديمقراطية قد لا تناسب مجتمعات أخرى في فضاء مكاني أو زماني مغاير، و هي ليست مخططا مجردا يقدم وصفات بالتسيير السياسي و الاجتماعي صالحا للاستعمال العالمي.

و يختلف النموذج اليوناني للديمقراطية عن النموذج الماركسي و الليبرالي، فكل مجتمع يتبنى هذا النظام، و يسقطه كنموذج سياسي، لا بد و أن يطبقه حسب الأوضاع و الخلفية الثقافية و البيئة العامة السائدة بذلك المجتمع، فالديمقراطية الليبرالية (11) التي نقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، قامت على أسس التعددية السياسية التي تجسدها تعددية الأحزاب و تداول السلطة بينها، و يعد القرار السياسي بمثابة التفاعل بين كل القوى السياسية، و كذا على أسس المساواة السياسية و الدولة القانونية التي من أهم عناصرها وجود دستور و الفصل

بين السلطات و خضوع الحكام للقانون و انفصال الدولة على شخص حكامها و إقرار الحقوق الفردية للمواطنين و تنظيم الرقابة التشريعية و القضائية على الهيئات الحاكمة.

في المقابل تتبنى الديمقراطية الشرقية كما يحلو لبعض السياسيين تسميتها على أساس التقسيم الجغرافي، (شرقية و غربية) (12)، و هي ديمقراطية المعسكر الشرقي أو الديمقراطية الاشتراكية، مبادئ مختلفة تماما عن سابقتها الليبرالية، فحسب ماركس ما هي إلا امتدادا للبورجوازية و لا تتحقق إلا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لتحقيق المساواة و سيطرة المجتمع على مصيره و تحريره من سلطان القوانين الاقتصادية بالمعنى المطلق (13)، و هذا لا يتحقق إلا بحزب واحد يوجه ويسير و يراقب و يمارس صلاحيات سلطوية لكونه النتيجة الحتمية و الشرعية للبروليتاريا. فكل ديمقراطية من السابقتين لها أدواتها الخاصة تطبقها على اختلافها لتصل إلى أهداف محددة ككفالة الحرية للفرد في آرائه و تفكيره و عقيدته و ضميره (14).

ففي حين يرى الليبراليون بان الديمقراطية الحقيقية هي التي تقوم على التعددية الحزبية باعتبارها الضمانة الحقيقية لرقابة الحكومة و الوسيلة الفعالة لتعبير كافة فئات الشعب عن آرائها، يرى الاشتراكيون أن التعددية تخلق الفرقة و الشقاق بين أفراد الحزب في ظل استعمال الأحزاب لطرق غير شرعية لكسب تأييد شعبي رغبة في الوصول لسدة الحكم.

و لفهم أدق لتطبيق الديمقراطية كنموذج سياسي و اجتماعي و اقتصادي داخل المجتمعات الليبرالية و الاشتراكية نعرج على التاريخ و نحاول أن نقوم بمقارنة بسيطة بين النموذجين، واضعين للعيان الانتقادات التي توجهها كل ديمقراطية إلى الأخرى، مؤكدين فكرة ميوعة المفهوم و تغير تطبيقاته من بيئة لأخرى.

ففي حين يرى التفكير الغربي الليبرالي بأن الديمقراطية الماركسية تعتمد على الدعاية و تبني نظام الحزب الواحد و الوحيد دون تعددية سياسية أو انفتاح اقتصادي يقر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يفند الاشتراكيون ذلك بكون الديمقراطية الماركسية هي في الحقيقة تجسيد لشعب يحكم ضمن مجتمع متجانس و موحد، اختفت منه المنافسة وعداء الطبقات، و لسلطة شعبية يشارك فيها كل الأفراد، فهي بمثابة الديمقراطية التربوية لتوجيه الأفراد و الولوج إلى ضمائرهم و توحيد طموحاتهم، فإزاء تهجمات التفكير الغربي يقر الماركسيون بأن تلك المبادئ هي الوسائل الوحيدة لتحقيق الديمقراطية لأنها تجعل من الشعب قادرا على ممارسة السلطة التي أصلا هي ملك له (15).

ففي النموذج الماركسي لا يعد الحزب بمثابة منظمة لتجميع المنخرطين للاستفادة من أصواتهم فلديه معنيين: تاريخي و ميتافيزيقي، فتاريخيا تعود أصوله للبروليتاريا التي تبنت الصراع و الثورة ضد الظلم، في شكل حزب مكون من جماعة مدربة و مؤهلة للصراع.

و ميتافيزيقيا فهو ضمير البروليتاريا، و الممثل الوحيد لإيديولوجيتها فالحزب هو أرستقراطية لا تضم سوى خيرة الشعب و هو ما يرد به الديمقراطيون الماركسيون على حجة الحزب الواحد، فصفوة الشعب تفسر العدد القليل من المنخرطين و الشروط الصعبة للانخراط ، و كرد على غياب القوى السياسية المتنوعة يجزم الماركسيون بان المجتمع المتجانس لا يمكن أن تدركه منافسة الطبقات و المصالح، و بأن سلطة الحزب لا تقف في وجه التغييرات الضرورية و الرقابة الذاتية و التوجيه(16) و النقد البناء فالحزب ما هو إلا مراقب لإيديولوجيا النظام في المقابل يرى الليبراليون بأن التاريخ ربط بين الليبرالية والديمقراطية لأنهما تطورا معا منذ القرن XVII، فقد نبعت الليبرالية من حركة التغيير التي تعود جذورها إلى أواخر القرون الوسطى كحل لطبيعة العلاقة بين المجتمع و الدولة وبين القوى العامة و الاستقلال الشخصي و هو التغيير الذي أفرز مفهوم (الرجل بلا حاكم) المستوحى من أثينا، السباقة للوصول لسلطة شعبية واضعة كهدف أول الحرية الفردية و التحرر من السلطة.

و أصول الليبرالية تجعلنا نجزم بأنها السبب في تباين طرق تطبيق كل من الديمقراطية الماركسية و الغربية، ففي حين كان للبروليتاريا عن طريق الحزب الواحد الفضل في الوصول للماركسية.

فالفضل في الوصول لليبرالية يعود لطبقة التجار التي كانت إبان القرن السالف الذكر تعاني من صعوبة بل استحالة تحقيق حرية اقتصادية في ظل سلطات مطلقة فرضت قوانين تخدم مصالحها، ورغم تأييدها المبدئي لسلطة أحادية إلا أن القوة التي اكتسبتها داخل المجتمع قادتها للثورة، و إيمانا بأن الوصول للحرية الفردية لا يكون بدون الأخذ بعين الاعتبار بجملة من المتغيرات فقد طالبت بحريات أخرى إلى جانب حرية المتاجرة و هي حرية التعبير و التجمع والمشاركة في تسيير شؤون البلاد، فكانت الحريات المدنية و السلطة الممثلة للأغلبية من وسائل الوصول لليبرالية.

تعتمد الليبرالية على الحرية الفردية وعدم الخضوع إلا لسلطة واحدة و هي سلطة القانون (17).

و قد اعتبرت الليبرالية في بداياتها أن الحرية الفردية لا تحكمها سوى سلطة الضمير الذي يوجه الفرد إلى المنطق.و مع حلول المنهج التجريبي في القرن التاسع عشر و تحدي العلوم

الإنسانية للعلوم الطبيعية، بإحداث درجة قياس دقيقة تحول مفهوم الليبرالية لمنحى آخر فقد درس الإنسان كظاهرة فيزيائية و تم الوصول إلى أن القانون هو بمثابة دستور يقضي بفرض سلطة و بالتالي طاعة، و هو الذي يخضع له الفرد في ظل الليبرالية الجديدة.

فالديمقراطية الليبرالية الأولى اعتمدت على حرية تخضع لرقابة الضمير لكن بمنطق هذا المنهج أصبحت الحرية تحت ظل قانون قادر على فرض السلطة و الطاعة لكن مع احترام حقوق الإنسان و مبدأ القوة تخلق الحق (la force craie le droit).

و تتعدد التعاريف و تتنوع حسب البيئة التي طبق فيها مفهوم الديمقراطية و حسب المذاهب الفلسفية و المقاربات النظرية التي حاولت أن تجعل منه على العموم وسيلة للثورة ضد أوضاع تختلف من مجال زماني و مكاني لآخر.

أما بخصوص الديمقراطية لدى بعض المذاهب الفكرية فيذهب Alain Carter (1868-1951)أستاذ الفلسفة إلى وصف الديمقراطية بكونها توجها راديكاليا و نزعة سياسية دعت إلى التغيير الجذري غلبت على الجمهورية الثالثة، فالديمقراطية حسبه هي القدرة الفعالة على إزالة ملك عن عرشه عندما يفقد القدرة على قيادة المشاريع العامة حسب مصالح أكبر عدد من الجماهير، وهي ليست مجرد المساواة في الحقوق لأن الديكتاتورية كذلك تضمن مساواة في الخدمات و بالتالي الحقوق و لتجسيدها ربطها بما يلي:

- فصل السلطات حتى لا يستغل المسئولون السلطات المخولة لهم
- إجراء انتخابات دورية
- ضرورة أن يمثل النائب في البرلمان مصالح ناخبيه (18)

و يذهب تصور Alexis de Tocqueville (1805-1849) النابع من عائلة أرستقراطية إلى القول بأن الديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب من منطلق أن هذا الأخير يأمل في المساواة، و ما الديمقراطية إلا وسيلة لذلك، لكن بما أن حكم الكّل مستحيل يتم تحديد جماعة منتخبة من قبل الأغلبية لتحقيق السيادة الشعبية(19) .

و قد حاولت المذاهب الفكرية أن تربط الديمقراطية بخصلة ما تميّزها عن بعضها، فقد أقصى Aristote العبيد من التمتع بالحقوق المدنية.

وربطها Montesquieu بالمثل و الفضائل و Rousseau بالرغبة القصوى التي يطمح إليها رجل طبيعي.(20)

و بما أن الليبرالية الكلاسيكية تبنّت حرية فردية لا تقيّدها سوى سلطة الضمير، فقد ظهرت في أواخر القرنXIX، ديمقراطية مسيحية تدين ما اعتبرته تجاوزات الليبرالية الكلاسيكية، فالمجتمع بالنسبة للمسيحية هو ليس مجرّد أفراد أحرار بل هو جماعات موحّدة تحت قوانين تعمل للصالح العام،و هو ما ذهبت إليه الديمقراطية الليبرالية فيما بعد(21)،و السلطة تتجه من الأسفل إلى الأعلى انطلاقا من حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه و يختار مسئوليه،هذا إلى جانب جملة من المبادئ ترتكز في مجملها على حق التمثيل السياسي و لا مركزية المحافظات و المنظمات النقابية.

و يذهب الفكر الديمقراطي الاجتماعي إلى اعتبار أن أساس الديمقراطية هو حقوق الإنسان، و ذلك بتحرير الفرد من كافة أشكال الظلم و الاضطهاد (22) و من ضغوطات السلطة، و ضرورة مشاركته في سن القوانين، و استفادته من الراحة و الأمان الضروريان لسعادته (23).

كما يذهب هذا الفكر إلى ضرورة إقصاء الفوارق الاجتماعية الناجمة عن تداعيات الحياة الاقتصادية،التي تجعل من الثروة مصدرا للقوة،و منح فرص العمل و العيش للجميع، و جعل السلطة الوسيلة لتحقيق ذلك بما فيه المساواة و الحرية في وسط خال من الفوارق.

يتجلى إذن هدف الديمقراطية، على اختلاف المذاهب التي نظرت لها، في الوصول لراحة الفرد، كيفما كانت الوسائل المطبقة،و لوعدنا للديمقراطية المباشرة التي ظهرت داخل المجتمع اليوناني لوجدنا أن تطبيقها فيما بعد أصبح أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، نظرا للتزايد الهائل في التعداد السكاني و لتعقد وظائف الدولة، و عدم توفر النضج السياسي لدى كل فئات الشعب، هذا ما جعل المنظرين يلجئون لتقسيم آخر لأنواع الديمقراطية ألا و هو الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية و فيها يمارس الشعب السلطة عن طريق نواب أو ممثلين.

و تتحدد وظيفة المواطنين السياسية في اختيار هؤلاء النواب أو الممثلين لمباشرة شؤون الحكم ،اعتمادا على ركائز لابد من توفرها في النظام النيابي و هي وجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب تمارس سلطات فعلية و انتخاب البرلمان لمدة محددة و تمثيل النائب الأمة بأسرها واستقلال النائب عن الناخب خلال مدة النيابة.

فوجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب، أول ركائز النظام النيابي، يستوي في ذلك أن تكون هذه الهيئة مكونة من مجلس واحد أو مجلسين، و لكن لابد أن يكون كل أعضاء المجلس أو غالبيتهم منتخبين من قبل الشعب(24).

و تجديد مدة النيابة ضروري لجعل النائب لا يتراخى عن أداء وظائفه باعتبار أن الشعب لن يكون قادرا على عزله، و المدة تختلف من دستور إلى آخر أما بخصوص تمثيل النائب الأمة

بأسرها فجاء بعد أن ظل النائب يمثل دائرته الانتخابية فقط إلى ما قبل الثورة الفرنسية(25) ما جعله يهجر الصالح العام فألغت أغلب الدساتير هذا المبدأ واعتنقت الوكالة العامة للبرلمان،هذا و يستقل النائب عن الناخب استقلالا كاملا و هو يمارس عمله النيابي فلا يقال أو توجه له التعليمات لحين انتهاء مدة ولاية المجلس، والغاية هي عمل النائب على وجه الاستقلال بعيدا عن التأثير.

أما الديمقراطية شبه المباشرة (26) و هو ما اهتدى له الفكر الدستوري للجمع بين خصائص الديمقراطية المباشرة و غير المباشرة(التمثيلية)، تقوم على وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يمارس السيادة نيابة عنه مع احتفاظ الشعب بحق ممارسته بعض مظاهر السلطة بالاشتراك مع البرلمان.

و يعد الاستفتاء الشعبي أهم مظاهر نظام الديمقراطية شبه المباشرة، إلى جانب حق مراقبة البرلمان و حله و اقتراح القوانين و الاعتراض عليها، إلى جانب إمكانية عزل النائب قبل انتهاء مدة ولايته، و عزل الرئيس كما في الدستور الألماني لسنة 1919 (27).

الديمقراطية إجرائيا

قسنا مفهوم الديمقراطية في هذا البحث من خلال مبدئ من أهم مبادئ تحقيقها و هو حرية التعبير الذي يتحقق من خلال الجرأة في الطرح .

فللديمقراطية هي نظام من القيم و المبادئ مقبولة من طرف المجتمع بأسره، و كذا من طرف الفاعلين السياسيين.

من أهم مبادئ الديمقراطية الانفتاح و الرغبة في التغيير و احترام الدستور و البحث عن المصلحة العامة و احترام حقوق الأقليات و حقوق الإنسان و الحريات السياسية والحفاظ على كرامة و قيمة الفرد، و تحسيس الأفراد بمسؤولياتهم و رضاهم عن ممثليهم في السلطة على أن يكون التمثيل عادلا و مشاركة المواطنين في وضع أرضيات السياسات الحكومية، إلى جانب القدرة على الاستماع للآخر و حرية التعبير و الرأي و التعددية الإعلامية و السياسية و الشفافية في اتخاذ القرار.

و بموجب النظام الديمقراطي يكون كل أفراد المجتمع على اطلاع بمبادئه و بالتالي يعمل كل فرد على تبني و تطبيق هذه المبادئ ليصير مواطنا، و تصبح بذلك المواطنة بمثابة دفاع عن مبادئ الديمقراطية و تقويتها.

ب- صحافة مكتوبة مستقلة:

" إن تسمية صحافة مستقلة أو خاصة أو حرة هي في مجملها تسميات نسبية لان أغلبية الصحف تسير وفق الإشهار و كما نعلم فإن الذي يدفع الفاتورة هو الذي يفرض رأيه و هذا الأمر ينطبق على الجريدة أو المسرح أو السينما.
و ألاحظ أن عدة افتتاحيات في جرائدنا تتشابه في مضمونها وهي على هذا النحو أصبحت جرائد تغطيات ليس إلا و قد تجاهلت في معظمها الريبورتاج و التحقيق و البحث و التنقيب عما يعانيه المواطن اليوم و عليه أعتقد أن تسميات حرة و مستقلة و خاصة لا تناسبها وعليها أن تجد اسما آخر يناسب ما تقوم به حاليا" (28)

و الصحافة المستقلة هي" صحافة جاءت بعد متطلبات اجتماعية داخلية و نظرا للإرادة السياسية لتيارات التجديد في المجتمع، نافست بقوة الصحافة التابعة للقطاع العام و المتسمة بالا مهنية و المدعمة بقوة المال و الإعلانات و قد ساهمت في نشر بذور حق الإعلام
و حرية التعبير، عن طريقها تمثل الجماعات و المصالح العامة نفسها أحسن تمثيل و هي صحافة لا علاقة لها بصحافة عمومية سجينة وراء أغلال الماضي و الحزب و الجمهورية و تصفية الحسابات التي لا تعنيها و رواية ما تمليه المليونيرات و سفاكو الدماء و الحمام الطائر المسافر" .(29)

وقد" تبنت صحفيي القطاع العام و هي مستقلة في التوجه و الفكر و الإيديولوجيا بمقتضاها يتم الدفاع عن حرية الأفكار و الهروب من البيروقراطية و الحكم الديكتاتوري، في البداية كان مؤسسوها من أبناء المهنة و لكن و لكون القانون لم يمنع الاستثمار في مجال الصحافة فقد دخلها من هم من غير أبنائها و أصبح الممولون يفرضون توجهاتهم و من يقرأ بعضها بذكاء يدرك ذلك، لكن جرائد كالوطن و الخبر و التي كان و لا يزال وراءها صحافيين من أهل المهنة فهي من أكثر الجرائد تمتعا بالاستقلال.

فالصحافة المستقلة ساهمت في معركة الحرية الإعلامية و صارت القراءة بين السطور بمقتضاها من خبر كان" (30).
" الكثير من الناس ينعتها بالسلطة الرابعة و في الحقيقة هي ليست السلطة الرابعة بل هي سلطة السلطات لأن السلطات الأخرى لا يمكن أن توجد أو تدوم بدون وجود صحافة حرة، و حرية

الصحافة تصبح هي المدافع عن وجود السلطات الأخرى والمحافظة على تعدد السلطات و بالتالي تعدد مصادر الخبر و في آخر المطاف تعدد الآراء ووجهات النظر" (31).

و في تصريح أدلى به عمر بلهوشات (32) مدير يومية الوطن لشبكة الصحافة العربية (33) أكد أنها " صحافة بذلت الكثير فبين سنوات 1993 و 1998 اغتيل أكثر من سبعين صحفيا، من الناحية الأمنية تحسن حالها لكن لا زالت الرغبة باقية في إسكات صوت الصحافة ، ليس لها خطوط حمراء لكن لما تتطرق للفساد و الأزمات السياسية فالسلطة تفقد صبرها و تلجأ لسلاح العقوبات الاقتصادية و التجارية ضد الأضعف منها و العقوبات القضائية ضد الباقين......
دخلت مرحلة جديدة مع ظهور إشهار القطاع الخاص الجزائري و الدولي ، و أقر بأن رجال الأعمال عندما يعلنون عن منتجاتهم في جريدتنا فإنهم لا يحبون أن ننتقد إدارتهم لكن لم أسمع أن رجل أعمال قد سحب إعلاناته من جريدة مهما كان نوعها لمجرد أنها انتقدته.....
و هي صحافة اضطلعت بدور يتجاوز إخبار القراء بسبب عدم قيام المسئولين السياسيين بدورهم فأصبحت قائدة رأي"(34)

أما الصحفي بجريدة الخبر محمود بلحيمر و نائب رئيس التحرير بذات الجريدة فيرى أن " الصحافة المستقلة في الجزائر هي المجال الوحيد الذي انفلت من رقابة السلطة في الجزائر، منذ الانفتاح الديمقراطي الذي أقره دستور 23 فيفري 1989، فهي اليوم متنفس للتعبير في مجتمع عانى كثيرا من انغلاق قنوات الاتصال الرسمية.

و عندما نتكلم عن حرية التعبير في الجزائر إنما نقصد الصحافة المكتوبة فقط كون وسائل الإعلام الثقيلة كالتلفزيون و الإذاعة لا يزالان تحت الرقابة المشددة للسلطة.
و قد عملت السلطة على استمرارها في الانغلاق و حجب المعلومة عن الصحافة و بالتالي الرأي العام و القوانين الزجرية في حق الصحفيين الجزائريين كمرسوم حالة الطوارئ منذ فيفري 1992 ثم قانون العقوبات المعدل في جوان 2001 ثم تشديد العقوبات على جنح الصحافة لا سيما القذف في حق رئيس الجمهورية.

و الاستثمار في مجال الصحافة ظل محل اهتمام السلطة التي تخلق عناوينها و قوى المال أيضا،..... نتساءل عن جدوى وجود صحافة تتحدث عن سوء التسيير و تعاطي الرشوة و التجاوزات و الإختلالات في هياكل الدولة والمجتمع لكن لا أحد يحرك ساكنا...

بعض الصحف لا تملك من الاستقلالية إلا الاسم لكونها غير مستقلة عن مطابع الدولة و عن المؤسسة العمومية للإشهار و الخوف هو أن تصبح الصحافة الخاصة خاضعة للاحتواء مثل باقي الكيانات السياسية و الاجتماعية التي ولدت مع الانفتاح الديمقراطي كجمعيات المجتمع المدني و الأحزاب و النقابات و المجالس المنتخبة" (35)

يصفها أحمد عنصر من يومية الوطن بكونها " صحافة دفتر الشيكات على الطريقة الانجليزية تتسم في الكثير من الجرائد بمواقفها السياسية، و بالكتابة الرديئة و المعالجة السطحية و عدم مراعاة أخلاقيات المهنة " (36)

أما حسان زهار (37) فيعرف الصحافة المستقلة بما يلي " صحافة ضحت بالكثير ربما بأكثر مما ضحت به الصحافة في دول العالم و لتكريسها لا بد من العمل على إيجاد قانون إعلام يكتبه الصحفيون أنفسهم و فتح مجال السمعي البصري .... معظم العناوين أن لم تكن كلها تمارس السياسة أكثر مما تمارس الإعلام فهي إما ثكنات عسكرية و غما أحزاب سياسية و إما لوبيات مالية تسعى لتقديم خدماتها للسلطة مقابل مصالحها، كما أن للصحف الفرانكفونية ضلعا في إشعال الفتنة و استئصال كل ما هو عربي إسلامي وطني و صحافة الرأي تختفي لصالح الصحافة الخبرية، و على مستوى الإعلام المكتوب حجم التأثير على الرأي العام محدود على الرغم من حجم النسخ المطبوعة لان ما تسوقه العناوين لا يرقى لأن يحدث حراكا اجتماعيا" (38)

و يعتبرها الدكتور محمد شطاح (39) بمثابة " الصحافة التي جسدتها عناوين عبرت عن طموحات الصحفي الجزائري في إعلام حر يخدم الوحدة الوطنية و تطلعات الجماهير إلى إعلام موضوعي و رغم ذلك نستخدم صفة الاستقلالية أو المستقلة بشيء من التحفظ إذ نؤيد لما جاء في إعلان ويندهوك بخصوص مفهوم الصحافة المستقلة بأنها صحافة مستقلة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية أو عن سيطرة المواد والبنية الأساسية اللازمة لإنتاج و نشر الصحف و المجلات و الدوريات.

لقد انطلقت الصحافة الجزائرية و بطريقة غير متوقعة من صحافة ثورية أو شبه رسمية إلى صحافة متعددة من حيث الملكية و من حيث التوجهات السياسية و الأيديولوجية و واكبت الصحافة المستقلة الجزائرية مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الأزمة الأمنية و مرحلة المصالحة الوطنية" (40)لكن الصحافة المستقلة باتت أقل جرأة في تغطيتها للأحداث بعد الأزمة الأمنية لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 و هو نهج يعزوه البعض لمحاولات أنصار بوتفليقة لدرأ

الانتقادات الموجهة له قبل الانتخابات المقررة في 2009، و التي من المحتمل أن يخوض المنافسة فيها، و تسيطر الحكومة على الصحافة المستقلة من خلال قانون الطوارئ الذي أعلن عام 1992 و منحها القدرة على إغلاق الصحف التي تضر بأمن الدولة، و تسيطر على المطابع و تتحكم في تدفق أموال الإعلانات و بموجب قانون صدر سنة 2001 يمكن سجن الصحفيين لمدة تصل على ثلاث سنوات إذا أدينوا بالإساءة لكبار المسئولين في الحكومة و الجيش (41).

و عموما الصحافة المستقلة هي صحافة تمخضت عن التحولات السياسية التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية بعد أحداث أكتوبر 1988، و التي على أثرها تم الإقرار بالتعددية الحزبية و الانفتاح الإعلامي و ذلك بعد لائحة مولود حمروش و قانون الإعلام الجديد، فمنحت فرصة خروج الصحفي من القطاع العام إلى قطاع خاص للصحافة و العمل ضمن مؤسسات إعلامية خاصة.

و قد قاربت الكثير من الكتابات سواء الأكاديمية أو الصحفية بين مفهومي الصحافة المستقلة و الصحافة الخاصة و كثيرا ما أضيفت صفة الخوصصة لصفة الاستقلالية لكون هذه الأخيرة غير قابلة للتجسيد الإمبريقي، كما اعتبرت كتابات أخرى أن تسمية صحافة مستقلة مبالغ فيها و الأصح هو تسميتها بالصحافة الخاصة.

و قد حددنا متغير الاستقلالية إجرائيا في عدم خضوع الصحافة الجديدة لتوجيه السلطة أو تحديد اتجاهها كما كان ذلك جليا و ظاهرا في العهدة السياسية و الإعلامية السابقة، لكن هذا لا يمنع من الجزم بتبعية هذه الصحافة لقوة المال و السياسة لأنها تتغذى من الإشهار.

فالاستقلالية في مفهومها المطلق لا تتحقق ميدانيا، بحكم أن جل الصحف التي رأت النور بعد أحداث أكتوبر، كانت خاضعة لقوى مالية أو سياسية أو واقعة تحت رحمة المؤسسات الإشهارية التي كان لها دائما ما تمليه على التوجهات الإيديولوجية للصحف.

و لذلك قربنا معنى الاستقلالية إلى الخوصصة، فالصحافة المكتوبة المستقلة الجزائرية التي نحن بصدد دراستها هي الصحافة المكتوبة الخاصة الجزائرية.

2 -المقاربات النظرية للديمقراطية

أ - **المقاربة الإجرائية approche procédurale**

رائدها هوSamuel Huntington (42) الذي يعتبر أن النظام الديمقراطي إما أن يأخذ شرعيته من الإرادة الشعبية و إما أن يخدم المصلحة العامة أو باستعماله الإجراءات المناسبة لتكوين الحكومة وهي الانتخابات الدورية العادلة و النزيهة و الحرة: أين يمكن لكل مواطن بالغ أن يصوت.

و اعتبر بأن تعاريف الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينيات انصبت نحو التنظير و المثالية و نحو الوصف الإجرائي و هو الذي اعتبره أصلح، واعتبر أن نتيجة الانتخابات قد تنجم عن حكومة غير فعالة مرتشية عمياء و غير مسئولة تفضل المصلحة الخاصة عن العامة مما هذا يجعل منها غير مرغوبة لكن ليست غير ديمقراطية و هي الرؤية العامة للمقاربة المتدنية الإجرائية للديمقراطية.

في حين أن Robert Dahl رائد الفكر المستقصى Maximaliste أضاف جملة من الإجراءات إلى جانب ما ذهب إليه Huntington من ضرورة إجراء انتخابات حرة و عادلة و حق الترشح لوظائف عامة هذه الإجراءات لخصها Dahl في حرية إنشاء جمعيات أو الانخراط بها، حرية التعبير و حرية الإعلام من مصادر متنوعة ، و يذهب بنا الأمر إلى التحدث عن la polyarchie(43) عوض الديمقراطية أين لا تؤخذ خلالها بعين الاعتبار ميول الشعب نحو المسئولين بقدر ما يولي اهتمام للآليات المطبقة لاختيار هؤلاء (44) و بالتالي فالنقلة إلى النظام الديمقراطي حسب هذا التوجه تعتمد على الانتخابات الدورية و توفير الآليات التي تكفل ذلك، من وقت للحملات الدعائية و قوانين تخص مكان و طرق التصويت و توعية المواطنين و قواعد خلق أحزاب سياسية.

لكن ما يعاب عليها هو تركيزها الكبير على آليات العملية الانتخابية دون غيرها من التغييرات الجذرية إلى جانب أن العملية الانتخابية يمكن أن تراقب من قبل أنظمة لا تؤيد النقلة الديمقراطية و توجهها إلى صالحها كوضع حد أدنى للأصوات قبل السماح لحزب بدخول المعركة الانتخابية أو تحديد زمن البث الدعائي كما تغض النظر عن ما بعد الانتخابات لا سيما في حال عدم رضوخ المسئول لتطلعات الشعب و هو ما يمكن أن يجعل المقاربة تجعل من الأنظمة السلطوية شرعية أكثر منها انتقالية نحو الديمقراطية.

ب- المقاربة المؤسساتية approche institutionnaliste

رواد هذه المقاربة بأن الانتخابات النزيهة الدورية ضرورية لإحلال الديمقراطية لكن لا بد من وجود مؤسسات أخرى تتمثل في مجتمع مدني حر و مجتمع سياسي مستقل نسبيا و قانون فوق الجميع يحمي الحريات الخاصة و الحياة العامة و إدارة دولة قادرة أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي ومجتمع اقتصادي مستقل نسبيا عن باقي مراكز القرار و السلطة (45) ترتكز هذه المقاربة على دمقرطة المؤسسات المختلفة خاصة المهمة في النظام و ذلك بالأخذ كنموذج مؤسسات الديمقراطية الليبرالية.

لكن ما يؤخذ على هذه المقاربة هو أنه يمكن للفاعل بالمؤسسة أن لا يتماشى مع مبادئ الديمقراطية رغم التعليمات و القوانين الصارمة و بقاء العمل على بقايا النظام السلطوي، و دور العلاقات غير الرسمية و الخفية في الوقوف أمام العجلة الإصلاحية، كما أن إصلاح مؤسسات دون أخرى قد يؤدي إلى إحلال اختلال بالتوازن و نزعة من العصبية نحو مؤسسة دون أخرى كما أن الانفتاح الاقتصادي نحو الليبرالية و بالتالي خوصصة المؤسسات يجعل من المسئول مرتشي و طموح لقوة اقتصادية في ظل النظام الجديد الذي تكرسه اقتصاد السوق و ينجر عنه عوض النقلة للديمقراطية نقلة للنظام السلطوي (46) هذا إلى جانب كون مؤسسات المجتمع المدني صعبة التحديد و تختلط عادة بالمنظمات السياسية، و يمكن أن تكون معارضة في وجه نظام سلطوي و في ذات الوقت أداة في يد قوى العالم لزعزعة نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي لمجرد أنها لا تناسب هذه القوى.

ج- مقاربة Freedom house (47)

تعرف Freedom house الديمقراطية بكونها نظاما سياسيا ينتخب قادة الرأي فيه عن طريق مراحل من المنافسة بين العديد من الأحزاب و المرشحين أين يكون لكل حزب معارض فرصة شرعية للوصول للسلطة أو المشاركة فيها، وتذهب هذه المنظمة إلى القطع في أن القرن العشرين هو عصر الديمقراطية و التحولات نحو هذا النظام لتبعات فرضتها اقتصاد السوق، و تعمل هذه المنظمة على القيام بتحقيق سنوي يعتمد على معايير مستوحاة من التصريح العالمي لحقوق الإنسان و يتم تطبيقها على كل الدول، هذا التحقيق يتلخص في عمل ميداني يقوم به مختصون يجمعون المعلومات من كل دولة على حدة، ثم يحللونها انطلاقا من استمارة متكونة من

محورين الحقوق السياسية و الحريات المدنية للوصول لنتائج ثلاث أساسية: دولة حرة، دولة حرة نسبيا، دولة غير حرة (48) لكن ما يؤخذ عليها هو اعتبارها للديمقراطية الغربية نموذجا مثاليا يقاس عليه إلى جانب أن الأسئلة تستدعي أحكاما تختلف من محلل إلى آخر و لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية و الثقافية و الاقتصادية للدول.

تبدأ الديمقراطية كأول مرحلة من صيرورة منهجية للانقلاب على النظام السلطوي الأحادي وصولا إلى حكومة منتخبة، لكن هل يتم فعلا احترام هذه المراحل؟

و يجدر الحديث عن مسألة شرعية الوسائل الديمقراطية و بالتالي تعتبر محققة إذا طبق كل الفاعلون قواعدها و مبادئها بدقة.

د - المقاربة التناوبية Approche alternative

بصفة عامة يختصر المفهوم الليبرالي للديمقراطية في صيرورة بموجبها تحل الصراعات و يختار قادة الرأي و توضع أرضية سياسة المنظمات و النظم السياسية فهي شكل من الحكم لترسيخ أفضلية و أولوية القانون و الحريات العامة، حكومة ممثلة و منافسة دستورية للوظائف السياسية (49).

نستطيع القول أن العالم الثالث نشأت به حركات تحرر معظمها كان خلال النصف الثاني من القرن العشرين لكن الأقلية التي استحوذت على الحكم استحوذت على الأحقية بهذا الحكم، فلم يتحرر بذلك الإنسان بحد ذاته بل انعزل عن النخبة الحاكمة و لم يعد للمجتمع المدني أي دور و لم يعد لدولة القانون أي وجود.

فللانتقال للنظام الديمقراطي لا بد من وجود دولة و وعي اجتماعي موحد مكون من جملة مبادئ يقتسمها أفراد المجتمع فيما بينهم، إلا أن غياب مفهوم المواطنة في العالم الثالث و كذا المبادئ الاجتماعية و الدولة و التفاعل بينهم إلى جانب الاستيلاء على السلطة من طرف أقليات لم تصل إليها بطرق شرعية، و إقصاء المعارضة الفعلية من المشاركة السياسية كلها عوامل تجعل من الديمقراطية غائبة و الوصول إليها صعب في العالم الثالث.

فالتغيير هو شبه ديمقراطي في العالم الثالث بوسائل ديمقراطية، تغيير يحافظ على العقلية السلطوية و مع ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد نظاما ديمقراطيا مثاليا.

3 -وسائل الإعلام و الديمقراطية

يربط Chomsky النظام الديمقراطي بثلاثة معايير أساسية، إلى جانب اعتباره نظاما سياسيا يمارس ضمنه الأفراد سيادتهم (50) و تتمثل هذه المعايير في ما يلي:

- عدم وجود تباين و تفاوت في الثروات لأن ذلك يمنع المواطنين من التصرف من باب المساواة
- شعور المواطنين بانتماء للمجتمع، و بأن راحة و استقرار الواحد منهم يتعلق براحة الجميع، هذا الشعور كفيل بمنح ثقافة السياسة الديمقراطية دعما في حال تفشي ظاهرة السعي وراء المصالح الشخصية حتى على حساب المجتمع بأسره
- وجود نظام اتصالي فعال ذو تفرعات كثيرة لإعلام و تجنيد جملة المواطنين و دفعهم للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

تتجلى هنا أهمية احترام الحريات الشخصية عن طريق حق الإعلام النزيه الذي يضمن حوارا سياسيا و مشاركة فعلية في الحياة العمومية، و تطرقا لاستراتيجيات النظام الحاكم و توزيعه للثروات و الموارد المختلفة، و هي من مبادئ النظم الديمقراطية التي و بخلاف باقي الأنظمة لا تقوم على مبدأ توجيه الجهاز الاتصالي و فرض الرقابة عليه و بالتالي ترسيخ الهيمنة.

إلا أن المؤسسات الإعلامية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية تقع تحت هيمنة لوبيات التجارة و المال، فاستقلال وسائل الإعلام ما هو إلا كذبة يكاد يصدقها الجميع لا سيما و أن المحتوى الإعلامي لحوالي أربع و عشرين مؤسسة إعلامية عملاقة يخضع في الأساس لإملاء المؤسسات الإشهارية.

على هذا الأساس نستطيع الجزم بأنه لا وجود لصحافة حيادية كمبدأ من مبادئ النظام الديمقراطي طالما أنها تخضع لتمويل و دعم مالي مؤسساتي يؤثر على اختيارات المحررين و رؤساء التحرير.

وقد كان لنجاح الدعاية أثرا كبيرا في التأثير على منظري الديمقراطية الليبرالية كـ Walter Lippmann (51) الذي اتجهت أغلب تحاليله نحو توسع الفكر الليبرالي عن طريق تطبيق تقنيات الدعاية لحث الشعوب على مسايرة مشاريع تجهل جدواها بحكم أن هده الشعوب لا تملك القدرة على التمييز فيكون الرأي العام مجرد متغير لا بد من التحكم فيه عن طريق فئة مختصة تتمثل في فئة المسئولين، وهي نقطة يلتقي فيها فكر Lippmann مع فكر Lénine الذي يعتبر أن المستقبل

لا بد من أن تتولاه فئة من المثقفين تقود الشعوب الجاهلة نحوه مع فارق بسيط يتمثل في طبيعة كل فئة، ففي حين تمثل الفكر اللينيني نخبة تلفظها الثورات الشعبية لتكون الدولة، فتمثل الفكر الليبرالي حسب Lippmann نخبة مجتمع الأعمال بدون ثورات شعبية.

يرتكز الفكر على نظرية الديمقراطية التطورية démocratie progressiste التي تتلخص في أن المجتمع الديمقراطي بصفة عامة يتضمن فئة المختصين المشاركين عمليا في تسيير الشؤون المتعلقة بالمصالح العامة والمحللين والإداريين و صناع القرار على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وهي فئة نسبتها قليلة مقارنة بالفئة الموازية و التي أطلق عليها Lippmann فئة "القطيع المنقاد"، وهم الشعب المنحصر دوره على المشاهدة دون المشاركة لكن تمنح لهم بين الحين و الآخر فرصة إبداء الرأي حول فئة المختصين عن طريق الانتخابات لكن بمجرد انتهاء ذلك يعودون للمشاهدة، و تلكم هي قواعد المجتمع الديمقراطي حسب Lippmann .

انطلاقا من ذلك قامت أعمال Habermas بفتح الطريق أمام نظرية وسائل الإعلام الديمقراطية (52).

فحسب Habermas تجلى سر نجاح ثورات المجتمعات الديمقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى ظهور (الفضاء العام) و هو المجال المستقل عن رقابة الدولة وعن محيط الأعمال، سامحا للمواطنين بالتحاور دون الخوف من ردود فعل السلطة وتوجد ضمن هذا الفضاء وسائل الإعلام كمكون جوهري ضمن باقي المكونات.

و يفقد الفضاء حسب Habermas قدرته على تغذية الحياة الديمقراطية إذا ما تكفلت به الدولة أو محيط الأعمال.

و قد برهن Chomsky على أن التعرض المستمر للإعلام التجاري يؤدي لنقص الفهم المتعلق بالمسائل العامة السياسية و غيرها، و أكد أنه للوصول لنظام ديمقراطي يجب الخروج عن السيطرة المالية لرجال الأعمال على المؤسسات الإعلامية عن طريق التمويل و الإعلانات و هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا ساهمت الدولة في تمويل وسائل إعلام عمومية ذات أهداف غير تجارية، و تستقل عن الدولة إيديولوجيا

و لو عرجنا للعالم الثالث لوجدنا أن مناقشة مسألة تبني النظام الديمقراطي قد عادت بقوة في السنوات الأخيرة.

حيث تذهب الفرضية إلى الجزم بأن الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي هو شرط أساسي للتطور الاقتصادي الذي لا يجد له مرجعا سوى في نظام اقتصاد السوق عامة وفي النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق خاصة (53).

و هو ما يذهب في سياقه التفكير الليبرالي الجديد الذي ساهم في ترسيخه لا سيما في التسعينيات من القرن العشرين Fukuyama الذي يعتقد بأن ديمقراطية السوق هي مرحلة نهائية ضرورية لا بد من الوصول إليها (54)، لتكون الثنائية (ديمقراطية/اقتصاد سوق) بمثابة الثنائية المثلى لتحقيق أعلى حاجة من حاجات هرم ماسلو و هي الراحة النفسية و التشبع.

ومع موجة دمقرطة دول العالم الثالث سواء تعلق الأمر برغبة حقيقية في الوصول لتطور الإنسان أو الوقوف في وجه أية رغبة سياسية تطمح لردع قاطرة الديمقراطية الليبرالية الغربية الجديدة، يتطلب الوضع تسخير إمكانات تقنية لغرس هذه الديمقراطية في دول العالم الثالث (55).

إن دمقرطة المجتمعات ليست بالعملية التقنية التي تطبق بالطريقة ذاتها في كل المجتمعات ففي كل مجتمع يدخل في وضع حيز التطبيق المؤسسات و الثقافة الديمقراطية، توجد جملة من المتغيرات المتعلقة بتاريخ و ظروف المجتمع(56) و يؤكد محمد حربي بأن دول العالم الثالث تستطيع أن تستورد الأفكار لكن ليس بإمكانها استيراد البنيات الأساسية التي لم تكتسبها خلال تطورها، فتاريخها المعاصر يتسم بالتباين بين القوى السياسية و الحركة الفكرية و البنيات الاجتماعية، فنظريا تبدو الديمقراطية الغربية نموذجا صالحا للتطبيق في كل المجتمعات لكن في الواقع تطبيقها يصطدم على مر السنين بعوائق اجتماعية صعب التحكم فيها

و لتطبيق هذه الديمقراطية ظهر مصطلح (الهندسة السياسية)(57)، الذي تناولته المقاربات السالفة الذكر.

4 -نماذج التأثير: حارس البوابة و الطلقة السحرية(58)

ظهر التيار النظري الذي يقول بالتأثير القوي لوسائل الاتصال في العشرينات من ق 20 أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أطلقت على هذه النظرية عدة مسميات من أهمها– نظرية الرصاصة أو الطلقة السحرية Magic Bullet Theory أي أن الرسالة الإعلامية قوية جدا في تأثيرها.

شبهت بالطلقة النارية التي إذا صوبت بشكل دقيق لا تخطا الهدف مهما كانت دفاعاته كما سميت نظرية الحقنة أو الإبرة تحت الجلدية Hypodermic Needle

شبهت الرسالة هنا بالمحلول الذي يحقن به الوريد و يصل في ظرف لحظات إلى كل أطراف الجسم عبر الدورة الدموية و يكون تأثيره قوي و لا يمكن التخلصمنه.

تنطلق هذه النظرية من مجموعة من المسلمات:

تفترض أن المرسل يتحكم بشكل كلي في العملية الاتصالية لأنه هو الذي يضع الرسالة و يقوم بتصميمها و بناءها و يختار الوسيلة أو القناة الأكثر تأثيرا و انتشارا و يختار التوقيت و الظرف المناسب

كما أن استقبال الرسالة هي تجربة فردية و ليست تجربة جماعية يعني أن الرسالة تصل إلى كل فرد بشكل مستقل وهو منعزل عن الآخرين. فلا تفاعل بينهم لان الجماهير عبارة عن ذرات منفصلة، إضافة إلى أن الفرد يتلقى الرسالة مباشرة من الوسيلة بدون وسيط، و تفترض هذه النظرية أن الرسالة الإعلامية تصل إلى كل أفراد المجتمع بطريقة متشابهة Uniform Reception أي أن كل فرد يستقبلها بنفس الطريقة يعني لا توجد فوارق بين الأفراد في تفاعلها معها.

وتفترض النظرية أن المتلقي سيستجيب دائما و بشكل قوي للرسالة التي يتلقاها بما يحقق هدف القائم بالاتصال .

أما فيما يخص نموذج حارس البوابة فيتلخص في أن المعلومات تمر بمراحل مختلفة حتى تظهر على صفحات الجريدة أو المجلة أو في وسائل الأعلام الإلكترونية، وقد سمي لوين هذه المراحل ((بوابات)) وقال أن هذه البوابات تقوم بتنظيم كمية أو قدر المعلومات التي ستمر من خلالها، وقد أشار لوين إلى فهم وظيفة ((البوابة)) يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم في القرارات التي يصدرها حارس البوابة.

بمعنى آخر، هناك مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، ويتمتع أولئك الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقونها أمام أي رسالة تأتي إليهم، كما أن من حقهم أجراء تعديلات على الرسالة التي ستمر،على سبيل المثال، يستطيع أي فرد أن يقرر ما إذا كان سيكرر أو يردد إشاعة معينة أو لا يرددها، ونحن نعلم أن الإشاعات حينما تنتقل من فم إلى فم تطرأ عليها - في الغالب - بعض التغييرات وتتلون بالاهتمامات الخاصة للفرد الذي يقوم بنقلها أو بمعلومات .

وحينما تطول السلسلة، نجد أن بعض المعلومات التي تخرج من نهايتها لا تشبه المعلومات التي دخلتها في البداية، إلا في نواح قليلة، فإذا أخذنا في الاعتبار ما يحدث في السلاسل التي تحمل الأخبار حول العالم، وتتبعنا خبراً من الأخبار ينتقل، على سبيل المثال، من اليابان أو الهند إلى مدينة في إحدى ولايات أمريكا، نلاحظ أنه يمر بمراحل كثيرة..أول حارس بوابة في هذه الحالة هو الفرد الذي يلاحظ الحدث وقت وقوعه، ولنفترض أن الذي حدث كارثة طبيعية، هذا الفرد ينتقي - بلا شعور- أشياء معينة يلاحظها، ولا يلاحظ أشياء أخرى، أي يرى أشياء ويغفل أشياء أخرى، وقد يتحدث ويشير إلى نواحي ويهمل نواحي أخرى.

الفصل الثاني

أ - مجتمع البحث

المجتمع هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، والمجتمع الكلي في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث(59).

يتمثل المجتمع الكلي لبحثنا في جملة الصحف اليومية المستقلة التي رأت النور في الساحة الإعلامية الجزائرية على أثر قانون الإعلام للثالث من أفريل 1990 و هو القانون الذي أقر التعددي الإعلامية و السياسية في الجزائر.

le soir d'Algérie باللغة الفرنسية، كانت أولى هذا الجيل الجديد من الجرائد ثم تلتها جريدة الخبر باللغة العربية، ليدخل الإعلام المكتوب الجزائري بذلك عهدة جديدة تختلف عن سابقتها كل الاختلاف. و سنتطرق بالتفصيل لحيثيات هذه المرحلة خلال الإطار النظري للدراسة.

و قد بلغ عدد الصحف اليومية المستقلة خلال المجال الزمني للبحث حوالي 45 يومية باللغتين العربية و الفرنسية أهمها الخبر، الشروق اليومي، أخر ساعة، الفجر، البلاد، صوت الأحرار، le quotidien d'Oran, liberté, el watan, le soir d'Algérie l'authentique, la tribune, l'est républicain.

ب -عينة البحث

العينة هي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته(60)

و العينة هي مجموعة من الوحدات تخضع للدراسة التحليلية أو الميدانية و يجب أن تكون ممثلة تمثيلا صادقا و متكافئا مع المجتمع الأصلي و يمكن تعميم نتائجها عليه.(61) فهي عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجيا، و يسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة و يشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص و السمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.(62)

إن التحكم في العينة من أهم خطوات تحليل المضمون و اختيارها لا يتم في خطوة واحدة (63) بل توجد خطوات و مستويات يتم سحب عينة تحليل المضمون منها نلخصها فيما يلي(64):

1 -مستوى المصادر

2 -مستوى التواريخ أو الأعداد

3 -مستوى المضمون.

و قد تم تحديد نوع العينة خلال المستويات السالفة الذكر في **العينة العمدية أو غير الاحتمالية**. وهي التي تتم عن طريق الاختيار العمدي أو التحكمي أي الاختيار المقصود من طرف الباحث لعدد من وحدات المعاينة يرى أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا

وتفيد هذه الطريقة في دراسات تحليل المضمون حين يقوم الباحث بإجراء الدراسات التحليلية عن المعالجات الصحفية لبعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة(65) .

و بناءا عليه فقد تم اختيار العينة العمدية للبحث على ثلاث مستويات، و سنحدد في كل مستوى المعايير التي على أساسها استعملنا المعاينة العمدية:

1- مستوى المصادر:

يقوم الباحث باختيار الجرائد أو المجلات كنقطة بدأ في اختيار العينة و من الضروري أن تكون عينة المصادر ممثلة للمجتمع، و أن يراعى في اختيارها أرقام التوزيع و المناطق الجغرافية التي تغطيها، و الاتجاه التحريري أو الإعلامي و الملكية و حجم الوسيلة و هو ما يعكس أهميتها.

و قد وقع اختيارنا على جريدة **الخبر** اليومية المستقلة، مراعين في عملية الاختيار المتغيرات التالية:

- جريدة الخبر هي أول يومية باللغة العربية صدرت في 01 نوفمبر 1990 بعد الانفتاح الإعلامي الذي اتسمت به الساحة الإعلامية الجزائرية بعد صدور قانون الإعلام للثالث من افريل 1990.

- مؤسسو الخبر كانو ا شبابا عوضوا نقص الخبرة بالإرادة الفولاذية و الإصرار على الاستمرار و بالتالي تمكنوا من التغلب على العراقيل التقنية و تمكين الجريدة من الصدور يوميا.

- وصلت في عيد ميلادها السابع سنة 1997 إلى سحب مقداره 200.000 نسخة يوميا

و في 10 جانفي 1999 سحبت بـ 250.000 نسخة يوميا لتصل تحديدا في 7 ماي 1999 إلى 500.000 ألف نسخة يوميا و في نوفمبر 2000 احتفلت **الخبر** بعيد ميلادها العاشر **كأولى الجرائد الوطنية مقروئية** برقم سحب يومي متوسط مقداره 400.000 نسخة يوميا.

- حازت على مطبعة خاصة، و صدر العدد 3199 منها انطلاقا من هذه المطبعة رفقة جريدة **الوطن**، كان ذلك بتاريخ 17 جوان 2001 وصدرت بالألوان في 16 أوت 2001.

- من أهم طموحات الجريدة التموضع ضمن أهم الجرائد على مستوى الوطن العربي.

و الخبر شركة ذات أسهم برأس مال 276.600.608.00 دج توظف 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما و 03 مصورين و كاريكاتوريين، تملك 48 مكتبا عبر التراب الوطني و 07 مكاتب في بلدان عربية و أجنبية، و حوالي 100 مراسل متعاون عبر الوطن (66).

كما تملك مكتبين جهويين أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة و الثاني في غرب البلاد بولاية وهران، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني، لها نسختين إضافيتين في موقعها الإلكتروني بالانجليزية و الفرنسية، انتقلت إلى المقر الجديد بحيدرة، حيث يضم الإدارة العامة، مديرية المحاسبة و المالية، المديرية التجارية، التحرير بمختلف أقسامه مديرية العلاقات العامة و التسويق، قسم المنازعات بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية ، و قد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعته التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل الصحفي.

و تتفرع عنها:

- <u>الخبر الأسبوعي</u>: أسبوعية تهتم بالأخبار السياسية و الرياضية و الدولية و منذ جانفي 2006، أصبحت الخبر الأسبوعي جريدة مستقلة و هي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال 100.000.00 دج تقدم إضاءات حول أهم أحداث الأسبوع السياسية و تضع تحت تصرف القارئ عددا من الملاحق:

- <u>الخبر تسلية</u>: أسبوعية مخصصة للألعاب

- <u>الخبر حوادث</u>: نصف شهرية مخصصة للحوادث

- <u>الخبر سات</u>: نصف شهرية مخصصة لبرامج التلفزة

- الخبر لتوزيع الصحافة: أنشأت الشركة ذات الأسهم "الخبر" في الأول من جانفي 1995 مصلحة للتوزيع بقسنطينة لتوزيع يومية الخبر ثم لتوزيع عناوين أخرى من يوميات و دوريات و أدى ذلك إلى تطور هياكلها و تنظيمها، في سنة 2001 تدعم قسم التوزيع بمصلحة تقنية مزودة بأجهزة استقبال و إرسال الصفحات إلى آلة التصوير الضوئي Flasheur تمكنها من تصوير الجرائد و اللائحات الإشهارية، في الأول من جانفي 2005 استقلت مصلحة الخبر للتوزيع و أنشأت مؤسسة الخبر لتوزيع الصحافة التي تعتبر فرعا من فروع شركة ذات أسهم الخبر.

و تخصص الجريدة جائزة دولية أنشأت في 28 ماي 1998 تخليدا لذكرى عمر أورتيلان رئيس تحرير الجريدة الذي اغتيل من قبل متطرفين في الثالث من أكتوبر 1995، تكرم الخبر من خلال هذه الجائزة كافة الصحافة الجزائرية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث من ماي من كل سنة، و تكافئ الصحفي الشجاع الممارس لمهنته سواء كان في الجزائر أو في دولة أخرى.

أرقام السحب

1990: الخبر تسحب 18.000 نسخة يوميا و التوزيع مقتصر على منطقة الوسط

1998: الخبر تسحب 167.464 نسخة يوميا.

2004: الخبر تسحب قرابة 500.000 نسخة يوميا و التوزيع بلغ الصعيد الوطني و الدولي

2006: الخبر تسحب قرابة 500.000 نسخة يوميا و التوزيع بلغ الصعيد الوطني و الدولي.

2- مستوى التواريخ أو الأعداد:

يتم اختيار عينة أعداد أو تواريخ معينة من عينة المصادر التي تم اختيارها في المستوى الأول في إطار البعد الزمني للدراسة.

بعد اختيار جريدة الخبر كعينة تمثل الصحف المستقلة في الجزائر، اخترنا سنة 2007 لتكون مجالا زمنيا للبحث، و عليه فإن الأعداد التي سحبناها لتمثل عينة الدراسة كانت تنتمي لهذه السنة لكونها اتسمت بتنوع الأحداث السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

فقد كانت سنة 2007 موعدا لانطلاق الحدث الثقافي: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، إضافة لانطلاق أكبر محاكمة تمر على القضاء الجزائري منذ الاستقلال و هي محاكمة مجمع الخليفة المنهار،و أخرى من الحجم الكبير تمثلت في محاكمة مسئولي بنك الجزائر التجاري و الصناعي المحل من قبل بنك الجزائر في 2003، و احتضانها للانتخابات التشريعية، و من الناحية الاجتماعية عرفت هذه السنة تحديدا استفحالا غير مسبوق لظاهرة الهجرة غير الشرعية أو كما اصطلح على تسميتها بظاهرة "الحرقة" .

3- مستوى المضمون:

يقوم الباحث باختيار عينة من مضمون أعداد الصحف و يهتم في هذه الحالة باختيار المضمون المرتبط بطبيعة المشكلة البحثية أو تحديد صفحات أو أجزاء معينة من الصفحة لكي تكون مادة التحليل.

في هذه المرحلة قمنا باختيار عينة من مضمون صحيفة الخبر اليومية المستقلة الصادرة خلال سنة 2007 و قد اخترنا الأعداد التي تناولت فيها الجريدة بالتغطية و التحليل موضوعين هما:

- **قضية محاكمة مجمع الخليفة** التي اصطلح على تسميتها في الصحافة الجزائرية بفضيحة القرن و التي انطلقت يوم 8 جانفي 2007 لتستمر لغاية يوم 22 مارس 2007.

- **الحملة الانتخابية لتشريعيات ماي** 2007 و التي انطلقت رسميا يوم 26 أفريل 2007 و دامت 19 يوما.

الموضوع الأول

- **قضية الخليفة** التي تم اختيارها عمديا للأسباب التالية:

- تعد أكبر قضية فساد تعرض على العدالة الجزائري من حيث حجم الأموال التي تم إهدارها و التي تجاوزت ملياري دولار حسب تقدير رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى و وزير المالية السابق عبد اللطيف بن أشنهو أمام البرلمان.
- التبعات الاقتصادية و السياسية و الإعلامية للقضية و الحبر الغزير الذي أسالته بخصوص جدلية تواطؤ مسئولين من الدولة أو على الأقل سكوتهم على عملية الاحتيال على حساب مؤسسات الدولة و المودعين الصغار.
- عدد المتهمين الذي بلغ 104 متهما مباشرا من مسئولي البنك و فروعه و موظفين في شبكات أخرى تابعة للمجمع منها شركة الخليفة للطيران و المؤسسات و الشركات التي كانت لها تعاملات مشبوهة مع البنك.
- استمعت العدالة في هذه القضية لقرابة 4000 شاهد من بينهم شخصيات رسمية و هامة كوزير المالية مراد مدلسي و الأمين العام لنقابة العمال عبد المجيد سيدي السعيد و أبو جرة سلطاني وزير العمل السابق و عبد المجيد تبون وزير السكن السابق و غيرهم.
- الوقت القياسي الذي وصل فيه عبد المؤمن خليفة ابن وزير الصناعة في حكومة أول رئيس للجزائر المستقلة، لتكوين و بناء إمبراطورية يتصدرها بنك الخليفة وهي : الخليفة للطيران و خليفة TV التي بثت من باريس، و خليفة للإعلام الآلي و الخليفة لتصميم الأزياء، و الخليفة للوقاية، و الخليفة لتأجير السيارات، و الخليفة للبناء، و الخليفة لإنتاج الأدوية، و الخليفة للخدمات الصحية، و الخليفة News التي بثت انطلاقا من بريطانيا.
- الضجة الإعلامية الكبيرة التي أثارتها القضية سواء في الصحف بالعربية أو بالفرنسية و التغطية اليومية في أغلب الصحف اليومية الجزائرية لكل حيثيات المحاكمة و أطوارها.

امتدت المحاكمة لفترة شهرين و ثلاثة أسابيع و قد غطت الصحف اليومية المستقلة بصفة عامة و يومية الخبر بصفة خاصة، كافة أطوار المحاكمة.

و بحذف أيام العطل الأسبوعية المصادفة ليوم الجمعة من كل أسبوع تكون القضية قد امتدت على صفحات 66 عددا و هي الأعداد التي صدرت بين تاريخ 7 جانفي 2007 أي قبل انطلاق المحاكمة بيوم واحد و تاريخ 23 مارس 2007 و هو تاريخ غداة النطق بالحكم النهائي في القضية.
حددنا نسبة الأعداد المسحوبة من أعداد جريدة الخبر التي غطت القضية بـ 30% أي 18 عددا من مجموع 66 عددا التي تناولت القضية بالتغطية. و قد تعمدنا سحبها من أعداد شهر جانفي 2007 ، و قمنا بمسح شامل لكل الأشكال الإعلامية التي تناولت القضية عبر كل صفحات الجريدة، من مقالات تحليلية و أعمدة رأي و أخبار و رسومات كاريكاتورية و غيرها، كما سنبين بالتفصيل في الإطار التطبيقي للبحث.

كرونولوجيا وجيزة للقضية

تم كشف خيوط الفضيحة عندما أوقفت الشرطة الجزائرية سنة 2003 بمطار هواري بومدين بالعاصمة مساعدين لعبد المؤمن خليفة و هما يحاولان تهريب ما قيمته اثنين مليون أورو إلى الخارج في حقيبة على متن طائرة عبد المؤمن الخاصة.
و توصلت بعد ذلك لجنة المراقبة المالية للبنوك إلى كشف تعاملات غير قانونية و غش في المحررات و الوثائق المصرفية في بنك الخليفة، الذي كان يقوم بتحويل أموال المودعين بطرق غير شرعية، و كشفت اللجنة عن ثغرة مالية في خزينة البنك تفوق 25 مليار دينار بالعملة الجزائرية و 2 مليون دولار و ثمانية ملايين أورو إلى جانب عملات أجنبية أخرى.
كبدت فضيحة الخليفة خزينة الدولة أكثر من ملياري دولار، من ودائع المؤسسات
و الهيئات العمومية التي وضعت أموالها في البنك .
واجه المتهمون الرئيسيون و هم بالإضافة على المدير العام رفيق عبد المؤمن خليفة مستشارون و مساعدون في المؤسسة المالية المفلسة تهما بخيانة الأمانة و التزوير
والنصب و الاحتيال و تقديم معلومات كاذبة و تلقي فوائد و امتيازات و تمت المحاكمة في غياب المتهم الرئيسي الموجود في لندن.
و في الثاني و العشرين من مارس 2007 حكمت المحكمة غيابيا بالسجن المؤبد على المتهم الرئيسي عبد المؤمن خليفة و أصدرت مذكرة توقيف دولية و طالبت بريطانيا بتسليمه طبقا لمعاهدة التبادل الموقعة بين البلدين في نهاية 2006.

و حكمت غيابيا بالسجن لمدة عشرين سنة مع النفاذ على 6 متهمين آخرين فارين من بينهم محافظ بنك الجزائر المركزي عبد الوهاب كيرمان، و أصدرت حكما بالسجن لـ 10 سنوات على كل من زوجة المتهم و وزير الصناعة السابق عبد النور كيرمان و ابنته ياسمين الممثلة السابقة لشركة الخليفة للطيران في إيطاليا، و أمرت بمصادرة أملاك كل المتهمين، و قد أعلن النائب العام المساعد الأول لمجلس قضاء البليدة محمد بوخاتم أن الجلسة تمت بحضور 133 ضحية و أكثر من 300 شاهد و حوالي 150 محاميا و خبيرا، و صدرت أحكام في حق 13 مسئولا في مصارف و هيئات حكومية تراوحت مدتها بين 5 سنوات و 12 سنة سجنا نافذا و برأت 50 متهما.

الموضوع الثاني

- الحملة الانتخابية للتشريعيات

اخترنا عمديا تحليل مضمون نماذج أعداد جريدة الخبر التي غطت الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 و التي جرت تحديدا في 17 من شهر ماي.

- لكون الحملة الانتخابية بمثابة فرصة بينت من خلالها الصحف المستقلة توجهاتها و موقفها من الساحة السياسية و من الصراعات الإيديولوجية .

- لكونها فرصة لعرض مختلف المشاريع و الرؤى المستقبلية لجوانب عدة من الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

و قد انطلقت الحملة رسميا يوم 26 افريل 2007، و شارك فيها 24 حزبا سياسيا قدموا ما مقداره 11243 مرشحا مسجلين ضمن 1042 قائمة و نحو 986 مرشحا حرا ضمن 102 قائمة.

و سجلت مختلف الهيئات الرسمية عبر التراب الوطني زهاء 18 مليون ناخبا، و بدأ التصويت بتاريخ 07 ماي 2007 لكن تصويت البدو الرحل كان بـ 72 ساعة قبله.

امتدت الحملة الانتخابية على صفحات الخبر خلال الفترة ما بين 26 أفريل 2007 و 14 ماي 2007 أي لقرابة ثلاثة أسابيع، لو حذفنا منها أيام العطل الأسبوعية التي لم تصدر خلالها الجريدة إضافة إلى يوم عيد الشغل العالمي لوجدنا أن التغطية شملت 15 عددا من الصحيفة، و لو أخذنا منها نسبة 30 % من الأعداد الكلية لوجدنا عينة من خمسة أعداد، أي الأعداد الصادرة خلال أسبوع تقريبا.

و قد اخترنا ستة أعداد صدرت خلال الأسبوع الثاني من الحملة الانتخابية و هي الأعداد الصادرة بين الخامس و العاشر من ماي 2007، ثم قمنا بمسح شامل لكل الأشكال الإعلامية التي غطيت بها الحملة عبر كل صفحات الجريدة من مقالات تحليلية و أخبار
و رسومات كاريكاتورية و أعمدة رأي و غيرها كما سنبينه بالتفصيل في الفصل التطبيقي لاحقا إن شاء الله.
و في ما يلي الجداول التي توضح الأعداد التي تستهدفها الدراسة حيث ستشكل الأعداد الموضحة أدناه العينة الإجمالية للبحث و المقدرة بـ 24 عددا، 18 منها خاصة بقضية الخليفة و 06 أعداد خاصة بالحملة الانتخابية لتشريعات 2007.

جدول رقم (01): تواريخ الأعداد المشكلة لعينة البحث المتعلقة بمحاكمة بنك الخليفة

	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
تواريخ الأعداد	/	7 جانفي	8 جانفي	9 جانفي	10 جانفي	11 جانفي
	13 جانفي	14 جانفي	15 جانفي	16 جانفي	/	18 جانفي
	20 جانفي	21 جانفي	22 جانفي	23 جانفي	24 جانفي	/
	/	/	29 جانفي	30 جانفي	31 جانفي	/

- انطلقت المحاكمة بتاريخ 8 جانفي 2007 و بدأت التغطية قبلها بيوم واحد أي بتاريخ 07 جانفي 2007 إذ تم تلخيص فحوى التهم و كرونولوجيا تطور القضية و العريف بالهيئة القضائية التي ستتكفل بأطوار المحاكمة و التحضيرات الأمنية و غيرها من المعلومات الأولية، و لذلك اخترنا العينة العمدية بدءا من تاريخ السابع من جانفي وصولا لتاريخ 31 جانفي 2007 أي أن الأعداد التي اخترناها كانت من شهر جانفي باستثناء الأعداد المصادفة لتواريخ 17، 25، 27، 28 جانفي لتعذر الوصول إليها و عدم توفرها في أرشيف مقر المكتب الجهوي لجريدة الخبر اليومية في مدينة عنابة. و قصدنا اختيار شهر جانفي تحديدا لأنه صادف أهم مرحلة من المحاكمة و المتمثلة في الاستماع لأهم المتهمين و من بينهم شخصيات رسمية و هامة و كذا للشهود الذين كان منهم وزراء حاليين و سابقين و رؤساء أحزاب و جمعيات سياسية و مختصين في مجال الاقتصاد المالية علما أن

المراحل التالية من المحاكمة تركزت على مرافعات الدفاع و تدخلات النيابة العامة و هو ما رأيناه أقل أهمية من المرحلة الأولى للمحاكمة.

جدول رقم (02): تواريخ الأعداد المشكلة لعينة البحث المتعلقة بالحملة الانتخابية لتشريعات 2007

	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
تواريخ الأعداد	5 ماي	6 ماي	7 ماي	8 ماي	9 ماي	10 ماي

- بخصوص الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 فقد انطلقت رسميا يوم 26 أفريل 2007 و استمرت لتاريخ 14 ماي من ذات السنة و كانت العينة التي اعتمدناها أسبوعا من شهر ماي امتد من يوم 05 إلى يوم 10 ماي أي ستة أعداد كاملة مفضلين أن يكون الاختيار من وسط فترة الحملة الانتخابية لوصولها ذروة المنافسة و لانتشارها الإعلامي بين أوساط الجماهير و درايتهم بها.

جدول رقم (03): الأعداد المشكلة للعينة الأولى للبحث من أشهر و أيام سنة الدراسة

الأشهر		السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
شهر جانفي	الأسبوع الأول	/	*	/	/	/	/
	الأسبوع الثاني	*	*	*	*	*	*
	الأسبوع الثالث	*	*	*	*	/	*
	الأسبوع الرابع	/	/	*	*	*	/
	الأسبوع الخامس	/	/	*	*	*	/
شهر فيفري	الأسبوع الأول						
	الأسبوع الثاني						
	الأسبوع الثالث						
	الأسبوع الرابع						
شهر مارس	الأسبوع الأول						
	الأسبوع الثاني						
	الأسبوع الثالث						

- امتدت التغطية الإعلامية لأطوار المحاكمة بين السابع جانفي 2007 و 23 مارس 2007 و هو اليوم الذي تلا النطق بالأحكام النهائية و بالتالي فقد خصصت الخبر 66 عددا لتغطية أطوار المحاكمة بمختلف الأشكال الإعلامية على امتداد 12 أسبوعا من أشهر جانفي و فيفري و مارس ، و قد أخذنا نسبة 30 % من الأعداد التي تناولت القضية بصفة عامة لتمثل عينة الأعداد المدروسة على النحو التالي:

العينة المدروسة = 66 x 30 / 100 = 19.8

وقد قربنا النتيجة إلى العدد 18 أي أن اختيارنا استقر في النهاية على 18 عددا من شهر جانفي الذي رأينا أنه الشهر الذي تناول أهم مراحل القضية، ليكون ممثلا لنسبة 30 % من الأعداد الكلية للقضية ضمن جريدة الخبر اليومية المستقلة، وقد حاولنا بقدر المستطاع أن نأخذ الأعداد من شهر جانفي التي صدرت خلال كل أيام الأسبوع من السبت إلى الخميس.

جدول رقم (4): الأعداد المشكلة للعينة الثانية للبحث من أشهر و أيام سنة الدراسة

الأشهر		السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
شهر أفريل	الأسبوع الرابع						
شهر ماي	الأسبوع الأول						
	الأسبوع الثاني	*	*	*	*	*	*

- أما الحملة الانتخابية لرئاسيات 2007 فقد انطلقت رسميا يوم 26 أفريل 2007

و استمرت لتاريخ 14 ماي 2007 ولذلك فقد كانت التغطية عبر صفحات جريدة الخبر على امتداد الأسبوع الأخير من شهر أفريل و الأسبوعين الأول و الثاني من شهر ماي، استمرت بموجب ذلك حوالي ثلاثة أسابيع و تمت التغطية في 16 عددا أخذا بعين الاعتبار أيام العطل الأسبوعية التي لا تصدر الصحف خلالها.

و عند أخذ نسبة 30 % من الأعداد الكلية التي غطت الحملة الانتخابية نحصل على العينة التالية:

العينة المدروسة = 16 x 100/30 = 4.8

النتيجة المتحصل عليها قربناها للعدد 6 و بموجب ذلك تكونت عينة الدراسة من ستة أعداد كاملة مست كل أيام الأسبوع الممتد من 5 إلى 10 ماي 2007 من السبت على الخميس.

جدول رقم(05): الأعداد الكلية المشكلة لعينتي البحث من جريدة الخبر المستقلة

التاريخ الموافق لكل عدد		العدد
	2007/01/07	4904
	2007/01/08	4905
	2007/01/09	4906
	2007/01/10	4907
	2007/01/11	4908
	2007/01/13	4909
	2007/01/14	4910

قضية محاكمة بنك الخليفة	2007/01/15	4911
	2007/01/16	4912
	2007/01/18	4914
	2007/01/20	4915
	2007/01/21	4916
	2007/01/22	4917
	2007/01/23	4918
	2007/01/24	4919
	2007/01/29	4923
	2007/01/30	4924
	2007/01/31	4925
الحملة الانتخابية للتشريعيات	2007/05/05	5004
	2007/05/06	5005
	2007/05/07	5006
	2007/05/08	5007
	2007/05/09	5008
	2007/05/10	5009
المجموع	24 عددا	

- تضمنت العينة المدروسة 24 عددا ، 18 منها كانت خاصة بقضية الخليفة و 06 منها كانت مخصصة للحملة الإنتخابية لتشريعيات 2007 حسب الأسباب و الطرق الإحصائية المبينة أعلاه.

4- المنهج المستخدم في البحث

تندرج دراستنا ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى تصوير و تحليل و تقديم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، وقد انتهجنا في تصميمها الشكلي و الهيكلي المنهج الوصفي الذي يعتبر جهدا علميا منظما للحصول على بيانات و معلومات و أوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث(67)

و يعتبر المنهج الوصفي من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية خاصة البحوث الوصفية و الاستكشافية، كما يعتبر من أهم المناهج التي يجب الاعتماد عليها لكون البحوث المسحية تتيح للباحثين الإعلاميين كمية و نوعية شاملة من البيانات و المعلومات اللازمة التي تعينهم على إجراء المزيد من الدراسات و البحوث.(68)

و قد رأينا أن منهج المسح الوصفي هو الأنسب لجمع أكبر كم من البيانات الخاصة بموضوع بحثنا انطلاقا من أعداد جريدة الخبر اليومية التي تناولت بالتغطية الإعلامية لكل من قضية الخليفة و الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007.و لا يقتصر منهج المسح على استخدام أسلوب واحد في عملية جمع البيانات و إنما يلجأ إلى استخدام مختلف الأساليب كالاستقصاءات و الاستبيانات و الملاحظة و تحليل المضمون و غيرها من طرق جمع البيانات و المعلومات.(69)

5- أدوات جمع البيانات

يمكن إدراج طرق جمع البيانات في فئتين أساسيتين:

أ- البيانات الثانوية أو المرجعية :

يقصد بها مجموعة البيانات و المعلومات الأساسية السابق تجميعها و تسجيلها و المتعلقة بموضوع معين أو بظاهرة معينة يقوم الباحث بدراستها.(70)

و تتمثل البيانات المرجعية التي اعتمدنا عليها في مجموعة من الإصدارات من كتب و دوريات و مجلات علمية ومواقع إلكترونية لمجلات علمية دورية الصدور على صفحات الواب ومعاجم، كخلفية لما تم التطرق إليه في الإطار النظري للبحث.

و هي بيانات انصبت في مجال موضوع البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و قد أوردنا في آخر البحث قائمة مفصلة بكل هذه البيانات المرجعية.

ب- البيانات الأولية أو المباشرة:

و هي البيانات التي يقوم الباحث بجمعها مباشرة و لأول مرة للأغراض المباشرة للبحث الذي يقوم به، نظرا لصعوبة أن تفي البيانات الثانوية بجميع الاحتياجات التي يتطلبها بحث معين عن مشكلة محددة (71) وقد جمعنا هذا النوع من البيانات بالطرق التالية:

*** الملاحظة الموجهة أو المقصودة:**

و ذلك للكشف عن الخواص الرئيسية للظاهرة المدروسة أو معرفة الظروف التي أوجبت وجودها، توصلا إلى كسب معرفة جديدة و تحقيق هدف علمي محدد(72) و الملاحظة في مجال البحث العلمي تمثل المشاهدة الدقيقة للظاهرة بالاستعانة بالأدوات و الأجهزة و الأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظاهرات و ذلك بهدف معرفة صفاتها و خواصها و العوامل الداخلة فيها (73) و قد استعملنا الملاحظة العلمية مستخدمين العقل و الحواس من أجل تنسيق المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة و تفسيرها المبدئي و الحدس بها خاصة في المراحل الأولى من البحث، و حرصنا على الالتزام بالموضوعية و الحياد إلى قدر المستطاع.

*** المقابلة العلمية:**

هي عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد لآخرين بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي (74).

استعملنا المقابلة العلمية ضمن دراستنا بهدف جمع البيانات الأساسية أو التفصيلية المتعلقة بالموضوع، وتم إعداد أسئلتها بطريقة دقيقة و مقننة و محددة قبل المقابلة و استهدفت معرفة رأي المبحوث و وجهة نظره اتجاه الموضوع، و قد تعمدنا طرح أسئلة مغلقة و مفتوحة كي نتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخدم البحث.

لكن في المرحلة الاستطلاعية للبحث كانت مقابلاتنا علمية لكنها عفوية غير مقننة و الغرض منها تجسد في جمع معلومات أولية عن موضوع الدراسة من أساتذة بقسم علوم الإعلام و الاتصال من جامعة عنابة و أساتذة من مدرسة الصحافة و الاتصال بمرسيليا و صحفيين في مجال الصحافة المكتوبة الجزائرية المستقلة منها و العمومية.

*** تحليل المضمون**

تباينت الآراء و تضاربت بين استعمال تحليل المضمون في بحوث العلوم الإنسانية كمنهج بحث أو كأداة لجمع البيانات.

فدائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تقدم تحليل المضمون على أنه منهج يستخدم و يطبق في مجال الاتصال، حيث تورد التعريف الآتي: تحليل المضمون هو أحد المناهج المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الاتصال المكتوبة و المسموعة، بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار العينة من مادة التحليل و تصنيفها و تحليلها كميا و كيفيا (75).

و تحليل المضمون هو تفكيك ما ينتجه القائمون على وسائل الاتصال الجماهيري المكتوبة و المسموعة و المرئية من مضامين اتصالية متنوعة على أجزاء مادية، تسمح بكشف الرموز و الصيغ المختلفة المستخدمة في التعبير عن القيم و الأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال (76).

و تحليل المضمون يتمثل في مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى لاكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الإرتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الموضوعي و المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى(77).

فالسلوك اللغوي للإنسان شفويا كان أو تحريريا أدق تعبير عن هوية الشخص و ميوله و اتجاهاته، فإذا استطعنا الحصول على عينة كافية من أداء الفرد اللغوي أو التعبيري و أخضعناها لتحليل علمي منهجي، فإننا نستطيع أن نتوصل إلى معرفة اتجاهاته السياسية أو العقائدية (78).

و بالتالي تحليل المضمون عموما هو أسلوب للبحث يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث و ذلك بهدف استخدام هذه البيانات إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال، و طلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، و وفق أسس منهجية، و معايير موضوعية و أن يستند الباحث في عملية جمع البيانات و تحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية (79).

و يعتبره كامل القيم (80) أداة أو أسلوبا لجمع البيانات يتسق اتساقا وثيقا بالرسالة أي الأفكار و المفاهيم التي يراد توصيلها للجمهور من خلال التتابع الرمزي و الدلالي هذه الرموز يمكن أن تكون لفظية (منطوقة أو مكتوبة) أو غير لفظية (إشارات، إيماءات، ألوان، أشكال، رسوم...) و من ثمة إيجاد ارتباطها على أساس كمي و نوعي.

و ضمن تحليل المضمون يجب الربط بين الأسلوب الكمي و النوعي، يحتل الأسلوب النوعي الأسبقية في تحديد الاتجاهات و الملاحظات و السياقات و الأسلوب الكمي يساهم في بلورة اتجاهات البحث وفق الدقة المطلوبة.(81)

و عليه فتحليل المضمون هو أداة بحث لدراسة مضامين الرسائل الاتصالية، كيفما كان شكلها بهدف الكشف عن أبعادها و أهدافها من خلال التحليل الكمي و الكيفي لمختلف مكوناتها(82).

و يوجد اتجاهان من حيث النظر إلى الجوانب محل اهتمام تحليل المضمون:

- الاتجاه الأول يمثله كل من ريتشارد بود، و برلسون من خلال التركيز على الجانب الوصفي الكيفي و الكمي لمحتوى الرسالة الإعلامية.

الاتجاه الثاني يمثله لويس ديكاستر، وكارل وارين من حيث الاهتمام بقدرات تحليل المضمون على التنبؤ بالأبعاد الخفية بالرسالة الإعلامية.(83)

*** تقنيات مساعدة**

اعتمد البحث على جملة تقنيات تساعد في جعل المنهج المستخدم يتوافق مع ضرورة إبراز طريقة و أسلوب تناول القضيتين محل الدراسة (قضية الخليفة و الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007) في جريدة الخبر التي تمثل الصحف المستقلة في الجزائر ومن هذه التقنيات نذكر:

* <u>التحليل الكيفي أو النوعي:</u>

هو التحليل الذي يبتعد عن لغة الأرقام في تفسير المضامين، و إنما يركز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص و صفات تميزها عن بعضها البعض و هو ما يساعد على الإجابة عن تساؤلات البحث. (84)

* التحليل الكمي:

تم تطبيق هذه التقنية لإحصاء مختلف الأشكال الصحفية التي قدمت بها مختلف مواضيع قضية الخليفة و الحملة الانتخابية ضمن جريدة الخبر و كذلك لإحصاء تكرارات كل فئة من فئات التحليل المتضمنة استمارتي البحث، و ذلك عن طريق استخدام البيانات الإحصائية، و عموما يعد التحليل الكمي ذلك التحليل القائم على تفسير البيانات كميا بحساب درجة ترددها و قد استخدمت الباحثة الطريقة التالية:

إحصاء تكرار كل فئة من فئات التحليل ثم حساب النسبة الموافقة لكل تكرار و ذلك بتطبيق القاعدة الثلاثية كما يوضحه المثال أدناه:

100 ———→175

س ———→84

157 يمثل العدد الإجمالي لكل الأشكال الإعلامية من أخبار و مقالات تحليلية و أعمدة رأي و غيرها التي تم بها تناول قضية الخليفة ضمن جريدة الخبر المستقلة، و بالتالي فهي تمثل نسبة 100% في حين يمثل الرقم 84 عدد الأخبار كشكل من الأشكال الإعلامية التي تم تناول القضية وفقها، و للبحث عن نسبة الأخبار كشكل إعلامي نطبق القاعدة الثلاثية التي تنص على ضرب الطرفين في الوسطين، أي 84x100 = 157xس و عليه نجد أن:

س= (84x100)/157، و بنفس الطريقة تم حساب نسب تكرارات مختلف الفئات التي تضمنتها الاستمارة الخاصة بتحليل المضمون.

*** الخطوات المنهجية لتحليل المضمون**

يعتمد تحليل المضمون عند توظيفه لدراسة المشكلات العلمية على عدد من الخطوات المنهجية بعضها ينتمي إلى خطوات المنهج العلمي العام أو البحث العلمي بصفة عامة و الأخرى تميزه عن غيره و تعتبر من سماته الأساسية.(85)

فبعد تحديد المشكلة العلمية و طرح التساؤلات و تحديد مجتمع البحث و اختيار نظام المعاينة كما بينا في الأجزاء السابقة و سنبينه في الأجزاء اللاحقة بإذن الله، تأتي مرحلة ترميز بيانات التحليل، و التي بدورها تمر بالخطوات الأساسية التالية: (86)

1- تصنيف المحتوى إلى فئات:

و تهدف هذه المرحلة إلى تقسيم المحتوى في عينة الدراسة إلى أجزاء ذات خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة بناء على معايير للتصنيف يتم صياغتها مسبقا، و هذه الأجزاء يطلق عليها فئات.

و الفئات هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون و محتواه، و هدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون و تصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية و الشمول، و بما يتيح إمكانية التحليل و استخراج النتائج بأسلوب سهل و ميسور (87).و تنقسم فئات التحليل إلى نوعين أساسيين هما: (88)

* **فئة الموضوع (ماذا قيل)** التي تجيب على التساؤل الرئيسي الخاص بالموضوع أو مجموعة المواضيع التي تدور حولها المادة الإعلامية.
* **فئة الشكل (كيف قيل)** التي تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي قدمت بها المواد الإعلامية للاستدلال على المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل(89).

و قد قمنا بتقسيم مضمون العينة محل الدراسة إلى فئتين أساسيتين هما فئة الموضوع و فئة الشكل.
بالنسبة لفئة الموضوع أدرجنا ضمنها ست فئات فرعية نلخصها في ما يلي:

- فئة الفكرة الأساسية للمضمون
- فئة اتجاه المضمون
- فئة السمات أو الفاعل أو الشخصيات المحورية في المضمون
- فئة مصدر المعلومة.
- فئة وظيفة المضمون
- فئة مجال المضمون

أما بالنسبة لفئة الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية فأدرجنا ضمنها الفئات الفرعية السبع التالية:

- فئة شكل أو نمط المادة الإعلامية
- فئة المساحة المخصصة للمضمون
- فئة أهمية المضمون من خلال موقعه بالجريدة
- فئة ترتيب المضمون من خلال المعالجة التيبوغرافية للعناوين.

- فئة تكرار المضمون.
- فئة استخدام الصور و الرسوم.
- فئة مقروئية المضمون من خلال أرقام السحب

و سنتعرض لكل هذه الفئات بالكثير من التفصيل في الإطار التطبيقي للبحث.

و تجدر الإشارة إلى أنه ليست هناك حدود معينة لفئات التحليل سواء في الشكل أو المضمون، لأن ذلك بمدى قدرة هذه الفئات على تحقيق أهداف البحث، فقد تزيد أو تنقص وفق الأهداف المتوخاة من تناول هذا المحتوى أو ذاك في أية رسالة لأية وسيلة إعلامية.

2-تحديد وحدات التحليل

و هي الوحدات التي يتم عليها العد و القياس مباشرة، و هذه الوحدات تتبلور في نموذج بناء رموز المحتوى، الذي يبدأ بالفكرة، ثم يتم اختيار الوحدات اللغوية للتعبير عن هذه الفكرة و صياغتها، و بعد ذلك يأخذ المحتوى البناء الذي ينشر فيه على الصفحة.(90)

و لما كان تحليل المضمون يسعى إلى وصف المضمون وصفا كميا فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها و حساب التكرار الخاص بها.

و هناك خمس وحدات أساسية في تحليل المضمون و هي وحدة الكلمة، وحدة الموضوع أو الفكرة، وحدة الشخصية، الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، مقاييس المساحة و الزمن.

و تمثل وحدة **الفكرة أو الموضوع** أهم وحدات تحليل المضمون و تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية و الدعائية و الاتجاهات و القيم و المعتقدات (91) حيث أن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحديد الاتجاهات و الأحكام التي تقع على محتوى الإعلام و يتم اختيارها و بناؤها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب توصيله إلى القارئ و يتحدد من خلال تكرار هذه الأفكار و المعاني اتجاه الكاتب أو المحتوى أو الوسيلة من القضايا المطروحة على الرأي العام.

و بناءا على ما سبق تم تحديد **وحدة الفكرة** كوحدة تحليل أساسية في البحث.

كما تم استخدام وحدة قياس مساحة المضمون عن طريق عدد الصفحات و حجم المضمون قياسا بحجم الصفحة من الجريدة.(في بحثنا العينة من الجرائد بحجم Tabloid).

3- تصميم استمارة التحليل

يتم استخدام استمارة التحليل خلال عملية الملاحظة و رصد أو تسجيل البيانات و الوحدات التي يتم عليها العد أو القياس.و تعتبر هذه الاستمارة في حد ذاتها إطارا متكاملا للرموز الكمية بكل وثيقة من عينة وثائق التحليل، الصحف أو الصفحات، و لذلك يقوم الباحث بتصميم هيكلها العام بحيث تشمل الأقسام التالية:

- البيانات الأولية عن الصحيفة، مثل رقم العدد،و تاريخه، و عدد صفحاته.
- فئات التحليل
- وحدات التحليل و هي نفسها و حدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد و التسجيل.
- وحدات القياس في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد و القياس مثل قياس المساحة و الزمن.
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكيفية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.

4- الترميز و تفريغ البيانات

و تعتبر بعد ذلك الجداول التفريغية جزءا مكملا لاستمارة التحليل، بحيث تختص الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة من وثائق التحليل و تضم بياناتها الكمية، و يهتم الباحث أيضا بتصميم هذه الجداول و يفرغ في كل منها مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة الوثائق ذات الخصائص أو السمات الواحدة، مثل الوحدات الزمنية أو وحدات التصنيف الرئيسية، أو غيرها من المعايير التي يتم تصنيف الوثائق على أساسها تبعا لأهداف الدراسة (92).

5- تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها وتحديد أسلوب العد و القياس:

يعتبر التصنيف الذي يضعه الباحث لكل من فئات التحليل و وحدات التحليل الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد أسلوب العد و القياس، و تثير هذه المرحلة عند الباحث محاولة اكتشاف العلاقة بين المتغيرات الخارجية المصاحبة للموضوع عند النشر مثل المساحة، و الموقع من الصفحة أو الصفحات و كذلك مساحة العنوان.(93)، و تعتبر الوحدات القابلة للعد و القياس فئات المحتوى و وحدات التحليل التي تميز المحتوى بمتغيرات خارجية تحددها سياسات النشر أو

الإذاعة أو العرض في وسائل الإعلام المختلفة.أما المتغيرات الداخلية لأي محتوى فهي عبارة عن وجود أو غياب وحدات التحليل أو في فئات المحتوى و تكرار هذه الوحدات الذي تتخذ نتائجه أساسا للمقارنة بين صفوف المحتوى محل الدراسة، أما المتغيرات الخارجية فهي عوامل الإبراز و التأكيد في نشر المحتوى و إذاعته و عرضه كالمساحة و زمن العرض و العناوين و مساحاتها.(94)

هناك أربع طرق للعد في تحليل المحتوى(95):

* اكتشاف ما إذا كانت الفئات أو الوحدات موجودة أو غير موجودة في المحتوى
* التكرار الذي تظهر به الوحدات
* كمية أو مساحة الفئات أو الوحدات
* قياس درجة الشدة التي تظهر بها الفئات أو الوحدات في المحتوى

و يرتكز التحليل الكيفي أساسا على ظهور مضمون معين أو اختفائه بينما يرتكز التحليل الكمي على معرفة التكرار النسبي لهذا المضمون، و نلاحظ أن التحليل الكيفي يستخدم في الموضوعات المتداخلة أكثر من التحليل الكمي الذي يساعد على تقديم المعلومات في شكل جداول مما يساعد على سهولة الإطلاع عليها في شكل مبسط (96) لكن من الأحسن الاستعانة بكلى النوعين من التحليل و هذا ما سنبينه في الأجزاء المقبلة من البحث.

6- استخراج النتائج و عرضها إحصائيا

بعد جمع البيانات عن طريق استمارة التحليل ثم التفريغ في الجداول التفريغية الخاصة بكل تصنيف على حدة، تأتي مرحلة استخراج النتائج و وصف المحتوى و الإجابة على التساؤلات المطروحة، و الكشف عن المعاني الكامنة في المحتوى بشرط الاستخدام الكمي في تحليل المحتوى و الانتقال من البيانات المجردة الصماء إلى الوصف الكيفي للأرقام.(97)

7- إجراء اختبارات الصدق و الثبات

تعتبر من الخطوات الأساسية في عملية التحليل و تتم أثناء العمل و بعد استخراج النتائج و قبل التفسير بالأسلوب الذي يتفق مع كل مرحلة.

و لثبات التحليل معنيان:

- الاتساق بين المحللين، بمعنى أن المرمزين المختلفين ينبغي أن يحصلوا على نفس النتائج، إذا استخدموا نفس الفئات و طبقوها في نفس المضمون.

- الاتساق خلال الزمن، بمعنى أن يحصل فرد أو مجموعة من المرمزين على نفس النتائج إذا طبقوا نفس الفئات،على نفس المضمون على فترات متتابعة.(98)

و قد قمنا لتحقيق مستوى الصدق و الثبات بعرض الاستمارة على محكمين و مختصين لتعدل ما انبغى تعديله و تعيد صياغتها في شكلها النهائي، و تجدر الإشارة إلى أن المدة الوجيزة التي منحت من قبل إدارة المكتب الجهوي لجريدة الخبر بعنابة لاستخدام الأرشيف قد حالت دون تقديمه لباحثين آخرين لدراسته، لكن بعد انقضاء مدة ثلاثة أشهر على القراءة المسحية للعينة و تفيئة المضمون و تفريغ البيانات، قمنا بالعودة للأرشيف و إعادة قراءة أعداد العينة قراءة مسحية أخرى و تفريغ بياناتها من جديد لتتأكد من أن البيانات قاربت بدرجة كبيرة البيانات المفرغة سابقا، و بالتالي وجدنا أن نسبة الثبات قاربت 98 % و هي نسبة جد مقبولة.

5-زمان البحث

انطلقت هذه الدراسة في بداية سنة 2003 و هو التاريخ الذي تلا عملية التسجيل كباحثة مرشحة لتقديم رسالة دكتوراه في تخصص الإعلام و الاتصال.

و قد امتدت الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2006 لخوض المرحلة الاستطلاعية و لضبط الإشكالية بوضوح انطلاقا من عدد من القراءات المتنوعة لأمهات الكتب المتعلقة خصوصا بالمنهجية و بالصحافة المكتوبة الوطنية و الدولية، و القيام بعدة مقابلات استكشافية و استطلاعية مع أساتذة من قسم علوم الأعلام و الاتصال بجامعة عنابة أو مع صحفيين من الصحافة المكتوبة الوطنية، و تخلل هذه المرحلة إجراء تربص ميداني في مدرسة الصحافة بمرسيليا و التعرف على العمل الإعلامي عموما و المكتوب خصوصا في أوربا و فرنسا.

و بعد الاستقرار على فكرة تخصيص الصحافة الجزائرية بالبحث و الدراسة، تم ضبط الإشكالية بدقة أكبر و بموجب ذلك أخذت القراءات الأولية منحى التخصص في كل ما كتب سواء بالمجلات الدورية الورقية أو الالكترونية أو الكتب أو الجرائد، عن الصحافة الجزائرية المستقلة، هذه القراءات كانت بمثابة الانطلاقة لتحديد الإشكالية النهائية للبحث و لإثراء إطاره النظري.

و بعد تحديد السؤال الجوهري للدراسة و أسئلتها الفرعية استقر اختيار الباحثة على سنة 2007 لسحب أعداد العينة من جريدة الخبر اليومية المستقلة لتمثيل جملة الصحافة المستقلة في الجزائر و التي ستخوض بها الجانب الميداني من الدراسة لا سيما و أن هذه السنة تزامنت مع حدثين في غاية الأهمية و هما محاكمة بنك الخليفة و فروعه والتي خاضها القضاء الجزائري تحت تسمية محاكمة القرن في جل وسائل الإعلام العمومية و الخاصة و كذا الحملة الانتخابية لتشريعيات ماي من ذات السنة.

بعد جمع الأعداد المكونة لعينة الدراسة قمنا بقراءتها قراءة أولية مسحية شاملة و قد انطلقت هذه المرحلة ابتداء من شهر جوان 2007، لتتبعها مرحلة التفيئة و تحديد وحدات التحليل ثم ترميز البيانات و تفريغها، و قد استغرقت هذه المرحلة قرابة الستة أشهر لتنطلق عملية تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها مع مطلع سنة 2008.

6-مكان البحث

بما أن الدراسة تهتم بالصحف المستقلة الجزائرية، و تحديدا بالصحف اليومية منها، يمكننا القول بأن الإطار المكاني للدراسة يتمثل في جريدة الخبر اليومية المستقلة الأكثر مقروئية على الصعيد الوطني و التي توسع نطاق انتشارها مؤخرا إلى ما وراء الحدود الوطنية و صارت تصل إلى أغلب بلدان العالم بفضل تكنولوجيا الاتصال المتطورة كالانترنت، و قد تحصلت الباحثة على أعداد العينة انطلاقا من أرشيف مكتب الخبر الجهوي المتواجد في مدينة عنابة .

علما أن هذا الأرشيف منظم و مرتب بطرق كلاسيكية على رفوف المكتبة، مما جعل عملية التنقيب صعبة نسبيا إلى جانب عدم وجود كل الأعداد بتسلسلها الكرونولوجي في الأرشيف و عدم توفر أرشيف إلكتروني بموقع الجريدة على الانترنت و هو ما جعلنا نغض النظر عن بعض الأعداد من العينة و تعويضها بأعداد أخرى من مجال زمني متقارب.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الاطار النظري للبحث

1 -المسيرة التاريخية للصحافة الجزائرية

أ - من 1830 إلى 1962 (الحقبة الاستعمارية)

لم تكن الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية موجودة في الجزائر قبل 1830، و أول صحيفة استعمارية صدرت في الجزائر هي صحيفة L'estafette de sidi frrush يتولى الإشراف عليها ضابط من الجيش الفرنسي تلتها جريدة الأخبار التي صدرت سنة 1839 و راجت حتى سنة 1898.(99)

في الفترة الاستعمارية تطورت الصحافة الجزائرية بشكل ملحوظ فظهرت:

- الصحافة الحكومية:

التي بدأت تصدر انطلاقا من سنة 1847، و كانت عبارة عن صحافة تشرف عليها الحكومة الفرنسية، بواسطة ممثليها بالجزائر و هم الوالي و معه الإدارة الاستعمارية،

و كان الإشراف مباشرا أو عن طريق توجيه سياسي مستمر و تغطية للنفقات و رغم استعمالها للعربية كلغة خطاب، إلا أنها كانت بمثابة ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي

و وسيلة لتحقيق أهدافه، أولى هذه الجرائد **المبشر** التي استمرت من سنة 1847 إلى غاية 1956.

في سنة 1882، ظهرت:

- صحافة أحباب الأهالي:

التي تعود تسميتها إلى رغبة جماعة من الفرنسيين في تقديم المعونة إلى نخبة من المسلمين الجزائريين كي لا ييأسوا من التواجد الفرنسي في بلادهم.

أول جريد من هذا النوع كانت جريدة **المنتخب** التي انتقدت تصرفات الحكام الفرنسيين في الجزائر منددة بأعمالهم التعسفية شارحة سياسة فرنسا في تعزيز وجودها في الجزائر بمشاركة الجزائريين، داعية إياهم إلى الاستعانة بالعنف و الثورة.

و في سنة 1902 صدرت صحيفة **الأخبار** التي دافعت عن المعتقلين الجزائريينو قامت بحملة ضد **قانون الأهالي** (100) الذي بمقتضاه عومل الجزائريون بوحشية وتعسف و تلتها جرائد **كمنبر الأهالي** سنة 1927، و **الجزائر الجمهورية** سنة 1937.

ثم ظهرت:

- الصحافة الأهلية:

يسيرها إداريا جزائريون و يشرفون عليها ماليا و كذا من ناحية التحرير و التوزيع، يتعلق مضمونها بالشؤون العامة لعلاقتهم بالوجود الفرنسي بالجزائر و الاعتراف المطلق به.

و كانت البداية سنة 1893 عندما تأسست جريدة **الحق** في عنابة التي حللت أسباب الحال الذي صار عليه المسلمون دون التطرق للسبب الرئيسي و هو التواجد الاستعماري الفرنسي و تلتها في الصدور عدة عناوين **كالمغرب** و **الصباح** سنة 1903.

إلا أن الانطلاقة الفعلية لهذه الصحافة كان سنة 1923 بصدور جريدة **كوكب إفريقيا**.

و اتجهت الصحافة الأهلية إلى اتجاهين أساسيين:

- مشاركة المعمر و تحديد نشاطه فقط في الميدان الاقتصادي و الثقافي و منعه خوض المجال السياسي كا**لحق** الوهرانية و **ذو الفقار** لعمر راسم و **الفاروق** و **الصديق** لعمر بن قدور الجزائري.

- صحافة الإدماج:

و ظهر اتجاه وسيط يدعو إلى **الاندماج السياسي** لا الثقافي أي الحصول على حقوق المواطن الفرنسي التي تخولها القوانين الفرنسية مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية الإسلامية، قاد هذا الاتجاه الأمير خالد و قد تجسد من خلال جريدة **الأقدام** الصادرة سنة 1923.

و من سنة 1923 إلى سنة 1935 وضعت السلطات الفرنسية رقابة على الصحافة الجزائرية، و إثر تأييدها لإحدى الثورات بالريف المغربي منعت جريدة **المنتقد** للشيخ عبد الحميد بن باديس، الصادرة باللغة العربية بعد 18 عددا من الصدور، و كان ذلك بمثابة الإنذار ألا تتعدى الصحافة الجزائرية بعض الخطوط الحمراء، و منعت إصدار خمس صحف لجمعية العلماء المسلمين ما بين 1931 و 1935، إلا أن الصحف الأهلية باللغة الفرنسية روقبت بصرامة أقل و بموجب قانون 1881، الذي يسمح بتوجيه تهمة الجرائم للجرائد، و فرض غرامات مالية ثقيلة تؤدي للتوقف فقد توقفت عدة جرائد بين 1925 و 1933.

نضج هذا النوع من الصحافة مع ظهور **البصائر** لجمعية العلماء المسلمين سنة 1935
و راج من جهة لوصول اليساريين إلى الحكم في فرنسا و بالتالي تشجيعهم لسياسة الاندماج، و من جهة أخرى لبروز حركة وطنية استقلالية، في الجزائر و لدى المهاجرين في فرنسا مما جعل الإدارة تفضل سياسة الاندماج.
و هكذا ظهرت عدة صحف أبرزها **الأمة** سنة 1933، **الدفاع** سنة 1934، **البصائر** سنة 1935، **التفاهم** سنة 1935 و قد لعبت دورا كبيرا في تنشيط الميدان السياسي في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية و انعقاد المؤتمر الإسلامي في الجزائر سنة 1936.
و ظهرت:

- الصحافة الوطنية:

في باريس بفرنسا، لا تعترف جذريا بالوجود الاستعماري تنشر وعيا سياسيا بوجود أمة جزائرية و تدعو لضرورة استرجاع الاستقلال الوطني و لو اقتضى الأمر استعمال العنف و كان ذلك إثر اجتماع مجموعة من الشباب متحمسون للاستقلال بقيادة مصالي الحاج، ممهدين لتأسيس حركة نجم شمال إفريقيا.
و يرتبط تاريخ الصحافة الوطنية ارتباطا وثيقا بتاريخ الحركة الوطنية التي مرت بمراحل ثلاث أساسية:

المرحلة الأولى من 1930 إلى 1943

ظهرت حركات التحرر و الاستقلال في فرنسا و لم تتسرب إلى الجزائر إلا سنة 1933،
و تركز نشاطها على نشر جريدة **الأمة** التي كانت تكتب و تطبع في باريس.
و استمر عملها رغم إيقاف حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1937، و تعويضه بحزب الشعب الجزائري و لم تتوقف إلا سنة 1939 بعد أن منعتها الحكومة الفرنسية.
و بالرغم من سهولة توزيعها النسبي في فرنسا إلا أنها تعرضت لرقابة شديدة في الجزائر مع فرض عقوبات على من يقرأها و تبرأت من أفكارها الصحافة الأهلية.
عززت الصحيفة السالفة الذكر من طرف حزب نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب من بعده، و تبعت بصحف أخرى و هي جريدة **الشعب الجزائري** سنة 1935،

و **البرلمان الجزائري** سنة 1939، و جريدة **العمل** سنة 1941 و كانت كلها سرية.

المرحلة الثانية من 1943 إلى 1954

إثر انهزام فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية تم التأثير على سياسة الاندماج
و بالتالي عممت فكرة الاستقلال، فأقنع حزب الشعب كل من النواب و جمعية العلماء المسلمين بإدراج مبدأ الاستقلال في بيان المطالب السياسية للحلفاء، و هكذا تبنى أصحاب فكرة الاندماج فكرة الاستقلال من خلال تجمع أحباب البيان الذي أصدر جريدة **المساواة** التي رسخت فكرة الاستقلال لدى الشعب الجزائري و توقفت سنة 1945 بعد الأحداث الدامية و اعتقال أعضاء أحباب البيان.
في سنة 1946، تكونت أحزاب سياسية أخرى أهمها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري، و آمنت كلها بالاستقلال و أصبح لكل حزب جريدة ناطقة بأفكاره و ضعفت الصحافة الأهلية في ظل المليون نسخة مسحوبة من الصحافة الوطنية، و قد روقبت صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لكونها غطاءا شرعيا لحزب الشعب و لكنها مع ذلك روجت لأفكار التحرر أكثر من غيرها.

المرحلة الثالثة من 1954 إلى 1962

مرت **الصحافة الثورية** بمرحلتين:
- من 1954 إلى 1956:

لم تكن صحافة ثورية بأتم معنى الكلمة بل اقتصرت على ترويج الحزب لمناشير إلا أن الصحف الوطنية الأخرى تنبأت بفشلها.
و أوقفت صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية اعتقادا بأنها سبب اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، بعدها توقفت كل الصحف الوطنية المؤمنة أصلا بفكرة التحرر لتلتحق بالثورة التي دعتها لذلك.

- من 1956 إلى 1962:

بدأت جبهة التحرير الوطني في التفكير بتكوين صحافة خاصة خلافا للمناشير و بعض الصحف التابعة للولايات، فأسست ثلاث جرائد في كل من فرنسا و تونس و المغرب تحت عنوان واحد و هو **المقاومة الجزائرية**، طبعت باللغة العربية و الفرنسية حجمها 41x61 سم ، و أنشأت صحيفة أخرى بالعاصمة عنوانها المجاهد باللغتين و كانت سرية محدودة الظهور.

سنة 1957 تم إيقاف المقاومة الجزائرية و دمجت هيئة تحريرها ضمن تلك الخاصة ب**المجاهد** الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني و انتقلت إلى تونس التي صارت مركزا لها في نوفمبر 1957، و وزعت على جميع أنحاء العالم و دخلت حدود الجزائر لتقرأ جماعيا على المواطنين و توزع على المناضلين و لا زالت تصدر لحد اليوم.

و تعد سنة 1956 بمثابة السنة الحاسمة في مسيرة الثورة لأنه تم خلالها عقد مؤتم الصومام الذي تضمن ثلاثة فصول أساسية:

* المرحلة السياسية الحالية

* آفاق عامة

* وسائل العمل و الدعاية

هذا الفصل الأخير الذي تضمن كافة الوسائل المعمول بها بما فيها الدعائية في سبيل الوصول إلى الهدف الأساسي و هو الاستقلال.

و هذا ما يدعو إلى التساؤل (101): هل خلو نصوص مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني من مواد تخص دور الإعلام بعد الاستقلال، لدليل على أن الدعاية قد اقتصر دورها على تحقيق الاستقلال؟ تتجلى إذن الرغبة الكبيرة في تسييس صفوف الجيش و توعية الرأي العام العالمي و الفرنسي على الخصوص، إلا أن مفهوم دعاية اختفى من لغة الإيديولوجيين الرسميين للجزائر المستقلة، في الوقت الذي دعا فيه المشرعون في مؤتمر الصومام و أكدوا على ضرورة تفعيل الوسائل الدعائية على كل المستويات بدءا بالمستوى المحلي وصولا للخارجي.

و قد رأى محمد حربي (102) بأن المشروع التمهيدي لمؤتمر الصومام قد حمل بصمات محرره الرئيسي عمار أوزقان، الذي كان أمينا عاما سابقا للحزب الشيوعي الجزائري.

و هذا ما جعل مفاهيم كـ الوطنية، و الشعبية و المحافظة الاجتماعية يعبر عنها على الطريقة الماركسية.

و الدليل على ذلك تبني مفهوم الدعاية تماما على الطريقة اللينينية و بنفس التعريف الممنوح لها من طرف هذه الأخيرة.

و لم يستعمل مفهوم إعلام إلا عندما تم التطرق إلى بند يدور حول ضرورة تمتع الشعب الفرنسي بحقه في الإعلام حول ما يرتكب من جرائم بشعة باسمه.

و لتفعيل و تجسيد الدعاية و ضعت عدة وسائل من بينها تسييس الصفوف و الإجابة السريعة و الفورية على كل أكاذيب المستعمر، و كذا أن يستعمل حزب جبهة التحرير الوطني لغة جادة و ثورية و صريحة و زرع روح المسئولية.

و قد كان محررو المشروع واقعيون عندما ذهبوا إلى الجزم بأن الدولة الفرنسية التي تتحكم في كل ما هو استراتيجي كالشرطة و الإعلام صحافة و إذاعة و الإدارة الجزائرية، لهي قادرة على تحقيق التأثير النفسي في تعاملها مع الأحداث بخلاف حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم تكن له الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بالرغم مما تساهم به الصحافة الليبرالية الفرنسية في هذا المجال.

و كما قلنا آنفا فإن جريدة **المقاومة الجزائرية** صدرت سنة 1956 متبوعة بعدها بال**مجاهد** الذي صدر بعد مؤتمر الصومام و لم يعد صدوره دوريا قارا إلا في أوت 1957 بعد تعليق جريدة **المقاومة الجزائرية**، و هذا ما يرجح كفة النقص الفادح في إمكانيات الحزب من التحكم في وسائل الإعلام أو الدعاية على طريقة مؤتمر الصومام.

و قد كان رضا مالك مديرا لجريدة **المجاهد** بدءا من جويلية 1957، و قد حارب المكتب النفسي لجيش الاحتلال الصحافة الثورية في أكثر من مناسبة، و لعبت إذاعة صوت الجزائر التي رأت النور في 1956 دورا كبيرا في تصدير الثورة.إلا أن قوة الإعلام كانت في" أهدافه المحددة بدقة و في دمج كل شرائح المجتمع في فكرة الحصول على الاستقلال و كذا في التزام مسيريه بمبادئ الثورة و بالموضوعية" (103).

و يعتبر عبد الحميد مهري بأن صحافة الثورة كانت بعيدة عن الديماغوجية، نبعت من الثورة و انطلقت منها و لم تعمل بعيدا عنها أو على هامشها و بالتالي ابتعدت عن التنميق و الزخرفة و اتسمت بنقل الحقائق و المصداقية، فقد ترجمت واقع الشعب و الثورة بكل موضوعية.(104)

و يمكن إيجاز خصائص الصحافة الثورية فيما يلي:

1- كان الإعلام بمثابة الدعاية للاستقلال الوطني حيث كان هدف الإعلام (الدعاية) واضحا بالرغم من أن معناه الدقيق لم يحدد في 1954، بل حتى سنة 1957، في نوفمبر تحديدا في العدد 12 من

المجاهد، و ذلك في مقال تم تسليمه من طرف رضا مالك إلى عبان رمضان رئيس لجنة الصحافة و عضو لجنة التنسيق و التنفيذ CCE الذي دار حول موضوع الإدارة السياسية للثورة قبل خلق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA

فالثورة لم تنحصر في حدود حرب التحرير بل امتدت إلى تحويل المجتمع، كما أن الاستقلال لم يكن ليطال مصالح جماعة محددة من الشعب بل كافته، و كذا فإن الاستقلال هو النتيجة التي يساهم في الوصول لها الجميع تحقيقا للسيادة و التطور.

كان الإعلام إذن دعاية لهذه الثورة التي كانت من الشعب و إليه.

و إلى جانب احتواء كلمة دعاية في مشروع أرضية مؤتمر الصومام فإنها تكررت باستمرار طوال سنوات التحرر وكانت حاضرة على مستوى البعثات الخارجية لحزب جبهة التحرير الوطني.

و في تقريره للجنة التنسيق و التنفيذ بتاريخ 5 أوت 1958 أشار كريم بلقاسم أحد مسئولي اللجنة إلى وجود مستشارين على مستوى كل بعثة لحزب جبهة التحرير الوطني و ذلك للتكفل بالتمويل بجمع الهبات الخاصة بالثقافة و بالدعاية(105).

وقد اقترح محمد حربي الذي شغل منصب أمين عام للشؤون الخارجية بالحكومة الجزائرية المؤقتة، ما بين سبتمبر 1961 و أكتوبر 1962، بالبدء في حملة دعائية في الغرب بخصوص اللاجئين الجزائريين و التجارب النووية الفرنسية(106) كما أن مبروك بلحسين، نائب أمين عام وزارة الشؤون الخارجية السالفة الذكر، صرح بأن دعاية قوية يجب أن تجند و تكيف حسب مقتضيات المغرب و الوطن العربي و الشرق و الغرب(107).

و تجدر الإشارة إلى أنه كانت توجد لجنة للدعاية في صالح حزب جبهة التحرير الوطني متكونة من خمسة أعضاء من فيدرالية فرنسا و قد لعبت دورا هاما في ربط الثورة بالليبراليين بفرنسا و بلجيكا.

و على المستوى الوطني نظم مؤتمر الصومام جيش التحرير الوطني ووزع المفتشين السياسيين على مستوى الولايات الست للاهتمام بالمجتمع و التنظيم السياسي و التعليم و لمساعدة عائلات الشهداء.

و نستطيع أن نقرأ في العدد 11 من **المجاهد** لسنة 1957 " يحتوي جيش التحرير الوطني على العديد من المصالح المختصة التي تتطور باستمرار...من ضمن هذه المصالح تلك الخاصة بالدعاية و الإعلام التي عملت على تثقيف الشعب و مراقبة المناطق المحررة و تطوير التكوين السياسي

للمجاهدين، و السهر على تنظيم الاجتماعات العلنية، و إعلام المجتمع الحضري بمستجدات الوضعية السياسية العسكرية و الحفاظ على نفسية الشعب و حماسته، و شرح الطبيعة التعسفية للجماعات العسكرية الفرنسية غير الديمقراطية و شرح أهداف صراعنا و فضح الجرائم البشعة للاستعمار الفرنسي".

2- أدمجت الصحافة في الثورة إدماجا على مستوى المسئولين على الصحافة و على مستوى الشعب.

فعلى مستوى المسئولين على الصحافة لا سيما بالنسبة لجريدة **المجاهد** فقد كانوا على اتصال دائم مع القيادة السياسية للجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة، فكان أعضاء الحكومة السياسية ينشرون مقالات يكتبونها بأنفسهم ضمن هذه الجريدة، كوسيلة لدمج المسئولين عن الثورة في إيصال مبادئها كونهم الأقرب من المجاهدين و من الميدان الثوري.

و لم يعمل هؤلاء المسئولون تحت إمرة الوزارة الوصية حتى بعد إنشاء الحكومة المؤقتة، فقد اتسم التحرير بالابتعاد التام عن أوامر معينة، و لم تتدخل الإدارة السياسية إلا بعد استشارتها حول اتجاهات معينة ينبغي اتخاذها أو مشاكل حساسة كما فعل رضا مالك عندما طلب رأي لجنة الإعلام التابعة للجنة التنسيق و التنفيذ بخصوص نشر دراسة حول تصور الثورة، هل هي حرب تحرير أو ثورة ديمقراطية شعبية؟

لم يكن المسئولون عن الصحافة موظفون بل أعضاء مشاركون في الثورة.

و على مستوى الشعب كانت **المجاهد** لا تصل إلى داخل الوطن و لا إلى كافة أرجائه

و شوشت موجات البث الإذاعي في الكثير من المرات.

إلا أن الجريدة ضربت بقوة في المدن و كانت بمثابة المرجع المعتمد عليه في الصحافة الدولية و بيعت بأسعار خيالية.

وقد صرح عبد المالك تمام،(108)أحد صحفيي الجريدة بأنها تضمنت ثلاث أفكار أساسية: شرح معنى المقاومة، و بالتالي أهدافها و أسبابها، و الإعلام و التعليق على كل حركة يقوم بها الجيش الوطني الشعبي و الفدائيين، و تسليط الضوء على الوجه الحقيقي للمعمر لتوحيد شمل الجزائريين وكسب تأييدهم التام لجبهة التحرير الوطني.إن محرري ميثاق الصومام و لأجل تسييس الجيش و إيصال مبادئ الثورة إلى الخارج أصروا على السرعة و الوضوح و الصراحة و جدية الصحافة و المسئولية و تحدثوا عن الشعلة الثورية بلغة مدروسة و محضرة.

قيم رضا مالك المرحلة (الصحافة الثورية) بوفاء للمبادئ و الموضوعية أو على الأقل العمل على تحقيقها بنقل الحقيقة و باحترامها.

و قيم عبد الحميد مهري المرحلة (الصحافة الثورية) ، بالواقعية و المصداقية و الاستقلالية و التزام الموضوعية لنقل الحقائق، و بدمجها ضمن الثورة.

لكن نتساءل و قد سبقنا إلى ذلك إبراهيمي(109) عن جدية الصحافة الثورية في نقلها للوقائع لا سيما إذا ما قارنا محتواها ببعض الوقائع من تاريخ الثورة كموت عبان رمضان، واضع التصور الأساسي لمشروع الصومام، و الذي نقلت المجاهد وفاته على أنها كانت على ساحة الشرف، في حين أن كل مؤرخي الثورة أكدوا على أنه قد أعدم بأمر من بعض قادة حزب جبهة التحرير الوطني.

وما يثير الانتباه أنه لا أحد أيامها شكك في مصداقية الخبر ما عدا بعض قادة الثورة و هذا يدل على تقبل الرأي العام لمحتوى الصحافة.

و قد فهم قادة الثورة بأن تسريب معلومة في منتهى الأهمية (قتل عبان رمضان) كان سيؤثر على الثورة و مجرياتها فتم استغلال هذا الاغتيال ضد المستعمر.

لقد منح مؤتمر الصومام دورا كبيرا للإعلام (الدعاية) من أجل تجنيد الشعب و ترسيخ فكرة الاستقلال لديه، بوضع أهداف ثابتة و واضحة و قد كان الإعلام أحد الوسائل المستعملة لتحقيقها.

لكن بعد 1962، لم يحدد الإيديولوجيون الجزائريون دورا للصحافة في ظل الجزائر المستقلة.

وهذا راجع إما لانتهاء المقاومة و إما لعدم جدوى تجنيد الشعب أو أن هذا يدعو للتفكير في أن إهمال دور الصحافة هو عن قصد.

و نشير لأن برنامج الصومام لم يضع تصورا لدور الصحافة بعد الاستقلال بل انحصرت أهدافه في نيل الاستقلال و بناء جزائر مستقلة ذات سيادة وطنية، ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية و في ظل احترام الحريات الأساسية.

لكن ذلك لم يكن سوى مجرد حبر على ورق، شأن البذلة الأنيقة تلبس في المناسبات لتنزع مباشرة بعد انتهائها (110) حسب محمد حربي الذي شارك بنفسه في تحرير مواثيق طرابلس سنة 1962 و الجزائر سنة 1964 معترفا أن كلا من البرنامجين لم يعر اهتماما للإعلام و لا للحريات الفردية.

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر المعاصر، اختلفت وجهات النظر بخصوص مستقبل محدد المعالم لجزائر مستقلة و ذات سيادة على جميع الأصعدة بما فيها على الصعيد الإعلامي كقطاع استراتيجي و فعال.

لقد تساءل العقيد لطفي الذي استشهد في الساحة سنة 1960، عن مستقبل الجزائر

و تنبئ لها بالفشل و هي بين" أيدي مجموعة من العسكريين الجهلة الفاشيين الذين يحلمون بالتربع على عرش السلاطين بسلطة مطلقة، و بين صراعاتهم ينتظر الجزائر المستقلة مستقبل خطير، ليست لديهم أية رؤية عن مفاهيم العصرنة و الحرية و المساواة، إلى ما سيؤول مستقبل الجزائر بين أيديهم؟؟.."

و هو ما رواه عنه فرحات عباس أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة(111).

فهل إهمال دور الإعلام هو نتاج هيمنة الجيش على السياسة؟ بالرغم من أن مشروع الصومام وضع في أرضيته و كأولوية من الأولويات تكريس السياسة وجعل الجيش وسيلة من وسائلها و ليس العكس.

و هل إبعاد عبان رمضان في دورة للمجلس الشعبي للثورة في أوت 1957 من قبل ممثلي الجيش و اغتياله في ديسمبر 1957 من طرفهم، هو دليل على الفكرة المطروحة مسبقا؟

و انطلاقا من 1960، نتج عن صراعات مسئولي الجيش إيلاء قيادة أركان الجيش للعقيد بومدين الذي وضع بن بلة على رأس القيادة السياسية.

ب- من 1962 إلى 1965(مرحلة التأميم و فرض الهيمنة)

" الكتابة تخيف السلطة"(112) لأن التلفزة كوسيلة إعلام و اتصال ثقيلة و مكلفة تقنيا و ماليا غير يسيرة الاستيعاب أو الاستثمار من قبل تيارات معارضة هذا من جهة و من جهة أخرى يمتد جمهور التلفزيون إلى فئات تفوق عدديا فئات الصحافة المكتوبة النخبوية.

لو أسقطت هذه العبارة على حال الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال لوجدت لها مكانا، لأن الإعلام الجزائري بعد الاستقلال اتسم بالتوجيه و الرقابة عموما و بإعطاء أهمية للتلفزيون على حساب الإعلام المكتوب.

و يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها الساحة الإعلامية الجزائرية في ثلاث أساسية (113) ما قبل 1988 المتسمة بمركزية الإعلام لوجود قناة تلفزيونية وحيدة و أربع جرائد و توجيه الصحفي و فرض رقابة على ما يكتبه، و ما بعد 1988 و تحديدا لغاية 1991 المتسمة بانفجار حريات التعبير ليس على مستوى الصحافة المكتوبة فقط بل حتى وصولا للقناة اليتيمة، و أخيرا مرحلة ما بعد 1992 المتسمة بإجراءات رادعة على مستوى مؤسسات الدولة كمؤسسات الطباعة إضافة إلى إجراءات التعليق و الرقابة التي سنتطرق إليها بالتفصيل في المباحث القادمة.

غداة الاستقلال اتسمت الساحة الإعلامية باستمرار تواجد الصحافة الاستعمارية تطبيقا لاتفاقيات أيفيان، ورغم التغطية شبه الموضوعية لهذه الصحافة لنشاطات الحكومة الجزائرية المستقلة إلا أنها بقيت تشكل و تجسد عقدة الوجود الفرنسي الاستعماري في الجزائر، لا سيما و أنها إلى جانب ذلك كانت تقدم أخبار النشاطات السياسية الفرنسية.

بلغ عدد هذه اليوميات سنة 1962، خمس يوميات تصدر في كل من الجزائر العاصمة و قسنطينة و وهران.(114)

و قد عرفت رواجا كبيرا إذ بلغت أرقام سحب تصل إلى 250.000 نسخة و هذا لتعود القراء عليها قبل الاستقلال و حتى قبل الثورة، و خلال هذه المرحلة لم يصدر قانون تشريعي خاص بالإعلام بعد الاستقلال بل صدر قانون 31 ديسمبر 1962، ينص على بقاء العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها مساسا للسيادة الوطنية، و بما أن الإعلام لم يعتبر مساسا بالسيادة الوطنية فقد استمر تواجد الصحافة الفرنسية و استمر تطبيق قانون 1881 الذي ينص على حرية الصحافةو بالتالي وجود الصحافة الفرنسية هو تطبيق لهذا القانون.

و بما أنه لا يمكننا الحديث عن الإعلام دون التعريج على الأوضاع الثقافية بعد الاستقلال فقد رأينا أنه من الأهمية بمكان التطرق إلى هذه الأوضاع.

اتسمت الساحة الإعلامية الجزائرية بتفشي الأمية، بالرغم من تبني كل من أرضية مؤتمر الصومام سنة 1956، و ميثاق طرابلس سنة 1962، و ميثاق الجزائر في 1964، لبنود تؤكد على ضرورة محاربتها كما تم إبعاد الصحفيين عن الساحة السياسية الجزائرية في عهد الحزب الواحد.(115)

لم يشتغل إيديولوجيو الثورة التحريرية بأية مناصب هامة في ظل حزب جبهة التحرير الوطني، و هذا على توالي الرؤساء خلال المراحل التي سنبينها لاحقا، من أمثال عبان رمضان و مصطفى لشرف و رضا مالك و محمد صديق بن يحيى و محمد حربي

و جلهم كانوا مناضلين بحركة أنصار الحريات الديمقراطية منبع حزب جبهة التحرير الوطني.(116)

و لذلك بات من الصعب تحديد دقيق لدور الإعلام في الجزائر المستقلة علما أن مؤتمر الصومام هو الوحيد الذي خصص ضمن أرضيته فصلا مهما عن دور الإعلام الذي تداخل كثيرا مع الدعاية و تم وصفه " بالسرعة و الصراحة و الوضوح" انطلاقا من مبدأ " أن الحقيقة وحدها ثورية".

لكن ومع الاستقلال لم يحدد دور واضح للصحافة لا في ميثاق طرابلس في 1962و لا في ميثاق الجزائر في 1964، و الاكتفاء مع ذلك بالتطرق إلى الحق في الإعلام الكامل و الموضوعي بخصوص كل المشاكل الوطنية مع ضرورة التحلي بالحقيقة و الموضوعية.

ففي ظل غياب قانون واضح للإعلام الجزائري و استمرار العمل بالتشريع الفرنسي، اعتبرت هذه الفترة امتدادا لسابقتها من حيث النظام القانوني، و من حيث المحتوى تم الإشادة بالجزائر المستقلة، و تدخلت الحكومة لفرض الهيمنة(117)، لذلك عملت على إنشاء يوميات جزائرية، و صدرت اليومية الأولى باللغة الفرنسية في 19 سبتمبر 1962، بعنوان **الشعب** بقرار من حزب جبهة التحرير الوطني، بعد إصلاح مطبعة Echo d'Algérie التي دمرتها المنظمة السرية OAS و استمرت في الصدور حتى شهر مارس 1963، باللغة العربية و الفرنسية إلى أن عوضت بجريدة **le peuple** بالفرنسية و استمرت في الصدور بهذا الاسم حتى جوان 1965.

و ما واجه الصحافة الجزائرية الصادرة بالعربية آنذاك هو أن كل التكنولوجيات الاستعمارية كانت مخصصة لإصدار صحف باللغة الفرنسية، كما أن عدد الصحفيين ذوي الخبرة في مجال الصحافة اليومية كان محدودا و أغلبه توجه لمعترك الحياة السياسية

و الإدارية، و تمت الاستعانة بصحفيين من مصر و لبنان لإصدار **الشعب** كأول يومية بالعربية في 11 ديسمبر 1962، و في مارس 1963 ظهرت صحيفة **la république** يومية بالفرنسية .
في سبتمبر 1963، صدرت جريدة **النصر** بالفرنسية في قسنطينة، و في 14 أفريل 1964، تأسست اليومية المسائية الأولى في الجزائر بعنوان **Alger ce soir** بالفرنسية، و في 02 فيفري 1963 تم إصدار أسبوعية **Révolution africaine** بالفرنسية تحت إشراف محامي فرنسي يدعى Vergès و مجلة شهرية تحمل اسم **الجيش** بالفرنسية في جويلية 1963 و بالعربية في مارس 1964.
و تم إصدار عدد من المجلات المتخصصة مثل **الشباب، المعرفة، نوفمبر، الثورة و العمل**، و صدرت مجموعة من الصحف ذات الملكية الخاصة ك**الجماهير** للطاهر وطار و اختفت جريدة **المجاهد** الأسبوعية باللغة الفرنسية في 27 جوان 1964.
في سبتمبر 1963 صدرت قرارات رئاسية تخول لوكالة الأنباء الجزائرية احتكار و توزيع الأخبار التي ترجمة عن وكالات الأنباء الأخرى أو نشر بلاغات وزارية مما جعل المادة الإعلامية في الصحف اليومية الجزائرية متشابهة و ضعيفة.
هذا ما أدى إلى عدم رواجها، فكان رقم سحبها الإجمالي لا يتجاوز 60.000 نسخة يوميا و بلغت المرتجعات حوالي 60 أو 70 بالمائة لبعض اليوميات.
وقد عملت الحكومة آنذاك على القضاء على الصحافة الاستعمارية بعد سنة واحدة من إنشاء اليومية الأولى الجزائرية، و في 17 سبتمبر 1963 تم الإقرار على تأميم اليوميات الثلاث **la dépêche de Constantine, la dépêche d'Oran, la dépêche d'Alger** خصوصا و أن الصحافة الجزائرية الناشئة لا تقوى على المنافسة و أن وجود الصحافة الفرنسية لا يتلاءم مع السيادة الوطنية.
و تم إلغاء الملكية الخاصة للصحف و فرض هيمنة الحكومة و الحزب على جميع أنواع الصحافة المكتوبة و قد سحبت اليوميات الفرنسية الاستعمارية بمقدار 250.000 نسخة يوميا مقابل 60.000 نسخة لليوميات الوطنية.
و من نتائج التأميم إصدار جريدة **النصر** مكان **la dépêche de Constantine** بمقرها و مطابعها، و جريدة **الشعب** مكان**la dépêche d'Alger**، ومطابع l'écho d'Oran قدمت لجريدة **الجمهورية** و قد كانت **Alger républicain** صحيفة خاصة يمتلكها جزائريون و

تصدر برواج كبير نسبيا لتصل إلى 8000 نسخة يوميا مما جعلها أكبر يومية آنذاك، بعد قرار إدماج **Alger républicain** et **le peuple** و صدر عددها الأول في 5 جويلية 1965.

غير أن أحداث 19 جوان 1965 و التي لم تؤيدها الجريدة أدت لإيقافها و دخول صحفييها المعارضة.(118)

و بهذا زالت الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي بصفة نهائية، و ترسخت هيمنة الحزب و الحكومة على الصحافة المكتوبة، و تم الدخول في مرحلة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر، ما ميزه(119) انه وقع تحت أوامر و توجيهات الرئيس مباشرة عن طريق حل وزارة الإعلام و استبدالها بمديرية عامة للإعلام.

ج- من 1965 إلى 1979 (مرحلة التوجيه و الرقابة)

مع تولي هواري بومدين لزمام الرئاسة، بعد انقلاب 19 جوان 1965، لم تتحرر الساحة الإعلامية من القيود التوجيهية و الرقابية، فقد استمر إبعاد النخبة المثقفة أي الانتليجانسيا عن المراكز الحساسة في دواليب السلطة، ليزجوا إما في السجون أو ليختاروا الاتجاه للدبلوماسية(120).

ما يسجل في هذه المرحلة الإشارة إلى الحق في الإعلام كمتغير جديد ضمن الميثاق الوطني لسنة 1976، لأول مرة و خلافا لما سبقه من المواثيق، وبما أنه اعتمد بالانتخابات فيدل ذلك على تعطش الجزائري لإعلام موضوعي.

و في هذه المرحلة، و كسابقتها، لم تول أهمية لتجنيد الرأي العام (الدعاية في مؤتمرالصومام) بل توجيهه و مراقبته عن طريق الهيمنة على وسائل الإعلام و الرقابة على الحريات العامة، و الدليل على ذلك الاهتمام لواضح و الصريح بالتلفزيون على حساب الصحافة المكتوبة، الوطنية أو الجهوية أو المحلية، بالرغم من الإمكانيات البسيطة التي يتطلبها الاستثمار بها مقارنة بالتلفزيون.

وقد تم إنشاء كل من اتحاد الصحفيين سنة 1969 و اتحاد الكتاب الجزائريين سنة 1974 لتحتضن كما من المعارضين للسلطة دون أن يكون لهم وزنا على مستوى التغيير أو التأثير في الأوضاع.

في هذه المرحلة تم إيقاف جريدة **Alger républicain** و تم تعويض جريدة **le peuple** بـ **المجاهد** الصادرة بالفرنسية و لم يقع تغييرا في اليوميات التي أسستها الحكومة منذ الاستقلال و بلغ سحب المجاهد سنة 1970، 100.900 نسخة يوميا مقابل 68.000 نسخة يوميا سحب للصحف الأخرى.

خلال هذه الفترة لم تصدر يوميات أخرى عدا **المجاهد** و توقفت جريدة **Alger ce soir** المسائية في 31 أوت 1965، و بخصوص الإصدارات الأسبوعية فلم تظهر سوى جريدة **Algérie actualité** في أكتوبر 1965 و بالتالي فقد مال التحول الإعلامي منذ 1965 للجمود(121).

بني هذا النظام الجديد على توجيه الصحافة لتكون أداة من أدوات السلطة لتعزيز سياستها، تشيد بأعمالها الإيجابية و تخفي الأخطاء التي تقع فيها، كركائز للنظام الاشتراكي في الجزائر، و تم إلغاء ملكية الصحف الخاصة مع أنه لم يوضع قانون صريح بذلك، بل سمح لكل مواطن أن يصدر جريدة، ما لم تتعارض مع القانون، لكن في الأوضاع التي سادت تلك الفترة لم يجرأ أحد على خوض التجربة لا سيما و أن شبكات التوزيع كانت محتكرة كليا من طرف شبكات الدولة.

في سنة 1968، أممت شركة hachette التي تولت توزيع الصحافة و أسست الشركة الوطنية للنشر و التوزيع التي و بطريقة غير مباشرة وضعت قبضتها و رقابتها على كل ما يكتب، و هكذا جمدت الصحافة المكتوبة.

في سنة 1966 بلغت إعانة الدولة للصحافة المكتوبة 9.76% من مجموع الإعانات المخصصة للوسائل الإعلامية و بلغت الإعانة للتلفزيون و الإذاعة 68.29% في نفس العام(122).

في سنة 1978 وصلت الإعانة إلى 4.16 % للصحافة المكتوبة مقابل 89.91 % للإذاعة و التلفزيون.

و قد كانت جريدة **الشعب** هي الوحيدة الصادرة بالعربية حتى بداية السبعينيات و عندما طرحت قضية التعريب كمشكل سياسي عربت جريدة **النصر** خلال ستة أشهر، بدأت في جويلية 1971، بصفحة واحدة واستمر التعريب صفحة حتى صدرت أول جريدة بالعربية في 3 جانفي 1972.

أما جريدة **الجمهورية** بوهران فقد استمرت عملية التعريب بها سنة كاملة لتنطلق في جانفي 1976 و تعرب نهائيا في الفاتح من جانفي 1977.

و شجعت الحكومة هذه العملية و دعمت الجريدتين و هكذا أصبح عدد الجرائد اليومية بالعربية ثلاث جرائد و هي **الشعب** و **الجمهورية** و **النصر**، مقابل جريدة واحدة طغى رقم سحبها على الكل و هي **المجاهد**.

و تم تحسين شبكة التوزيع الموروثة عن الاستعمار و التي اتبعت خطا معينا يتمثل في الوصول للجالية و ذلك ابتداء من سنة 1977 بزيادة عدد محلات البيع و في 1975 تقرر خفض حجم توزيع الصحافة الأجنبية.

و يعود سبب كبح الصحافة المكتوبة حسب المتتبع للأحداث الإعلامية و السياسية آنذاك إلى أنه كان من الضروري حماية الصحف الناشئة، و توجيه الرأي العام حديث العهد بالاستقلال عديم الخبرة، إضافة إلى التذرع بتفشي الأمية التي فاقت في الستينيات 70 % من سكان الجزائر، فالصحافة المكتوبة نخبوية تتجه لفئة قليلة مقارنة بالتلفزيون.

إذن في هذه المرحلة لم تعرف الصحافة المكتوبة ازدهارا و جمدت الجهود لصالح التلفزيون و أصبحت رسالة الصحافة المكتوبة ضعيفة موجهة قليلة المصداقية رغم تطورات المجتمع.

د- من 1979 إلى 1988 (مرحلة تقنين الإعلام)

تميزت هذه الفترة(123) باتخاذ عدد من القرارات التي اعتبرت الأولى من نوعها منذ الاستقلال كلائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لسنة 1979، و قانون الإعلام لسنة 1982، و إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية.

و لكن إعادة الهيكلة و وضع الأطر المرجعية لم يكن ليكفي لإحداث تغيير ملموس للأوضاع التي سادت قطاع الإعلام و النتائج الناجمة من السياسة الإعلامية المطبقة منذ 1979 إلى غاية بداية تكريس عهد التعددية الإعلامية في 1990.

و قبل صدور قانون الإعلام سبقته اللائحة للمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، في 1979، التي احتوت على المحددات الأساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية، في الجزائر، و قد تلخصت عناصرها الأساسية في المحددات الأربع للعملية الإعلامية وهي:

المخرج الصحفي، الرسالة الإعلامية، الجمهور، و الوسيلة، و بعد عشرين عاما من الاستقلال و في ظل فراغ قانوني و ضغوط عانت منها الصحافة صدر قانون الإعلام لسنة 1982 يتكون من 128 مادة تدور في فلك النشر و التوزيع و ممارسة المهنة الصحفية و توزيع النشريات و الدوريات، و الإيداعات الخاصة و المسئولية و حق الرد و الأحكام الجزائية، وكان توجه القانون نحو حماية الأسس و الركائز التي يقوم عليها النظام القائم، و تغليب جانب الواجبات و الممنوعات و العقوبات في نحو أكثر من 50% من مواد هذا القانون، وأهم ما جاء فيه:

- يمس الإعلام كقطاع استراتيجي السيادة الوطنية.
- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية و اعتبار الوسائل التي تنشر الأخبار العامة ملكا للدولة، أما الدوريات المتخصصة فيمكن أن تكون خاصة لكن هذا لم يتحقق جراء تقاليد المرحلة السابقة.
- التوجيه السياسي من قبل حزب جبهة التحرير الوطني.
- تحديد حقوق و واجبات الصحفيين بصفة أدق مما كانت عليه من قبل.
- الإعلام حق للمواطن يتمتع به كالحق في التعلم و العمل.

و من مواده التي تضع تعريفا للصحفي نجد المادة 33: " يعتبر صحفيا محترفا كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة أو هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو

المصورة و يكون متفرغا للبحث عن الأنباء و جمعها و انتقالها و تنسيقها و استغلالها و عرضها و يتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة و المنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا" (124)

ما تميزت به هذه الفترة هو استغلال نصوص قانون الإعلام لسنة 1982 كذرائع لحجب المعلومات و الأخبار عن الصحفي بحجة أنها تعد من بين أسرار الدولة و مع ذلك فقد أكد القانون على حق المواطن في الإعلام الذي جاء في ميثاق 1976.

و قد حضر النقد سواء تعلق الأمر بمؤسسات الدولة أو برئيسها أو الحزب أو رؤساء الدول، و أعضاء حكوماتها و بعثاتها الدبلوماسية، و لم يسمح سوى بالنقد البناء الرامي إلى تحسين تنظيم المصالح العمومية أو بالنقد الفني.

و نلاحظ في ذلك التناقض بين إدماج مفهوم الديمقراطية وحق المواطن في الإعلام و بين رفض النقد، خصوصا و أن المؤسسات في تلك الفترة شهدت فسادا و بيروقراطيق عقيمة و نهب لأموال الشعب في مرحلة شعارها التقشف.

و اقتصر النقد في هذه المرحلة ضمن الصحافة المكتوبة على توضيحات تبريرية من مسئولين ردا على تحقيقات أو شكاوى القراء.

و أخذت الرقابة طابع التوجيه، و قد أسندت مهام مديري أجهزة الإعلام إلى مناضلين من حزب جبهة التحرير الوطني، و كانت الرقابة تتجه إلى حماية مؤسسات النظام و رموزه، حيث جرت عملية لتقليص ممارسة مهنة الصحافة و حق النقد البناء و كذا حق المواطن في الإعلام.

و في هذه الفترة و بمقتضى قانون الإعلام لسنة 1982، أشرك في العقاب الجزائي كل من مدير النشر و مسئول المطبعة إلى جانب الصحفي.

و عموما فإن مرتكزات قانون الإعلام لسنة 1982 تجعله يميل للنظام السلطوي و الاشتراكي في الإعلام.و جاء مطابقا لأهداف النظام السياسي القائم و وصفه بقانون العقوبات يجانب الواقع.

و بعد صدور قانون الإعلام في 1982، تبعته مناقشات دارت بين 15 و 17 جويلية 1982، صدر عنها لائحة السياسة الإعلامية التي دعت إلى تعبئة كل القطاعات كي يتمكن الإعلام من تأدية مهامه على أكمل وجه، و قرار السياسة الإعلامية تم اعتماده من خلال مناقشة لائحة السياسة الإعلامية، حيث تحول للائحة قرار حزبي.

و قد ركز هذا القانون على إعطاء الدفع لقطاع الإعلام الاستراتيجي، حتى يكون إعلام الثورة و أحد أدواتها، و قد نص على ضرورة إدماج الجامعيين و الباحثين،و لكنها ضلت مجرد دعوة لم تنفذ لأن الأفكار الحوارية الجديدة قد تعصف بالطبقة الحاكمة و مصالحها.

و رغم التطرق لأزمة الإعلام و لكونه أداة ممتدة للسلطة و لا يتعدى من خلاله الصحفي وصف الأحداث و تسجيلها، فإن البديل لم يطرح.

و القرار كان عبارة عن امتداد للماضي فلم يتم من خلاله سوى إعادة الصياغة و التطعيم بمفاهيم جديدة رغم أنه يبدو متعلقا بمستقبل و حاضر الإعلام.

و لا تختلف هذه الفترة عن سابقتها من 1962 إلى 1981، حيث اعتمدت على مصطلحات كانت كالحبر على الورق و لا صلة لها بالتطبيق الفعلي على أرض الواقع ككون الإعلام وطني و ثوري و ملتزم و مسئول و صادق و وفي و ديمقراطي و علمي و موضوعي.

و عادة ما كان يبرر تكبيل السلطة للإعلام بكونها توجهه.

تتسم هذه الفترة بالاستعمال التعسفي لمصطلح ثورة التي اعتلت خطب و مقالات السياسيين، و نددت بالإعلام الامبريالي الثقافي و بالتالي بضرورة حماية الإعلام الوطني و الثورة بتوجيه الإعلام و اتخاذ مفهوم الثورة كقناع للتصرف و التحدث.

و في هذه الفترة استمر تفضيل الإذاعة و التلفزيون على الصحافة المكتوبة حيث بلغت حصة الإذاعة و التلفزيون من الميزانية الحكومية 75.74% مقابل 17.61% لوكالة الأنباء و 6% لمجموع الصحافة المكتوبة خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

تم في إطار قرار السياسة الإعلامية إحداث نوع من التطوير في الهياكل القاعدية و إصدار صحف جديدة كالمساء بالعربية و Horizons بالفرنسية في 1985.

شهدت الفترة كذلك تفوق الصحافة الحكومية على الصحافة الحزبية و الصحافة المكتوبة الفرنسية على العربية، حيث بلغت نسبة المرتجعات لهذه الأخيرة 25% مقابل 17% بالنسبة للأولى، و تجدر الإشارة إلى أن ديمقراطية التوزيع الجغرافي العادل لمختلف المرافق الإعلامية عبر مختلف أنحاء الوطن لم تلق الصدى المطلوب لدى مقرري و منفذي السياسة الإعلامية.

في تلك الفترة اقتصر دور الإعلام على نقل النشاط الرسمي لا تطورات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فكانت التحقيقات تفتقر للعمق في المعالجة و دار أغلبها في فلك الإطراء و استعراض الأرقام، فكانت الصحافة صحافة سلطة و الإعلام عن الزيارات الرسمية للمسئولين و تنقلاتهم و خطبهم، فلم تكن سوى بمثابة الحاضر الغائب.

هـ- أحداث أكتوبر 1988 (125)

لقد اختلف المحللون في عرضهم لأسباب أحداث الخامس من أكتوبر 1988، فمنهم من عزاها إلى محاولة للإطاحة برئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وذلك قبل انطلاق المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني أين كان سيعلن عن مرشح حزب جبهة التحرير للرئاسيات للعهدة الثالثة على التوالي.

و منهم من عزاها إلى تيارات معارضة خارج الدولة، استغلت الشارع بأوضاعه الصعبة لإحداث التغيير في كنف الجهاز الحاكم.

و منهم من رأى أنها حدثت تلقائيا من جراء ظروف اقتصادية و اجتماعية قاهرة خلقت الغضب فكانت الثورة.

و في هذا الإطار اختلفت التحاليل و التفاسير و تعددت وجهات النظر، و لكن ما اتفق عليه الجميع هو أن الأحداث أيا كانت أسبابها حققت مكسبا هاما وهو الديمقراطية، التي

و لتجسيدها كان لزاما إحلال التعددية الحزبية على الساحة السياسية حسب ما اقتضاه دستور 1989.

في تلك الفترة نشأ نوع من الفراغ الفكري الناتج عن تعميم الممنوعات و الطابوهات، أما في مجال الإعلام فقد أصبحت البطاقة المهنية تمضى من قبل وزارة الإعلام و الوزارة الداخلية بعد تحقيق يقوم به رجال الأمن الشيء الذي جعل أغلب الصحفيين يرفضون الخضوع للتحقيق و بالتالي العمل بدون بطاقة مهنية.

و يذكر أنه تم اعتقال عبد القادر حموش الصحفي بجريدة Algérie actualité لمدة خمسة أيام في نوفمبر 1987، من طرف رجال الأمن و في مكان مجهول، بعد مقال حول العلاقات الجزائرية الإسبانية في مجال الطاقة، و اعتقل كذلك رئيس تحرير الصحيفة عبد الكريم جاد لمدة يوم كامل، بتهمة الموافقة على نشر مقال فيه بعض الإشارات و التلميحات لشخص رئيس الجمهورية.

و أحيلت السيدة مليكة عبد العزيز على التقاعد بعد تلميحات في مقال مشابه، ولم تعد لممارسة العمل الإعلامي إلا بعد أربع سنوات كاملة وذلك إثر تدخل حركة الصحفيين.

و في الصحافة الوطنية كانت العديد من المصطلحات بمثابة الطابوهات، كشيوعية

و أصولية و بربرية، و في سنة 1988، تمكن أحد الجامعيين من كسب رهان صعب للغاية، حيث كتب دراسة من صفحة واحدة حول الحزب الشيوعي الجزائري قبل 1954، بدون استعمال " حزب شيوعي" بل " حزب دولي".

أما الكتاب الجزائريون فقد كانوا ينشرون منتجاتهم في الخارج، فكتب رشيد ميموني لم تكن تدخل الجزائر إلا بعد أربع إلى ثمان سنوات من صدورها، و احتجبت عن الصحف أية مقالات تتناول الحديث عن الكاتب كاتب ياسين، و في نهاية 1988تم إيقاف صحفية بالقناة الإذاعية الثالثة بعد بث حوار أجرته سنتين وراءا مع كاتب ياسين و تم بموجبه منع بث الجزء الثاني من الحوار.

وقد نشأت حركة الصحفيين التي دخلت الساحة السياسية بعد تجمع الصحافة في 9 ماي من نفس السنة للنظر في ظروف العمل القاسية للصحفي، من رقابة و رقابة ذاتية و النظر في القائمة السوداء للصحفيين الذين لا يمكنهم تغطية لا الأحداث الداخلية و لا الخارجية، وتطرقت لتفشي الاعتقالات بين الصحفيين و تعليق الصحف و الظروف الاجتماعية المزرية للصحفي، كما أشارت الحركة إلى إجبار بعض المسئولين الصحفي على الكذب و تزوير الحقائق، و طالبت بإلغاء اعتماد البطاقة المهنية من قبل وزارتي الداخلية و الإعلام.

و كرد فعل أول للصحفيين على الأحداث فقداجتمعت حركة الصحفيين الجزائريين لتندد باستعمال العنف لإعادة الأمن، و تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، و بإحلال الديمقراطية التي تسمح للجزائريين بالتعبير عن آرائهم بكل حرية، و أشاروا إلى اكتفاء نقل الصحف الوطنية للمناشير الرسمية فحسب، و عزوا ما حصل إلى الوضع المتردي الذي يعيشه المواطن الجزائري، في ظل غياب ساحة تحاور و حرية.

في العاشر من أكتوبر تدخل رئيس الجمهورية عبر التلفزيون، بعد ستة أيام كاملة من انطلاق الأحداث، و بين الفترة التي سبقت الإعلان عن الخطاب و الخطاب ذاته، حدثت اشتباكات دامية كتلك التي جرت بباب الوادي. و تمحور تدخله حول نقطتين:

- الأولى عدم سماحه ببقاء الأوضاع على حالها، و عن الجهة المسئولة عن الأحداث، و جدوى استعمالها لمثل هذه الأساليب لحل المسائل، و كذا عن أمره أجهزة الأمن باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مؤسسات الدولة و المواطنين الأبرياء ما وضعه في خيارين لا ثالث لهما: إما ترك البلاد تغرق في حرب أهلية أو اتخاذ القرار الصعب.
- الثانية اتخاذه لقرارات مستقبلية بخصوص الإصلاحات السياسية التي سيصادق الشعب الجزائري عليها، و اتخاذه لإجراءات لازمة لردع الأشخاص الذين لم يكونوا بمستوى

المسئولية الملقاة على عاتقهم أيا كان مركزهم، كما تحدث في هذا السياق عن أسباب الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها البلاد كانخفاض سعر البترول و المداخيل الخارجية و الكوارث الطبيعية و النمو الديمغرافي.

و لكن لم تحدد نوعية الإصلاحات و لا أسماء من سيبعدون عن مسؤولياتهم في الوقت الذي انتظر فيه المواطنون ذلك بشغف كبير.

لقد قلبت أحداث أكتوبر و في ستة أيام فقط الساحة السياسية في الجزائر فسقطت طابوهات كثيرة، و سجلت الصحافة أرقام سحب هائلة، ففي نهاية أكتوبر كانت صحيفة **المجاهد** تنتهي من السوق على الساعة الثامنة صباحا، و انطلقت حركات إضراب كثيرة، و بموجب وعد الرئيس في خطاب العاشر من أكتوبر بالإصلاحات كان من المستحيل التراجع عن إحلال أولى بوادر الديمقراطية، على الأقل لتجنب مآس أخرى.

و خلال المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني في 27 نوفمبر 1988، تدخل الرئيس بن جديد و أعلن عن رغبته في إحداث التغيير لكن دون المساس بمبادئ الثورة، و قدم أرقاما كالديون الخارجية المقدرة ب 19 مليار دولار، و شن هجوما على المسئولين من الحكومة و الحزب، واصفا إياهم بمنعدمي الشجاعة السياسية و بعدم رغبتهم في التغيير و شجع فكرة فصل الحزب عن الدولة، كي لا يتمكن من يطمح للتخريب في الاختباء وراء غطاء الحزب، و صفق له كثيرا عندما دعا إلى مراقبة ممتلكات المسئولين بدءا من البلديات و وصولا لرئاسة الجمهورية، و تحدث عن التعددية السياسية و خطورتها في الوقت الراهن، و لكن في حال مصادقة الشعب عليها فسيتم الإعلان عن مؤتمر طارئ بخصوصها، و أشاد بدور الجيش في حماية الدولة من الوقوع في الهاوية، مع تبيان اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص بعض التجاوزات من عناصر الجيش.

و أعلن المؤتمر على الانتخابات الرئاسية المقبلة و قدم مرشحه الشاذلي بن جديد في 22 ديسمبر 1988، الذي دارت حملته الانتخابية في فلك التغيير و الشفافية.

و بنجاح الرئيس في عهدته الثالثة ، وجد نفسه في موقع قوة لتجسيد الإصلاحات التي وعد بها في خطاب العاشر من أكتوبر، و لكنه وجد معارضة شديدة من تيارات في الحزب الواحد.

و قد استقطبت المادة 40 من نص المؤتمر السادس كل الاهتمام لأنها سمحت بصريح العبارة و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بتكوين جمعيات ذات طابع سياسي، أي أحزاب سياسية.

و حسب المحللين، كانت التغييرات ضمن أجندة الرئيس منذ فترة طويلة، لكن تطبيقها لم يكن ليعرف السرعة ذاتها لولا أحداث أكتوبر.

و ضم الدستور الجديد أفكارا جديدة كالتعددية السياسية و أكد مبدأ أن الإسلام هو دين الدولة، و أن حماية الإبداع و الخلق و حقوق الإنسان من الضروريات، و إبقاء خدمات النقل البري و البحري و البري و البريد و المواصلات كخدمات عمومية.

و دعت التيارات المعارضة في البلاد المواطنين إلى التصويت إيجابيا على تبني الدستور الجديد في 23 فيفري 1989.

"إن أحداث أكتوبر ساهمت في فتح الأبواب على الديمقراطية و حققت إنجازات ديمقراطية معتبرة، إننا لا نعرف الحقيقة عن مظاهرات أكتوبر 1988، و لا زلنا نجهل الكثير من الأمور حول هذه الأحداث، و لكن المستقبل و التاريخ جديران بالكشف عنها".(126)

هـ- من 1989 إلى 1990 (مرحلة الانفتاح الاعلامي)

تلا أحداث أكتوبر تحولات سريعة أهمها بروز إطار تشريعي تأسيسي جديد يتمثل في دستور 23 فيفري 1989، يتسم باختلافه عن باقي الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، فقد نص على الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتسم بالتعددية السياسية، و دلك في صيغة عامة ضمن المادة 40 على الخصوص، و أعيدت ضمنه صياغة الكثير من المفاهيم بشكل أكثر وضوحا كحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الديمقراطية و حرية الرأي و المعتقد.

إلى غاية 1989 كانت الصحف في الجزائر تابعة للنظام الحاكم، و جاء دستور فيفري 1989 ليسمح بتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، مقرا حرية النشر و التعبير و قد سمح للأحزاب بامتلاك صحف خاصة بها، قبل ذلك كان النظام هو المشرف على الصحافة عن طريق الحكومة و الحزب.(127)

* **عن طريق الحكومة**: من خلال وزارة الإعلام التي تشرف على جريدتي **النصر** و **الشعب** و **الجمهورية** و هي صحف يومية عامة باللغة العربية و **المساء** يومية مسائية بالعربية، و **المجاهد** يومية صباحية بالفرنسية، و**horizon** يومية مسائية بالفرنسية و **أضواء** و **المنتخب** أسبوعيتان بالعربية،و **Algérie actualité** أسبوعية بالفرنسية.

* **عن طريق الحزب و المنظمات الجماهيرية: المجاهد الأسبوعي** بالعربية، **الثورة الإفريقية** أسبوعية بالفرنسية و كانت لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني، و مجلة **أول نوفمبر** شهرية لسان حال منظمة المجاهدين، **الوحدة** أسبوعية بالعربية، **اتحاد الشبيبة الجزائرية** شهرية بالعربية عن اتحاد النساء الجزائريات، **الثورة و الفلاح**، شهرية بالعربية عن إتحاد الفلاحين الجزائريين، **الثورة و العمل** أسبوعية باللغتين العربية و الفرنسية عن إتحاد العمال الجزائريين، من هذا المنطلق شرع في القيام ببعض الخطوات التمهيدية الأولى لتجسيد أهم التعديلات في الساحة الإعلامية.

بدأت الخطوات الأولى للتغيير تحت ضغط الشارع و القوى التي كانت وراء الأحداث، و التيارات السياسية المختلفة و حركة الصحفيين الجزائريين، التي اشتملت على العديد من التوجهات و الخلفيات الفكرية الصعبة الاتفاق فيما بينها، مما جعل الخلافات الداخلية بالحركة تتفاقم، لتنفجر بشكل علني في 24 فيفري 1989، و انجر عنه استقالة ستة من أعضاءها البارزين، و في ظل تلك الأوضاع جاء إضراب صحيفة المجاهد خلال فيفري 1989، مطالبة بالتعجيل

بالسماح بتشكيل لجان و مجالس التحرير داخل المؤسسات الإعلامية للحد من التجاوزات و لإضفاء قدر من الشفافية في اتخاذ القرارات و إدارة المؤسسة الصحفية و تحسين مستوى الممارسة المهنية.
لكن التعددية الإعلامية تم تبنيها رسميا في المنشور رقم 04 لرئيس الحكومة مولود حمروش، في 19 مارس 1990، و بموجبه تم ترك الحرية للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية باختيار إما البقاء في القطاع العام أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي، وضعت في هذا الإطار عدة تسهيلات مالية و إمكانات تقنية و مادية كالمقرات و الرواتب و القروض و شكلت لجنة لمتابعة تنفيذ ما ورد في المنشور، تتكون من ممثلي السلطات العمومية المعنية، و من ممثلي الصحفيين.
تحدد الهدف الرئيسي لهذه اللجنة في السهر على السير الحسن للفترة أو المرحلة الانتقالية و مراعاة التساوي بين كافة العناوين في الاستفادة من خدمات وسائل الطباعة التابعة للقطاع العام، و جرى تحديد أنواع الدوريات الجديدة الممكن إصدارها مستقبلا في ظل التعددية على النحو التالي:

- جرائد مستقلة ذات صدور دوري
- مجلات ذات طابع علمي و ثقافي
- مجلات متخصصة مرتبطة بالنشاطات القطاعية للدولة
- مجلات و دوريات واسعة الانتشار

و تلاه صدور قانون الإعلام الجديد المؤرخ في 03 أفريل 1990، حيث نص لأول مرة منذ الاستقلال على حرية الإعلام و التعددية الإعلامية و السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال و من ثمة أصبح بالإمكان التمييز من حيث الشكل و الملكية و المضمون بين قطاع الإعلام العمومي و الإعلام الحزبي (المعارضة)، و الإعلام المستقل.
تميز قانون الإعلام لسنة 1990بإعادة بعث المجلس الأعلى للأمن الذي كان قد ولد ليبقى بدون أية فعالية منذ 1984، و المادة 59 جعلت منه بديلا لوزارة الإعلام حيث منحت له صلاحيات من الناحية النظرية منها السهر على احترام تطبيق أحكام القانون وحرية ممارسة المهنة في كنف التعددية.
إن الانفتاح على الآخر باسم التعددية و الديمقراطية، في ظل هامش الحرية الذي سمح به الخطاب السياسي و الإطار التشريعي الجديد فسح المجال أمام إصدار دوريات بمختلف أنواعها.
فكان ميلاد أول يومية مستقلة باللغة الفرنسية وهي **le soir d'Algérie** في سبتمبر 1990، بسحب أولي مقداره 30 ألف نسخة يوميا، تلتها أول يومية مستقلة باللغة العربية

و هي **الخبر** في نوفمبر 1990، بسحب أولي مقداره 30 ألف نسخة يوميا.
أما أول جمعية سياسية أصدرت صحيفتها هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بزعامة عباسي مدني عنوانها **المنقذ**، سحب منها حوالي 500 ألف نسخة في عددها الأول، المؤرخ في النصف الأول من شهر ربيع الأول 1410 هـ ، نصف شهرية لم تغط الكمية المسحوبة منها سوى 10% من الطلب الحقيقي على مستوى العاصمة.
ثاني جريدة كانت **الجزائر الجمهورية**، المحضرة منذ 1965، باللغتين العربية
و الفرنسية برقم سحب 30 ألف نسخة يوميا، كانت طموحاتها الاستقلالية و هي ليست تابعة لحزب الطليعة الاشتراكية بالرغم من مسايرتها لأفكاره، لأن صحيفة الحزب كانت **صوت الشعب**، التي منعت بحضر الحزب في 1963.
ظهرت بعد ذلك جرائد حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية برئاسة سعيد سعدي أولها **رسالة الأرسيدي** برقم سحب أولي مقداره 10 آلاف نسخة يوميا، ثم 15 ألف ليصل إلى 25 ألف نسخة يوميا، ثم **رسالة التجمع** باللغة العربية، و **اسألوا** بالأمازيغية، ثم **التجمع** ب 10 آلاف نسخة يوميا ثم **اللهجة** باللغة الأمازيغية، برقم سحب 50 ألف نسخة يوميا ثم **وقائع الضفتين** بباريس برقم سحب 10 آلاف نسخة يوميا.
أعيد طبع عدة كتب محضرة مثل **مذكرات آيت احمد و الحركة الثورية** لعلي محساس
و صدرت كتب جديدة منها **ملف أكتوبر** لعابد شارف، و **الأحزاب السياسية في الجزائر** لعبد العالي رزاقي و كتاب **المغرب الكبير** لبول بالفا.
و بذلك دخلت الجزائر عهدا آخر جسدته القطيعة مع السياسة الإعلامية التي استمرت لغاية بداية التسعينيات.

جدول رقم (06): الصحف الحزبية الأولى التي صدرت في بداية التعددية

الجريدة	السحب التقديري	الحزب أو الجمعية السياسية	رئيس الحزب	اللغة
المنقذ	500.000	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	عباسي مدني	عربية و صفحتان بالفرنسية
التجمع	100.000	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	سعيد سعدي	عربية
المستقبل	57.000	//	سعيد سعدي	فرنسية
اسألوا وقائع الضفتين	50.000 10.000	//	سعيد سعدي	بربرية و فرنسية
المنبر	10.000	الجمعية الحزبية للوحدة والعمل	سعيد سعدي	عربية
الإرشاد و الإصلاح	10.000	جمعية الإرشاد و الإصلاح	المهدي عباس علالو	عربية
البديل	10.000	الحركة من أجل الديمقراطية	محفوظ نحناح	عربية و فرنسية
السبيل الديمقراطي	10.000	جبهة القوى الاشتراكية	حسين آيت أحمد	عربية و فرنسية

مصدر الجدول: الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، عدد 05، 1991

جدول رقم (07): الصحف المستقلة الأولى التي صدرت في بداية التعددية

الجريدة	السحب التقديري	الحزب أو الجمعية السياسية	صاحب الجريدة	اللغة
الجزائر الجمهورية	30.000	مستقلة	-	عربية و فرنسية
Nouvel hebdo	30.000	مستقلة	كمال بلقاسم	فرنسية
Le jeune indépendant	30.000	مستقلة	-	فرنسية
الخبر	30.000	مستقلة	عابد شارف	عربية
Le soir d'Algérie	30.000	مستقلة	-	فرنسية

مصدر الجدول: الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، عدد 05، 1991

2- الظروف المحيطة ببدايات الصحافة المستقلة في الجزائر

كانت أحداث أكتوبر التي وصفها علي عمار وزير الاعلام آنذاك بـ le chahut de gamins بمثابة الانطلاقة الجديدة لعهدة جديدة للصحافة في الجزائر، بعد أن اقتصر دورها لقرابة نصف قرن على الدعاية دون الإعلام، و هي الفترة التي اتسمت بفراغ مهني رهيب(128)

فقد عرف عن الفترة السابقة للتعددية أن دور الصحفي اقتصر على طرح المناسب من الأسئلة، و منح المتحاور معه لا سيما إذا كان مسئولا، فرصة إعادة قراءة و تصحيح النص النهائي قبل نشره.

إلا أنه لا يمكن الإنكار بأنه قد حدثت طفرات ديمقراطية كجريدة **Algérie actualités** التي اتسمت بشيء من الجرأة مقارنة بالجرائد الأخرى، وهو ما أدى بصحفية عاملة بها إلى الاعتقال و هي مليكة عبد العزيز بعد تناولها لتحقيق يلمح لعائلة رئيس الجمهورية.

بعد دستور فيفري 1989 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، و بالتالي تكوين أحزاب سياسية.

ففتحت الصحافة العمومية صفحاتها لحوار الآراء، سامحة لقادة المعارضة بالتعبير عن آرائهم، في حوارات نشرت في الصحف العمومية لا سيما في جريدة **horizons** و سلك التلفزيون المنوال بحصة **" في لقاء الصحافة"** للصحفي مراد شبين، الذي استضاف رجال سياسة من النظام و من المعارضة، و ركبت الإذاعة موجة التغيير من خلال حصتي transparence و show لكل من يوسف الطاهر و مليكة بوصوف عبر أمواج القناة الثالثة.

في هذه الأثناء قامت جماعة الإصلاحيين بتقديم مشروع قانون الإعلام الجديد الذي يقاطع مقاطعة تامة عهدة الرقابة على الصحافة، و قد وضع على رأس المشروع حاج ناصر مدير بنك الجزائر و ممثلين عن حركة الصحفيين الجزائريين حديثة العهد بالنشأة MJA.

في لقاء له مع الصحافة في 3 مارس 1989، و بدون أن ينتظر أن يكون القانون جاهزا، صرح مولود حمروش رئيس الحكومة بما يلي: (129)

" لم تعد الصحافة مقيدة و حرية التعبير يجب أن تأخذ معناها الكامل، في حدود القانون و دون المساس بالدفاع و سيادة الدولة و شخصيات رئيس الدولة و كل رؤساء الجمهورية و لا يرجع الصحفي إلا لضميره و ما تمليه عليه المصلحة العليا للوطن"

و استبدلت وزارة الإعلام في الحكومة الجديدة برئاسة مولود حمروش بالمجلس الأعلى للإعلام المشكل من ممثلين انتخبوا من قبل الصحفيين.

في 19 مارس خطا رئيس الحكومة خطوة حاسمة، حين أصدر اللائحة التي دعا من خلالها الصحفيين إلى تشكيل فرق للتحرير و خلق عناوين جديدة، مستقلة، و قد عنت 1800 صحفي يعملون في القطاع العام، المتكون في نهاية الثمانينيات من ستة يوميات **المجاهد و horizons بالفرنسية، و الشعب و الجمهورية و النصر و المساء بالعربية،**

و ستة أسبوعيات: **révolution africaine** التابعة لجبهة التحرير الوطني باللغة الفرنسية، **Algérie actualités**، **المجاهد الأسبوعي** بالعربية، **المنتخب** رياضية بالعربية، **el Hadef** رياضية بالفرنسية، **parcours maghrébin** ثقافية باللغتين العربية و الفرنسية.

قام الصحفيين إثر اللائحة بالخروج عن دائرة القطاع العام بمشاريع إنشاء عناوين خاصة، بمساعدة محمد غريب وزير الشؤون الاجتماعية و حميد آيت سعيد التقني في مجال المالية الذي قام بالدراسات التقنية الاقتصادية و بكل المفاوضات مع البنوك.

و قد حصلوا على تعويضات تعادل سنتين من الأجور، لكن اتجهت التحاليل فيما بعد إلى افتراض أن الإجراء لم يكن سوى إجراء من السلطة للتخلص من الصحفيين الذين استوعبتهم حركة الصحفيين الجزائريين MJA .

صودق على قانون الإعلام من قبل البرلمان و صدر رسميا في 4 أفريل 1990، تبع بلوائح سمحت بخلق عناوين من قبل الصحفيين الذين كانوا يعملون في القطاع العام،

في 4 أوت و إثر لائحة تم السماح للصحفيين بالحصول على مقرات عمل و كان شارع بشير عطار بمثابة المكان المختار من قبل الحكومة لاستيعاب أولى عناوين الجيل الجديد من الصحف، و هو المكان الذي كان مخصصا لوزارة التعليم العالي في عهد برارحي سنة 1971 بعد أن كان مقرا لثكنة تابعة لوزارة الدفاع.

و كانت **le soir d'Algérie** أول صحيفة تستقر بدار الصحافة في سبتمبر 1990 متبوعة ب**الوطن** ثم **Alger républicain** قبل أن يلحق عنوان الخبر الذي شكله صحفيون من جريدتي **الشعب** و **المساء** ثم صحيفة **le matin** التي شغلت مقرا خارج الدار و لحقت العديد من الدوريات من أسبوعيات و نصف شهريات و شهريات.

و زرعت نواة الصحافة الجديدة من قبل الصحفيين و المقاولين و إلى جانبهم رجال حقوق و علماء اجتماع و اقتصاديين تكونوا في الصحافة العامة.

اكتشف الجزائريون صحافة جديدة تلقائية، و نزل رقم سحب المجاهد من 300.000 نسخة يوميا في 1988 إلى 180.000 نسخة يوميا في 1991.

جاءت هذه الصحافة بأمل جديد لدى الرأي العام بعد أن قامت بعرض اهتماماته بعد سنوات من العزلة.
في هذا الجو و خلال المرحلة الانتقالية المفعمة بالرهانات أصبحت الصحيفة منتجا واسع الاستهلاك و حسب الإحصائيات انتقل العدد من 49 عنوان في 1988 إلى 74 عنوانا منها 17 يومية خلال 1991.

بداية le soir d'Algérie

يمكن اعتبار هذا العنوان بمثابة العنوان الأول في الصحافة المستقلة في الجزائر، بالرغم من صدور **Alger républicain** في سبتمبر 1990، في عدد تجريبي ليتبع بعشرة أعداد بمعدل عدد شهريا، و قد وضع المشروع في شقة محمد قايد أحد المساهمين فيه، لكن خطه الافتتاحي اقترب بطريقة ملفتة للانتباه لتوجه الحزب الشيوعي PAGS
و كانت الفكرة من معمر فارح أحد المؤسسين، في ماي 1990، غداة صدور قانون الإعلام في مقر **horizons** الذي كان معمر فارح مديرا له، فاقترح على زملائه فؤاد بوغانم و جمال صيفي، محمد بدرينة و زبير سويسي من وكالة الأنباء بأن يكونوا شركة ذات مسئولية محدودة، لتأسيس ما سيكون أول جريدة مستقلة مسائية في الجزائر.
قام مصطفى شاوش رئيس وكالة Astein للإعلام الآلي و التي تعاونت مع **horizons** في أحد أركانها Micro Horizons بإقناع الأعضاء المؤسسين بأن مجموعة من أجهزة الإعلام الآلي و آلتي طباعة تكفي لإطلاق جريدة.
استقر الفريق في البداية تحت أدراج ملعب كرة اليد بالملعب الأولمبي بمقر وكالة الإشهار في بئر خادم، و صدر العدد صفر و سحب في المجاهد في 10 ماي أثناء مظاهرات الديمقراطيين أين وزع مجانا.
في 3 سبتمبر 1990 و بانتهاء ملف الصحافة المستقلة استعدت الصحيفة للصدور برقم سحب مقداره 20 ألف نسخة يوميا.
فوجئ القراء بصحيفة مسائية يومية لا تشبه في شيء الجرائد الأخرى، عناوين كبيرة على الطريقة الأوربية، تناول حر لمواضيع سياسية صنفت من الطابوهات،و في فترة وجيزة ارتفع رقم السحب إلى 150 ألف نسخة يوميا و رقم مرتجعات ضئيل جدا يتراوح بين

7 % و 6 %.

في سنة 1991 بالرغم من رخاء الساحة الإعلامية بقرابة 120 دورية، إلا أن الجريدة حافظت على وجودها و السر في ذلك يعود باعتراف من جريدة المجاهد على عوامل منها التحضير الجيد للعدد التجريبي الذي سحر القراء و المتعاملين الاقتصاديين و المعلنين،

و الاستعانة بموزع خاص يتسم بالجدية و هو habboune.

في هذه الفترة كان ثمن الوحدة 2.50 دج، وبعد سنتين حطمت الصحيفة أرقاما قياسية في المبيعات بالوصول إلى 200.000 نسخة يوميا.

و لكن نظرا لظروف اقتصادية تتعلق بعدم قدرة المطابع على استيعاب العدد الهائل من الصحف و تلبية متطلبات الجرائد اليومية الصباحية، مما ينجم عنه تأخر طبع le soir d'Algérie و بالتالي وصوله متأخرا للأكشاك، أصبح الصدور صباحيا انطلاقا من أكتوبر 2001، و قبل ذلك بأسبوعين صدر صباحا في كل من الشرق و الغرب ابتدءا من الساعة التاسعة و النصف صباحا.

بداية EL WATAN

بعد شهر من صدور **le soir d'Algérie** تزينت الأكشاك بعنوان جديد هو **الوطن**، فكان العنوان الأول النافس لجريدة المجاهد الصباحية، و يصرح بلهوشات بعد ذلك بأنه لو قام بإصلاحات على مستوى **المجاهد** بعد إضراب الطاقم عن الكتابة في 1990 لما صدرت الوطن على الإطلاق، لأنه من بين العشرين صحفيا المساهم في خلق جريدة **الوطن** تسع عشرة منهم كانوا بجريدة **المجاهد** و شاركوا في الإضراب الذي تجسدت أهم مطالبه في إلغاء الرقابة على الصحفي.

بعد سؤال ألقاه مدير ديوان رئيس الحكومة صالح دمبري على الصحفيين المطالبين بإصلاحات على مستوى القطاع العام، أجاب الصحفيون بنعم و كان عددهم 45 مهتما فصدر على إثر ذلك **الوطن**.

صدر أول عدد في 06 أكتوبر 1990، في 12 صفحة من الحجم الكبير و كانت الوسائل الأولى أربعة أجهزة إعلام آلي و طابعة مأجورة، و الفريق الذي حقق هذا الإنجاز كان متكونا من 20 صحفيا بقيادة عمر بلهوشات ذو التكوين في مجال الاقتصاد و الصحفي المحترف.

بعد أشهر من ذلك، أصبح **الوطن** من بين أكثر الصحف مقروئية في الجزائر، إلى جانب **الخبر**، و **le soir d'Algérie ,Alger républicain**.

في سنة 1992 ينشر **الوطن** تقريرا عن الجنرالات ويضع الجنرال بلوصيف في قفص الاتهام.
و قد دعا حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مقاطعة **الوطن** منذ صدوره الأول، و تجسدت الدعوة فيما بعد على شكل تهديدات مكتوبة أو مكالمات هاتفية مما أثار القلق داخل الجريدة، وفي 17 ماي 1993 نفذت أولى محاولة التصفية الجسدية لصحفي و هو عمر بلهوشات الذي نجا بأعجوبة منها و من محاولة أخرى، و هذا ما أدى بالكثير من الصحفيين إلى الخروج إلى خارج الوطن.
و بالموازاة لم تسلم الجريد من التحرش القضائي كما حصل في قضية اغتيال رجال الدرك بقصر الحيران في 1993، و كذا بعد المعلومات المنشورة عن السلم الوظيفي الجديد بقصر الرئاسة التي اعتبرت من أسرار وزارة الدفاع في 1994، و قضية صفقة
المروحيات في نفس السنة.
في 1997 كان **للوطن** 27 قضية أمام العدالة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا لا سيما الخاصة بأمن الدولة.و فتحت الوطن صفحاتها لمثقفين جزائريين كمصطفى لشرف الذي كان من بين المسئولين الأربعة على المقاومة التحريرية الموقوفون بعد تحويل طائرتهم سنة 1956، وزير التربية سنة 1977 المستقيل بعد مناهضة أفكاره الإصلاحية داخل المنظومة التربوية.
أصبح **الوطن** مرجعا ثقافيا و تاريخيا هاما داخل الوطن و خارجه، و حصد الكثير من الجوائز الدولية.
بدأ كمؤسسة ذات مسئولية محدودة وتحول لشركة ذات أسهم، متكونة من مجلس إداري من 7 أعضاء برئاسة عمر بلهوشات له فرعان أسبوعية أولمبيك الرياضية و مؤسسة للاتصال
و حقق القفزة بإنشائه لمطبعته الخاصة رفقة الخبر بقدرة سحب 45.000 نسخة في الدقيقة، و في 17 جوان 2001 طبعت الوطن لأول مرة في مطبعتها الخاصة و بعد ذلك بشهرين صدرت بالألوان في الصفحة الأولى و الأخيرة و في الوسط في عددها الـ 3254.

بداية الخبر

انطلق الخبر في 1 نوفمبر 1990 بفريق عمل من جريدتي الشعب و المساء اليوميتين،
و اضطرت للصدور مساءا بعد استبدال المطبعة la SIA لسحب الخبر بسحب جريدة السلام المتجهة من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

وفي مطابع **المجاهد** صدرت الخبر مساءا برقم سحب 25.000 نسخة يوميا في العاصمة، بعد أن توقع لها الصدور ب 50.000 نسخة، لتحقيق التوازن المالي.

في البداية كان النموذج العربي على Macintosh رديئا للغاية لدرجة أن المرتجعات كانت كبيرة، و أن مطابع الشرق و الغرب لم ترغب بطبعه في البداية.

و هي البداية الصعبة حسب الصحفيين الذين أنشئوا الجريدة، التي أثارت سخرية ديناصورات الصحافة العمومية.

و قد كان المؤسسون شبابا عوضوا نقص الخبرة بالإرادة الفولاذية و الإصرار على الاستمرار و بالتالي تمكنوا من التغلب على العراقيل التقنية و تمكين الجريدة من الصدور يوميا.

و خاضت **الخبر** تجربة التعامل مع موزعين خواص، فارتفع رقم السحب إلى 50.000 نسخة يوميا، و في سنة 1992، تعرضت **الخبر** إلى تجربة قاسية عندما باغت رجال الدرك المقر و ألقوا القبض على من مسئولي الجريدة و صحفيين بعد نشر شريط إشهاري لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.إلا أن الصحيفة برأت نفسها من أية انتماءات سياسية.

في 1994 وصل رقم سحب الخبر إلى 150.000 نسخة يوميا، بنسبة مرتجعات تقدر ب 12%.

و في 1996 أجبر ارتفاع سعر الوحدات إلى التراجع برقم السحب إلى 90.000 نسخة يوميا.

وصلت في عيد ميلادها السابع سنة 1997 على سحب 200.000 نسخة يوميا و في 10 جانفي 1999 سحبت ب250.000 نسخة يوميا لتصل تحديدا في 7 ماي 1999 إلى 500.000 ألف نسخة يوميا.

في نوفمبر 2000 احتفلت **الخبر** بعيد ميلادها العاشر كأولى الجرائد الوطنية مقروئية برقم سحب يومي متوسط مقداره 400.000 نسخة يوميا.

حازت على مطبعة خاصة، و صدر العدد 3199 منها انطلاقا من هذه المطبعة رفقة جريدة **الوطن،** كان ذلك بتاريخ 17 جوان 2001.

وصدرت بالألوان في 16 أوت 2001، ألغيت افتتاحيتها مباشرة بعد اغتيال رئيسها عمر أورتيلان في 3 أكتوبر1995، و حتى الفرانكفونيون وجدوا فيها بعض المعالم التي تساعدهم على فهم الأحداث.

من أهم طموحاتها التموضع ضمن أهم الجرائد على مستوى الوطن العربي.

و إلى جانب الخبر صدرت يوميات باللغة العربية **كاليوم و الشروق اليومي و الفجر وصوت الأحرار.**

بداية Alger républicain

في 22 نوفمبر 1990، و بعد انقطاع طويل عن الصدور منذ 18 جوان 1965، عاد العنوان إلى الصدور.

كان الظهور الأول للجريدة سنة 1938 كلسان حال حزب الشعب الجزائري ليختفي في 1939 و يعود للظهور في 1943 و في 1948 يمتلكه الحزب الشيوعي الجزائري ليتحول لجبهة مناهضة للاستعمار.

عمل به نخبة من المثقفين أمثال محمد ديب و مالك حداد و كاتب ياسين، و منع من الصدور في 1955بعد تجند صحفييه للصراع ضد الاستعمار، و الالتحاق بصفوف الثورة ليعود العنوان في 1962، ليختفي من جديد في 1965، ليتحول صحفيوه الناهضين للانقلاب العسكري بقيادة بومدين مباشرة إلى المعارضة في الكواليس.

و منهم بوعلام خلفة و عبد الحميد بن زين، بعد أحداث 1988 قرر الـ PAGS إعادة بعث العنوان فاجتمع أعضاء جمعية أصدقاء الجريدة برئاسة محمد رباح و أعلنوا عن عودتها للساحة الإعلامية ليصدر العدد صفر قبل صدور لائحة مولود حمروش.

انطلقت الجريدة رسميا في 22 نوفمبر 1990 و بسرعة تتمكن الجريدة من استقطاب قراءها بقيادة محمد بن شيكو من المجاهد، و تضمن الطاقم قلما كبيرا كتب مقالاته الأولى في الجريدة بين 1963 و 1965 و هو السعيد مقبل، إضافة إلى كاريكاتوري مبتدئ يدعى علي ديلام.

في 28 سبتمبر 1993، تفاجأت أسرة الجريدة باغتيال عبد الرحمان شرقو الصحفي و الضابط السابق في جيش التحرير الوطني، و في 1 مارس 1994، اختفى محمد حسايين مراسل الجريدة في حمادي بالجزائر، ليعد من المفقودين منذ ذلك التاريخ.

في 13 أفريل 1994 و بعد احتفالها بعددها الـ 1000 منذ 1990، توقفت الجريدة عن الصدور بعد ضغوطات مالية من المطابع و المعلنين، و هكذا أنهت مغامرتها مع وعد بالعودة للمرة الخامسة.

لكن في 22 ماي مرت الجريدة بأزمة خانقة أثرت نهائيا على إمكانية العودة، تلخصت في الخلاف بين المساهمين في المؤسسة ذات المسئولية المحدودة بإرادتهم تعيين طاقم إداري جديد، دون تزكية الطاقم الصحفي و العمال، و في جمعية عامة للصحفيين تقرر أنه هناك حلين لا ثالث لهما إما المشاركة بالأسهم في المؤسسة الجديدة أو الخروج بعنوان جديد،

و هكذا حصلت القطيعة بين المساهمين و الصحفيين اللذين أنشئوا عنوانا جديدا وهو **le matin** .

بداية Le matin

في 19 سبتمبر 1991 رأت **le matin** النور وتزينت بها الأكشاك، و قد أضافت للساحة الإعلامية من حيث الشكل و مقاربة الأحداث، و الصور الملتقطة من الواقع والممضاة باسم ناصر مجقان ثم وهاب، إضافة إلى ورقة سعيد مقبل وكاريكاتير علي ديلام، الأول اغتيل و الثاني ترك الصحيفة فيما بعد.

وزع العدد صفر في 11 سبتمبر 1991، و كانت كلمة المدير محمد بن شيكو، تدور حول تحمل الجريدة عبء قول الحقيقة لا أكثر، وصحفييها عبئا آخر يتجسد في التكفل بتكاليف الإصدار، و بمرور الأيام أثبت العنوان قدرته على المنافسة.

إلا أن رئيسة التحرير سامية خرصي و الطاهر مجدوب غادرا الجريدة قبل صدور العدد صفر، وفي 1995 اختار ديلام الانضمام لجريدة **liberté** وقد تعرض طاقم الجريدة إلى أنواع من التهديد بالقتل عن طريق الهاتف و الفاكس و البريد، و هي تهديدات تحولت إلى الجدية بعد محاولة اغتيال بن شيكو في 17 ماي 1993، و فقد الوطن أقلاما بارزة منه بعد عمليات اغتيال طالتهم و هم السعيد مقبل و السعيد أوغني و السعيد تازورت.

و في 1995 و لمرتين متتاليتين تعرض مكتب الجريدة بحسين داي لمحاولتين لتفجيره عن طريق سيارتين مفخختين في وقت الدوام أين كان المقر عاجا بالموظفين و من ثمة عاد المقر إلى دار الصحافة.

في 19 سبتمبر 1998، و في عيده السابع و قبل تعليقه لمدة سنتين، كان العنوان من بين أهم ثلاث يوميات جزائرية من حيث السحب و المقروئية.

في 1999 أصدرت **le matin** أعدادا جهوية .

و في سلسلة من المقالات التي تطرقت لملف وزير داخلية و طرده لمواطن من مقر لمحل تجاري و بعد إصداره لكتاب حول رئيس الجمهورية زج ببن شيكو في السجن و حكم عليه بسنتين من السجن النافذ و أغلقت الصحيفة.(130)

3-عراقيل التوجه الديمقراطي في الجزائر: إيقاف المسار الانتخابي في سنة 1992 و تأثيره على الساحة الإعلامية الجزائرية

للإحاطة بالظروف العامة التي سبقت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، تناولنا الحدث من منظور الصحفي عبد الرحمان محمودي(131) الذي اعتبر أنه و لغاية 1992 كانت كلا من السلطة و الدولة مركزين بين يدي رئيس الجمهورية قبل الانتقال إلى جماعات من ذوي النفوذ الأقوياء.
ندرك تماما أن أحداث سطيف و قسنطينة في 1986 ساهمت في جعل الرئيس بن جديد يمضي في الرغبة الجامحة في تكريس فكرة راودته سابقا و هي دولة القانون، لكن هذه المبادرة لم تلق الترحيب الكافي لدى القوى السياسية و المالية صاحبة النفوذ. و قد عرقلت من طرف المجلس الشعبي الوطني المتكون أساسا من أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني الذين لعبوا دور المصفاة السياسية، فلجأ الرئيس إلى لعب ورقة الانتخابات ليضع الرأي العام المحلي و الدولي شهودا على نيته في الوصول لدولة القانون بالطرق الشرعية.
و منه كان الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991.
لكن قبل الوصول إلى الانتخابات أرادت القوى النافذة من دواليب السلطة أن تقف في وجه التحول باستعمال مجموعة من الأساليب و الطرق دفاعا عن مصالحها و استعادة للرقابة على الدولة، لخصها محمودي في الآتي:

- عن طريق إدماج الحركة الإسلامية بتمثيلها الراديكالي في اللعبة السياسية و ذلك للخروج عن قواعد الديمقراطية من منطلق أن مسئوليها يطمحون للإنفراد بالسلطة في حال التوصل إليها.
- عن طريق الانتخابات كورقة رهان بالنسبة لمعارضي سياسة بن جديد.

فعن الحركة الإسلامية نجد أن الرئيس بن جديد تخطى إجراءات رادعة لكل من رئيس الحكومة مولود حمروش و قاصدي مرباح لا سيما و أن هذا الأخير صرح بأنه قد ترك ملف الجبهة الإسلامية بالانتظار قبل أن ينحى عن منصبه، في حين أن حمروش أكد أنه وجد التصريح جاهزا و على أتم الاستعداد لنشره في الجريدة الرسمية.
و قد أمضى اعتماد الجبهة الإسلامية أبو بكر بلقايد وزير الداخلية في حكومة قاصدي مرباح، و أما بخصوص الانتخابات فقد استغلها حسب محمودي معارضو سياسة الرئيس لضرب الديمقراطية في

الصميم، لإدراكهم كأجهزة دولة بمصالحها الإستخباراتية للعداء المقبل لها، وقد نجحت الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية في جوان 1990، و بعد عام من التسيير المحلي صرح العربي بلخير وزير الداخلية لرئيس الجمهورية بأنه وفقا لتحقيقات مصالح الأمن فإن الجبهة فقدت الكثير من شعبيتها.

و تمت مناقشة القانون الانتخابي بين الحكومة الحمروشية و البرلمان برئاسة عبد العزيز بلخادم .

و قد كان اختيار توقيت التغيير من قبل الرئيس غير مناسب تماما لأن ما كان يحدث على الساحة الدولية من تدهور في الأنظمة الشيوعية الاشتراكية، كان بمثابة الفرصة السانحة لتبييض رؤوس الأموال المجموعة بطرق غير شرعية على حساب المجتمع و الدولة عن طريق الليبرالية.

و قد واجه رئيس الاتحاد السوفيتي غورباتشوف، الموقف نفسه بعد البدء، و بالتعاون مع استراتيجيين من صندوق النقد الدولي، في الخوصصة العمياء للاقتصاد بدون رقابة لمصادر الثروات التي بها اشتريت و بأثمان بخسة المصانع و الأراضي و غيرها من البنى التحتية للدولة إلى جانب خلق مئات البنوك الخاصة، بدون أي رد فعل.

و لتفادي سيناريو مماثل و تجنيب أصحاب الثروات و النفوذ الاستيلاء على السلطة أمام التحول العالمي نحو العولمة واقتصاد السوق، حاول بن جديد الاعتماد على الانتخابات بالاعتماد على الجبهة الإسلامية سندا ل في مواجهة بارونات النظام و هذا ما ذهب إليه في 19 سبتمبر 1988 عندما استنجد بالشعب للوقوف في وجه معارضي الإصلاحات التي تمس النظام.

وهكذا اعتقد بن جديد أن نجاح الإصلاحات مرهون بالوقوف الند للند أمام معارضيه من الحزب و هو ما يتحقق بالقوة العددية الشعبية المتمثلة في الجبهة الإسلامية لتأتي في الأخير مرحلة التخلص منه لا سيما و أنه لا يملك النفس السياسي للاستمرار.

و هكذا حاول الرئيس الزج بحزب جبهة التحرير الوطني في هذه اللعبة السياسية كما يرى محمودي لولا خيانته من قبل المقربين له و الذي ثقته فيهم كانت كبيرة لكن في غير محلها.

فباقتراب الانتخابات التشريعية عين بن جديد الجنرال العربي بلخير رئيس الديوان، وزيرا للداخلية لأنه كان يحتاج إلى رجل ذو قبضة حديدية موثوق به من طرف المؤسسة العسكرية في منصب استراتيجي استعدادا لانتخابات لا يجب أن تشبه تلك التي أجريت في جوان 1990.

و في تلك المرحلة، كانت الأمور ساخنة بين رئيس يسعى لدمقرطة نظام أحادي و إرجاع الجيش لثكناتهن و بين وزير للدفاع يحاول جاهدا أن يدافع على مصالحه

و تلك الخاصة بزملائه من الضباط البورجوازيين، و هذا ما فسر به بعض المحللين إصرار العسكريين على عدم الانسحاب من الساحة السياسية و إيصال العربي بلخير إلى ذلك المنصب الإستراتيجي الذي انطلاقا منه تم إيقاف المسار الانتخابي و الأمر بتدخل الجيش الوطني الشعبي .
و حفاظا على مصالح متباينة تم تبني الفكر الديمقراطي و الرغبة الظاهرة في التغيير من قبل تيارين متعارضين من السلطة و هما تيار الثنائية حمروش،محمدي و الثنائية بلخير،نزار وكلاهما لعب ورقة التحكم في القوى الشعبية التي صدقت مسرحية الانتخابات الحرة، رغم الإدراك التام بأن ذلك يتطلب تضحيات جسام من حيث الأموال أو الأشخاص.
العربي بلخير المقرب من الرئيس بن جديد و المساهم في إدماج الحزب الإسلاماوي في المعركة السياسية، ساهم حسب محمودي في إيقاف المسار الانتخابي، بدليلين قاطعين:

- فتح معتقلات في الجنوب الجزائري
- التدخل بإحلال الرئيس بوتفليقة في السلطة

ففيما يخص معتقلات الجنوب فقد تم ضمنها اعتقال آلاف الشباب الجزائريين
و تحولها إلى معاقل للتدريب و الدعاية لأعمال تمس استقرار الدولة، بقيادة شباب يتبنون فكرا راديكاليا و علم السلطات الأمنية بذلك.
وهكذا وضع بلخير السلطة في يد العسكريين فاتحا لهم كل صلاحيات التجاوزات في حقوق الإنسان و وضع المعتقلات تحت المسئولية المباشرة للجيش.
أما بخصوص رعاية العربي بلخير لبوتفليقة فقد تجسدت بالرغم من الخلافات بينه و بين بن جديد و إثر سؤال للعربي بلخير حول علاقته بالرئيس بن جديد بعد انتخابات 1999، أجاب بلخير بأنه لم يلتق به منذ أوائل سنة 1994، و هو التاريخ الذي طلب فيه بن جديد منه أن يشتري له دواء من الخارج، كطريقة لتبيان القطيعة مع رجل سبه بوتفليقة علنا.
وحسب محمودي، كانت النوايا الحسنة لبوتفليقة اتجاه الإسلاميين و لكل إجراءاته المتسامحة معهم، السبب في جعل بلخير يمنحه صلاحيات و مهام كان يقوم بها شخصيا لمدة سنوات، و هكذا و لعدم قدرته على الوقوف وجها لوجه أمام الرئيس بن جديد بحكم صداقتهما بوهران لعب دور اليد اليمنى له و كان في الواقع الحاجز أمام ما أراد تحقيقه.

و بمنصبه كرئيس ديوان لعب دور المصفاة الضد ديمقراطية ليوقف في الأخير المسار الانتخابي المبرمج من طرف رئيس الجمهورية، ليستقيل من حكومة غزالي و يخرج من السلطة لتحصل القطيعة بين الدولة و السلطة السياسية المالية.

و يذهب محمودي في تحليله إلى الجزم بأن الإرهاب هو نتاج تهميش تيار من السلطة أظهر تمرده ، و إلا كيف يفسر حرق و تهديم ما بنته الدولة لسنوات، من مدارس و مصانع و غيرها، كوسيلة للقول: نحن بنينا ذلك و لكن بما أنكم لا تريدوننا، نسترجع كل شيء،

و هو ما حصل مع منظمة l'OAS التي أحرقت و دمرت ما بنته فرنسا طالما أن الجزائريين لا يريدونها، و OAS سنوات ما بعد إيقاف المسار الانتخابي في 1992 هي الجزء من السلطة الذي أحس بالتهميش فكون la GIA أداته في الثار و كوسيلة ضغط لدخول دواليب الحكم بالدولة، لكن هذا التهميش لم يمنعها من مواصلة التدخل في زمام السياسة، و تمتلك أجهزة السلطة الخارجة عن الدولة رؤوس أموال موازية إن لم نقل تفوق تلك الخاصة بالدولة، و هو ما صرح به عبد الحميد إبراهيمي في أكتوبر 1990، بأن حاصل الأموال المحولة من طرف بعض المسئولين هو 26 مليار دولار بما يعادل حجم الديون الخارجية..

كما أعيب على بن جديد تبنيه لإستراتيجية الاعتماد على قاعدة إسلامية لإحداث التغيير لمواجهة حزب جبهة التحرير الوطني، فلم يلق خطابه المجند للجماهير أي إرجاع للصدى فجاءت أحداث أكتوبر الدامية.

و بعد أسبوعين من الدور الأول، أعلن سيد أحمد غزالي بأن الانتخابات لم تكن نزيهة و لا نظيفة، لكن دون إلقاء المسئولية على وزارة الداخلية الوحيدة التي كان من واجبها أن تضمن السير الحسن لها، علما أن بلخير أعلن في ثامنة ذلك اليوم نجاح الانتخابات و تدخل مرتين خلال السهرة و أكد ذلك.

و يعزو محمودي سلبية الدولة اتجاه السلطة السياسية المالية إلى طريقة تشغيل العاملين على تأطير أجهزة الدولة.

فقبل 1978 كان التوظيف ضمن هذه المناصب الحساسة يتم وفق اقتراح من الجهات المعنية بالمناصب و بعد تقارير تجمع من ثلاث مصالح أمنية، لكن بعد ذلك أعيدت الهندسة البشرية لكل هياكل الدولة، فسكرتير عام رئاسة الجمهورية كمصدر للسلطة الجديدة تحكم في وضع المسئولين المدنيين و العسكريين للهياكل العليا بأجهزة الدولة من وزراء و ولاة و مديري دواوين و أمناء عامين و غيرهم ليكون ذلك بمثابة خيار مستقبلي يضمن عدم مناهضتهم لسياسات معينة.

و قد راهن بومدين على الدولة التي لا تزول بزوال الرجال و لكنه أخطأ الرهان لأن السلطة المالية السياسية كانت بمثابة الخطر المحدق بالوطنية.
و منذ أحداث أكتوبر 1988، حصلت قطيعة بين الثنائية دولة و حزب جبهة التحرير الوطني، وبالرحيل القصري لبن جديد وضع مجلسا أعلى للدولة من قبل المجلس الأعلى للأمن المتكون من سبعة وزراء احدهم كان عسكريا.
اخذ المجلس الأعلى للدولة على عاتقه مهمة عدم السماح بخوصصة المطابع و الإبقاء على عناوين محددة من الصحافة باللغتين العربية و الفرنسية وذّلك لمنع التطور العشوائي للصحف في ظل الجهل بالتطورات الحاصلة على مستوى الحياة السياسية و بالتالي تفادي إمكانية عدم قدرة المجلس الأعلى للدولة على المواجهة بالرقابة و التنظيم لكم هائل من المؤسسات الصحفية، لتبدأ بذلك حقبة جديدة يرى فيها التوجه المناهض للإسلاميين الراديكاليين المفر الذي كان لا بد من اللجوء إليه تجنبا لمآس كثيرة كانت ستهدد الجمهورية في حال استحواذ الإسلاميين على الحكم.
لقد كان إذن، تاريخ 21 ديسمبر 1991، بمثابة التاريخ المميز الذي نظمت فيه أول انتخابات تشريعية في جزائر التعددية السياسية، و حاز ضمنها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أعلى نسبة مقاعد بـ 170 مقعد في الدور الأول، بانتظار الدور الثاني في جانفي 1992، فكان هذا الانتصار بمثابة التمهيد لتولي الحزب للتسيير السياسي للبلاد.
في 11 جانفي 1992، أعلن الرئيس بن جديد عن استقالته و إلغاء الانتخابات التشريعية، و بذلك تبعت صدمة المناهضين للتيار الإسلامي الرافضين للإيديولوجية الإسلامية، صدمة أخرى عاشها مناصرو التوجه الإسلامي، مما أثر على الإعلام المكتوب و جعله يأخذ توجهين متعارضين و يتبنيان مشروعي مجتمع متضاربين: الإسلامي و المعاصر.
ولتحليل مضمون الخطاب الإعلامي تجاه الأزمة و تداعياتها و الأطراف المتسببة فيها قام أحمد بن زليخة (2) بتحليل مضمون سبعة صحف دورية من خلال الافتتاحيات، لكونها الشكل الإعلامي الأكثر تعبيرا عن توجه الصحيفة.
تمثلت هذه الجرائد في:

- **Algérie Actualité**: أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية من قبل المؤسسة العمومية EPE Algérie actualité التي تبنت خطا افتتاحيا حاول إمساك العصا من النصف باعتماد حوار الأفكار.

- **الصحوة**: أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية، من طرف المؤسسة ذات المسئولية المحدودة النور، أسست بعد لائحة حمروش من قبل صحفيين كانوا يعملون بالقطاع العام سنة 1991 و توقفت عن الصدور في 1992 و تبنت خطا افتتاحيا مؤيدا للتوجه الإسلامي لكن دون الارتباط بحزب إسلامي معين.
- **الفرقان** : أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية في معظم صفحاتها و كذلك باللغة العربية، صدرت في 1991 و توقفت في 1992 من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى جانب المنقذ و البلاغ، تبنت التأييد المطلق للجبهة الإسلامية و إيصال هذا الفكر لدى الجمهور المشبع بالثقافة الفرنسية.
- **L'Hebdo libéré** : أسبوعية باللغة الفرنسية كاستمرار لجريدة le nouvel hebdo تبنت الخطاب المناهض للحكومة و اعتمدت كثيرا على أسلوب التقصي .
- **La semaine** أسبوعية باللغة الفرنسية صدرت سنة 1991، و توقفت سنة 1992، تبنت توجها قريبا من التيار الإصلاحي لمولود حمروش.
- **الوطن:** يومية باللغة الفرنسية صدرت في 1990، من طرف الشركة ذات المسئولية المحدودة الوطن presse حاولت احتواء الأزمة بخط إعلامي إخباري منفتح على المجتمع لا يعتمد على الإغراء أو التشهير.
- **Le matin**: صدرت سنة 1991 باللغة الفرنسية من طر فالشركة ذات المسئولية المحدودة le matin، من طرف صحفيين من جريدة Alger républicain بعد إيقافها، أبرزت مناهضتها التامة و الواضحة للتيار الإسلامي.

انطلاقا من ذلك، اتجهت التحاليل في اتجاهين متعارضين: الإسلامي و الإصلاحي، رغم أنهما من نتاج نفس المجتمع، وقد كانت الافتتاحيات وفق الدراسة هي الشكل الإعلامي الأكثر تجسيدا للاختلافات الإيديولوجية، لكنها أخذت منحى يتسم بتصفية الحسابات و المضي في مسلسلات التهم المتبادلة بالمبالغة في التفصيل في مساوئ الآخر و أفضال " الأنا ".

إلا أن الحرية التي ميزت الخطاب المحلل للأزمة تبقى محل شكوك لأن القوى الواقفة وراء صيرورة الإنتاج و المؤسسات الإشهارية لها ما تمليه في مثل هذا النوع من الأزمات.

4- السلطة السياسية الجزائرية و علاقتها بالصحافة المستقلة:

أثارت اللغة الإعلامية الجديدة ردود فعل السلطة السياسية فلم تتوان عن إظهار ذلك في المناسبات المختلفة عن طريق الخطابات و الأفعال.(132)

أ- الخطابات:

في 22 أكتوبر 1991، قام الشاذلي بن جديد بتقديم خطاب بمناسبة افتتاح السنة القضائية، و قد خرجت البلاد حينها من حالة الطوارئ، و تنتظر انتخابات تشريعية بعد شهرين،و أبدى في هذا الخطاب تفاؤلا كبيرا بتحسن الأوضاع، لكن قرنه بشرط توقف الأقلام الصحفية عن التشهير و التجريح المجاني، مطالبا بالحفاظ على المصالح الوطنية، و المساهمة في توفير المناخ الآمن ودعوتها إلى التحلي بالموضوعية و المهنية و تفادي التهويل في تناول الأحداث.

في 24 ديسمبر 1991، دعا الرئيس الشاذلي بن جديد مديري الصحف إلى ندوة صحفية، و من خلالها طالبهم بتفهم الوضعية الراهنة و المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد و المساهمة في تحسين الأوضاع.

في حين أن رئيس الحكومة مولود حمروش و وزير الخارجية في حكومة حمروش، في الفترة الممتدة بين جوان 1991 و جويلية 1992، أعلن انزعاجه الصريح من الصحافة الجديدة في حصة تبثها القناة الإذاعية الثالثة show débat، حين تحدث عن حريتها المفرطة و التي لا تحلم حتى بجزء منها الصحافة في الكثير من الدول النامية، و مع ذلك فإنها لم تحترم ميثاق و أخلاقيات المهنة، و هذه الحرية تسببت بالكثير من المشاكل لوزارة الخارجية كما حصل في حرب الخليج حين تناول الإعلام الجزائري الموضوع من زاوية في منتهى الحرية، و في خطاب له للصحفيين الإسبان في مدريد في مارس 1992، أكد بأن حرية الإعلام في الصحافة لا حدود لها.

و بعد تعيين محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة، صرح لجريدة Algérie actualité بأن الجزائر لا تحظى بالصحافة التي تستحق و أن من يقومون عليها لا يدركون دورها الكبير و أهميتها الإستراتيجية، و لم يعمم الحكم على كافة الصحف أو الصحفيين بل حصره في من وصفهم بالذين يرغبون في زيادة الأوضاع تأزما.

و بالنسبة للثورة الإفريقية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، فقد كتب في إحدى مقالاته عن الصحافة المستقلة واصفا إياها بالمريضة بحرية تعبير لم تستطع أن تتبناها، وهي بصدد ارتكاب أخطاء فادحة تتعلق بأخلاقيات المهنة و بالضمير.

في جوان 1992، كتب صحفي بجريدة Horizons بأن الصحافة المستقلة هي في الواقع نتاج تحرير قطاع استراتيجي.

و في صيف 1992، أصدرت وكالة الأنباء ورقة تؤيد من خلالها عمليات التعليق التي أقرها بلعيد عبد السلام، ملخص هذه الورقة يتمثل في كون أن الصحافة بعد أن كانت في خدمة الدولة و بعد أن منحتها الحرية، استخدمتها للمساس بها، مقدمة الطرح الكلاسيكي المتمثل في كون أن هذه الصحافة مسيرة من قبل مخططين لتحطيم البلاد.

و قد وصف الرئيس بوتفليقة الصحفيين ب"طيابات الحمام" في أكثر من مناسبة.

ب- الأفعال:

في نوفمبر 1991، تم خلق غرفة تختص في كل مل هو مخالفات للصحافة في محكمة الجزائر، بعدها بثلاثة أسابيع، وجدت بها 47 قضية قذف و تجريح و هكذا بدأ استغلال مواد قانون الإعلام الخاصة بالعقوبات.

و أول من مسته أسبوعية **المسار المغاربي** التي نشرت أثناء حرب الخليج في أول 1991، مقتطفات من كتاب ألفه سعودي يتطرق لأصول العائلة الملكية و كذلك للمساس بشخص رئيس الدولة، فاقتيد كل من مديرها و رئيس تحريرها أمام العدالة ليسرحوا فيما بعد و لتعاد القضية للنظر فيها من جديد.(133)

و قد لجأت السلطة إلى أساليب متنوعة لردع الصحافة وليدة التعددية الإعلامية نلخصها في ما يلي:(134)

ب- 1- الإستدعاءات و الأحكام بالسجن:

انطلاقا من 1992، شهد سجن سركاجي(بربروس)، الذي كان متحفا موجة اعتقالات لا مثيل لها للصحفيين.

و قد دشنه الصحفي مدير جريدة **l'hebdo libéré** في 17 مارس 1992، بعد ملف les magistrats faussaires ليخرج منه في 24 مارس 1992.

و عبر أبو بكر بلقايد عن دهشته أمام هذا الاعتقال و كان وزير للاتصال و الثقافة، في ظل الديمقراطية و التعددية، إثرها قامت جمعية الصحفيين الجزائريين بالتنديد بهذا الاعتقال و استعدت الجرائد للإضراب(135) .

حكم على مدير **le quotidien d'Algérie** كمال بلقاسم بشهر حبس نافذ و 6500 دج غرامة مالية،، وصدر أمر بالإحضار في حق الزبير سويسي مدير **le soir d'Algérie** في الوقت الذي كان فيه بالخارج، و حكم على شفيق عبدي مدير **le jeune indépendant** بشهر سجن نافذ بتهمة المساس بالأمن العام، كما حكم على الشريف عنان بستة أشهر سجن نافذة بعد نشر رسالة لقارئ.

و في جانفي 1993، قضى كل من عمر بلهوشات مدير الوطن اليومية و عبد الرزاق مراد مدير النشر، و الطيب بلغيش رئيس التحرير و عمر بربيش و أحمد عنصر صحفيين بذات الجريدة، أسبوعا بالسجن من أجل قضية قصر الحيران.

و في ديسمبر 1995، و بعد نشر شائعة بخصوص الجنرال بتشين، قضى كل من عبروس أوتودرت مدير يومية **liberté** و الصحفي سمير كنيز، ثلاثة أيام في هذا السجن.

في فيفري 1996، سجن سعد بوعقبة الصحفي في جريدة **الشروق الأسبوعية**، بعد اتهامه بالقذف من قبل عبد القادر حجار.

و في جويلية 1996، قضى الكاريكاتيرست، شوقي عماري من جريدة **la tribune** أطول مدة لصحفي في سركاجي، و هي فترة 25 يوما، بعد اتهامه بكونه غير وطني.

و في ماي 1998، القي القبض على الصحفي القاضي إحسان على أساس شكوى من قبل زميل له اتهمه بالقذف و كان ذلك سنة 1993.

في جوان 2000ن ألقي القبض على المحقق الصحفي المصور نبيل بلغول إثر مقابلة محلية في كرة القدم ليطلق سراحه بعد ستة أيام من الحبس.

و قد حكم على الصحفي من وكالة الأنباء الجزائرية الحاج بنعمان بثلاث سنوات سجن نافذة على أثر تقديمه لمكان اعتقال علي بلحاج قضى منها من فيفري 1995 إلى مارس 1997بسجن تامنراست.

في قانون الإعلام لسنة 1990، دار قرابة العشرين بندا حول الإجراءات الردعية في حال تجاوزات الصحفيين مما قاد عددا كبيرا منهم أمام المحاكم، لا سيما أمام الغرفة التصحيحية لمحكمة سيدي محمد.

فكان لزاما على مديري النشر الحضور إلى الغرفة و هم في الغالب لا يعلمون تحديدا نوع التهم الموجهة إليهم.

و قد تم استدعاء بعض الصحفيين حتى بعد وفاتهم، كالصحفي سعيد مقبل و سعيد تازورت، أو حتى في حال توقف الصحيفة، و تم استدعاء الصحفي بجريدة الخبر عمر أورتيلان في أكتوبر 1995، بعد أيام من اغتياله، و ذلك للمثول أمام محكمة خراطة رفقة المراسل بتهمة القذف.

و في أحيان كثيرة لم يعلم لا الصحفي و لا مدير النشر بسبب الاستدعاء، في غياب الطرف الشاكي، كما حصل في أفريل 1996 مع عمر بلهوشات، بعد نشر مقال بمثول أخ مقداد سيفي و اسمه الزبير سيفي أمام العدالة، و في نفس اليوم نفي الخبر، لكن دون أن تسجل شكوى من طرف المعني.

و بعد نشر حوار مع الهاشمي الشريف في جريدة **الوطن**، يصرح من خلاله أنه كان من المفروض اغتيال مدير **يومية ألجي ريبوبليكان**،

عبد الحميد بن زين أثناء اعتقاله في السجن، تمت المتابعة القضائية لعمر بلهوشات

و بعد نشر مقال في جريدة **الوطن**، في 28 فيفري 1995، حول كفاءة وزارة الصحة في اختتام عقد شراكة اقتصادي حول استيراد الأدوية من الخارج، مثل كل من عمر بلهوشات و موسى يعقوبي بعد عام من الإجراءات القضائية أمام العدالة و كان ذلك في مارس 1996.

و في نوفمبر 1997، حكم بسنة سجن نافذة على عمر بلهوشات، بعد تصريحه لقناتيtf1 و canal + بأن اغتيالات الصحفيين هي نتاج عمل إرهابي، لكن هناك اغتيالات قام بها رجال من السلطة.

و بدون طرف مدني محدد و لا تهمة قذف أحيل بلهوشات على العدالة، و قام الجنرال المتقاعد بتشين بتقديم عدة شكاوى بالقذف في حق العديد من العناوين.

و في أوائل سنة 2001، قام بن عائشة برفع دعوى قضائية ضد جريدة الخبر إثر نشر صورته رفقة تحقيق عن أمراء إسلاميين تمكنوا من كسب ثروات هائلة ثم تابوا بعدها.

و هي القضية التي أثارت ضجة كبيرة لغاية يوم المحاكمة في 18 جانفي أين حضرت جماهير غفيرة، إلا أن المحكمة رفضت الشكوى لأن المدعي لم يكن له عنوان على أرض المحكمة الإدارية.

و بعد المصادقة على قانون العقوبات و تحديدا في 18 جوان 2001، صدر حكم بستة أشهر سجن نافذة و غرامة مالية ب 1500 دج على فوزية عبابسة، و هي مديرة جريدة **l'authentique** على إثر شكوى قدمها عبد الكريم محمودي، رئيس جمعية إطارات المالية.

و على أثر نشر عمود **بالوطن** لصاحبه ياسر بن محمود، تم استدعاء عمر بلهوشات، في 30 أكتوبر 1997، و قد تعرض الصحفي صراحة لأسماء زروال رئيس الجمهورية

و مستشاره بتشين و الجنرال توفيق مسئول المصالح الأمنية، إثرها مباشرة و تحديدا في 5 نوفمبر نشرت الوطن مقالا عن اختفاء YB صاحب العمود، متهمة الأجهزة الأمنية بتورطها في هذا الاختفاء.

و هو ما نفته المصالح الناطقة باسم الحكومة في منشور رسمي نشر في اليوم نفسه.

عاد الصحفي في 9 نوفمبر ليعترف بأن اختفاءه كان إراديا و هو ما نشرته الوطن في عددها الصادر يوم 9 نوفمبر، لكن في 8 نوفمبر مثل الصحفي أمام أمن محافظة الجزائر الكبرى، لإجراء تحقيقات ماراطونية أثرت عليه نفسيا و صحيا، دامت 10 ساعات ليعاد استدعاؤه يومان إثر ذلك.

و قدم حبيب شوقي وزير الثقافة و الاتصال حينها تهانيه بعودة الصحفي، مركزا على نقطة الاختفاء الإرادي و براءة مصالح الأمن منها.

و طرحت **Horizons** جملة من الأسئلة بقيت دون أجوبة:كـ ماذا حدث تحديدا في الفترة الممتدة من الأربعاء إلى السبت؟(فترة الاختفاء)، من له المصلحة في توريط أجهزة الأمن؟ ما هي الأسباب التي أدت بالصحفي ياسر بن ميلود إلى الاختفاء و ما هي أسباب ذلك؟ .في عدد الوطن للثالث عشر من نوفمبر 1997، لم يصدر عمود YB المعتاد، لأنه طلب لدى مصالح الأمن، و هو ما وصفه الوطن بالتحرش من قبل هذه المصالح، بعدها بفترة وجيزة غادر ياسر بن ميلود الجزائر نهائيا ليتجه إلى فرنسا.

و قد تعرض المراسلون إلى نفس المتاعب التي تعرض لها الصحفيون بالعاصمة.

ب- 2- الرقابة:

حسب المادة 26 من قانون الإعلام لسنة 1990 لا تمس الرقابة الصحف إلا في حال" المساس بالضمير الإسلامي و المبادئ الوطنية، و حقوق الإنسان و الدعوة للعنصرية و الخيانة".

لكن المشرعين لم يضعوا بندا يخص المعلومات الأمنية، فصدرت لائحة وزارية ممضاة في 7 جوان 1994، تضع حدودا مرتبطة بظروف أمنية و مصالح عامة لا بد من احترامها من قبل الصحافة، و جراء ذلك وضعت لجان خاصة على مستوى المطابع، تقوم بفحص الجريدة قبل طبعها و الحكم بعد ذلك بصلاحية الطبع من عدمها.

و بحجة الإبتعاد عن أخلاقيات المهنة و المساس بالأمن العام علقت الوطن و الحوار لفترة ستة أشهر كاملة، في 16 نوفمبر 1994، و تم إلغاء عدد الخبر لنفس اليوم، و تبع ذلك تعليق ثلاثة صحف أخرى و هي **الأمة و الوجه الآخر** لمدة شهر و **الأسبوعية الحرة** لفترة غير محددة.

استدعت هذه الوضعية ردود فعل من قبل الناشرين الخواص، ففوضوا مجالس خاصة و طالبوا بإلغاء فوري لمجالس الرقابة، و تم إمضاء لائحة من قبل الصحفيين ينددون من خلالها بالعودة الاستعراضية للممارسة الرقابية على الصحافة، و في 24 ديسمبر1994، صدرت جرائد بفضاءات بيضاء في الصفحة الأولى، و لكن الرقابة و تعليق الصحف امتد إلى غاية سنة 1995.

و لم تتم الصحافة عن طريق إلغاء الطبع فحسب، لأن الصحفية سليمة تلمساني روت أنه خلال تنقلها للأغواط لتغطية حدث الرهائن، فقد اضطرت إلى العودة للعاصمة في اليوم نفسه، بعد منعها من التغطية، و هو ما يطلق عليه اصطلاحا في الوسط الإعلامي بالعائق أمام أداء الواجب الصحفي.

في فيفري 1996، تم تجديد اللائحة المؤرخة في 7 جوان 1994، من قبل وزارة الداخلية، مما أثار كل من جمعية الناشرين الجزائريين AEJ و RSF محققون بلا حدود، و اعتبراه وقوفا صريحا في وجه حرية التعبير.

و عادت الرقابة للعمل بلجانها من جديد، و هذا ما نتج عنه تعليق الوطن في 25 أفريل 1996ن بعد نشر خبر أمني و في ماي 1996، علق الوطن من جديد على مستوى مطبعة الجزائر، و في جانفي 1997، دعت وزارة الداخلية إلى إحلال النظام متهمة الصحف بخرق القواعد المهنية و صولا على تقديم أخبار تتعلق بالمجازر الوهمية و الضحايا الوهميين، و الدعاية للإرهاب، و أكدت أن الدولة لن تتسامح مع وضع مماثل و ستعمل على تطبيق القانون.

و انتهت الرقابة بطرق اللجان الرقابية و لكن بقي الإيمان الراسخ بكون الصحافة الأجنبية تتغذى من الوضع الأمني في الجزائر، عن طريق بعض الصحف الوطنية و لذلك تم اتخاذ إجراءات أكثر ردعا سنتطرق لها تباعا في ما يلي.

ب- 3- قانون العقوبات:

أعلن الرئيس اليمين زروال في أفريل 1997، عن نية الدولة في مراجعة قانون الإعلام، و النظر في الحرية المكتسبة للتعبير و في حق المواطن في الإعلام، و تحديدا ستتم مراجعة قانون العقوبات، و تبني قانون ينظم الإشهار.

في فيفري 1998 تلقى أحمد أويحيى ز\يس الحكومة لأول مرة مديري الصحف و اقترح عليهم إمكانية وضع مشروع أولي من الناشرين و المشرعين في المجال الصحفي لتنظيم العمل الصحفي.

و أعلن عبد العزيز رحابي، بعد توليه منصب وزير للإعلام و الاتصال، عن ضرورة وضع قانون لأخلاقيات المهنة من طرف الصحفيين أنفسهم، و سار على منهاجه رئيس الحكومة الجديد إسماعيل حمداني، بعدها تولى عبد المجيد تبون حقيبة وزارة الاتصال، فأعلن في جانفي 2000 عن مراجعة قريبة لقانون الإعلام، لكن دون أن تتضمن بنودا بعقوبات،بل تقتصر على ترجمة الإستراتيجية الإعلامية في الجزائر، أما بخصوص قانون قواعد و أخلاقيات المهنة، فسيضعه صحفيون و كل ما سيقدم عليه سيكون بالتشاور مع أهل التخصص.

بعد ذلك بسنة لم تجسد الحكومة وعودها بل قررت إضافة غرامات مالية على قانون العقوبات حفاظا على المصالح العليا للوطن.

و هو ما اعتبره مديري الصحف بمثابة الوسيلة الردعية التي تدعو لفرض الرقابة و الرقابة الذاتية على الصحف و خاصة ذات الوضعية الهشة ماليا.

في 21 جانفي 2001 قام سبعة عشر ناشرا بإمضاء مقرر من خلاله يعلنون عن تأييدهم للمكاسب الديمقراطية في الجزائر.

و نادت جمعية صحفيين بلا حدود، الحكومة بعدم تقديم مشروع تعديل قانون العقوبات للبرلمان، معتبرين ذلك نهاية لحرية التعبير فيصبح بموجب ذلك الصحفي غير قادر على توجيه أي نقد للنظام أو لرجالاته.

و اعتبر الصحفي **بالوطن** علي حمدان بأن المشروع ينهي صحافة التقصي و التحليل.

و اعتبرت SNJ ذلك بمثابة موت مبرمج للصحافة و لحريتها داعية الرأي العام للتعاون من أجال إلغاء قرار يجسد التوجه الدكتاتوري للدولة و في 28 ماي 2001، دعت إلى إضراب لبته معظم الصحف الخاصة، و جمعت لائحة بآلاف الإمضاءات تندد بالمشروع، و اقترحت على المنظمة

الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية التي أنشأت في 24 ماي 2001، تنظيم مسيرة يوم 7 ماي 2001 من ساحة أول ماي إلى ساحة الشهداء، لكنها لم تحض بالموافقة من طرف قوات الأمن.

و رغم ذلك صادق البرلمان على القانون بتاريخ 17 جوان 2001 في الوقت الذي تظاهر فيه الصحفيون خارج مجلس الشعب بأغلال و قيود رمزية.

في نهاية جانفي 2002، كان كل من مدير **le matin** بن شيكو و علي ديلام من **liberté** و سليمة تلمساني من **الوطن**، و سيد أحمد سميان المعروف بـSAS من **le matin** ، من أوائل المدعوين أمام غرف المحاكم لتطبيق القانون الجديد و تحديدا في مادته الـ 144 المعدلة.

و كان المدعي هو وزارة الدفاع الوطني كما في حالة ديلام الذي رسم كاريكاتير في 29 نوفمبر 2001 اعتبر بمثابة القذف و التجريح بحق مسئولين سامين من السلم الوظيفي العسكري.

لكن ذلك لم يمنع كل من علي بحمان في عدد 31 جانفي 2002، من **الوطن** من القول بأن استهداف الصحافة الحرة هو مرحلة انتقالية، و سليمة تلمساني من التصريح في عدد 31 جانفي 2002، بأنه من غير المعقول وضع خطوط حمراء أمام ممارسة المهنة.

و عاب مدير **la nouvelle république** على القانون أن لا يفسح المجال لعناوين جديدة بالظهور في ظل وجود عناوين بأرقام سحب كبيرة و متواجدة منذ أكثر من 10 سنوات.

ب- 4- المطابع و حل الصحف

و من أساليب الضغط على الصحف لردعها باستعمال القانون: المطابع، التي دخلت اقتصاد السوق، و ما جعل المجاهد في 1992، تمنح ثمانية أيام كحد أقصى لدفع ما على زبائن المطبعة من ديون.

فتلقت 17 جريدة هذا الإشعار منذرة إياها بالتعليق في حال عدم الاستجابة.

ما جعل الخبر تنتقل لمطبعة SIA ، و بنهاية 1992، اختفت عناوين كـ **le quotidien d'Algérie**, l'**observateu**r, **l'hebdo libéré**, **Alger républicain**, **Algerie sport**, **ruptures** بعد اغتيال مديرها الطاهر جاووت.

في مارس 1997، تم حل كل من **Algérie actualités** **و السلام**، من الصحافة العمومية و تم حل كل من **horizons** و **المساء و الشعب و النصر و الجمهورية** لتظهر من جديد في إطار قانوني جديد، بطاقم عمل أقل من سابقه.

و من بين 530 عنوان ظهر مع التعددية لم يبق سوى 101 إلى غاية سنة 2000 منها 33 يومية و في ديسمبر 1994، صدر **le quotidien d'Oran** برقم سحب بسيط في وهران، ليصبح سنة 2000ثاني جريدة وطنية صدورا بعد الخبر.

في 1999، صدر 20 عنوان جديد، منها **اليوم** برئاسة ناصر علوي و **الخبر الأسبوعي**.

و في ديسمبر 1999، احتجت كل من **الوطن** و **liberté** و **الخبر** على مؤسسة النشرSIA لفرضها إياهم عملية غلق الحلقة le bouclage على الساعة الثامنة مساءا، و لكون أنها الوحيدة المطالبة بتسديد الفواتير من ضمن الـ 18 عنوانا الموجودة على الساحة حينها.

وبالتالي و على حد قول مدير جريدة **liberté** يكون التسديد للجميع أو لا يكون نهائيا.

في نوفمبر 2000، ظهرت ثلاثة عناوين أخرى **l'expression** برئاسة أحمد فتاني صحفي سابق بالمجاهد و المدير السابق لجريدة **liberté**، و **الشروق اليومي** و **الفجر**.

و قد عملت الـ SIAبطريقة تحديد أرقام السحب ثم بطريقة أخرى تتجسد في عدم إرسال الـ press faxإلى مطابع الشرق كإجراء يسبق التعليق النهائي.

و هو ما حصل مع **Demain l'Algérie** قبل تعليقها نهائيا في 24 ماي 1999.

و قد توقفت العالم السياسي في 20 نوفمبر 2000، بعد أن تحول إلى يومية و لم يتمكن من تغطية تكاليفه المالية مع Simpral ، و حصل الشيء ذاته مع **الأصيل** التي تحولت إلى أسبوعية في 6 جانفي 2001، و لكنه توقف و لم يكمل عامه الرابع مع المطبعة Med info.

و يكمن سر بقاء العناوين الكبرى انطلاقا من التحليل المعتمد على المعطيات السابقة في التفاوض على ثمن طبع معقول و مصلحة إشهار كفؤة و جريدة تباع وتوزع جيدا.

و قد انتقلت أثمان الطباعة من 1.20 دج إلى 2.05 دج بالتالي سعر الجريدة انتقل من 2.50 دج إلى 4 دج سنة 1991، و قامت السلطات العمومية بدفع 240 مليون دج للمطابع: المجاهد، شركة الطبع بالجزائرSIA ، SI ouest، SI est، لفارق الربح.

و أمام عدم قدرة بعض العناوين تسديد فاتورة ديون المطبعة جعل مسئوليها يقومون بخلق عناوين جديدة مع مطابع جديدة، لكن هذه الأخيرة و في اتفاقية في ما بين المطابع قررت أن تقوم بالإجراء المتمثل في طلب تبرئة قبل الموافقة على التعامل مع العنوان.

و باتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتجهت نحو تحرير السوق، مما انجر عنه رفع الدعم و بالتالي زيادة بنسبة 100% في تكاليف الطبع بمطبعة الجزائر SIA .

و بين 1994 و 1995، نزل سعر الدينار الجزائري إضافة إلى ارتفاع سعر الورق في السوق الخارجية، و انطلاقا من 1995 أعلن أن سعر الطبع تحرر نهائيا، في 21 جانفي 1995، انتقل ثمن الجريدة من 4 دج إلى 7 دج نتيجة رفع سعر الطبع من 2.05 دج للوحدة إلى 3.60 دج للوحدة، بالنسبة لجريدة بحجم التابلويد بدون صور و press fax .

و للتقليل من الأعباء على الصحف، قررت السلطات دفع الفارق بين ثمن الطبع و التكلفة الحقيقية لصنع الجريدة.

فانجر عنه خفض في عدد النسخ المسحوبة للعشرة عناوين من 350.000 نسخة يوميا إلى 162.000 نسخة يوميا.

و عبرت المطابع عن رضاها على ذلك من جهة لاقتصاد في الورق و من جهة أخرى للعدد الكبير من المرتجعات حسب الموزعين.

في 1995 صدر إعلان من طرف رئيس ديوان وزارة الاتصال، بدفع 3.60 دج للمطبعة، و من 17 جوان قررت المطابع تطبيق التسعيرة الجديدة فارتفع سعر الجريدة إلى 10 دج(6 دج للمطبعة، 2 دج للموزع و 2 دج للناشر).

و في هذه السنة نزلت المقروئية ب 500.000 قارئ، و بارتفاع ثمن الاشتراك في وكالات الأنباء إلى جانب تكاليف التسيير، توقفت عناوين كثيرة دون أن تدفع فلسا للمطابع.

و توقفت الدولة منذ 1996، على دفع هامش الفرق الذكور سابقا.

و قد عرقلت المطابع صدور الصحف بطريقة أخرى تتمثل في صدور الصحف بنوعية رديئة إلى جانب التأخر في عملية السحب ما ينجم عنه تذبذبات في التوزيع.

و قدم المطابع العمومية الجزائرية استدعى الإسراع في تجديدها لأنها لا تتوقف عند رقم سحب محدد، بل تستمر ساحبة أرقام إضافية عادة ما تسرب إلى شبكات توزيع موازية في السوق إلا أن عملية التوزيع تتم ليلا لضرورة وصول الجريدة للأكشاك على الأكثر على الساعة الثامنة صباحا و إلا لتعرضت للكساد كون الجريدة من أكثر المنتجات عرضة للكساد السريع.

ب- 5 - الإشهار

يعد الإشهار وسيلة عيش و استمرار الصحف باعتراف كل أهل المهنة، فمن الصعب على جريدة أن تستمر و هي لا تنشر على الأكثر ثلاث صفحات إشهارية لأن المبيعات وحدها لا تكفي.

و قد استقلت أغلب الصحف الجزائرية الخاصة بمصلحة للإشهار، بعيدا عن المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، ANEP، و هو ما طور مهنة الممثل الإشهاري بنسبة ربح تقدر في الغالب ب 10 %.

لكن القاعدة العامة المعمول بها هو أنه لا أولوية للمادة الإعلانية على حساب المادة الإعلامية.

في سنة 1999، كانت نسبة 65% من سوق الإشهار خاصة بالقطاع العام، إضافة على مستوردين خواص من قطاعات مختلفة كالسيارات و الإعلام الآلي و المواد ذات الاستهلاك الواسع، التي خصصت هوامش مهمة من ميزانياتها للإشهار.

و يسجل أنه خلال 1995 عندما رفعت الدولة دعمها على الطبع، لم تستمر سوى الجرائد التي القراء المستهلكين كزبائن لها، و بالتالي كسب معلنين سمحوا باستمرارها، و في تلك الفترة لوحظ أنه من أجل الاستمرار كان لا بد من بيع 50% من المساحة الإشهارية للجريدة للمعلنين.

بعد لائحة بلعيد عبد السلام الصادرة في جوان 1992، استفادت الصحافة العمومية ذات أرقام السحب المنخفضة من الإعلانات الواردة من مؤسسات الدولة، وذلك مرورا بالمؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، التي توزعها على الصحف دون الأخذ بعين الاعتبار رغبة الزبون المعلن.

لكن هذه الهيمنة على الإشهار انتهت بتعليق اللائحة في عهد حكومة رضا مالك في 1993.

و عادت من جديد في حكومة مقداد سيفي سنة 1995، ثم حكومة أحمد أويحيى في سنة 1997، و هو ما قضى على عناوين كثيرة، أما الباقية كالوطن فيعود بقاؤها لاعتمادها من جانب الإعلانات على المؤسسات الخاصة.

و أكد مديرو النشر للجرائد في الكثير من المناسبات بأن المؤسسة الوطنية للنشرو الإشهار، تعزف عن تقديم المواد الإشهارية للصحف الخاصة مقابل منحها إياها للصحف العمومية، بدليل منحها سبع صفحات إشهارية لجريدة **المجاهد** مقابل صفحة واحدة لجريدة **la tribune** و قرروا في إحدى المناسبات الإضراب عن تلقي أية مواد إشهارية تأتي من طرف ENAP.

صرح أحمد أويحيى في 28 فيفري 1998 أنه لا توجد أية أياد خفية تهيمن على الإشهار الآتي من الدولة.

في 28 فيفري 1999، تم تبني مشروع قانون يخص الإشهار من قبل مجلس الوزراء، يقضي بنهاية الهيمنة و بحرية المعلن في اختياره لقناته الإشهارية، جسدت بلائحة تمنح هذه الحرية، من قبل إسماعيل حمداني رئيس الحكومة المكلف بتحضير الانتخابات الرئاسية المسبقة في 1999.

لكن هذه الحرية المعلنة في المادة 100 من قانون الإعلام، المتبناة من قبل الغرفة الأولى في جوان 1999، رفضت من طرف الغرفة الثانية للبرلمان.

في أكتوبر 2000 كانت خمس الإعلانات عبارة عن منح مؤقت للصفقات العمومية و إعلانات من مؤسسات عمومية.

و في سنة 2001 لم توجد من ضمن الصحف الخاصة سوى ستة عناوين استطاعت الاستغناء عن التعامل مع المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار نهائيا وهي: الخبر و **الوطن و le matin, liberté, le soir d'Algérie, le quotidien d'Oran** أما البقية المتبقية فكان مصيرها الصعوبات المالية المؤدية في الغالب إلى الإفلاس.

و في نفس السنة السالفة الذكر قررت سوناطراك كأضخم المؤسسات العمومية الإعلانية الجزائرية تقديم إعلاناتها عن طريق منشورات خاصة، تقوم بإصدارها وزارة الطاقة و المناجم.

و بحلول جوان 2001، و مع المصادقة على قانون العقوبات لسنة 2001، أصبح هم الصحفيين منحصرا في عودة لائحة بلعيد عبد السلام.

لكن استقلت الوطن و الخبر بمطابع خاصة، و لم تعد تؤثر عليها مثل تلك اللوائح، هذا إلى جانب أنه حينها لم تستحوذ المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار سوى على 25 % من السوق الإشهارية، وقد صرح محمد عبو وزير الإعلام و الثقافة حينها أن سوق الإشهار حرة و لا احتكار لأية مؤسسة للسوق الإشهارية.

ب- 6 - التعليق:

يعد تاريخ أوت 1992 بمثابة بداية لحملة من التعليقات التي قامت بها السلطات تجاه الصحف الخاصة، باعتماد سيناريو يبدأ بحلول الشرطة على مقر الجريدة للقبض على مديرها و المسئولين الأساسيين فيها، ثم الصحفي المعني بالأمر، و ينتهي بحملة من التضامن بإمضاء اللوائح المنددة من قبل زملاء المهنة من خارج و داخل الوطن مع منح كل الإمكانات المادية من أجهزة إعلام آلي و هواتف وحتى صفحات كاملة لصحفيي الجريدة المعلقة ينشرون ضمنها مقالاتهم إلى أجل غير محدد..

فبمجيء بلعيد عبد السلام أمر في أوت 1992 بتعليق ثلاث يوميات بدون حتى النظر إلى ديونها مع المطابع لا سيما و أنها كانت وسيلة الضغط الحكومية على الصحافة الخاصة في ظل عدم امتثال هذه الأخيرة للرقابة المباشرة.

إن التعليق أتى في عهدة تعترف فيها السلطة بمبدأ حرية التعبير كون الصحافة وسيلة رقابة على مختلف السلطات و لكونها تلبي حق المواطن في الإعلام و بواسطتها تتحقق التعددية في الآراء.

إلى جانب أنه في الثالث من ماي من كل سنة و في اليوم العالمي لحرية التعبير يقوم كل من رئيس الحكومة و وزيره للإعلام و الثقافة بإرسال رسائل بالمناسبة لكل الصحفيين مفعمة بالورود و الإشادة بالحرية الإعلامية في الجزائر.

هذا إلى جانب المادة المعدلة من قانون الإعلام في ماي 2001، و التي صودق عليها في جوان 2001 بخصوص العقوبات في حال القذف.

إن هذا التعليق يكون مباشرا في حال المساس " بالمصالح العليا للدولة" على حد تعبير الخطاب الرسمي للسلطة، و لكنه في أغلب الأحيان يأخذ طريقا غير مباشر لأسباب تجارية.

فمن حق مدير مطبعة في الجزائر أخذ قرار تعليق سحب جريدة، و هذا ما يراه الصحفي عذرا من أعذار السلطة و وسيلة للحد من الحرية في التعبير في الجزائر.

و قد تبنى النظام الحاكم سبب تعليق الصحف و المتعلق بمساسها بالمصالح العليا للأمة في الكثير من المناسبات، منها تصريحات حمراوي حبيب شوقي الذي شغل منصب وزير الاتصال مرتين في التسعينيات، لكن دون تقديم معنى دقيق و واضح للمصالح العليا للدولة.

و قد شهدت سنة 1998 موجة من التعليقات ابتدأت بإرسال فاكسات في 14 أكتوبر1998، إلى خمس يوميات:**الوطن، العالم السياسي**،**le la tribune, le matin, le soir d'Algérie**، تتلخص محتوياتها بأنه في حال عدم تسديد ديونها في فترة أقصاها 17 أكتوبر فإنها ستمنع من الطبع.

لكن خلال نهاية الأسبوع طلب من العالم السياسي و كل من **le soir et le tribune** بإحضار صكوك بأية مبالغ مالية، على عكس **الوطن و le matin** التي صدر أمر بعدم طباعتها.

و هذا ما جعل النقابة الوطنية للصحفيين SNJ تصرح بأن مثل هذه الإجراءات هي بمثابة خنق الحريات و للصحافة المزعجة لمصالح مسئولي الدولة.

و تضامنا مع هذين العنوانين و تحديدا يوم 17 أكتوبر لم تصدر خمسة عناوين من ضمن ال 24 عنوانا الموجودة في السوق، و هي **الخبر و le quotidien d'Oran** و **liberté** و **le soir d'Algérie** و **la tribune** إلى جانب الجريدتين المعلقتين.

و بهذا الإضراب غير المنتظر عادت كل من le soir d'Algérie و **la tribune** إلى قائمة الجرائد المطالبة بالدفع الفوري للديون.

و صرحت الصحف المعلقة بأن عقدا تم إبرامه في أفريل 1998، مع المطابع من أجل تفادي الوقوع في أزمة كهذه.و اتهمت الجريدتين بأن قرار التعليق سياسي و ليس اقتصادي لكون الفاكس جاء مباشرة بعد تصريح وزير الاتصال و الثقافة بأن الجريدتين قد مستا شخصيات من الدولة و لن تسكت هذه الأخيرة على ذلك.

و حسب الجريدتين فقد بدأت حملة فضح تحويل أملاك لصالح مسئولين من الدولة بمساهمات بوكروح و علي بن سعد و هشام عبود في **الخبر و الوطن و le matin** ما دعا إلى اضطراب في مؤسسات الدولة أدى على اتخاذ قرار التعليق.

و دليل ذلك وجود جرائد عمومية وخاصة بديون هائلة لكن لم توجه لها إنذارات الوقف،

و دليل آخر قدمه مديرا الجريدتين و هو أن المطبعة أعلمتهما أنه حتى في حال التسديد لن تعود الجريدتين للصدور.

و بعد ثلاثة أيام من التعليق قدم كل من بتشين و آدمي وزير الدفاع في حكومة أويحيى استقالتهما.

سددت **الوطن** ما عليها و وجدت **le soir d'Algérie** و **la tribune** اتفاقا مع المطابع بخلاف **le matin** التي عادت مع مطبعة خاصة.

و بعد إعلان زروال لانتخابات رئاسية مسبقة وحلول إسماعيل حمداني مكان أحمد أويحيى، قادت المفاوضات إلى عودة **le matin** على مطبعة SIMPRAL التابعة للقطاع العام، بعد أزمة دامت شهرين كاملين.

و بعد هذه الأزمة خرجت الصحافة بالدرس المتمثل في أن استمرارها مرهون بامتلاكها للمطابع الخاصة، و هو ما صرح به أويحيى في فيفري 1998 عندما أكد على فتح سوق حرة لاستيراد المطابع.

لكن المسئولية على التعليق تضاربت بخصوصها الآراء، فقد عزاها بلهوشات لجماعات من السلطة(136) و ذهبت رئيسة تحرير**liberté** في اليوم الحادي عشر من تعليق الجريدة سنة 1995، إلى الجزم بأن دوائر من السلطة هي المسئولة على التعليق.

و عندما خرج مقداد سيفي من رئاسة الحكومة صرح لحصة alternatives الإذاعية بأن التعليق كان يتم من دون علمه.
و صرح عبروس أوتودرت بأنه استضيف من قبل رئيس الحكومة عشية توقيفه في المطار و تعليق جريدته في ديسمبر 1995.
كما صرح الأمين العام للتجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية السعيد سعدي، بأن اعتقال شوقي عماري من **la tribune** في جويلية 1996، لم يتم بإجماع المسئولين.
و تجدر الإشارة إلى أن بلعيد عبد السلام كان الرجل الوحيد من السلطة الذي تحمل مسئولية التعليق معللا ذلك بالوضع الأمني و حالة الطوارئ منذ 1992.
و تعددت أسباب التعليق و كل قدم رؤيته الخاصة، كما حصل مع بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة السابق و الجنرال تواتي مستشار الرئاسة.
ففي 27 سبتمبر 2001 صرح الجنرال تواتي لجريدة الوطن بأنه تدخل شخصيا ليستفسر عن تعليق الوطن و استدعاء ستة من صحفييه في جانفي 1993، بعد نشر المعلومات الخاصة بالهجوم الإرهابي على قصر الحيران بالأغواط، التي اعتبر أن ما نشر لا يعد أي مس بسرية المعلومات الأمنية، و هو ما جعل بلعيد عبد السلام على حد قول الجنرال تواتي يعتبره في خدمة الصحافة الخاصة.
من جهته رد بلعيد على هذه التصريحات في جريدة **l'authentique** في 11 أكتوبر 2001، بكونه فعلا علق الوطن بعد قضية الأغواط، و ذلك لقيامها بتهويل الأحداث الإرهابية، و اعتراض تواتي ناجم على أنه يقف وراء هذه الجريدة، لأنها أصلا حسب بلعيد عبد السلام تابعة لجماعة من وزارة الدفاع، أما كل من **le matin** و **liberté** فقد تم تعليقهما نظرا للديون مع المطابع.
و قد تم المساس ببعض الجرائد التابعة للقطاع العام كجريدة الشعب التي علقت لسنوات بعد نشرها للحوار مع رئيس حزب النهضة التونسي من المعارضة، واعتبار ذلك بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية و مساسا بالنظام العام للدول الأجنبية.
في 08 أوت 1992 تم تعليق كل من **الجزائر اليوم** و **le matin** و **la nation** بسبب نشر معلومات اعتبرتها السلطة وهمية ة لا أساس لها من الصحة.
و في مايلي بعض أهم التعليقات في الساحة الإعلامية الجزائرية:

- تعليق le matin

في 30 جويلية 1992 تم إلقاء القبض على بن شيكو مدير نشر الجريدة بعد نشر معلومات عن إيقاف شبوطي، التي كذبتها مصالح الدرك الوطني، و في 8 أوت من نفس العام، علق عدد الجريدة الذي كان من المفروض أن يصدر في ذلك التاريخ، بعد تناوله في الصفحة الأولى لقضية تجميد ديون إيطاليا، بعد تصريح بلعيد عبد السلام، و تم استدعاء مدير النشر.
و إثر إشراف الجريدة على الإفلاس رفعت نداءات مساعدة و تلقت 10.000 دج من طرف رئيس حكومة سابق.
و رفع عليها التعليق من طرف وزير الداخلية بعد أن كاد الطاقم العامل أن يفقد الآمال، و ذلك بتاريخ 07 أكتوبر.
و في سنة 1998 مرت الجريدة بأزمة التعليق التي فصلناها أعلاه.
سنة 2005، و في سلسلة من المقالات التي قدمتها الجريدة بخصوص طرد وزير الداخلية محمد يزيد زرهوني لمواطن من مقر تجاري، و بعد كتاب بن شيكو حول شخص رئيس الجمهورية، وعد وزير الداخلية بالزج بمدير نشر **le matin** في السجن و هو ما حصل فعلا بعد إغلاق الصحيفة نهائيا و الزج بمديرها في السجن لمدة سنتين من السجن النافذة.

- تعليق الوطن:

علقت **الوطن** لمدة 15 يوما في 2 جانفي 1993 بعد نشرها لمعلومات حول اغتيال خمسة رجال درك بعد الهجوم على ثكنة قصر الحيران في الأغواط، و بقيت القضية أمام العدالة لمدة خمس سنوات، لتحال من الجنايات إلى الجنح، و حكم على مدير النشر بلهوشات و بن علي بستة أشهر حبس غير نافذة، و على أربعة صحفيين آخرين بأربعة أشهر غير نافذة، و في 21 جوان 2000، أي بعد سبع سنوات تم تبرئة الصحفيين الستة.
في 16 نوفمبر 1994، علقت الوطن لمدة 15 يوما من طرف وزارة الداخلية، بعد نشر معلومات بخصوص شراء مروحيات قتالية.
إلى جانب أزمة 1998.

- تعليق liberté

بعد شهر من وصول الرئيس اليمين زروال إلى سدة الحكم، كانت الجريدة من أول الجرائد التي علقت في عهدته، كان ذلك في 09 ديسمبر 1995، و لفترة خمس عشرة يوما، وإلغاء سفر مديرها على باريس و حبسه لفترة ثلاثة أيام.
و كان سبب التعليق نشر أخبار تخص الجنرال مستشار الرئيس وهو علي بتشين، لكن صاحب الخبر في صفحة الرادار لم يكن سوى حميد محيوت الصحفي المغتال أيام قبل نزول الخبر.
أما سمير كنيز المتهم الآخر فلم يقم سوى بإعداد الصفحة، و حكم عليه و على مدير النشر بأربعة أشهر سجن مع إيقاف التنفيذ.
و تم عزل سبعة صحفيين من **l'authentique** التابعة لبتشين بعد تعاطفهم مع جريدة liberté التي عادت للصدور في 26 ديسمبر 1995.

- تعليق la tribune

في 5 مارس 1995، تلقت جريدة خير الدين عمير إعلانا بالتعليق من طرف والي الجزائر لعدم احترامها النشر باللغة العربية، و عادت في 8 مارس من نفس السنة.
في 2 جويلية 1996، نشرت الصحيفة رسما كاريكاتوريا لصاحبه شوقي عماري، بجسد صورة لأعلام وطنية معلقة على الحبل لتنشف، و كتبت العبارة التالية:" اللباس الوسخ ينظف عائليا". le " linge sale qui se lave en famille" أودع صاحب الكاريكاتير السجن، و ألقي القبض على المدير خير الدين عمير و رئيسة التحرير باية قاسمي في 4 جويلية 1996.
أعربت الكثير من الجمعيات عن مساندتها للجريدة من بينها جمعية الصحفيين الجزائريين، و النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين، AJA,SNJA و المنظمات الدولية كمحققين بلا حدود و البرلمان الأوربي و رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بو جمعة غشير.
صدر الحكم في 29 جويلية ب ثلاث سنوات سجن غير نافذة، و على كل من مدير الجريدة و رئيسة التحرير بسنة مماثلة، ليستأنف الحكم في 20 أوت ليتحول إلى ستة أشهر سجن غير نافذة و بتعليق الجريدة لمدة ستة أشهر.

عادت الجريدة في 4 جانفي 1997، لكن مشاكلها مع المطبعة أخرت الظهور لغاية11 فيفري 1997، برسم كاريكاتوري يجسد أعلاما وطنية معلقة،بنص مكتوب" يغسلون الملابس النظيفة"... "Ils lavent le linge propre"

ب- 7- المساعدات الحكومية:

إن النظرية المعمول بها في دول تتبنى حرية التعبير و الرأي هو أن الدولة تساهم بمساعدات مالية للصحف بغرض تشجيع بقاء الساحة الإعلامية التعددية.
و تجسدت المساعدات في الجزائر عن طرق منح سنتين من الأجر المدفوع مسبقا للصحفيين العاملين في القطاع الخاص.
وقد حصر شيخ بوعمران وزير الثقافة و الاتصال في حكومة سيد أحمد غزالي، سنة 1991 هذه المساعدات في تنظيم الدولة لتكاليف الطبع و النشر لا أكثر، و حمل الصحف الخاصة المسئولية كاملة في تمويلها ذاتيا.
إثره حل أبو بكر بلقايد في 1992، ليقوم بتعيين لجنة متكونة من ثلاثة أعضاء من وزارة الاتصال و ثلاثة آخرين من الصحافة ليقوموا بالتكفل بمسألة الدعم المادي للصحف، ما جعل إبراهيم إبراهيمي يصرح فيما بعد بأن في ذلك دعم لمصالح خاصة و الدفاع عن الجرائد التابعة لهؤلاء.
و قدم هذا الوزير رقما ب 30 مليار سنتيم قيمة السنتين مدفوعتا الأجر مسبقا، و رقم 26 مليار سنتيم لدفع الفارق في الطباعة، و تحصلت الخبر على 340 مليون سنتيم في مرحلة من مراحله الصعبة، في حين أن **la tribune** أكدت بأنها لم تتلق لأية مساعدات.
و صرح حبيب شوقي لجريدة l'authentique في 1998 بأن 997 صحفي و 40 عنوانا استفادوا من مساعدات مباشرة من قبل الدولة، إلى جانب دعمها لثمن الطبع ب 1.2 مليار دج إلى جانب 10 مليار سنتيم تضيع و تخسرها الدولة من جراء المرتجعات التي تقدر نسبتها ب 36%.
و لا يوجد قانون تشريعي خاص بهذه المرتجعات، و يبقى قانون المالية هو الإطار الوحيد الذي يتضمن مقاييس هذا الدعم.
في 1996 لم تحسب الضرائب على المؤسسات الإعلامية الحديثة، و نقص الTVA من 13% إلى 7% و خصص مبلغ 400 مليون دج كدعم.

و وعدت الدولة بتوزيع المبلغ بالعدل في 1998 و لسان حالها في ذلك أويحيى، و صودق على المشروع في قانون المالية لسنة 1998 لكنه لم ينفذ.
في سنة 2000 يصرح وزير الاتصال تبون بأن الدعم سيبلغ 800 مليون دج و يوزع حسب المخطط المالي لكل عنوان، ليقيم من قبل لجنة خاصة، و يمكن أن يرتفع الرقم حسب قانون المالية.
و صرح في مارس 2000 بأن دعم الدولة للصحافة وصل مليارين دج بطرق مباشرة و غير مباشرة.
عينت لجنة في ماي 2000 حددت مجالات الدعم في: إسكان الصحفيين حفاظا على أمنهم، دعم الصحافة المتخصصة و المحلية و الجهوية، مجال التكوين و تقنيات و وسائل الطبع، استقبال و إرسال المعلومات، الطباعة و تكاليفها لا سيما بالنسبة للصحف الجديدة.
و تضمنت المادة الثالثة من لائحة جسدت المساعدات، أن الصحف التي تشمل صفحاتها على ربع من المساحة الكلية للإشهار، فإنها لا تستفيد من الدعم.
و بحصر الأرقام السابقة نصل على الرقم 800مليون دج لم تقدم فعليا منها 500 مليون دج مبرمجة في لائحة جوان 1999 و 300 مليون دج، خصصت كدعم مبرمج في نفس السنة.
و تذهب بعض التحاليل إلى أن اهتمام الدولة الكبير بالدعم في مجال الطبع هو نتاج الارتياب من إمكانية خوصصتها و بالتالي رفع قبضة الدولة على الصحافة الخاصة.
بحلول الصحافة الخاصة انقلبت موازين القوى، و أصبحت أرقام السحب في صالح الصحافة الخاصة، ففي سنة 1988 سحبت المجاهد ب 172.000 نسخة يوميا و Algérie actualité ب 180.000 نسخة يوميا.
في نوفمبر 1991، سحبت **le soir d'Algérie** ب 136.000 نسخة يوميا و الطن ب 118.000 نسخة يوميا.
في سنة 2000 سحبت كل من **المجاهد و النصر** و **Horizons** ب 20.000 نسخة يوميا لكل جريدة، **و الجمهورية و الشعب و المساء** ب 120.000نسخة يوميا لكل جريدة.
لم تعد للصحافة العمومية كل الصلاحيات في استغلال المطابع، ففي فيفري 1992 قامت **المجاهد** التابعة لجبهة التحرير الوطني ببعث برقية لجريدة**Horizons** تطالبها بتسديد ديونها إزاء المطبعة و البالغة 30 مليون دج في فترة لا تتعدى حدود أربعة أيام كحد أقصى.

و علقت الجريدة المدانة في 7 أوت 1995، لعدم التسديد و علقت **Algérie actualité** لمدة ثلاثة أسابيع و **Horizons** في 4 جوان إثر نشرها لمقال يتضمن من بين سطوره عبارة" نقوم بإنهاء جيد للصحافة"، و تحولت إلى **le soir d'Algérie** بالطاقم الصحفي ذاته تقريبا.

و لم تصمد **Algérie actualité** التي سحبت ب 200.000 نسخة يوميا، و بلغة تبتعد عن لغة الخشب المعهودة في الصحف التابعة للقطاع العام، لكنها فقدت صحفييها بعد الانفتاح الإعلامي و طرد منهم الكثير أمثال سيد علي سميان SAS بعد كتابته لمقال عنوانه" هكذا هي الأمور عند اليمين" في إشارة للرئيس اليمين زروال، و كذا المدير عبد الكريم جيلالي بعد تعاطفه مع الصحفي السابق الذكر، و تضامنا معهما استقال عدد كبير من الصحفيين.

و علقت سنة 1995 بعد عدم دفع مستحقات الطبع، و عادت في 28 سبتمبر 1995، ب24 صفحة عوض 36 صفحة، لكن العنوان اختفى نهائيا في مارس 1997.

5-مظاهر الديمقراطية في الجزائر: بعض القضايا الهامة (137)

- **قضية صار يا ما صار:**

المثارة من قبل أسبوعية **le nouvel hebdo** في العدد 10 للأسبوع من 29 أوت إلى 4 سبتمبر1990، و تعد الهجمة الأولى من قبل جريدة جزائرية على مسئولين من النظام.

ابتدأت القضية برسالة من المجاهد سعداوي محفوظ بعثها إلى طاقم التحرير، يشرح من خلالها الطريقة التي تمكن بها رئيس سابق للأمن العسكري من الحصول على محل كان من حق المجاهد، بوثائق تثبت ذلك، بأمر من والي الجزائر آنذاك، و تضمنت الرسالة تصريحا من المجاهد الجندي السابق في جيش التحرير الوطني، بتورط أجهزة الأمن في القضية لكونها أجبرته على التخلي على المحل لصالح زوجة المسئول السابق.

في هذه الأثناء كان مدير نشر الجريدة كمال بلقاسم، في عطلة صيفية و لم يعد سوى بعد أربعة أيام من نشر الرسالة وكتب عن مصالح أجهزة الأمن مرت بمراحل سياسية مضطربة، فالخطف و التعذيب كانت من الإجراءات المعمول بها و الجد مألوفة في أوساط تلك المصالح، للأسف و على حد قوله، منتهجة أسلوب دول الشرق التي مارست و على غرار الـ RDA حربا ضد إطارات الشرطة السياسية، و هو ما جعل زرهوني يجزم أن هذه التصريحات هي قذفا صريحا و واضحا.

كانت الرسالة موجهة أصلا إلى أسبوعية Algérie actualité التي رفضت نشرها، و هي الصحيفة التي أجرت حوارا مع قاصدي مرباح أكد من خلاله على عدم وجود تجاوزات بالأجهزة الأمنية منذ 1966، فرد المجاهد السابق بأن العكس حدث في 1971 و 1972، لأنه جرد من أملاكه بالعنف و التعذيب و أصيب في كرامته كجندي سابق في جيش التحرير الوطني.

بعد خمسة عشر يوما من نشر الملف، و بعد تحرش من رئيس الحكومة مولود حمروش قدم الجنرال بتشين استقالته لوضع رئيس الحكومة حمروش في مأزق سياسي.

لكن الرئيس بن جديد وافق على الاستقالة و قام بحل الـ DGDS، و أياما بعد ذلك قام بتعيين العقيد محمد مدين المدعو توفيق على رأس الهيئة الجديدة للأمن المسماة DRS، و تجزم الآراء المختلفة بأن لولا رسالة سعداوي لعاد المنصب حتما لفرحات أو نور الدين يزيد زرهوني.

توالي الأحداث الدقيقة و الصدفة لعبتا دورا كبيرا في القضية، فلا مدير النشر الذي لم يكن حتى يعرف شخصية توفيق، ولا سعداوي شكا لحظة في استقالة بتشين و في تواجد زرهوني أو فرحات في الاستعداد لتولي المنصب.

عشر سنوات بعد ذلك، و بعد وفاة الثاني وجد الأول نفسه في منصب وزير للداخلية بعد رفض الجيش تنصيبه كوزير للدفاع.

أهم نتائج القضية تتلخص في صعود رقم السحب فقد بيعت ب 76.000 نسخة في العدد العاشر و ارتفعت إلى 125.000 نسخة في الأعداد اللاحقة، و كان الملف غاية في الأهمية و حقق ضربة إعلامية كبيرة، و لم ترفضه الجريدة لا بحجة تحقيق تحولات سياسية أو تحكمات و توجيهات من السلطة، و هو على حد رأي الصحيفة ما من شأنه أن لا يمنح للقراء فرصة الإطلاع على محتويات الملفات الهامة.

- **قضية Les magistrats faussaires**

المثارة من قبل أسبوعية **l'hebdo libéré** عدد 41 من 22 إلى 28 جانفي 1992، و تعد ثاني فضيحة إعلامية في الصحافة الجزائرية.

ففي جانفي 1992، قام مسئول قديم بمصلحة متابعة المسيرة العملية لموظفين من وزارة العدل يدعى ملوك بن يوسف، باللجوء لمزيان الشريف والي الجزائر و عضو الفيدرالية الفرنسية لحزب جبهة التحرير الوطني و رئيس جمعية المحكوم عليهم بالإعدام سابقا، مطالبا إياه بالتدخل لفضح أشباه المجاهدين الذين يتولون مناصب هامة في القضاء و وزارة العدل.

و لم تقم هيئات التحرير التي اتصل بها بتناول القضية خوفا من المساس بقطاع في غاية الأهمية، إلى جانب جهلها بالهوية الحقيقية للمصدر الذي يملك بين يديه قنبلة سياسية.

و اتجاه ملوك لمزيان الشريف كان للحصول على ضمانات مقابل ردود الأفعال المحتملة إضافة إلى كونه مقربا من جريدة **l'hebdo libéré** ، و بعد التقاء الرجلين بأسبوع نشر الموضوع في الصفحة الأولى و بالبنط العريض.

و في ظل السكوت المدهش لعشرات القضاة المتهمين، ظهر عبد الرحيم خروبي محام عام بالمحكمة العليا، لكن ليس لتكذيب التهم بل لتغيير مسار الملف، إثرها رفع المحامي دعوى قضائية على مدير نشر الجريدة محمودي للمساس بالسلك القضائي و القذف، وضع إثرها في سجن

سركاجي بعد حكم من قبل الغرفة الخامسة عشرة لمحكمة الجزائر، بعدها بأسبوع وضع ملوك بن يوسف رهن الحبس الاحتياطي بسجن الحراش بعد شكوى من نفس الشخص لكن بتهم أخطر كاستعمال وثائق رسمية للدولة و التزوير.

قبل أسابيع من قضية les magistrats faussaires تناولت الجريدة قضية أخرى مشابهة لكنها لم تثر جدلا مماثلا، و هي قضية تزوير مصطفى محمدي والد محمد محمدي الوزير السابق بحكومة حمروش الذي كان بدوره قاضيا، لوثيقة ميلاد من أجل شغل لأطول مدة ممكنة منصب الأمين العام بوزارة العدل.

ما أثارته القضية اقتصر على عدم احترام الأموات لكون المعني فيها متوفى، و لكن رغم ذلك نجد أن ولديه يعملان في مناصب راقية بالسلك القضائي، و لم تثر مسألة تزوير ممثل العدالة لوثائق رسمية في سبيل البقاء لأطول مدة ممكنة بمنصبه و هو الذي كان من المفروض أن يمثل الجهاز المحارب للتزوير و المزورين.

إن مواجهة الصحيفة لقضية محمدي ينبع من خلفية الإعدام القضائي لجريدة nouvel hebdo التي كان مدير نشرها هو ذاته مدير نشر **l'hebdo libéré** لا سيما بعد إعلانها مناهضة سياسة محمدي و عائلته التي تحكم قبضتها على جهاز القضاء.

أما السياق السياسي للقضية فقد تمثل في وصول بوضياف للحكم، و إعلانه شن حرب على المافيا المالية السياسية، و اهتمامه بتصفية الجهاز القضائي، كانت العوامل التي شجعت ملوك بن يوسف على المشاركة في عملية التصفية، لكن وجود غزالي في القيادة التنفيذية، و بن خليل على رأس وزارة الدفاع، جعل الصدمة قوية بين الصحافة و جهاز القضاء.

تجندت الصحف بكل توجهاتها و كذا كافة القطاعات السياسية و الاجتماعية في سبيل المطالبة بتحرير مدير النشر و ملوك، و إنهاء الصراع بين الإعلام و الجهاز القضائي الذي استغل صلاحياته حفاظا على مصالح العاملين به.

تدخل الرئيس بوضياف شخصيا لينطلق من مبدأ استقلال الجهاز القضائي و يتصل ببوقرة مدير القضايا الجزائية، لينبئه بخيبة أمله من قضاء يبعث بأشخاص على السجن و هم من كشفوا عمن تلاعبوا بمفهوم مجاهد و هو ما ساهم في تحريرهما المؤقت.

لكن الأسئلة التي تبقى مطروحة هي: كيف تسربت ملفات في غاية الأهمية و عبرت كل الحواجز البشرية و الإدارية و القانونية و الأمنية لتصل إلى طاولة مدير النشر؟ و لماذا لم يستجب فاضح

هذه الملفات لطلبات العديد من وزراء العدالة برد هذه الملفات مقابل استعادة وظيفته؟ و هي عروض رفضها و أعلن ذلك رسميا في المحاكمة التي دارت في 6 أكتوبر 1999.
تجسدت نتائج القضية في ازدياد أرقام بيع و سحب الجريدة، لدرجة أنها انتهت من الأكشاك و طبعت على أجهزة النسخ.
و من بين الملفات التي وصلت الجريدة بخصوص انتحال صفة المجاهد، ملف محمد الأمين كافي قريب من علي كافي الأمين العام للمجلس الأعلى للدولة حينها.
و يجزم محمودي مدير نشر الجريدة بأن الملف استمر رغم كل ما حصل لسببين رئيسيين، السبب الأول يتعلق بدعوة علي كافي إياه إلى وزارة المجاهدين كطريقة لكسب ود ودعم وزير المجاهدين لخنق الملف، و طرحه سؤالا مباشرا بخصوص احتمال وجود ملف ضده و هو ما انتظره محمودي على حد قوله لا سيما و أن كافي كان من المناهضين لإمضاء وثيقة من الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدينONM تطالب بتحرير ملوك و محمودي، و فور تلقيه الرد السلبي صرح مباشرة: " أتعلم؟ في المجلس الأعلى للدولة كلهم عجلات مثقوبة و لا يوجد به سواي و خالد نزار" كان ذلك في أفريل 1992.
أما السبب الثاني فهو إصرار رئيس مديرية التحرير الجديد أرزقي آيت العربي على مواصلة نشر قائمة القضاة المزورين، بعد انتقال الرئيس القديم أرزقي مترف إلى صحيفة ruptures ، و كان ذلك لإسكات ما قيل عن تمكن جهات عليا من إخماد القضية.
و في الوقت الذي قضى فيه مدير النشر ستة عشر يوما من الحبس، في ظروف سيئة، اجتمع محامو الدفاع و عددهم 76 محاميا، في مكتب رئيس الدفاع أرزقي بوزبدة، و تم اتخاذ القرار بمواصلة نشر القائمة، رغم تحفظ المحامي ميلود براهيمي على ذلك و هو من أبرع المحامين في هذه القضية.
في 29 جوان 1992، شهرين بعد القضية ، تم اغتيال محمد بوضياف و فتح المجال أمام خلافته و التي عادت لعلي كافي و امتدت من 1992 إلى 1994.
إلا أن نشر القائمة الثانية لم تحدث ردود الأفعال من أي طرف.

- **قضية بلوصيف:**

أثيرت من طرف الوطن في عدده الموافق لتاريخ 26 أفريل 1992، إذ كتب صاحب المقال الطيب بلغيش، عن استدعاء رئيس أركان الجيش الجنرال مصطفى بلوصيف من قبل المحكمة العسكرية بالبليدة، بسبب تورطه في تحويل أموال كطريقة يكون من خلالها اليد اليمنى للشاذلي بن جديد.
و في عدد 27 أفريل 1992، نشرت الجريدة وثيقة صنفت ضمن أسرار الدفاع تحت عنوان تقارير الجنرالات، ممضاة من طرف كل من لكحل عياط الرئيس الأسبق للأمن العسكري حتى 1988، المنحى من طرف الرئيس بن جديد غداة أحداث أكتوبر و خالد نزار الذي لا يخفي مناهضته لسياسة بن جديد و عبد الله بلهوشات، و محمد عطايلية المجبران على الاستقالة أشهر بعد أحداث أكتوبر، و الهاشمي هجرس الضابط القوي بالجيش الوطني الشعبي.
و قد ركز التقرير على تنقلات زوجة بن جديد على باريس، و دور بعض الموظفين بسفارة الجزائر في فرنسا في علاقات مشبوهة مع حاملي الجنسية المزدوجة.
كما تمت الإشارة إلى جانب توريط بن جديد و عائلته، إلى الدور الذي لعبه الجنرال بلوصيف في ملف تجديد التغطية الجوية في البلاد و تجهيزها بالرادار، لا سيما و أن اللعبة المالية تضمنت عقود جاهزة بمئات الملايين من الدولارات، فتح مجال إمضائها من قبل مؤسسات دولية مختصة في التزويد بمثل هذا النوع من المعدات المتطورة و هي الشركات الفرنسية و الأمريكية و الانجليزية.
أسبوع بعد ذلك تم إيقاف الجنرال بلوصيف ليوضع رهن الحبس الاحتياطي حتى 6 فيفري 1993، و هو تاريخ بدء محاكمته التي تستمر لغاية 10 فيفري من نفس السنة، ليحكم عليه بــ 15 سنة سجنا و بأحكام تتراوح بين 10 سنوات و أقل لضباط.
و تناولت الصحافة معلومات غير رسمية بخصوص الحجر على ممتلكات الجنرال المتقاعد.
و عن سر كتابة مقال الطيب بلغيش تجدر الإشارة إلى أنه التقى قبل نشره بعدة أشهر بالجنرال نزار بعد قضية المفاعل النووي الذي تطرقت له جريدة **l'indépendant**
التي أكدت أن الجزائر كانت على وشك امتلاك المفاعل النووي، بعدها بقليل التقى خالد نزار ببعض المساهمين من جريدة الوطن بدون حضور عمر بلهوشات.
بعدها بقليل تمت التصفية الإيديولوجية داخل الجريدة، فطرد كل من محمد كويني
و سامية بن عماني و الأول كان مسئولا عن الملف الإسلامي بالجريدة منذ نشأة الوطن، و أبعد بعض المساهمين، و أحيل حميد طاهري و وهيب إلى القسم الرياضي بعد أن كانا على اتصال بعلي بلحاج.

في نفس الوقت أعلن بوضياف عن نواياه بمحاربة الرشوة و عين جماعات بحث و تحقيق من الجزائر و أوربا تعمل على النظر و التقصي في شبكات التمويل في الجزائر، و بموجب ذلك اعتقل حاج بتو الذي و من زنزانته قام برفع دعوى قضائية ضد كل الصحف التي مسته في شخصه.

و اتهم بن بلة في الصحف العربية الصادرة بلندن الرئيس بن جديد بسماحه لمحيطه المقرب بالاستفادة من أموال على شكل نسب من الفوائد على عملية شراء tri star للخطوط الجوية الجزائرية.

و هو ما قرر بوضياف الفصل فيه عندما صرح بمناسبة إنشاء مجلس الشورى الوطني، في 22 أفريل 1992، و بكونه عازما على محاربة الرشوة، مؤكدا أن المسئولين من النظام القديم يتبادلون التهم لتجنيب ظهور الحقيقة، و قد سمحت لهم الصحافة بذلك و أشعلت فتيل النزاعات، و دعا كل من يحتكم على أدلة أن يتقدم بها كي تأخذ العدالة مجراها الطبيعي.

و كرد على تصريحات بن بلة و بوضياف ظهر بن جديد لأول و آخر مرة عبر صفحات جريدة **Horizons**.

تلخصت نتائج القضية في زيادة المقروئية، و لم يشأ بلوصيف أن يزج معه أيا كان في هذه القضية لوضع حد لسياسة تصفية الحسابات التي استهدفت بن جديد.

و ذهبت التحاليل إلى القول أن بلوصيف لم يكن سوى كبش فداء، و الدليل على ذلك التجاهل التام لظروف اعتقاله و إطلاق سراحه و الجهود الهزيلة التي بذلت لاستعادة أملاكه و أمواله التي كان من المفروض عودتها لوزارة الدفاع، زيادة على كونها المؤسسة التي لها إمكانية تطبيق هذه السياسة.

و من نتائج القضية إصرار الجرائد على نقطة الانتماءات الجهوية لبلوصيف خاصة بعد اغتيال بوضياف بعد شهرين من انفجار القضية، و إثارتها لفرضية الثنائية الشاذلي/ بلوصيف، التي تكون قد انتقمت من بوضياف بعد أن تعرض لهما، في الوقت الذي أكدت كل الجرائد على أن شخصا اتصل بقاعات تحريرها مقدما نفسه كعضو سابق من جماعة بلوصيف و الشاذلي مؤكدا تورطهما في الاغتيال واعدا بتقديم أدلة كافية لكن دون أي وفاء بهذه الوعود.

- **قضية D15**

أثيرت القضية في أعداد **الوطن** بتاريخ 15 و 18 جوان 1992، ثم بجريدة **Alger républicain** في 24 جوان 1992، ثم من طرف كل الصحف على غاية ديسمبر 1992، و في ملف من عشر صفحات بجريدة hebdo libéré في الأسبوع الممتد من 7 إلى 13 أكتوبر 1992.
بدأت القضية عندما قام السيد صوحابي المفتش بالجمارك الجزائرية في البليدة بتقديم شكوى لمحكمة البليدة ضد الناقلين المستفيدين من وثيقة D15 ، فعوض أن يقوم هؤلاء بتوزيع المنتجات خارج حدود الوطن، يقومون بتوزيعها بداخله، و استبدال المحتوى بمنتجات أخرى تخرج عن إطار رقابة رجال الجمارك، لأن تلك الوثائق تسمح بالنقل البري لمنتجات ليس لمصالح الدرك الوطني أي حق في الاطلاع عليها، و هو الإجراء الذي سمح بتوزيع سلع لا أحد يعلم مدى حجم خطورتها، حصل كل هذا طبعا بتواطؤ إطارات من الجمارك.
و ما لفت انتباه المفتش لهذه العمليات هو الشاحنة التي تم التخلي عنها فارغة في إحدى طرق بومرداس، و قد كانت شاحنة مرقمة برقم تسلسلي أجنبين و حاملة لوثيقة D15
و كانت واحدة من عدد من الشاحنات لا أحد يستطيع تقديره.
إلا أن شكوى صوحابي سحبت من قبل مديريته في سبتمبر 1992، و تم إلقاء القبض على أربعة مديرين مركزيين للجمارك، أطلق سراحهم بعد أسابيع قليلة دون محاكمة، و قدمت شكوى ضد المفتش من قبل زملائه بشأن قضية تزوير صك.
انفجرت القضية في ظل أوضاع اتسمت بقبضة بوضياف الشديدة على الرشوة و متداوليها، و اغتيالات عديدة مست الشرطة و الدرك بلغت إلى حين القضية 60 اغتيالا، ليبقى احتمال تداول الأسلحة عن طريق وثائقD15 واردا.
و هي الفترة التي رفع فيها الاحتكار على التجارة الخارجية، و ما يتبعها من تغيير للقواعد المتحكمة فيها.
و على الصعيد السياسي اتسمت الظروف المحيطة، بإصرار بوضياف في ندوته الصحفية يوم 22 جوان على إجراء انتخابات رئاسية في أقرب وقت، إضافة إلى مراجعة دستورية قبل نهاية 1993.
و في الوقت ذاته كان يحضر للحزب الجديد المسمى حزب التجمع الوطني الديمقراطي،RND، لربط الفجوة بين الإسلاميين الراديكاليين و التيارات المستحدثة و هو الجور الذي لعبه الحزب فيما بعد.

و هي فترة ظهرت فيها مفاهيم جديدة كالحوار و التسامح خرج بها جنرال غير معروف غطي بكثافة إعلامية كبيرة في جريدة السلام العربية، التي يعد مديرها قريب من أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة علي كافي، هذه التصريحات أعادتها كل الصحف و ألقت الضوء على موجة الجنرالات مجهولة الهوية التي برزت بكثرة خلال العشر سنوات الأخيرة، بدون أي تدخل من مؤسسة الجيش.

بعد عشرة أيام من انفجار القضية في الصحافة تم اغتيال بوضياف، و تذهب بعض التحاليل إلى الجزم بأنها وسيلة لتغطية المدبرين الحقيقيين لها.

و قد اتخذت حكومة بلعيد عبد السلام إجراءات بشأن منع استعمال ال D15، دون أي قانون صريح و رادع، ليعود استعمالها تدريجيا سنوات بعد ذلك.

أما صوحابي مفجر القضية فقد وضع أمام خيارين، إما السجن بعد توريطه من قبل إدارته و إما تصفيته تحت غطاء الإرهاب فاختار أن يهاجر إلى الخارج في 1998، ليعود بعد عشرين شهرا للاستماع لحكم تبرئته مع طعن إدارته و الاستئناف.

و تذهب تحاليل أخرى إلى التأكيد بأن ما هذه القضية سوى من أجل التمويه و شد الانتباه أمام أوضاع أكثر خطورة، و الدليل على ذلك أنه في أقل من سنة عادت الأمور لمجاريها الطبيعية، و بخطورة أكبر، إذ أنه لم يعد للشاحنات فقط الحق في التنقل الحر و تفريغ المحتويات، بدون أية رقابة جمركية، فحتى على مستوى المطارات و الموانئ، تمر الحاويات الضخمة المحملة بسلع متنوعة دوم أية رقابة.

- **قضية بتشين**

انفجرت القضية إثر سلسلة من المقالات لبوكروح رئيس حزب الـ PRA، في الصحافة الخاصة بدءا بجريدة **liberté** في 18 جوان 1998، يرجع من خلالها أسباب الوضعية المزرية التي يعيشها الشعب إلى تورط مافيا من النظام، و أمام عدم تعرضه لأي رد فعل راح يقدم أسماء منهم، ذاكرا أسماء من النظام السابق، و من بينهم محمد بتشين، مستشار أمن الرئيس اليمين زروال، الذي اتهمه بتكوين و إرساء دعائم دولة في الظل، ذات قوة اقتصادية و مالية عظيمة على هامش الدولة الجزائرية.

و في ظل الصدمة التي انجرت على أثر الهجوم الصريح على من كان رمزا سياسيا من أهم الرموز آنذاك، قام الطاهر هاني، قريب من شريك بتشين الأسبق في مشاريع متعددة منها مشروع Cirtacom التي تتولى إصدار جريدة الأصيل، في جرائد **الوطن** و **le matin**، بفضح ما تم تدبيره لإدانة و حبس بن بوعالية، مدير Geric، أسابيع بعد ذلك، تفجرت قضية أخرى أضافت إلى هجمات بوكروح و الطاهر هاني، عرفت بقضية علي بن ساعد، الذي استغل الوضع و كتب رسالة إلى كل العناوين، متهما الشرطة بتحرش من الأكثر فظاعة في العالم، بعد إلقاءه خطابا بقسنطينة (لل ANR) صرح خلاله بعدم اقتناعه لا بدولة عباسي مدني الإسلامية و لا بجمهورية بتشين، و هذا ما تبعته اقتحامات للشرطة و صولا للحكم الغيابي عليه بالإعدام و اكتشافه على إحدى صفحات الجرائد المحلية.

و انطلاقا من باريس و في عنوانه الجديد **le libre**، اتهم عبود هشام رئيس الديوان الأسبق لبتشين بالـDGDS، و الذي تحول للعمل الإعلامي، اتهم بتشين و شريكه الأسبق بن بوعالية بالتواطؤ من أجل تجريده من جريدة الأصيل و جعله يتنقل قصريا لفرنسا.

في 12 أكتوبر 1998، نشرت الوطن وثيقة غير ممضاة، لممارسات آدمي وزير العدل، و بها وضع راعيه الأول بتشين في موقف حرج.

أيام بعد التصريحات و الوثيقة استقال وزير العدل متبوعا في 19 أكتوبر ببتشين الذي برر قراره برغبته في الحفاظ على شرفه بكل الطرق التي يعترف بها القانون.

الظروف العامة المحيطة بالقضية

ظروف عديدة أحاطت باستقالة بتشين و بالإسراع في الانتخابات الرئاسية في عهدة زروال.

الظرف الأول: صحة زروال التي جعلته يتنقل للعلاج في الخارج مرتين، واحدة للمعالجة على مستوى العين و أخرى على مستوى القلب، و لعدم الدراية و لا التأكد من مدى خطورة الأمراض بدأ التفكير في الخليفة.

الظرف الثاني: دخول بتشين المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي، وتدخله المباشر في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، و تعيين مباشر لموظفي المراكز الحساسة كمديري المطابع و وسائل الإعلام الثقيلة و المركبات السياحية و الفيدراليات الرياضية و البنوك.

و قد ساندت مجموعته الإعلامية ترشيح حزب الوفاء بممثله طالب الإبراهيمي للرئاسات، كنية إيديولوجية لاستيعاب قاعدة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رغم زجه بزعمائه في السجون بعد رفضهم في صيف1995 لصفقة بيع القاعدة الشعبية مقابل إطلاق السراح،

و بالتالي كسبه لوسيلة رادعة للتيارات السياسية التجديدية و كطريقة منه للتعاون مع كل من لديه معهم أعداء مشتركون و تجمع أعداد هائلة من اليسار المتطرف في مجموعته الإعلامية.
الظرف الثالث: إبداء بتشين لعنصرية خفية اتجاه كل ما هو انفتاح على فرنسا و هو ما يسانده فيه رئيسه الأسبق في الولاية الثانية علي كافي.
و في حوار مع الجريدة العربية الحياة اللندنية في 24 اكتوبر1998، وصف من شنوا عليه الحملة الإعلامية التي قادته إلى الاستقالة، بمن لفظتهم ثورة نوفمبر و بأن ما فعلوه هو ضرب لكل ما حققه الشعب الجزائري.
و من النتائج الناجمة عن هذه القضية: تجند شبكات من الحركة الجمعوية و السياسية
و الرياضية من الوسط العائلي و غيره، من أجل الدفاع عن الرجل بوسائل متعددة كالإشهار المشيد بالمجاهد الوطني الكبير.
في 11 سبتمبر 1998 استقال زروال و واجه الإعلام الخاص و الحكومي، و تم التصريح بأن بتشين لديه ملفات.
في 12 أكتوبر 1998 أعدم وزير العدل إعلاميا ما نجم عنه استقالة فورية دون رد فعل مساند لا من قبل الحكومة و لا من قبل الأحزاب، ففهم بتشين أن لا مخرج من المأزق سوى الاستقالة.

ملاحظات:

من القضايا السالفة الذكر نلاحظ ما يلي:
* لا تنشر الصحافة أي ملف دون التفكير في النتائج و أولها زيادة أرقام المبيعات
و بالتالي زيادة المقروئية و التأثير على المعلنين ما ينجر عنه فرض اسم في الساحة الإعلامية، كما أنها تضع في الحسبان احتمالات التعليق.
* نلاحظ أن الملفات هي التي تذهب للجرائد و ليس العكس، لا سيما بالنسبة للملفات الكبرى، فمن الصعب تخيل صحفي يلج وزارة الدفاع أو العدل لالتماس وثائق سرية محكم الإغلاق عليها، فالصحافة في مثل هذا النوع من القضايا لا تعتمد على البحث و التقصي.
* نلاحظ أن الفرد أو الجماعة التي توجه الملفات إلى الجريدة تأخذ بالاعتبار مكانتها الإعلامية و مقروئيتها، و الدليل أنه في حالة قضية بتشين لم يلتق كتاب المقالات مطلقا مع الهيئة الإدارية للجريدة، (بوكروح تعامل بالفاكس و عبود هشام و علي بن ساعد بالرسائل)، و الملف الوحيد الذي

سلم يدا بيد هو ملف les magistrats faussaires و ليس من الصعب التنبؤ بمصدره عندما نمعن النظر في تصريح آدمي وزير العدل بأنه تعرض لهجمة جهاز أعاد له الضربة.

* تلقت العديد من الجرائد مراسلات في الوقت ذاته لكن كل جريدة تناولتها حسب خطها الافتتاحي و مصالحها الخاصة.

* تذهب بعض الآراء إلى القول بأن مراحل بعض القضايا كانت من فبركة الجرائد لكنه ليس الواقع المنطقي في حال جريدة تبحث عن المعلومات المؤدية للتطوير الذاتي الإعلامي.

* لا ينحصر السبق الإعلامي في التطرق للقضايا الحساسة الكبرى بل في طريقة تحليلها و تناولها، مع الأخذ بعين الاعتبار تدخل التحرير في التعليق على الرسائل

و المقالات و الوثائق، و الملاحظ أن صحافة بتشين نقصها من الاحتراف ما أدخلها مباشرة في مرحلة السب و الشتم، لكن الرد الوحيد في المقابل و الذي يعد منطقيا

و محترما هو في الحوار الذي أجرته الحياة اللندنية مع الجنرال بتشين.

6- الصحافة المستقلة الجزائرية و لوبيات الإعلام

بخصوص انتماءات الصحافة المستقلة الجزائرية انقسمت آراء المحللين بين استقلال عن أية انتماءات سياسية أو مالية تؤثر على توجهها و الخط الافتتاحي الذي تتبناه، و بين كونها الناطق الرسمي لجماعات مختلفة التوجهات و الإيديولوجيات، و سنحاول التطرق لهذه الآراء بالتفصيل.
فالتساؤل الذي يطرح نفسه بقوة هو : هل الصحافة الخاصة المتمخضة عن أحداث أكتوبر 1988 هي نتاج أطقم تحرير قوية لا تتوان عن الوقوف أمام سلطة قوية أو هي مجرد و سائل استعملتها هته السلطات القوية في سبيل تحريك آلة تنافسية للحفاظ على مصالح معينة؟
و كما ذكرنا أعلاه تتطلب الإجابة على التساؤل النظر في التوجهين الرئيسيين اللذان حللا اتجاهات الصحافة الخاصة و انتماءاتها الإيديولوجية.
نبدؤها بالتوجه الذي تبناه الهادي شلبي(138) منطلقا من مقاربات نظرية لعالم الاجتماع Patrick Champagne الذي يقر بالدور القيادي التحكمي للنخبة من الصحفيين في توجيه الرأي العام، كنوع من الإيديولوجيات الديمقراطية من "أجل توجيه الرأي العام و التحدث باسمه" و هو مؤلف صدر له كنقد لليمين، و ذهب بذلك شلبي مذهب Bruno Megret في مناهضته للنظام الديمقراطي.
كما انطلق من آراء Pierre Bourdieu وBH lexy بعد زيارتهما إلى بن طلحة و الرايس و كتابتهما "intellectuel négatif" كرد فعل على عدم التعاطف مع الإسلاميين.
و في كتابه المعنون "une presse de combat" يرى الهادي شلبي أن مصير الصحافة الجزائرية المستقلة ارتبط برؤية للمجتمع و السلطة، وكان الهدف هو تحويل الصحافة و الصحفيين إلى مصادر لا للإعلام و لكن للوصول لأهداف حل التيار الإسلامي و للوصول لشعب يستجيب بانعكاس شرطي لرغبات السلطة، و استدل بتاريخ جانفي 1992 الذي كرس فيه مبدأ الترهيب، و اعتبر جرائد **الوطن و le matin و Alger républicain وliberté و la tribune** من الجرائد التي التحقت بجماعات من الجيش و السلطة متخذة من الإسلام و التيار الإسلامي وسيلة لوضع إيقاع في الحياة السياسية، و صارت هذه الجرائد وسائل صراع تعتمد على سطحية المعالجة عوض التقصي و التحقيق و طرح الأسئلة الفعالة.
كما يرى الهادي شلبي أن الصحافة الجزائرية ليست مستقلة لا عن السلطة و لا عن جماعات من الجيش و بأنها لا تلبي إلا الأوامر.

و يدعم توجهه بان الصحافة التي تدعي الاستقلالية قد نشأت من فرق كانت أساسا تعمل بصحافة الدولة كما في حالة الوطن التي جمعت ثلاثين ثم عشرين صحفيا قدموا من المجاهد و الثورة الإفريقية.

و تنتهج آراء أخرى منحى الهادي شلبي، فقد راج في أوساط سياسية و أوساط مختلفة بأن وراء كل جريدة جنرال، و رائد هذه العبارة هو المغربي سولامي المكلف بشؤون الشرق الأوسط و إفريقيا في الجمعية البريطانية للدفاع على حرية التعبير، و قد نقلت كلماته من قبل صحفية بالوطن، في جويلية 1996، مضيفا بأنه لا توجد صحافة مستقلة في الجزائر لأن وراء كل جريدة يقف جنرال و مادتها لا تتعدى تصفية الحسابات بين جماعات من السلطة، و يؤكد بأن مصدره في هذه المعلومات اتصالات هاتفية من جزائريين مقيمين في الجزائر.

و قد حام دائما خيال الجنرالات حول الصحافة الجزائرية الخاصة، سواء بالتأكيد على دعمها أو ردعها، و راجت دائما الشائعات بخصوص تحكم السلطة في هذه الصحافة.

و رأت بعض الصحف الأجنبية كصحيفة **le monde** الفرنسية بان الصحافة المستقلة الجزائرية مسيرة من قبل أجهزة أمنية.

في أكتوبر 1998 اعترفت الغرفة التصحيحية السابعة عشرة لمحكمة باريس بتهمة القذف ، بعد المقال الذي تناول فيه الصحفي jean pierre turquois من جريدة **le monde** مسألة الجنرالات التي تقف وراء الصحافة الجزائرية، و ذلك بعد شكوى تقدم بها حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.

و في موقع تابع للجيش تم نشر قوائم لصحفيين اعتبروا موظفين في مصالح أمنية،كصحفيين عسكريين.و تذهب Elisabeth Schemla إلى التصريح في كتابها " mon journal d'Algérie" بأن الصحافة المستقلة هي ابتكار من السلطة.

و أعاد نور الدين عزوز من جريدة **la tribune** ما ذهبت غليه الكاتبة السابقة بأن الجيش هو من طالب بتعددية و صحافة حرة مباشرة بعد أحداث أكتوبر.

في 2001 صرح بلعيد عبد السلام، بأن وراء الوطن جماعة من وزارة الدفاع و الجنرال تواتي، ودليله على ذلك هو تدخل بعض أجهزة وزارة الدفاع لحل تعليق الوطن في 1998 منهم الجنرال تواتي في الوقت الذي علقت فيه جرائد كثيرة دون تدخل هذه الأجهزة.

و بالنسبة لآيت احمد يعد التعدد الصحفي و حرية الإعلام الواجهة التي من خلالها تحاول السلطة أن تبين للعالم انتهاجها للديمقراطية لا أكثر.

و قد صرح الرئيس بوتفليقة في زيارة للولايات المتحدة سنة 2001 بأن الصحافة الجزائرية أكثر حرية من الصحافة الأمريكية و لكن في الوقت نفسه يتهمها بتسويق صورة سلبية عن الجزائر و يصفها بمصدر كل الآلام.

و قد كتب الصحفي بن سعادة في 12 جوان 2000 " بعض الزملاء يقبلون أن يكونوا الناطقين الرسميين باسم جماعات من السلطة في تصفية حسابات مع الرئيس على الأقل لو ذكروه بأن عهد الأحادية الحزبية قد ولى".

و يرى الأستاذ أحمد شنيقي بأنه في غياب صحافة تقصي يبقى المجال مفتوحا أمام اتهام الصحافة الخاصة بالقذف والتجريح لا سيما و أن صحفييها يمارسون المهنة في المكاتب.

أما التوجه الثاني فيرى أن الصحافة الخاصة ما هي سوى انتفاضة شرعية لإعلام فتي طمح في الوصول إلى نسبة من الحرية في التعبير، إذ يستدل عبد الرحمان محمودي على ذلك بكون أنه قبل 1992، كانت أغلب الجرائ تروج للجبهة الإسلامية للإنقاذ و قادته لغاية جوان 1993، فالوطن لحين ذلك التاريخ فتحت صفحاتها لمحمد حربي و عبي الهواري اللذان اعتبرا التيار الإسلامي رد فعال و شرعي لعنف السلطة العسكرية، كما تضمن الوطن و منذ 1990 أسماء من الصحفيين اللذين كانوا بمثابة الملاحق الإعلامية لحزب عباسي مدني و علي بلحاج كيزيد و هيب أو فتيحة عاقب من جريدة **Algérie actualité**.

استدل الصحفي إلى جانب ذلك باستضافة جريدة **Le matin** لرابح كبير و بالمنشورات الدعائية عبر صفحات الجرائد لكل من الجماعات الإسلامية المسلحة و الجيش الإسلامي المسلح و الحركة الإسلامية المسلحة.

بدأ الحديث حسب هذا الاتجاه عن صحافة مناهضة للتيار الإسلامي في أوساط الصحافة الجزائرية في جوان 1993 بعد اغتيال الطاهر جاووت.

و يشير محمودي إلى أن وضع جملة الصحافة الخاصة في مصف الصحف الممتدة لأيادي السلطة و التي لا تلبي سوى أوامرها من الأخطاء التحليلية الفادحة بالنظر للمعارك الإعلامية بينها و بين السلطة السياسية،و التي انجر عنها اختفاء الكثير من العناوين من بينها **Alger républicain**.

و بغض النظر عن مجموعة بتشين الإعلامية واضحة الأهداف و المعالم الإستراتيجية، فالرهان الذي فرض نفسه على الصحافة الفتية في الجزائر هو الموقف الذي سيتخذ اتجاه التيار الإسلامي ، فإما تقبله كشريك في الصيرورة الديمقراطية أو الوقوف أمام ما يمكن أن ينجم عنه من خنق للحريات العامة و الشخصية.

و يستمر صاحب الاتجاه في تقديم الحجج و البراهين من خلال تقديم نموذج جريدة الجزائر اليوم القريبة من حمروش و التي أعلنت موقفها المؤيد للإسلاميين .

و بخصوص انتماءات الصحف إلى أجهزة أمنية و كونها من أدوات السلطة فقد كانت الحجج النافية لذلك تذهب في اتجاه إدارة الصحف الناجمة عن مخاض 3 أفريل 1990، من قبل صحفيين شباب لم يتعد سن أغلبهم خمس و ثلاثون سنة بالرغم حسب محمودي من أن القوى المالية السياسية قد حاولت احتضانها و ضمها لصفها عن طريق قوة الإشهار و التسهيلات على مستوى المطابع و القروض البنكية.

و إذ استمرت الدولة في إحكام قبضتها على الصحافة العمومية التي نزفت كثيرا من جراء انتقال أغلب صحفييها إلى القطاع الخاص، فإنها لم تتمكن من ذلك مع الصحافة الفتية.

و من المعروف عن عمر بلهوشات مدير نشر الوطن عدم استلطافه لا للعسكريين و لا لمختلف أجهزة الأمن الجزائرية.

و دليل هذا التوجه على استحالة انتماء الصحافة الخاصة للمصالح الأمنية أو العسكرية هو أنها ليست من الكفاءة بمكان أنها تستطيع إحكام القبضة و التسيير لأجهزة متنوعة بما فيها الإعلام المكتوب لا سيما و أن أغلب إطاراتها السامية أحيل على التقاعد بحجة عدم توفر مناصب مالية فور حلول موجة الإرهاب.

ضف إلى ذلك أن القائمين على المصالح الأمنية لم تكن لهم الكفاءة الإعلامية التي تؤهلهم للتحكم في قطاع في منتهى الحساسية كقطاع الإعلام المكتوب، و يقدم المتعاطفين مع هذا الاتجاه دليلا آخر على أن الصحافة الخاصة الموصوفة بالمستقلة لا تنتمي لنفس الجهات هو التباين في المواقف داخلها على أثر حلول وفد عن صحفيين بلا حدود برئاسة روبار مينار في 22 جوان 2000 و كذا انتقال وفد من الصحفيين الجزائريين إلى إسرائيل في 26 جوان 2000، فتضاربت المواقف و تم التصعيد الخطير الذي ترجم في رفض نقابة الصحفيين الجزائريين SNJ، لزيارة مينار بعدما شكك في انتماءات الصحافة الخاصة و صحح هذه الشكوك ضمنيا بعد أن رأى و عن قرب قاعدة الصحفيين الشباب الذين غامروا بحياتهم في مناسبات كثيرة من أجل الفوز بالسبق و الإتيان بالأخبار من مواقع الحدث، كما أن الزيارة لإسرائيل قسمت جموع الصحفيين الجزائريين إلى مؤيد و معارض لها بلغة صريحة و عنيفة و إمضاء لوائح المعارضة، في هذه الظروف تسربت معلومات تخص إلغاء وزارة الاتصال كإعادة لسيناريو حمروش في إدارة الصحافة الخاصة و عدم

تحميل الدولة أية مسؤوليات و هو موقف يفتح المجال لكل التغييرات دون أن يكون للمغيرين أي قدرة على الطعن.

و يرى أصحاب هذا التوجه بأن عمل الصحفيين من القطاع العام ضمن الصحافة المستقلة ليس عيبا في حد ذاته لكون أن مسألة استيراد صحفيين من الخارج لم تكن واردة.

فظروف نشأتها كانت في خضم العهد البن جديدي عندما كلف مجموعة من التقنيين الإصلاحيين يتزعمهم مولود حمروش بتطبيق الإصلاحات التي سطرها، و بالرغم من أن لائحة حمروش تضمنت إجراءات ردعية كضرورة تكوين ملفات تتم الموافقة عليها من قبل لجان تختص في اختيار العناوين الصالحة للصدور، كدليل ضمني على أن حمروش أخفى مناهضة للمشروع الإعلامي الديمقراطي، إلا أن قانون الإعلام الصادر و الممضى من قبل الرئيس بن جديد في 03 أفريل 1990 كان أكثر مرونة و تسامحا لا سيما في المادة 14 منه و التي تتلخص في أن عملية نشر الدوريات حرة و يحصل أصحاب الطلبات بعد دراسة الملفات على التصريح بعد شهرا من تقديمها.

فلائحة حمروش حسب التوجه المناهض لفكرة الانتماءات السياسية و الأيديولوجية للصحافة المستقلة لأجهزة أمنية أو لجهات من السلطة يتصدرهم الصحفي الكاتب محمودي، طمحت إلى إلقاء القبضة على الصحافة الفتية في إطار جملة ما يسمى بالصحافة المستقلة لكن ذلك لم يحدث بعد قانون الإعلام الذي منح الحرية التامة للتعبير.

و تقدم دلائل أخرى على أن الصحافة ليست من أدوات أجهزة من السلطة و هي أن قضايا في منتهى الخطورة غذت صفحات الجرائد و أثيرت في مناسبات عدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مفبركة و مركبة من طرف أجهزة السلطة أو جماعات معينة كقضية القضاة المزورين التي أثارتها**liberté** في مارس 1992 و قضية بلوصيف من قبل الوطن في أفريل 1992، و القضية المعروفة بصار يا ما صار المثارة من قبل le nouvel hebdo في أوت 1990، و قضية بتشين المثارة من طرف الوطن ثم الخبر ثم liberté في جوان 1998 و غيرها من القضايا الشائكة و المعقدة و التي أثبتت تأثيرها على الرأي العام المحلي و حتى الدولي.

و الدافع الحقيقي لإثارة هذه القضايا هو ليس تصفية الحسابات حسب هذا الاتجاه و لكن تلبية الفضول المهني و الجماهيري و المتعلق بكواليس الشخصيات العمومية

و بتفنيد الشائعات أو تأكيدها و بالتالي الوصول للحقيقة من جهة و تحقيق الأرباح المادية من جهة أخرى.

لكن ارتباط تناول هذا النوع من الملفات بتصفية حسابات بين جماعات من السلطة ما هو إلا تحصيل حاصل مرده الأول هو عدم انتهاج الصحافة المستقلة لأسلوب التقصي و غياب ملفات ساخنة قبل سنة1990.

لكن الحرية الجديدة و عدم التقيد بسلم وظيفي يفرض الرقابة و التوجيه و تعطش القراء لمثل هذا النوع من الملفات الساخنة هو الذي دعا الصحافة الجديدة لتناولها.

أهل التوجه المؤيد لفكرة الانتماء الأيديولوجي لجماعات من السلطة يرى أن طريقة الحصول على الملفات تلخصت في جلبها من طرف وسيط وهذا خير دليل على أنها ملفات جاهزة تضرب بها جهات مهينة الجهات النافسة لها.

لكن الرأي المخالف يرى أنه لا في الجزائر و لا في أي مكان في العالم تستطيع الصحافة و عن طريق تحقيق عفوي العثور على خيوط تقود لملفات مهمة، إلى جانب أن رؤساء التحرير يقومون بدراسة معمقة للملف قبل تحقيق الضربة الإعلامية آخذين في الحسبان أبعاد كثيرة قد تؤثر على مستقبل الجريدة كمصداقيتها و المقروئية و أهمية الشبكة التي أعلمت الجريدة و تقييم احتمالات نشر القضية بالسلب و الإيجاب و كل العواقب الناجمة عن ذلك.

و ليس بمقدور أية قوم مهما كانت و مهما كان مصدرها أن تفرض على مدير نشر بترويج وثيقة لا تؤدي به إلا لتحمل مسؤولية قانونية مع احتمال اختفاء الجريدة بكل سهولة، كما حدث لجريدة **الصح آفة** بوهران و **nouvel hebdo** و **Algérie actualité** و **hebdo libéré** الذي اقتحمه أشخاص مجهولون في 21 مارس 1994 و قتلوا ببرودة عاملين بالمؤسسة و أخ مدير النشر و متعاونين مع الجريدة بعد أن كان لها الجرأة في فضح أجهزة من النظام.

أما قضية بتشين و آدمي فقد ترجمت بتعليق الصحف الأربعة بطريقة غير مباشرة مما جعلها تخسر ملايير السنتيمات لكن ما لوحظ هو أن ما زادت هذه الأزمات إلا من مقروئية الجرائد و مصداقيتها و مصادر الإشهار.

و قد صرح شوقي عماري لجريدة **libre Algérie** في 19 جوان 2000 بأن" الصحافة وسيلة تروض، يكفي إقناع أربعة أو خمسة زعماء إعلام بأن العدو هو بتشين".

كطريقة للذهاب منحى اعتبارها من الأدوات السهل التحكم فيها بالرغم من أن الطاهر جاووت أقر بأن المستسلمين للتحكم هم وحدهم من يتحكم فيهم il n'y a que les gens manipulables qui se font manipuler.

و مختلف الإجراءات الرادعة للصحافة الخاصة أو كما يسميها أهل التوجه الداعم لاستقلاليتها بالصحافة المستقلة لدليل على عدم كونها من أدوات السلطة، من قضايا قذف و تجريح على الاعتقالات و إجراءات الاستئناف و الأيادي الحديدية للمطابع للمطالبة بتسديد الديون في أوقات غير مناسبة، و التعليق عن الصدور و تدخل مختلف أجهزة الأمن،مما انجر عنه في الغالب خسائر مادية فادحة و تعذيب القائمين عليها معنويا و ماديا و وقوعهم في فخ التهديد و الوعيد و الضغوطات السياسية المباشرة و غير المباشرة من الدولة التي لا تتوان عن اتخاذ التدابير المحرجة.

فلو تم التسليم أنها فعلا من أدوات السلطة فكيف يحصل لها كل ذلك في الوقت الذي يبقى فيه الأوصياء عليها مكتوفي الأيدي.

و في أغلب الأحيان لعبت المقروئية الخارجية دور حزام أمن للصحافة الخاصة و تجسد ذلك من خلال الجوائز التقديرية التي حازها مديرو بعض اليوميات الجزائرية ك**الوطن**
و **liberté**، كاعتراف لها بالشجاعة الإعلامية.

إلا أن هذا لا يمنع مديري النشر من أن يحيطوا حول جرائدهم علاقات سياسية
و أيديولوجية، دون استثناء أية شخصية و أية وظيفة من المحيط الخارجي، على أن يجعل من هذه العلاقات تستغل لصالح جريدته و صالح قرائها.

و ردا على انتماء الصحف للجنرالات وهو اتجاه الهادي شلبي في الطرح فيقدم محمودي حجج أهمها:

أولا لماذا الانتماء لجنرال دون الآخر مع أن عددهم كبير و يفوق الخمسين.

ثانيا الجرائد المتهمة تسدد تكاليف الطبع منذ 1995 و هي سنة إيقاف دعم الدولة لها

علما أنها كانت في مرحلة غير ناضجة ماليا و أن تكاليف الطبع في الجزائر أغلى منها مرتين في أوربا، أما الإشهار الحكومي فقد منع منعا باتا على جرائد **كالوطن**

و لم يذهب لجرائد أخرى عن طريق المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار إلا بنسب ضئيلة بقرار من رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام، فلماذا لم تتدخل الجنرالات لردع وقف الدعم على الطبع أو لوقف قرار رئيس الحكومة؟

ثالثا اتهم الجنرالات من خلال فرضية وقوفهم وراء الصحافة الخاصة برغبة في ممارسة السياسة و تنظيم الجيش في ذات الوقت، أي لعب الورقتين العسكرية و المدنية معا، لكن الصحافة الخاصة في حد ذاتها مكسب لأن الأجهزة العسكرية التي كانت و في عهد الحزب الواحد تقف في وجه

التيارات المعارضة العاملة في الخفاء تعمل اليوم على الحفاظ على التعددية الحزبية كعامل أساسي للوحدة و الأمن الوطني، فالراجح أن مصالح الأمن العسكري تمتنع عن التدخل في الخط الافتتاحي للصحف لأنها القاعدة الأساسية للإبقاء على الحوار السياسي في إطار سلمي.

إلا أن الـ DRS مديرية الاستخبارات و الأمن تكونت أساسا من عناصر الأمن العسكري التابعة لعهدة الحزب الواحد و هم من الشرطة السياسية للعهدة السابقة ما يدل على أن المعركة الديمقراطية تدور على مستويات كثيرة.

إن الدول قديمة العهد بالديمقراطية تضع مسئولا أمنيا ينتمي لنفس التيار السياسي الذي ينتمي له رئيس الدولة فمن غير المعقول مثلا أن يكون رئيس ال CIA أو DGSE يقود جريدة معارضة دون أن يعود عليه ذلك بأضرار و هو الحال بالنسبة للأمن العسكري في الجزائر.

رابعا تطرقت الصحافة الخاصة لملفات تمس مباشرة الأجهزة الأمنية العسكرية كما فعلت الوطن إثر نشرها لسلسلة من المقالات في 1997 الممضاة من قبل YB التي تنتقد اليمين زروال مستشار سابق و رئيس الأمن السابق و بتشين و زعيم الاستخبارات السرية للجيش الجنرال توفيق.

و تطرقت **liberté** أشهر بعد ذلك لشخصية مهمة تتمثل في رئيس الدرك الوطني الجنرال الطيب دراجي، و ضربة **le matin** للجنرال المتقاعد عطايلية و قضية بلوصيف و الحملة ضد آدمي و بتشين، دون خوف من قوى خفية تتحكم فيها.

وقعت الصحافة في مشاكل جمة مع مصالح الأمن و الجهاز القضائي و فقدت لعدد كبير من أبنائها، فتناول قتل رجال درك بقصر الحيران بالأغواط قاد إلى اتخاذ إجراءات بحبس صحفيين لمدة تتراوح بين ستة و ستة عشرة يوما، و اختيار الهجرة القصرية لبعضهم كبن شيكو الذي تلاه السعيد مقبل على رأس **le matin** فتم اغتياله.أما عمر بلهوشات فقد نجا من محاولتين لاغتياله، و كان مدير **hebdo libéré** من الأوائل الموضوعين تحت الرقابة القضائية لينجو بعدها بسنتين من عملية اغتيال جماعية بعد اقتحام المقر مما أسفر عن مقتل أخيه و آخرين في مجزرة رهيبة و في محيط من الدماء وجد ضمنه العدد 134 مرمى على المناضد تتجلى منه ثلاث كلمات ببنط عريض على الصفحة الأولى: مجرمون، خونة و مرتزقة مع صورة للعربي بلخير وهي إعادة للخطاب العنيف الذي ألقاه اليمين زروال أيامها.

أما الطاهر جاووت مدير أسبوعية **rupture** فيكون من الأوائل الذين قتلوا في ظروف غامضة لم تتضح على الآن.

حوربت الصحافة الخاصة من قبل الإرهاب من جهة و المافيا السياسية المالية من جهة أخرى و يخلص أهل التوجه المناهض للانتماء لأي جنرال بأن كل التضحيات
و الجهود و الأخطار التي تعرضت لها الصحافة المستقلة هي أعلى من أن تكون في سبيل جنرال أو البعض من أمثاله.

أ - الجرائد الوطنية المستقلة و قضية بتشين

بمجرد ظهور قضية بتشين في الفلك الإعلامي الجزائري في جوان 1998 ظهر بجلاء تيارين سياسيين مختلفين: صحف الرباعية **الوطن** و **الخبر** و **le matin** و **liberté**
و صحف مجموعة بتشين بقيادة صحيفة **الأصيل**.
و قبل الخوض في موقف هذه الجرائد من قضية بتشين، نعرج على مختلف المحاولات التحليلية في انتماءاتها الأيديولوجية،
عمر بلهوشات سجل نفسه رسميا في إشكالية الإصلاح لمولود حمروش و بقي قريبا جدا من النظريات السوسيو ديمقراطية لحمروش، و أخرجت محاولة اغتياله للسطح أفكاره الراديكالية المضادة للتيار الإسلامي.
في حين أن عمر بنشيكو فقد فضل البقاء على مسافات بين الاتفاقات الممضاة بين حزبه السابق الـ PAGS و الفريق الحمروشي كدليل على أن كل شيوعي حذر بطبعه من السوسيو ديمقراطية حتى و لو تبنى الليبرالية.
و تتهم جريدة **le matin** بكونها الناطق الرسمي باسم الجناح الراديكالي للجيش لا سيما بعد نشر حوار الجنرال X، و تتهم **الوطن** بانتماءاتها للتيارات المتبنية للحوار و النقاش مع السلطة ، و هذا ما تجلى أثناء اختتام اتفاقيات السلطة مع كل من الANP و ال AIS حينها لعبت الوطن و بقوة ورقة الوئام المدني رغم مقالات نادرة نقدية استعملت كغطاء في حال احتمال فشل الورقة.
و فيما يخص قضية بتشين فقد تناولتها الجريدتان بطرق مختلفة، فدخلت **الوطن** المعركة بلا تردد و بدون ترك أي مجال للشك حيال الرأي الصريح للجريدة في الرجل، في حين أن **le matin** و بالرغم من نشرها لمقالات كل من الطاهر هاني و علي بن سعدن إلا أنها قدمت تعاليق من خلالها أبدت أن رأيها غير نهائي و منفتح على الآراء الأخرى، و من أبرز عناوينها الدالة على ذلك العنوان " بتشين ملاك أو شيطان؟ "، فالجريدة لم ترد خوض معركة لا تعرف نتائجها حتى لو

أبدت تعاطفها مع مناضل الحزب الشيوعي السابق علي بن سعد و عدم إبدائها لهذا التعاطف مع بتشين، و قد تجلى موقف الجريدتين من خلال الإشهارات القادمة من المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار خلال مراحل القضية و التي تمثلت في صفحتين إلى خمس صفحات يومية في **le matin** مقابل عدم حصول الوطن على أية مواد إشهارية طوال تلك الفترة.

لكن اتجاه الجريدة إزاء القضية ظهر بجلاء بعد احد الأعمدة التي كتبها بن شيكو بين قافلة الرسائل المؤيدة، و التي صرح فيها بحقائق عن دعم المسئول الأمني السابق لنادي كروي USMA، فرد عليه و بلهجة عنيفة أقرب منها إلى اللهجة المستعملة في الشارع الصحفي بجريدة **l'authentique** نجيب اسطامبولي، ليكون ذلك بمثابة نقطة انعطاف جديدة تحدد فيها اتجاه الجريدة نحو القضية وبمثابة الشعلة التي أضرمت فتيل الحرب الكلامية بين الجريدتين.

دخلت الحرب على بتشين مرحلة حساسة بإدماج ناد رياضي عريق و ظهرت للرأي العام الصلة التي كانت تربطه بمسئولي النادي، و المتعلقة بالاتفاق الذي جمع بين ناديه القسنطيني CSC و نادي USMA العاصمي سنة 1997 عندما فاز هذا الأخير بالكأس و تنازل عن مباراة النصف النهائي للكأس في السنة الموالية أي 1998 لصالح نظيره القسنطيني بتدخل من بتشين.

و هكذا ودون دراية بالنتائج وضع بن شيكو إصبعه على جرح أخر يتعلق بنادي رياضي عريق زج بنفسه في متاهات سياسية.

و رد بتشين متسائلا عن الجهات المنظمة الخفية التي عملت ساهرة على تلطيخ سمعته في إطار مخطط منظم رسمي.

و رغم إجراءات قضائية بين الجريدتين و تقديم بن شيكو لغرامة مالية قدرها 18 مليون د ج للطرف الآخر، إلا أن **le matin** بقيت الجريدة الوحيدة التي منحت مجالا للرد عبر صفحاتها لبتشين، ففي 16 جويلية 1999 أجرى مراسل الجريدة من قسنطينة حوارا مطولا معه.

أما جريدة **liberté** فلا تخفي اتجاهاتها المؤيدة و القريبة من اتجاهات الحزب الذي كان أصلا سببا في نشأتها.

و هذه الجريدة جاءت مع الجيل الثاني للصحافة الخاصة و هو الجيل الذي اعتبر متحررا من قبضة الإصلاحيين بقيادة حمروش، و قد وضع التصور الأولي لها فتاني صديق سعيد سعدي رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ أيام الدراسة.

و يعد ربراب رجل الأعمال الشهير من أكبر المساهمين في الجريدة، و قد حصل سوء تفاهم بينه و بين الصحفي فتاني سنة 1993، ما أسفر عن إقصاء الصحفي، كدليل قوي على أن الصحفي

المحترف يقصى من المراكز الحساسة لاتخاذ القرار في حال عدم رضوخه لاملاءات السلطة المالية السياسية.

و بما أن من وسائل فرض التبعية المالية على الصحف فرض إجراءات التعليق فإن الإجراء الذي اتخذته السلطات اتجاه **الوطن و le matin** في 16 أكتوبر 1998 و الذي تمثل في العليق لمدة شهر و نصف بعذر عدم تسديد ديون الطبع، لقي مساندة من طرف خمس جرائد من بينها **liberté** فأضربت إلى جانب كل من **le soir d'Algérie** و **la tribune و الخبر و le quotidien d'Oran** إلا أنها سرعان أنهت التعاطف هي و الجريدتين الأخيرتين و سددت ديونها قصرا، أمام ضغوطات قوية.

و قد عرض رجل الأعمال ربراب على **الوطن** أن يساهم في فك ديونها في الوقت الذي رفض المساهمين في المؤسسة ذات أسهم الوطن تسديد هذه الديون، و بعد ثلاثة أيام حصل عمر بلهوشات على صك بملياري سنتيم دفعت لمطبعة الوسط، ليتبع بصك آخر كان بمثابة المنقذ الأخير للموقف، و بالرغم من عدم وجود دليل ملموس على أنه هناك علاقة بين عرض رجل الأعمال و تسديد الديون، إلا أنه لوحظ أسابيع بعد ذلك إن جريدة **الوطن** خصصت صفحتين كاملتين لرئيس metalsider و هو ذاته ربراب، ليبرر من خلالهما انه لم يستورد le rond à profiler و béton و لوحظ أن الصفحتين كانتا في الغالب تخصصان للإشهار، و هذا السبق لم يحصل عليه رجل الأعمال حتى في جريدته.

و رغم تسديد **le matin** لديونه اتجاه المطبعة إلا أنه بقي ممنوعا من الصدور لولا وجود المطبعة الخاصة Sodipresse التي حالت دون أن تكون الجريدة أيامها من شهداء الديمقراطية، و تصفية الحسابات.

أما جريدة **le soir d'Algérie** فقد شهدت صراعا حادا بين المساهمين كل من بوغانم و سويسي بخصوص موقف الجريدة من قضية بتشين، و في أزمة تعليق الجرائد لسنة 1998 أبدت تعاطفا كبيرا مع **الوطن** فتم توقيفها لتعود أسبوعا بعد عودة **الوطن** التي لم تبد أي نوع من أنواع التعاطف تجاهها مما جعل سويسي يتحدث كثيرا عم مفهوم و معنى التعاون بين الزملاء.

وصف بتشين الجرائد التي أطلقت الحملة الإعلامية ضده بجرائدle quadrilatère و هي عبارة عن طريقة و خطة حربية رومانية يكون الجيش بموجبها في وضعية دفاعية، مما يؤول على أنه يتهمها بالانتماء لنفس الجماعات المرجعية بالرغم من أنها تختلف كثيرا في الخطوط الافتتاحية.

هذا و للرجل مجموعته الإعلامية التي تتصدرها الأصيل التي كانت تابعة لعبود هشام، كما جعل من جريدة **l'authentique** منبرا يبرز من خلاله تصورا تمهيديا لرئاسته لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، و في سبيل ذلك استدعيت أقلام من كل من جرائد **l'opinion** و **l'hebdo libéré** و **le chroniqueur** و القناة الإذاعية الثالثة، بإمضاءات مستعارة، و ذهبت كلها في سبيل دعم زروال في انتخابات 1995، و المرافعة عن مشروعه،و كان صهر بتشين هو مدير نشر الجريدة.

و في ظل أسابيع اثبت العنوان دعمه اللامشروط لزروال، و بعد نجاحه تم التخلي عن صحفيي القناة الثالثة متبوعين بالصحفيين من ذوي الاتجاهات العصرانية لتبدأ بعدها عملية التصفية الإيديولوجية.

و انتقل بعدها العنوان من إشكالية دعم لرئيس يخدم الوطن إلى دعم خدمة حزبية لرجل واحد و الدفاع عن مصالح ضيقة.

اشترى بتشين على جانب جهويتين و جريدتين وطنيتين و60 بالمائة من أسهم **demain l'Algérie** لكنه و بعد قضيته في 1998 توقف عن توسيع مجموعته الإعلامية لأنه أدرك أنه سيدخل حربا تفوق قدرته على التحكم و بعد أربعة أشهر من انطلاق الحملة على الجنرال تخلى صهره مدير النشر جبور غالب على رئيس تحرير **l'authentique** من القناة الثالثة ليتم التخلي عليه من قبل بتشين، ليحل محله نجيب اسطامبولي الذي حارب بشراسة **le matin** ليفاجأ ذات يوم بشخصين يأمرانه بالانصراف كطريقة لشكره على كل ما فعله.

و تذهب بعض التحاليل إلى القول أن جرائد الجيل الثاني و من بينها **le jeune indépendant** و**la tribune** و**le siècle** و **el youm** وغيرها ما هي إلا وسائل لإغراق السوق الإعلامية للقضاء على صحافة الجيل الأول الناجحة، و هو ما ذهب إليه احمد عنصر بعد تعليق 1998.

و تذهب تحاليل أخرى إلى الجزم أن صحافة 3 أفريل 1990 تحولت إلى نادي مغلق حددت فيه المواقف الثابتة، و وزعت حصص السوق بمنطق التقسيم الحمروشي على يومية صباحية كبرى و هي **الوطن**، مسائية كبرى و هي **le soir d'Algérie**، جريدة كبرى حزبية و هي **Alger républicain**، و جريدة كبرى باللغة العربية وهي **الخبر**، و ربما جريدة جهوية محتملة في حال الضرورة، إلا أن ذهاب فريق حمروش لم يأخذ معه التقسيم المعنوي السابق فتحولت هذه الجرائد إلى حصون منيعة أمام صحفيين كان ينبغي عليهم إبراز الانتماء السياسي قبل إظهار الكفاءات.

و هكذا فجرائد العهد الحمروشي اتسمت بتباين كبير في حقل التعبير لتكون حصة الأسد لليساريين، بجرائد سياسية دون فسح مجال كبير للثقافة أو الاجتماع أو الاقتصاد.

أما الأسبوعيات الجادة الثلاثة الوحيدة فقد غابت عن الساحة الإعلامية منذ سنة 1995 وهي سنة توقف كل من **l'hebdo libéré** و **la nation** أما الطفرة الإعلامية الديمقراطية في عز الحزب الواحد **Algérie actualité** فقد تم حلها في فيفري 1997.

و قد صفيت الأسبوعيات السالفة الذكر بعدة طرق منها:

*التشكيك في مصداقية الصحيفة كما حصل مع صحيفة **l'hebdo libéré** عندما كتبت الجريدة خبرا تناولته الصحف و الإذاعة الوطنية عن اغتيال صحفية يوم 2 أوت 1995 تدعى عائشة بن عمار و أرفقته بورقة تكريمية عن الضحية، و كذا بورقة أخرى تعد عبر سطورها ضحاياها من الصحفيين الذي يصل إلى الخمسة، و تتناول استدعاء وكيل الجمهورية لمدير نشرها بسبب رسالة لمواطن نشرت في الجريدة في نفس تاريخ صدور عدد الاغتيال، و بتجميد رصيدها البنكي لصالح المطبعة في ذات اليوم، لكن في اليوم الموالي أنبات وسائل الإعلام بان الجثمان الذي وجد كان لصحفية تدعى نعيمة حمودة و ليس للصحفية العاملة بالجريدة بالرغم من أن الصحفية المغتالة سبق و أن عملت بالجريدة، لكن الجريدة لم تتناول الخبر الجديد في الصفحة الأولى خشية أن يحسب عليها بأنها وسيلة للمتاجرة بأخبار الموتى.

*الضغط الأمني و القضائي و التشكيك في نشر ما لم ينشر حيث أنه و في نفس الجريدة السالفة الذكر لم يتم بتاتا نشر حوار لصحفي مساهم يدعى عبد الناصر بن حمزة أجراه مع محمد سنيقري عضوle conseil national des transitions et remises manuscrites الذي و بالرغم من عدم نشر الجريدة للحوار اتهم الصحفي بفبركة كاملة للحوار و أرسل احتجاجا للجريدة و نسخة منه لرئيس الجمهورية و رئيس المجلس الشعبي و وزارة الدفاع و الداخلية و العدل.

لكن السؤال الذي طرح نفسه بقوة هو عن سر علمه بمحتوى الحوار ما دام لم ينشر مع العلم أن مما جاء فيه تقديم الصحفي لثلاثة أسماء حملها كافة المسئولية على ما يجري في الجزائر اثنان منهما حملا مسئولية اغتيال بوضياف و الثالث مسئولية سجن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إيهام الرأي العام بمفاوضات مع الأجنحة المسلحة.

لكن استدعي مدير النشر على مصالح الشرطة و سئل عن الطريقة التي وصلت بها الوثيقة غير المنشورة للجريدة، التي أعلنت رفضها الصريح لترشيح زروال للانتخابات الرئاسية و نقد وزيره المستشار بتشين، و قضى الصحفي ثلاث سنوات في السجن إثر القضية.

و أثناء المحاكمة رفض القاضي ذكر الأسماء و تكرست قدرة القوى على خلق قضايا لردع الجرائد وسيلتها الشرطة و جهاز القضاء.
يرى بعض المحللين أن إنهاء الأسبوعيات كان بمثابة إنهاء كل تفكير معمق و كل حوار ذو جودة، خاصة و أن للأسبوعيات شأن الأحزاب السياسية خاصية هيكلة
و توضيح معالم الفضاء السياسي، و مساهمتها في تثبيط مشاريع مجهولة المقاصد
و منح الساحة السياسية و حتى رئيس الجمهورية شبكات تحليل إضافية لفهم الواقع
و التغيير فيه.

ب- الصحافة الجزائرية المستقلة و التصفية الجسدية

بدأت بوادر الرسائل المهددة للصحفيين في سنة 1991 متبوعة بقوائم المحكوم عليهم بالموت من قبل الجماعات المسلحة، و هو ما جعل الكثير منهم يفضل الهجرة إلى الخارج لا سيما إلى فرنسا و كندا و العمل في الغالب بميادين بعيدة كل البعد عن المجال الإعلامي.
و من بين أول المهددين الصحفي مدير نشر **الوطن** عمر بلهوشات الذي نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال في باب الزوار إذ بعدما أوصل طفليه إلى المدرسة رشقت سيارته بوابل من الرصاص.
علما أن طاقم **الوطن** تلقى قرابة المأتي رسالة تهديد و العديد من المكالمات الهاتفية المهددة بتصفية الصحفيين.
و في 26 ماي 1993 تعرض الصحفي من جريدة **ruptures** الطاهر جاووت إلى هجوم مسلح بموقف السيارات في حيه باينام، ليتوفى بعد أيام من الوقوع في غيبوبة، تاركا مقولته الشهيرة"إن تتكلم تمت، و إن تصمت تمت، فتكلم و مت"، و قد سميت بعد اقتراح بإجماع من طرف الصحفيين دار الصحافة بساحة أول ماي بالعاصمة على اسمه.
و قتل ثمانية صحفيين آخرين في سنة 1993.
و في سنة 1994، دخلت الواجهة مع الصحف حربا أخرى تمثلت في منع وصولها إلى أماكن معينة كالبليدة و خميس مليانة و الشلف و المدية و بعض الأحياء من العاصمة.
و في أوت 1995 و عن طريق الملصقات تم منع بعض العناوين الصحفية في كل من غديل و وهران.

و بين 1993 و 1997 اضطر الكثير من الصحفيين إلى العمل بدون رزنامة ثابتة و العيش في أماكن تمويهية مختلفة، ما عبر عنه الصحفي السعيد مقبل بالوصف الشهير للصحفي السارق في ورقة كتبها في 1994.

أصبحت الأقلام الشهيرة تمضي بأسماء مستعارة، و لم يعد للصحفي حرية التنقل و ممارسة عاداته اليومية بتلقائية و لا المشاركة في تشييع جنازات الأقرباء، و لا حتى زيارة الموتى كما حصل مع الصحفي جمال زعيتر من جريدة **الجمهورية** الجهوية الصادرة في وهران في 17 فيفري 1995، عندما اغتيل عن عمر يناهز التسع و الثلاثين عاما بينما كان يزور قبر والدته في غديل بوهران.

و في 20 أوت 1995 اغتيل رئيس الركن الخارجي بجريدة **le matin** الصحفي عمر أوغني عندما كان في مأتم والده و من المفارقات العجيبة أنه في اليوم الذي صدر فيه العدد المتضمن نعي والده كتب خطءا اسمه ليتم تصحيح الخطأ في اليوم الموالي أي يوم اغتياله بعبارات التمني له بطول العمر، بعدها بأسبوعين و تحديدا بتاريخ 03 سبتمبر 1995اغتيل الصحفي من ذات الجريد المراسل من تيزي وزو الصحفي سعيد تازروت.

في 30 أكتوبر تم تفكيك سيارة مفخخة بحوالي 300 كلغ من المتفجرات من أمام مقرجريدة **le matin**بحسين داي مما جعلها تتخذ قرار العودة إلى دار الصحافة بساحة أول ماي.

و قد اغتيلت الصحفية نعيمة حمودة التي كتبت دوما في الركن الثقافي لجرائد متنوعة ك **le soir d'Algérie**، **le quotidien d'Oran**، **le matin**،**révolution africaine**، و غيرها من الجرائد،بتاريخ 2 أوت 1995 لتكون الصحفية المرأة الرابعة اغتيالا، بعد أن افتتحت القائمة بالصحفية ياسمينة دريسي من جريدة **le soir d'Algérie** في 11 جويلية 1994، ثم الصحفية بالتلفزيون رشيدة حمادي التي اغتيلت بتاريخ 31 مارس 1995 عندما كانت رفقة شقيقتها تنتظر السائق، لتتبعها رشيدة دحماني و أسماء أخرى كـ مليكة صابور من **الشروق** و ياسمينة بريخ من Radio culture و سعيدة جبايلي من الحياة العربية و نعيمة إلول من التلفزيون ضحية الانفجار للسيارة المفخخة أمام دار الثقافة بالعاصمة في 11 فيفري 1996.

و تم إحصاء رقم 24 صحفيا مغتالا خلال سنة 1995 ليمثل وحده نصف الرقم المسجل في العالم حينها و ليبلغ أخذا بعين الاعتبار العدد المسجل منذ 1993 إلى 52 صحفيا مغتالا.

في 1996 تعرض سبعة صحفيين للاغتيال منهم الذين تعرضوا للاعتداء بالسيارة المفخخة أمام دار الصحافة كالصحفي علاوة أيت مبارك و محمد ضربان و جمال درازة من **le soir**

d'Algérie في الوقت الذي دمرت فيه و عن كاملها مقرات **le soir d'Algérie** و **l'opinion** **و الشباك**.

و تم إحصاء مقتل 100 صحفي إلى غاية 1997، إضافة إلى خمسة صحفيين مفقودين، أدانت منظمة صحفيين بلا حدود بشدة عدم اتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق في ظروف اختفائهم.

و مست التصفيات الجسدية الصحفيين من القطاع العام و الخاص على حد السواء و الصحف العربية و الفرنسية و لم تفرق بينهم من خلال موقعهم في السلم الوظيفي.

و قد اغتيل في مارس 1995 مسئول مركز الإعلام للأمم المتحدة بالجزائر وسيم لحرش في يوم افتتاح القمة الاجتماعية لكوبنهاجن بسيدي موسى.

كما توفي الصحفي بوسعد عبديش كاتب الأعمدة بالمجاهد بعد انفجار سيارة مفخخة في حسين داي تاركا رسالة مأساوية يتحدث فيها عن حالته المزرية كصحفي عاطل عن العمل بعد أن سرح من المجاهد في 1991 بعد رفضه كتابة مقالات تملى عليه محتوياتها، فوجد نفسه أكبر من أن يبدأ من جديد و أصغر من أن يتقاعد، و ترك في آخر رسالته رقم حسابه الجاري للذين بوسعهم أن يمدوه بيد العون في مرحلته الانتقالية الصعبة.

و إزاء هذا الوضع و لا سيما بعد التفجير الذي ضرب دار الصحافة في فيفري 1996 اتخذت تدابير لأمنية مشددة كتخصيص طابق لرجال الأمن و مراقبة كل الزوار دون استثناء و كذا سياراتهم و وضع كاميرات للمراقبة.

و على جانب تغيير عاداتهم اليومية كإجراء وقائي، استفاد بعض الصحفيين من أسلحة لتأمين سلامتهم، لكنها كانت السبب في قتلهم عن طريق حركات خاطئة و هو الحال بالنسبة لكل من المصور قادر بوكرش في 14 جوان 1997 و خير الدين عمير مدير **la tribune** في جوان 2000، و رشيد حمداد مراسل الوطن من تيارت في سبتمبر 2001 الذي طالما أمضى باسم مستعار لزميله الصحفي عاشور بلغزلي Achour bel المراسل من تيزي وزو كطريقة منه لتخليد ذكراه بعد أن اغتيل في نوفمبر 1996 مكانه بعد خطئ في تحديد الهدف.

في ديناميكية تحول البلاد نحو الديمقراطية و دولة الحقوق كانت الصحافة السبيل الأمثل الذي ينتهجه المجتمع المدني للتعبير عن آرائه، و أهم ردود الأفعال اتجاه الوضع هو الإضراب الذي قام به الناشرون للصحف بعد اغتيال الطيب بوطرفيف الصحفي بالإذاعة الوطنية في 16 أكتوبر 1994 أيام 19، 20، و 21 أكتوبر متبوعا بيوم إضراب عام في16، 17، 18 ديسمبر 1994.

أما على الصعيد الدولي فقد ندد المدير العام لليونسكو Federico Mayor بعمليات اغتيال الصحفيين الجزائريين و خصصت المنظمة العالمي للصحفيين يوما تضامنيا مع الصحفيين الجزائريين و قدم كل من Bernard Benyamin و Paul Nahon جائزة السبعة الذهبية التي حصلا عليها لأحسن روبرتاج سنة 1997 قدماها إهداء إلى زملاء المهنة في الجزائر نظي الأوقات الصعبة التي يعيشونها.

في جوان 2000 خصصت قناة أبو ظبي تحقيقا من 52 دقيقة لرئيس تحرير **الخبر** الصحفي المغتال عمر أورتيلان الذي كان يستعمل الاسم المستعار بوجمعة في كتابة افتتاحية الجريدة التي تخلت عنها بعد اغتياله في 3 أكتوبر 1995، ليكون آخر عنوان يكتبه هو " أيها السلام...اظهر".

و قد ظهر اسم سبع و ستون صحفيا جزائريا في النصب التذكاري لحريات الصحافة في Freedom park بفرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية من بين حوالي 750 اسما لصحفيين قتلوا في العالم بأسره، بين سنتي 1991 و 2001.

و تحت رعاية الفدرالية الدولية للصحفيين FIJ قام المجلس الأوربي للتضامن من أجل الديمقراطية في الجزائر، CESDA، بإنجاز بطاقات مصورة للصحفيين المغتالين، لكن الفكرة لم يرحب بها في الأوساط الصحفية الجزائرية لا سيما بعد توزيع بطاقة بـ 100 ألف نسخة للصحفية كريمة بنور في الوقت الذي هي فيه حية ترزق.

و قد أثارت قضية أبناء الصحفيين المغتالين ضجة إعلامية كبيرة سنة 1998 بعد رفض السلطات الجزائرية السماح لهم بالسفر إلى الخارج بعد دعوة من منظمة إنسانية.

سنة 1999 تم إنشاء الجمعية الوطنية لعائلات الصحفيين المغتالين من طرف الإرهاب ANFAJAT بقيادة مريم عبادة أرملة مصطفى عبادة مدير التلفزة الجزائرية الذي اغتيل في برج البحري في 14 نوفمبر 1993، و قد قامت هذه الجمعية بوضع لوح تذكاري في ساحة بالعاصمة الجزائرية لقبت بساحة حريات الصحافة.

و تعمل الجمعية الوطنية ضد النسيان و الخيانة بواسطة أرملة زين الدين عليوة الصحفي بجريدة **liberté** و المغتال في 5 جانفي 1995في البليدة على تكريم ذكرى الصحفيين في أماكن اغتيالهم.

7- خطاب الصحافة الجزائرية اتجاه السلطة قبل 1988 (139)

لتحليل الخطاب الذي تناولته الصحافة الجزائرية اتجاه السلطة الحاكمة، قام أحمد بن زليخة بدراسة تحليلية حلل من خلالها مضمون أحد أركان أسبوعية **Algérie actualité** عنوانه vice versa لصاحبه عبد الكريم جاد، خلال الفترة الممتدة بين 1985 و 1987، و قد بلغ عدد المقالات المحللة 54 مقالا.

و يعود سبب اختيار الباحث لهذه الصحيفة لكونها تتجه لفئة مثقفة نسبيا، و تتبنى خطا افتتاحيا يعتمد على تحاور الأفكار و التركيز على تناول المواضيع الاجتماعية
و الثقافية.

و نظرا لظروف تفرضها العملية الإنتاجية لا يمكن نفي أن الجريدة قد تبنت خطا افتتاحيا يعمل على إعادة عرض الخطاب الرسمي للسلطة، و هذا من خلال الافتتاحية لكن ركن vice versa اعتبر لدى المحللين بمثابة الرأي الحقيقي للجريدة، لكونه يتسم بحرية نسبية في تناول المواضيع.

شغل الركن الصفحة الأخيرة للجريدة، مقترحا رؤية مخالفة للخطاب الرسمي و لكن بطريقة غير مباشرة، مع التركيز على تناقضات الخطاب الرسمي مع الواقع، و ربط الأحداث بتأويلات أيديولوجية تختلف عن محتويات الخطاب الرسمي للسلطة.

و تم تقسيم اهتمامات الركن إلى ثلاثة محاور أساسية و هي السلطة السياسية و المجتمع
و الإعلام.

ففي المحور المتعلق بالسلطة ركز الصحفي طوال الوقت على طبيعة السلطة و الفاعلين فيها، و مختلف الأعمال التي تقوم بها و أجهزتها، فقد اعتبر أن السلطة هي الدولة و هي دولة قوية متناسقة الأركان، واعدة بديمقراطية محتملة، إلا أن الظاهر يختلف عن الباطن فعدم تناول الصحفي عبد الكريم جاد بالتحليل لأي خطاب سياسي يجزم بأن القرارات الرسمية هي نتاج رغبة شعبية، عدم التناول يدل على إقرار الجريدة بأن السلطة هي كذلك سلطة اتخاذ القرارات في الخفاء و الكواليس، و يعتبر الكاتب الصحفي بأن هذه السلطة مقارنة مع سابقاتها تتسم بقدر من التسامح القابل للزوال في حال الخروج عن حدود بعض الخطوط الحمراء المرسومة من قبل السلطة.

أما فيما يخص ممثلي السلطة فقد حصرهم الكاتب الصحفي في شخص رئيس الجمهورية، حيث أعيدت خطاباته لكن دون أن يلقب إلى جانب رئيس الجمهورية بالأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، رغم تداول هذا اللقب في الخطابات الرسمية، و تأخذ الجريدة بعين الاعتبار لخطابات

الرئيس الناقدة لوضع راهن في قطاع ما، و انطلاقا من ذلك تتم صياغة فرضيات تنفي أو تثبت بمقارنة المضمون في الخطاب الرسمي مع الواقع.

لكن النقد المباشر لرئيس الجمهورية لم يرد مطلقا، هذا إلى جانب التطرق لفاعلين آخرين كالولاة و الوزراء لا سيما إذا تعلق الأمر بأخذهم لقرارات تخدم الانفتاح السياسي و الاجتماعي.

أما أعمال السلطة فقد حصرتها الجريدة عن طريق الركن في القرارات المتعلقة عموما بالاقتصاد و الثقافة و نادرا ما يتناول الركن القرارات السياسية.

لم يتعرض النظام لنقد مباشر خصوصا اتجاه الحزب الحاكم، و لوجود خلافات بين أجهزة السلطة و إداراتها و المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي لقيت معارضة منها، فقد اعتمدت الجريدة على هذه النقطة بالذات لنقد الموقف و السلطة بطريقة غير مباشرة.

و تتمثل مواقف الجريدة إزاء التيار الإسلامي الذي بدأت بوادره مع بويعلي، في تهميش الحركة و وصفها بالافتقار إلى المفاهيم المعاصرة، و نظرتها الضيقة للعالم و التشكيك في قدرتها على مواكبة العصر.

أما خطاب الجريدة حول الإعلام فقد اتسم بنوع من الجرأة في وصفه بتبنيه للغة عقيمة خشبية و بنوع من الجمود، لكن أسباب ذلك أرجعت أساسا إلى التضييق السلطوي للطريق في سبيل الوصول إلى مصادر المعلومات و احتكارها لمصادر الأخبار، و لم تذكر الجريدة من خلال ركن دور الصحفي في ظروف كهذه، و الاكتفاء في حصر الثنائية (صحفي/خبر) في vice versa مصدر الأخبار لا أكثر.

فالخطاب نحو الإعلام يتجه إلى توريط السلطة بطريقة غير مباشرة في احتكار المعلومات و تضارب الخطاب مع الواقع و استعمال لغة خشبية سببها إما رقابة ذاتية موروثة أو التركيز على صعوبة الوصول لمصادر المعلومات، و تم اقتراح دعوة للديمقراطية في الإعلام بالاعتماد على خطاب السلطة و اقتباس ذلك منه، و تبرئة الجريدة من كونها امتداد للسلطة.

و يخلص الكاتب المحلل في الأخير إلى أن جريدة **Algérie actualité** تتبنى خطا افتتاحيا يظهر في افتتاحية ممضاة من طرف مديرها نلخصها في محاولة الإجابة على السؤال ما هو الجديد في خطاب السلطة حول الواقع؟ فهي بمثابة القراءة الإعلامية لخطاب السلطة حول الواقع.

في حين تبقى المقالات المتضمنة في الجريدة إلى تقديم الجديد في الواقع دون التطرق لخطاب السلطة.

أما ركن vice versa القار بالصفحة الأخيرة، على شكل عمود للصحفي عبد الكريم جاد، فقد جمع بين الاتجاهين السابقين حيث قدم الواقع و ربطه برهانات تضمنها الخطاب السلطوي في محاولة للخروج بتضاربات و تناقضات بين الخطاب و الواقع.

أما أيديولوجيا فقد عارض هذا الركن معارضة صريحة التيار الإسلامي و الاشتراكية الموجهة، و تبنى دعوة للديمقراطي لكن باحتشام، عن طريق إما الخطاب السلطوي أو اقتراح تطبيق مظاهر مجسدة للديمقراطية كاعتماد لغة بربرية في برامج التلفزيون.

فالخطاب بصفة عامة يعتمد على الإيحاء و القراءة الضمنية متبنيا إستراتيجية Dire sans le dire tout en le disant و ذلك فرارا من رقابة اتسمت بها تلك الفترة.

- **الخطاب الإعلامي بعد أزمة الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991**

في ظل تغيرات نتجت عن أحداث أكتوبر 1988، ظهرت على الساحة السياسية تيارات متنوعة كانت تنشط في الخفاء أبرزها التيار الإسلامي و البربري و الشيوعي، و هذا في شكل أحزاب سياسية.

و على رأس الأحزاب الإسلامية تموضع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، متبنيا خطابا يرتكز على العاطفة الدينية و على بعث الهوية الإسلامية كهوية ثقافية للمجتمع الجزائري، إلى جانب مناهضته الجذرية للنظام الحاكم، و في كنف المجتمع الجزائري لأخذ التيار الإسلامي بعدا كبيرا و حضي بتغطية إعلامية ضخمة.

في 26 ديسمبر 1991، و في أول انتخابات تشريعية في جزائر التعددية السياسية، حاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أعلى نسبة مقاعد ب 170 مقعدا في الدور الأول، بانتظار الدور الثاني في جانفي 1992، و كان هذا الانتظار بمثابة التمهيد لتولي الحزب للتسيير السياسي للبلاد و لإدارة دواليب الحكم فيها.

في 11 جانفي 1992، أعلن رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد عن استقالته و من ثمة إلغاء الانتخابات التشريعية.

فتولدت عن صدمة المناهضين و المعارضين للتوجه الإسلامي الرافضين للأيديولوجية الإسلامية الناتجة عن النجاح الساحق في الدور الأول، صدمة أخرى عاشها مناصرو التوجه الإسلامي.

وفي مجال زمني قصير انقسمت الجزائر سياسيا و إعلاميا على أيديولوجيتين متعارضتين و مشروعي مجتمع متضاربين.

أيديولوجية التيار الإسلامي و أيديولوجية التيار المعاصر، اللذان تقابلا في ميدان اسمه الصحافة.

و لتحليل مضمون الخطاب الإعلامي اتجاه هذه الأزمة و تداعياتها و الأطراف المتسببة فيها، قام أحمد بن زليخة بتحليل مضمون سبعة صحف دورية من خلال افتتاحياتها لأن هذا الشكل الإعلامي هو الأكثر تعبيرا عن علاقة الجريدة بالعالم الخارجي و بالحقيقة التي تنقلها للقراء.

و قد اتسم الخطاب بصفة عامة بحرية تكاد تكون مطلقة في مواجهة مباشرة بين التيارين بعد أن كان يلتمس هذه الحرية من النظام.

و تمثلت هذه الجرائد في:

* **Algérie actualité**: أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية بحجم التابلويد من قبل مؤسسة عمومية EPE Algérie actualité من 32 صفحة و برقم سحب يعادل 18000 نسخة يوميا في آخر 1991.

تتبنى خطا افتتاحيا قريبا من الأوساط المثقفة و تضع مقاربة للإعلام تعتمد على التفكير و تتسم كتاباتها بحوار الأفكار و الشمولية و منح أهمية قصوى للوقائع السوسيو ثقافية.

* **الصحوة**: أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية بحجم التابلويد من طرف المؤسسة ذات المسئولية المحدودة النور، برقم سحب 20000 نسخة يوميا في آخر 1991، و قد أسست بعد لائحة مولود حمروش من طرف صحفيين كانوا في القطاع العام و توقفت عن الصدور في 1992.

تبنت خطا افتتاحيا مؤيدا للتيار الإسلامي و عرضت النظرة الإسلامية للمحيط و للعالم لطن لم ترتبط بحزب إسلامي محدد.

* **الفرقان**: أسبوعية تصدر بلغة فرنسية غالبة و مهيمنة على صفحات الجريدة، و كذا بالغة العربية، صدرت في 1991 و توقفت عن الصدور سنة 1992، من طرف حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى جانب المنقذ و البلاغ متكونة من 24 صفحة بحجم التابلويد.

خطها الافتتاحي هو الترويج لمبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وسط الجمهور المتشبع بثقافة فرنسية.

* **l'hebdo libéré**: أسبوعية باللغة الفرنسية من 32 صفحة بحجم التابلويد سحبت برقم سحب 65000 نسخة يوميا في آخر 1991، و هي استمرارية لـ nouvel hebdo بعد توقفها عن الصدور إثر سوء تفاهم صاحبها مع الطاقم الصحفي التحريري العامل بها.

تبنت خطا إعلاميا مناهضا للحكومة معتمدة على أسلوب صحافة التقصي، و قدمت في أحد أعدادها تقريرا للقاء سري بين رئيس الحكومة و السلطات الفرنسية حول التجارة الخارجية و إيلاء مشروع هام لمجموعة لا تعنيها مصلحة الجزائر في شيء.

* **la semaine**: أسبوعية باللغة الفرنسية صدرت سنة 1991 و توقفت سنة 1992 من طرف المؤسسة ذات المسئولية المحدودة la semaine publicom بحجم التابلويد و 24 صفحة و 32000 نسخة يوميا سنة 1991.

تبنت خطا افتتاحيا مؤيدا للتوجه الإصلاحي لجبهة التحرير الوطني ممثلا من قبل مولود حمروش.

* **يومية الوطن**: باللغة الفرنسية صدرت سنة 1990 من قبل الشركة ذات المسئولية المحدودة الوطن presse من 24 صفحة بحجم التابلويد برقم سحب 130000نسخة يوميا في آخر 1991.

تبنت خطا افتتاحيا إعلاميا إخباريا مستقلا منفتحا على المجتمع لا يعتمد على الإغراء أو التشهير.

* **يومية le matin**: صدرت سنة 1991 باللغة الفرنسية من طرف الشركة ذات المسئولية المحدودة le matin من 24 صفحة من حجم التابلويد برقم سحب أولي 87000 نسخة يوميا في أواخر 1992 من طرف صحفيين من Alger républicain الذين أوقفت جريدتهم بعد توجهاتها الشيوعية.

خطها الافتتاحي هو تقديم الخبر كما هو في الواقع دون تحليله و التوسع فيه و معارضة تامة للتيار الإسلامي.

و خلص الباحث في النهاية لما يلي:

اتجه خطاب الصحافة نحو السلطة قبل 1988 من خلال Algérie actualité و في ظل مرحلة اتسمت بأحادية الحكم من قبل جبهة التحرير الوطني بنوع من المحاولات الخفية للوصول لاستقلالية عن خطاب السلطة السائد.

لكن هذه المحاولة للوصول لخطاب لا يرتبط بالخطاب السلطوي لم يكن مباشرا بل اعتمد على إما إعادة خطاب السلطة لتعرية التناقضات أو إعادة تأويل المحتوى بقراءته من زوايا أخرى و ترجمته بمفاهيم جديدة.

إلا أن ظروف الإنتاج كانت من أهم عوائق استقلالية الخطاب الإعلامي عن الخطاب السياسي للسلطة.

أما خطاب الصحافة بين 1991 و 1992 خلال أزمة إلغاء الانتخابات التشريعية في مرحلة اتسمت بالتعددية السياسية و حرية التعبير فقد اتجه نحو أيديولوجيتين الإسلامية و الإصلاحية.

و قد كانت الافتتاحيات هي الشكل الإعلامي الأكثر تجسيدا لهذه الاختلافات الأيديولوجية.

و تحولت الافتتاحية من شكل إعلامي معبر عن المواقف و مقنعا بمصداقيتها على التفصيل في أفضال الأنا و مساوئ الآخر ضمن مجتمع إما يدمج إحدى الإيديولوجيتين أو يقصي الأخرى بدون احتمال وسط.

إلا أن هذه الحرية النسبية تدعو للبحث و التقصي عن شروط الإنتاج لكل خط افتتاحي لأنه و بأي حال من الأحوال لا يمكن التغافل عنها.

فالخطاب الإعلامي باللغة الفرنسية عرف تطورا واكب التطورات التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، في محاولة للتحرر من خطاب السلطة الرسمي، وصولا لمواجهة إيديولوجية لتيارين متعارضين لكنهما من نتاج نفس المجتمع.

الفصل الرابع

الخطوات المنهجية الخاصة بتحليل المضمون

بعد جمع الأعداد المشكلة لعينة البحث، و التي تناولت موضوعين أساسيين و هما قضية محاكمة بنك الخليفة و الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية لسنة 2007، جاءت خطوة القراءة الموسعة و المتكررة لمضمون تلك الصحف،في ضوء الإشكالية و أهداف الدراسة، قصد تحديد مجموعة من الفئات التي تعبر عن الواقع الحقيقي للجرأة الإعلامية في صحيفة الخبر و طريقة تناولها للقضيتين.

أ - **<u>تصنيف المحتوى إلى فئات</u>**

تحاول فئات التحليل الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال إجابتها عن الأسئلة التالية:

- **ماذا قيل؟** أي مادة المحتوى و الأفكار و المعاني التي يحتويها مضمون الصحف.
- **كيف قيل؟** أي الشكل الذي قدم به المحتوى في الصحيفة التي تم اختيارها في إطار عينة الدراسة، و على ضوء ذلك و بعد القيام بمسح استطلاعي لعينة أعداد الصحف المختارة تم تقسيم الفئات إلى قسمين رئيسيين:

<u>القسم الأول:</u> يتناول فئات المضمون (أنماط التحرير) و تشمل:

- **فئة الموضوعات الرئيسية:** الغرض من هذه الفئة هو الكشف عن أهم مراكز اهتمام صحيفة الخبر اليومية المستقلة فيما يتعلق بموضوعي الدراسة ألا و هما قضية بنك الخليفة و الانتخابات التشريعية، و أهم الأفكار التي تناولتها الجريدة سواء بالتغطية أو النقد و التحليل أو التقصي.و من بين أهم الموضوعات المتناولة في قضية بنك الخليفة:تغطية مفصلة لأطوار المحاكمة، ضلوع شخصيات سياسية في تزكية مجمع الخليفة و غيرها من المواضيع أما بالنسبة لموضوع الحملة الانتخابية للتشريعيات فكانت أهم المواضيع هي جولات المرشحين في إطار الحملة الانتخابية، إيديولوجية الأحزاب و غيرها من المواضيع.

- **فئة مجال المضمون:** و ذلك بتناول السياق الذي عولج ضمنه المضمون وقد تم تقسيمه في هذه الدراسة إلى كل من المجال السياسي، المجال الإعلامي أو الإخباري، المجال الاقتصادي و المجال الاجتماعي.
- **فئة مصدر المادة الإعلامية:** لتحديد مصادر المحتوى الذي تنشره الصحيفة.
- **فئة السمات:** أي الشخصيات التي تناولها المضمون لإبراز أهمها و أكثرها استقطابا لاهتمام الصحيفة و كذا لتحديد درجة علاقة موقع الشخصية السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بتناولها بالتحليل أو التغطية.
- **فئة الاتجاه:** تعتبر من أكثر الفئات شيوعا، فهي قراءة ضمنية للمضمون و فيها يتم تصنيف المحتوى بناءا على المحددات التي تعكس الاتجاه السائد في مادة الاتصال،و التي حددناها في النعوت و الأوصاف و المكونات العاطفية و استعمال الأسماء كاملة أو مختصرة و العبارات الإيحائية أو التضمينية بمعانيها المضمرة، و استعمال الأرقام و ما تم التركيز عليه في العناوين و مقدمة المتن طبعا بمقارنتها بالمضمون. و بناءا على المحددات السالفة الذكر، يتم تحديد الاتجاه المؤيد (الإيجابي) أو المعارض (السلبي) أو المحايد (المتوازن) كما يتم معرفة مدى جرأة الصحيفة على تعرية الواقع.
- **فئة وظيفة المضمون:** تحديد نوع الوظيفة التي يجسدها مضمون مواضيع العينة و قد حصرناها فيما يلي : الإعلام و الإخبار، الشرح و التفسير، التعبئة و التجنيد، الدعاية و الإشهار، التوعية، عامة غير محددة.

القسم الثاني: يتناول فئات الشكل (أنماط الإخراج الصحفي) وتشمل:

- **فئة الشكل أو القالب الصحفي:** و ذلك بإحصاء جميع الأشكال الصحفية التي قدمت بها كل من قضية المحاكمة و الحملة الانتخابية للتشريعيات.
- **فئة المساحة:** تحديد الحيز المكاني من الجريدة الذي خصص للمضمون.
- **فئة الموقع:** تحديد موقع المادة في الصحيفة سواء كانت في الصفحة الأولى أو الأخيرة أو الصفحات الداخلية.
- **ترتيب المضمون:** انطلاقا من الصفحة الأولى يتم ترتيب المضمون حسب المعالجة التيبوغرافية للعنوان و بالتالي يتم تحديد أهميته.

- **فئة تكرار المادة الإعلامية:** تحديد الأعداد من صحف العينة التي تطرقت للمضمون.
- **فئة الصور و الرسوم:** تحديد الصور أو الرسوم الكاريكاتورية التي رافقت المضمون أو عالجته.
- **فئة أرقام السحب:** تحديد أرقام السحب التي نزلت بها أعداد العينة لربطها في مرحلة موالية بأهمية المواضيع المتناولة ضمنها.

ب- تحديد وحدات التحليل:

تمثلت وحدات التحليل التي اعتمدنا عليها في دراستنا في وحدة الفكرة لأنها الأنسب للتعبير عن المعاني العامة لمختلف الأشكال الإعلامية التي تمت وفقها التغطية الإعلامية بجريدة الخبر لموضوعي المحاكمة و الحملة الإنتخابية، فقد قمنا بقراءة شاملة لمختلف الأشكال الإعلامية ثم قسمنا كل محتوى إلى مجموعة من الأفكار الأساسية العامة.
أما وحدة قياس المساحة فقد تمثلت في السنتيمتر المربع.

ج- صياغة استمارة تحليل المضمون

قمنا بتصميم استمارتين لتحليل المضمون الأولى خاصة بموضوع محاكمة بنك الخليفة و الثانية بالحملة الانتخابية تتضمن كل واحدة منهما عدة محاور (هي فئات تحليل المضمون)، و التي تتألف بدورها من عدة أسئلة، بعد صياغتها- في ضوء المعطيات النظرية و المرحلة الاستطلاعية للصحف التي شكلت عينة الدراسة- تم عرضها على أساتذة مختصون و أدخلت عليها التعديلات المطلوبة لتظهر في شكلها النهائي متضمنة الفئات التالية:

* **بيانات أولية:** تتضمن:
- التوزيع الأسبوعي للعدد
- تاريخ صدور العدد
- رقم العدد
* **بيانات كمية:** تتضمن:

***- فئة الشكل أو القالب الصحفي**: تحديد نوع الشكل الصحفي أو القالب الصحفي الذي من خلاله تطرق الصحفي لموضوع محاكمة بنك الخليفة أو للحملة الانتخابية تمثلت الأشكال فيما يلي

- أخبار - أعمدة رأي - مقالات تحليلية - تحقيقات
- كاريكاتير - افتتاحيات - حوارات

***- فئة المساحة**: الحيز الذي خصص للموضوعين محل الدراسة و ذلك من خلال حساب المساحة الإجمالية التي خصصت للموضوع محل الدراسة في كل عدد من أعداد العينة

(أكثر من خمس صفحات، أربع صفحات، ثلاث صفحات، صفحتان، صفحة، نصف صفحة، ربع صفحة، ثمن صفحة، 16/1 من الصفحة، 32/1 من الصفحة) و الصفحات محل الدراسة بحجم التابلويد (Tabloïd).

***- فئة الموقع**: الصفحة التي نشر فيها المضمون محل الدراسة:

- الصفحة الأولى
- الصفحة الأخيرة
- الصفحات الداخلية(2، 3، 4.........23)

***- فئة ترتيب المضمون**: و ذلك حسب موقع عنوان المضمون ضمن الصفحة الأولى للجريدة و المعالجة التيبوغرافية له في هذه الصفحة:

- عنوان ببنط كبير 72 (الخبر الأهم)
- عنوان ببنط فوق المتوسط 48 (الخبر الثاني)
- عنوان ببنط متوسط 36 (الخبر الثالث)
- عنوان ببنط صغير 28 (الخبر الرابع أو اقل)

***- فئة تكرار المضمون:** تحديد الأعداد من فئة العينة التي تطرقت للمضمون من خلال الإجابة على سؤال التطرق من عدمه بنعم أو لا.

***- الصور و الرسوم:** تحديد الصور و الرسوم التي رافقت المضمون أو عالجته.

***- فئة أرقام السحب:** تحديد أرقام السحب و تباينها من عدد إلى آخر تبعا لأهمية المواضيع المتناولة.

***- فئة الموضوع:** تحديد الأفكار العامة التي يدور حولها المضمون و التي تباينت في كل موضوع من أعداد العينة وفق مجموعة من الأفكار الرئيسة التي سنحددها بالتفصيل ضمن دليل استمارة تحليل المضمون لاحقا.

***- فئة مجال المضمون**: تصنيف السياق العام الذي عولج في إطاره المحتوى

***- فئة المصدر:** تحديد مصدر المواد المنشورة محل الدراسة

***- فئة السمات**: الشخصيات المحورية التي دار في فلكها المضمون

***- فئة الاتجاه**: وفق مجموعة من المحددات يتم تحديد الاتجاه بالسلب أو الإيجاب أو الحياد كما يمكن من خلالها معرفة مدى جرأة الجريدة في التغطية الإعلامية للمضمون.

***- فئة الوظيفة:** تحديد نوع الوظيفة التي يجسدها مضمون موضوعي العينة المتمثلين في قضية بنك الخليفة و الحملة الانتخابية للتشريعيات.

استمارة تحليل المضمون الأولى (موضوع محاكمة بنك الخليفة)

1- بيانات أولية

* التوزيع الأسبوعي للعدد: 1 ☐ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐

* تاريخ الإصدار: 5 ☐

* رقم الإصدار: 6 ☐

2- بيانات كمية

* فئة الشكل: 7 ☐ 8 ☐ 9 ☐ 10 ☐
11 ☐ 12 ☐ 13 ☐

* فئة المساحة: 14 ☐ 15 ☐

* فئة الموقع: 16 ☐ 17 ☐ 18 ☐

* فئة ترتيب المضمون: 19 ☐ 20 ☐ 21 ☐ 22 ☐

* فئة تكرار المضمون: 23 ☐ 24 ☐

* فئة الصور و الرسوم
25 ☐ 26 ☐

* فئة أرقام السحب
27 ☐

* فئة الموضوعات الرئيسية
28 ☐

* فئة مجال المضمون
29 ☐ 30 ☐ 31 ☐ 32 ☐ 33 ☐

* فئة المصدر
34 ☐ 35 ☐ 36 ☐ 37 ☐
38 ☐

* فئة السمات
39 ☐ 40 ☐ 41 ☐

* فئة الاتجاه
42 ☐ 43 ☐ 44 ☐

* فئة الوظيفة
45 ☐ 46 ☐ 47 ☐ 48 ☐
49 ☐ 50 ☐

دليل الاستمارة الأولى

تتألف استمارة تحليل المضمون من عناوين تمثل مختلف فئات التحليل و مربعات مرقمة من 1 إلى 50 حيث أن كل رقم يرمز لعنصر جزئي من الفئات و فيما يلي الأرقام
و مختلف العناصر التي تمثلها:

- المربعات من 1 إلى 4 تمثل التوزيع الأسبوعي للعينة، فعينة الأعداد التي تناولت قضية الخليفة كانت خلال شهر جانفي 2007، حيث توضع علامة (x) أمام الأسبوع الموافق.
- المربع 5 يمثل تاريخ الإصدار
- المربع 6 يمثل رقم الإصدار
- المربعات من 7 إلى 13 تمثل فئات الشكل أو القالب الصحفي و هي بالترتيب التالي:

7 يمثل الأخبار

8 يمثل المقالات التحليلية

9 يمثل الافتتاحيات

10 يمثل أعمدة الرأي

11 يمثل الحوارات

12 يمثل التحقيقات

13 يمثل الكاريكاتير

- المربعات من 14 إلى 15 تمثل فئات المساحة من صفحات الجريدة المخصصة لموضوع المحاكمة و هي كالتالي:

14 يمثل المساحة الإجمالية من أعداد العينة المخصصة لقضية بنك الخليفة

15 يمثل المساحة الإجمالية من أعداد العينة المخصصة لكل المواضيع بلا استثناء

- المربعات من 16 إلى 18 تمثل موقع المضمون

16 يمثل الصفحة الأولى

17 يمثل الصفحات الداخلية

18 يمثل الصفحة الأخيرة

- المربعات من 19 إلى 22 تمثل فئات ترتيب المضمون في الصفحة الأولى من الجريدة حسب البنط الذي كتب به العنوان.

19 يمثل عنوان رئيسي ببنط كبير(72)

20 يمثل العنوان الفرعي الثاني ببنط فوق المتوسط (48)

21 يمثل العنوان الفرعي الثالث ببنط متوسط (36)

22 يمثل العنوان الفرعي الرابع أو أقل ببنط صغير(28)

- المربعات من 23 إلى 24 تمثل فئات تكرار المضمون من عدم تكراره بالعينة

23 نعم

24 لا

- المربعات من 25 إلى 26 تمثل فئات الرسوم و الصور المستعملة:

25 الكاريكاتير

26 الصور الفوتوغرافية

- المربع 27 يمثل فئة رقم السحب

- المربع 28 يمثل فئة الموضوعات الرئيسية و أهم الأفكار الأساسية المتضمنة في المضمون.

- المربعات من 29 إلى 33 تمثل مجال المضمون على النحو التالي:

29 يمثل المجال الإعلامي

30 يمثل المجال السياسي

31 يمثل المجال الاقتصادي

32 يمثل المجال السياسي الاقتصادي

33 يمثل المجال السياسي الاجتماعي

- المربعات من 34 إلى 38 تمثل فئات مصادر المضمون كالتالي:

34 يمثل الصحفيون

35 يمثل المصادر المطلعة و الموثوقة

36 يمثل الندوات الصحفية و التصريحات الرسمية و البيانات

37 يمثل جلسات المحاكمة

38 يمثل مواضيع لا تحمل توقيعا

- المربعات من 39 إلى 42 تمثل فئة السمات أو الشخصيات المحورية في المضمون.

39 يمثل شخصيات أساسية (محورية)

40 يمثل شخصيات ثانوية

41 يمثل شخصيات هامشية

- المربعات من 42 إلى 44 تمثل فئة اتجاه المضمون على النحو التالي

42 يمثل الاتجاه الإيجابي

43 يمثل الاتجاه السلبي

44 يمثل الاتجاه المحايد

- المربعات من 45 إلى 50 تمثل مختلف وظائف المضمون و هي كالتالي:

45 يمثل وظيفة الإعلام

46 يمثل وظيفة التفسير و التبسيط

47 يمثل وظيفة التعبئة و التجنيد

48 يمثل وظيفة الدعاية

49 يمثل وظيفة التثقيف

50 يمثل المضمون الذي لا يمكن تحديد وظائفه لكونه عام.

استمارة تحليل المضمون الثانية (الحملة الانتخابية للإنتخابات التشريعية)

1- بيانات أولية

* التوزيع الأسبوعي للعدد 1 2 3 4

* تاريخ الإصدار 5

* رقم الإصدار 6

2- بيانات كمية

* فئة الشكل 7 8 9 10

11 12 13

* فئة المساحة 14 15

* فئة الموقع 16 17 18

* فئة ترتيب المضمون 19 20 21 22

* فئة تكرار المضمون 23 24

* فئة الصور و الرسوم

25 26

* فئة أرقام السحب

27

* فئة الموضوعات الرئيسية

28

* فئة مجال المضمون

29 30 31 32 33

* فئة المصدر

34 35 36 37

38

* فئة السمات

39 40 41

* فئة الاتجاه

42 43 44

* فئة الوظيفة

45 46 47 48

49 50

دليل الاستمارة الثانية

تتألف استمارة تحليل المضمون من عناوين تمثل مختلف فئات التحليل و مربعات مرقمة من 1 إلى 59 حيث أن كل رقم يرمز لعنصر جزئي من الفئات و فيما يلي الأرقام و مختلف العناصر التي تمثلها:

- المربعات من 1 إلى 4 تمثل التوزيع الأسبوعي للعينة، فعينة الأعداد التي تناولت الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 كانت خلال شهر ماي من سنة 2007، حيث توضع علامة (x) أمام الأسبوع الموافق.
- المربع 5 يمثل تاريخ الإصدار
- المربع 6 يمثل رقم الإصدار
- المربعات من 7 إلى 13 تمثل فئات الشكل أو القالب الصحفي و هي بالترتيب التالي:

7 يمثل الأخبار

8 يمثل المقالات التحليلية

9 يمثل الافتتاحيات

10 يمثل أعمدة الرأي

11 يمثل الحوارات

12 يمثل التحقيقات

13 يمثل الكاريكاتير

- المربعات من 14 إلى 15 تمثل فئات المساحة من صفحات الجريدة المخصصة لموضوع الحملة الانتخابية و هي كالتالي:

14 يمثل المساحة الإجمالية من أعداد العينة المخصصة للحملة الانتخابية

15 يمثل المساحة الإجمالية من أعداد العينة المخصصة لكل المواضيع بلا استثناء

- المربعات من 16 إلى 18 تمثل موقع المضمون

16 يمثل الصفحة الأولى

17 يمثل الصفحات الداخلية

18 يمثل الصفحة الأخيرة

- المربعات من 19 إلى 22 تمثل فئات ترتيب المضمون في الصفحة الأولى من

الجريدة حسب البنط الذي كتب به العنوان.

19 يمثل العنوان الفرعي الثاني ببنط فوق المتوسط (48)

20 يمثل العنوان الفرعي الثالث ببنط متوسط (36)

21 يمثل العنوان الفرعي الرابع أو أقل ببنط صغير(28)

22 يمثل الصفحات الأولى التي لا يوجد بها أي موضوع خاص بالحملة الانتخابية

- المربعات من 23 إلى 24 تمثل فئات تكرار المضمون من عدم تكراره بالعينة

23 نعم

24 لا

- المربعات من 25 إلى 26 تمثل فئات الرسوم و الصور المستعملة:

25 الكاريكاتير

26 الصور الفوتوغرافية

- المربع 27 يمثل فئة رقم السحب

- المربع 28 يمثل فئة الموضوعات الرئيسية و أهم الأفكار الأساسية المتضمنة في المضمون.

- المربعات من 29 إلى 33 تمثل مجال المضمون على النحو التالي:

29 يمثل المجال الإعلامي

30 يمثل المجال السياسي

31 يمثل المجال الاقتصادي

32 يمثل المجال السياسي الاقتصادي

33 يمثل المجال السياسي الاجتماعي

- المربعات من 34 إلى 38 تمثل فئات مصادر المضمون كالتالي:

34 يمثل الصحفيون

35 يمثل المراسلون

36 يمثل رسامو الكاريكاتير

37 يمثل مصادر غير محددة

38 يمثل النقل عن مصادر موثوقة و مطلعة

- المربعات من 39 إلى 42 تمثل فئة السمات أو الشخصيات المحورية في المضمون.

39 يمثل شخصيات أساسية (محورية)

40 يمثل شخصيات ثانوية

41 يمثل شخصيات هامشية

- المربعات من 42 إلى 44 تمثل فئة اتجاه المضمون على النحو التالي

42 يمثل الاتجاه الإيجابي

43 يمثل الاتجاه السلبي

44 يمثل الاتجاه المحايد

- المربعات من 45 إلى 50 تمثل مختلف وظائف المضمون و هي كالتالي:

45 يمثل وظيفة الإعلام

46 يمثل وظيفة التفسير و التبسيط

47 يمثل وظيفة التعبئة و التجنيد

48 يمثل وظيفة الدعاية

49 يمثل وظيفة التثقيف

50 يمثل المضمون الذي لا يمكن تحديد وظائفه لكونه عام.

د- تفريغ البيانات

اتبعنا في هذه العملية المنهجية التالية:

- تفريغ بيانات كل استمارة في الجدول الكلي، الذي يحتوي كافة أعداد كل صحيفة على حدا.
- تقسيم الجدول إلى جداول أخرى فرعية، بمعنى أن كل فئة من فئات التحليل تستقل بجدول فرعي خاص.
- تحسب تكرارات كل فئة، و تحصى النسب الموافقة لها كما تمت الإشارة إليه سابقا، أما الجدول أدناه فقد صمم لتفريغ البيانات الميدانية.

جدول رقم (8): تفريغ بيانات استمارة تحليل مضمون عينة الدراسة الخاصة بقضية الخليفة

عنوان الصحيفة (.............)			
الأسبوع			
الـــــــيوم			
العدد			
الموضوع أو العنوان			
الشكل أو القالب الصحفي	الأخبار		
	المقالات التحليلية		
	الافتتاحيات		
	أعمدة الرأي		
	الحوارات		
	التحقيقات		
	الكاريكاتير		
المساحة المخصصة للقضيق ضمن العدد			
المساحة الإجمالية لكل مواضيع في العدد			
موقع النص	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية	الصفحة الثانية	
		الصفحة الثالثة	
		الصفحة الرابعة	
		الصفحة الخامسة	
		الصفحة السادسة	
		الصفحة السابعة	
		الصفحة التاسعة	
		الصفحة العاشرة	
		الصفحة 11	
		الصفحة 12	
		الصفحة 16	
	الصفحة الأخيرة		
ترتيب القضية في العدد	عنوان رئيسي بنط 72		
	عنوان فرعي أول بنط 48		
	عنوان فرعي ثاني بنط 36		
	عنوان فرعي ثالث أو أقل بنط 28		
تكرار المضمون	نعم		

	لا	

الصور و الرسوم	الكاريكاتير	كاريكاتير ص 24	
		كاريكاتير ص 07	
	الصور الفوتوغرافية	صور عبد المؤمن خليفة	
		صور الوزراء و الشخصيات الرسمية	
		صور من المحكمة	
		صور لمتورطين في الفضيحة	
		صور من المجمع	
		صور فنانين	
		صور لشهود في القضية	
		صور محامي الدفاع و طاقم المحكمة	
رقم السحــــــــب			
المواضيع الرئيسية	كرونولوجيا إنشاء بنك الخليفة و الظروف العامة المحيطة بتفجر القضية أمام الرأي العام		
	الظروف الأمنية للمحاكمة و غياب عشرة متهمين و امتثال 104 منهم أمام العدالة		
	أطوار المحاكمة بالتفصيل و الاستماع للشهود و المتهمين و لتدخلات القاضية و النائب العام والدفاع		
	استماع العدالة إلى العديد من الوزراء و شخصيات سامية من الدولة و رياضيين و العديد من المسئولين		
	الامتيازات المقدمة من طرف البنك من أجل حث مسئولي المؤسسات العمومية إيداع الأموال في البنك(بطاقات سفر مجانية، بطاقات طالاسو، ريوع)		
	الأموال المهدرة من قبل البنك و مواضع استخدامها (قروض خاصة، دعوات لفنانين عالميين، ريوع...)		
	العواقب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الناجمة عن القضية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.		
	تغطية الندوات الصحفية للشخصيات الرسمية و نشر البيانات و عرض التصريحات المختلفة.		

	التساؤل عن جدوى معاقبة مودعي الأموال العمومية دون معاقبة المسئولين الحقيقيين عن القضية برمتها.		
	مسئولية السلطات العمومية عن الانحراف الاقتصادي و تأييد نظرية التورط و التواطؤ.		
	تفشي الفساد و الرشوة و إخلاف الوعود و العبث بالمال العام في دواليب السلطة		
	عقم منظومة التسيير و التهرب و التنصل من تحملها للمسؤولية.		
	مواضيع متفرقة		
مجـــال الموضوع	إعلامي		
	سياسي		
	اقتصادي		
	سياسي اقتصادي		
	سياسي اجتماعي		
المصادر	الصحفيون		
	مصادر موثوقة و مطلعة		
	تصريحات و ندوات وبيانات		
	جلسات المحاكمة		
	رسامو الكاريكاتير		
	مصدر غير محدد		
	شخصيات أساسية	رفيق عبد المؤمن خليفة	
		متهمون	
		شهود	

الشخصيات المحورية		القاضية فتيحة إبراهيمي	
	شخصيات ثانوية	عبد العزيز بوتفليقة	
		رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى	
		رئيس الحكومة الحالي عبد العزيز بلخادم	
	شخصيات هامشية	عبدلي النائب العام	
		هيئة الدفاع	
		شخصيات متفرقة	
الاتجاه	الاتجاه الإيجابي		
	الاتجاه السلبي		
	الاتجاه المحايد		
وظيفة المضمون	الإعلام		
	التبسيط و التفسير		
	التعبئة و التجنيد		
	الدعاية		
	التثقيف		
	مضمون عام لا يمكن تحديد وظائفه		

جدول رقم (09): جدول تفريغ بيانات استمارة تحليل مضمون عينة الدراسة الخاصة بالحملة الانتخابية لتشريعيات ماي 2007

عنوان الصحيفة (.............)			
الأسبوع			
الــــــــيوم			
العدد			
الموضوع أو العنوان			
الشكل أو القالب الصحفي	الأخبار		
	المقالات التحليلية		
	الافتتاحيات		
	أعمدة الرأي		
	الحوارات		
	التحقيقات		
	الكاريكاتير		
المساحة المخصصة للحملة الانتخابية ضمن العدد			
المساحة الإجمالية لكل مواضيع في العدد			
الموقع	الصفحة الأولى		
	الصفحــــــــات الداخـــــليــــــة	الصفحة الثانية	
		الصفحة الثالثة	
		الصفحة الرابعة	
		الصفحة الخامسة	
		الصفحة 21	
		الصفحة 23	
	الصفحة الأخيرة		
ترتيب المضمون	عنوان ببنط كبير (72)		
	عنوان ببنط فوق المتوسط (48)		
	عنوان ببنط متوسط (36)		
	عنوان ببنط صغير (28)		
	لا يوجد أي عنوان في الصفحة الأولى		

تكرار المضمون		نعم	
		لا	
الصور و الرسوم	الرسوم الكاريكاتورية	كاريكاتير ص 23	
		كاريكاتير ص 24	
	الصور الفوتوغرافية	صور رؤساء الأحزاب السياسية	
		صور لوزراء	
		صور للأمناء الوطنيين و المكلفين بالإعلام على مستوى الأحزاب السياسية	
		شخصيات متفرقة	
		صور من الشارع	
رقم السحب			
المواضيع الرئيسية		ملخص عن أهم مجريات الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية و دخولها الأسبوع الثاني.	
		تشابه في خطاب الأحزاب السياسية و استعمال لغة مستهلكة و افتقادها للبرامج الملموسة.	
		اتجاه خطاب أغلب الأحزاب منحى خطاب رئيس الجمهورية.	
		تغطية الحملة الانتخابية عبر جل مناطق الوطن.	
		نقل تصريحات و تدخلات رؤساء و ممثلي الأحزاب والناطقين باسم مختلف الأحزاب و الجمعيات السياسية.	
		ابتعاد المواطنين و بشكل ملحوظ عن أغلب التجمعات الشعبية عبر مناطق التراب الوطني.	
		استعمال الانتخابات بصفة عامة و الانتخابات التشريعية بصفة خاصة لمجرد تزيين الواجهة الديمقراطية.	
		عرض للأطروحات و المشاريع السياسية لأهم الأحزاب السياسية التي دخلت معترك الحملة	

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="4"></td><td colspan="2">الانتخابية.</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">الاهتمام الكبير و الفجائي بالمواطن من قبل المرشحين أملا في الفوز بصوته في الانتخابات.</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">التلاعب في السير الذاتية و المهن و استفحال الفساد في الأوساط الانتخابية.</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">مواضيع متفرقة</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="5">مجال الموضوع</td><td colspan="2">إعلامي</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">سياسي</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">اقتصادي</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">سياسي اقتصادي</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">سياسي اجتماعي</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="5">المصادر</td><td colspan="2">الصحفيون</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">المراسلون</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">رسامو الكاريكاتير</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">مصادر غير محددة</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">النقل عن مصادر مطلعة و موثوقة</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="9">الشخصيات المحورية</td><td rowspan="6">شخصيات أساسية</td><td>عبد العزيز بوتفليقة</td><td></td></tr>
<tr><td>عبد العزيز بلخادم</td><td></td></tr>
<tr><td>لويزة حنون</td><td></td></tr>
<tr><td>أبو جرة سلطاني</td><td></td></tr>
<tr><td>السعيد سعدي</td><td></td></tr>
<tr><td>أحمد أويحيى</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="3">شخصيات ثانوية</td><td>محمد الشريف طالب</td><td></td></tr>
<tr><td>عبد الله جاب الله</td><td></td></tr>
<tr><td>عبد الكريم طابو</td><td></td></tr>
</table>

		محمد يزيد زرهوني	
		السعيد بو الشعير	
		رضا مالك	
	شخصيات هامشية	شخصيات متفرقة	
	الاتجاه الايجابي		
الاتجاه	الاتجاه السلبي		
	الاتجاه المحايد		
	الإعلام		
	التبسيط و التفسير		
الوظيفة	التعبئة و التجنيد		
	الدعاية		
	التثقيف		
	مضمون عام لا يمكن تحديد وظائفه		

الفصل الخامس

الفصل الخامس: معالجة البيانات و النتائج

1- تحليل البيانات الميدانية و تفسيرها

أ - البيانات الخاصة بالشكل (أنماط الإخراج)

ب- البيانات الخاصة بالمضمون (أنماط التحرير الصحفي)

أولا قضية محاكمة بنك الخليفة

أ- البيانات الخاصة بالشكل (أنماط الإخراج)

1- الشكل: أي القالب الصحفي الذي تناولت به جريدة الخبر قضية محاكمة بنك الخليفة و قد تم حصرها من طرف الباحثة في الأشكال التالية: الأخبار، المقالات التحليلية، الافتتاحيات، أعمدة الرأي، التحقيقات، الحوارات، الكاريكاتير.

و في الجدول أدناه جملة من المعطيات الرقمية، التي سنحاول قراءتها كالتالي:

جدول رقم(10):الأشكال الإعلامية التي تم بها تناول قضية الخليفة في جريدة الخبر

الشـــكل	التكرار	النسبة المئوية
الأخبار	84	% 53.50
المقالات التحليلية	13	% 08.28
الافتتاحيات	00	% 00.00
أعمدة الرأي	19	% 12.10
الحوارات	26	% 16.56
التحقيقات	00	% 00.00
الكاريكاتير	15	% 09.55
المجموع	157	% 100

تعددت الأشكال الإعلامية التي تمت وفقها تغطية قضية محاكمة بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر اليومية، لكن الشكل الإعلامي الأكثر تناولا كان الخبر بنسبة 53.50 % ، و احتل الحوار كشكل

إعلامي الرتبة الثانية بنسبة 16.56 %، ثم أعمدة الرأي التي كانت نسبتها 12.10 %، و في المرتبة الرابعة تواجد الكاريكاتير الذي كانت نسبته 09.55 %،

و احتلت المقالات التحليلية الرتبة الخامسة و الأخيرة بنسبة 08.28 %، في حين لم تقم الجريدة باستعمال التحقيقات و الافتتاحيات.

و انطلاقا من هذه المعطيات الرقمية ترى الباحثة أن اعتماد جريدة الخبر اعتمادا كبيرا على الأخبار كأهم الأشكال الإعلامية في التغطية، يدل على تقمص الجريدة تقمصا كاملا و تبنيها تبنيا تاما لمبادئ عنوانها، فالجريدة إخبارية بالدرجة الأولى و تعتمد على رصد الحقائق و المعلومات و عرضها على الرأي العام من دون التركيز على أسبابها و مسبباتها أو نتائجها، و بالتالي فالآنيۃ من دون رؤى استشرافية للقضايا، ميز التغطية الإعلامية للمحاكمة في جريدة الخبر، و جعلها تعتمد على الأخبار بالدرجة الأولى منهجا

و إستراتيجية لخطها الافتتاحي، و احتلال الحوارات المرتبة الثانية يفسر بانتهاج الجريدة في خطها الافتتاحي لخطة الانفتاح على الآراء بشتى توجهاتها، لا سيما و أن الشخصيات التي تم التحاور معها تنوعت و تباينت قراءاتها للقضية، بين محامي دفاع و ممثلي جمعيات سياسية و متهمين موقوفين و فارين و مسئولين و غيرهم من الشخصيات التي تم التحاور معها عبر صفحات الجريدة، هذا و قد اعتمدت الجريدة على الحوار كشكل إعلامي للنقل الحرفي لوقائع المحاكمة من خلال نقل استجوابات هيئة المحكمة للمتهمين أو للشهود.

لكن الموقف الحقيقي للجريدة عبرت عنه أعمدة الرأي التي احتلت الرتبة الثالثة بعد الأخبار و الحوارات، و هذا يفسر بمنح الجريدة الأولوية لنقل الحقائق و إشباع فضول القراء و تعطشهم للمجريات الآنية لأطوار المحاكمة، على حساب تفسير القضية و النظر في أسبابها و تداعياتها،و هو التفسير ذاته الذي تعتمده الباحثة في احتلال الكاريكاتير للرتبة الرابعة لأنه من الأشكال الإعلامية الساخرة التهكمية الأكثر تعبيرا على موقف الجريدة من مختلف القضايا، و هذا الموقف لا يعد كما سبق الإشارة إليه، من الأولويات مقارنة بالإخبار، أما المقالات التحليلية فلم تعتمد عليها الجريدة كثيرا ما عدا في أعداد محددة كان الهدف من أغلبها إما استعراض كرونولوجيا تطور القضية و ربطها بأطوار المحاكمة أو توضيح بعض نقاط الظل في جلسات المحاكمة و محاولة وضع رؤى استشرافية للقضية.

أما الافتتاحيات فلم تعتمدها الجريدة لأنها أصلا تخلت عنها منذ اغتيال مدير نشرها عمر أورتيلان في سنة 1995،كما أن التحقيق لم تعتمده الجريدة لأن الإعلام الجزائري على العموم يفتقد لصحافة

التقصي لا سيما في مثل هذا النوع من القضايا الحساسة التي ترتبط بسياسة الدولة و بالاقتصاد الوطني.

مما سبق نستنتج ما يلي:

- الشكل الإعلامي الأكثر تناولا في تغطية قضية بنك الخليفة هو الخبر
- تولي جريدة الخبر الأولوية للإخبار على حساب التفسير و الشرح والتحليل.
- رغم استحواذ الخبر على أكبر نسبة في تغطية القضية إلا أن موقف الجريدة الحقيقي منها تجسد من خلال الأعمدة و الكاريكاتير.
- جسد الكاريكاتير في أغلب المرات الفكرة التي عرضها عمود الرأي.
- لا تنتهج الخبر أسلوب البحث و التقصي في تغطية هذا النوع من القضايا و غياب التحقيقات يدل على ذلك.
- لا تعتمد الجريدة على الافتتاحيات.

2- المساحة: نقصد بها الحيز المكاني الذي خصصته الجريدة لتغطية قضية بنك الخليفة ضمن الصفحات الأربعة و عشرون من صفحات الجريدة بحجم التابلويد.
و قد تم قياس المساحة الورقية بعدد الصفحات و بالسنتمتر المربع لكل المواضيع الخاصة بقضية محاكمة بنك الخليفة و مقارنتها بالمساحة الإجمالية لكل المواضيع التي غطتها الجريدة ضمن أعداد العينة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (11): المساحة الورقية المخصصة لقضية الخليفة في جريدة الخبر

عدد المواضيع	157	
المساحة الإجمالية المخصصة للقضية	بعدد الصفحات	بالسم²
	46.75	44412.5
المساحة الإجمالية لكل المواضيع في أعداد العينة	432	410400.00

المواضيع بمختلف أشكالها الإعلامية من أخبار و أعمدة رأي و مقالات تحليلية و غيرها، بلغ عددها ضمن أعداد العينة 157 موضوعا، أما المساحة الإجمالية لكل مواضيع أعداد العينة بلا استثناء فقد بلغت بالصفحات 432 صفحة و بالسنتمتر المربع 410400.44 سم² أما المساحة المخصصة لقضية بنك الخليفة ضمن أعداد العينة فقد بلغت بالصفحات 46.75 صفحة و بالسنتمتر المربع 44412.5 سم².
و بالتالي فقد قامت الباحثة بحساب النسبة المئوية للمساحة الورقية المخصصة لقضية البنك في أعداد العينة مقارنة بالمساحة الإجمالية لكل المواضيع بالطريقة التالية:
* مساحة الورقة الواحدة بحجم التابلويد (25x38) سم = 950 سم²
* المساحة الإجمالية لأعداد العينة (18x24) 950x = 410400 سم² (24 تمثل عدد الصفحات ضمن عدد من جريدة الخبر و 18 تمثل أعداد العينة)

* النسبة المئوية للمساحة الورقية المخصصة لقضية بنك الخليفة في أعداد العينة

س=(44412.5x100)/410400= 10 %

إذن ضمن أعداد العينة شغلت قضية الخليفة نسبة 10 % من المساحة الإجمالية للمواضيع المغطاة من قبل الجريدة، و هي نسبة هامة إذا ما أخذ في الحسبان أن الجريدة متكونة من 24 صفحة مصنفة في أركان متنوعة، تعطي للجريدة طابعها العام، و منها الأركان القارة كالركن الدولي و الرياضة و الأخبار المحلية و ركن التسلية، ضف إلى ذلك الصفحات الإشهارية التي تعد من أهم الصفحات ضمن أية جريدة دورية، و هي نسبة هامة إذا ما أخذ في الحسبان كذلك كون أن فترة العينة الزمنية زخرت بالأحداث الوطنية و الدولية الهامة من أبرزها انطلاق تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية و التي خصصت لها مساحة ورقية هامة، و كذلك استفحال ظاهرة الحرقة أو الهجرة غير الشرعية، و قضية تهريب المخدرات في الجنوب و تحديدا في بشار و قضية اقتصادية هامة تمثلت في فضيحة بنك الجزائر التجاري و الصناعي المحل من قبل بنك الجزائر في 2003

مما سبق نستنتج التالي:

- احتلت قضية محاكمة بنك الخليفة نسبة 10 % من المساحة الإجمالية لعينة الدراسة.
- تعد النسبة السابقة هامة مقارنة بالأحداث المتنوعة التي عرفها المجال الزمني لأعداد العينة و هي الأحداث التي واكبت المحاكمة كانطلاق تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية و قضية بنك الجزائر التجاري و الصناعي هذا على جانب الصفحات الإشهارية و الأركان القارة.

3- <u>الموقع:</u> أي تموضع المضمون و هو قضية محاكمة بنك الخليفة ضمن صفحات أعداد العينة من جريدة الخبر اليومية، و تحديدا الصفحات التي خصصت لتغطية القضية و قد حصرناها في الصفحة الأولى و الصفحات الداخلية و الصفحة الأخيرة ، و تعد هذه الفئة ضرورية لتحديد أهمية المضمون في الجريدة، و قد تحصلنا على المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدول التالي:

جدول رقم (12): موقع قضية بنك الخليفة ضمن صفحات جريدة الخبر

الموقع		التكرار	النسبة المئوية
الصفحة الأولى		17	% 20.48
الصفحـــات الداخـــليـــة	الصفحة الثانية (الوطن)	10	% 12.04
	الصفحة الثالثة (الوطن)	09	% 10.84
	الصفحة الرابعة	05	% 06.02
	الصفحة الخامسة	04	% 04.81
	الصفحة السادسة	01	% 01.20
	الصفحة السابعة (سوق الكلام)	12	% 14.45
	الصفحة التاسعة	01	% 01.20
	الصفحة العاشرة	05	% 06.02
	الصفحة الحادية عشر	05	% 06.02
	الصفحة الثانية عشر	01	% 01.20
	الصفحة السادسة عشر	01	% 01.20
الصفحة الأخيرة		12	% 14.45
المجموع		83	% 100

احتوت الصفحة الأولى من جريدة الخبر على عنوان يخص موضوع المحاكمة بنسبة بلغت 20.48 % و هي أعلى نسبة إذا ما أخذ بالاعتبار أن الجريدة لم تخصص الصفحات الداخلية 6 و 9 و 12 و 16 لأحد الأشكال الإعلامية التي تناولت القضية إلا بنسبة 01.20 % و هي نسبة ضعيفة تفسرها طبيعة الصفحات لأنها صفحات كانت مخصصة في العادة إما للإشهار أو للأخبار المحلية و قد خصصت الصفحة الخامسة مناسباتيا للقضية بنسبة 04.81 %،أما الصفحات 4، 10، 11 فقد احتل تواجد القضية بها نسبة 06.02 % و هي صفحات خصصتها الجريدة في أغلب الأعداد للحوارات آخذة مكان صفحات احتوت في الغالب على المواضيع الجامدة كصفحة حال و أحوال، أو بعض الأخبار المحلية كصفحة الجزائر العميقة التي اختصرت مساحتها الورقية، أما الصفحتان الثانية و الثالثة فقد تواجدت القضية بهما بنسب هامة لأنهما صفحتان مخصصتان للأخبار الوطنية الهامة، بلغت نسبة تواجد الموضوع محل الدراسة بالصفحة الثانية نسبة 12.04 % و بالصفحة الثالثة نسبة 10.84 %، اما صفحة سوق الكلام التي تشتمل على الأخبار القصيرة غير الممضاة بطابع تهكمي و على الكاريكاتير، فقد تواجدت بها القضية بنسبة 14.45 %، أما الصفحة الأخيرة فقد تواجدت بها القضية إما في شكل عمود رأي يسمى مجرد رأي أو في شكل كاريكاتير لصاحبه أيوب و ذلك بنسبة 14.45%.

و منه نستنتج ما يلي:

* الصفحة التي تناولت القضية أكثر من غيرها من صفحات جريدة الخبر التي غطت قضية البنك كانت الصفحة الأولى لأنها الصفحة الأكثر مقروئية و الأكثر استقطابا لاهتمام القراء و هو دليل على أن الجريدة أولت اهتماما كبيرا لقضية المحاكمة
و ربطتها بتحقيق الأرباح المادية و زيادة مبيعات الجريدة.

* تموضعت القضية بشكل كبير في الصفحة الأخيرة لأنها الصفحة الأكثر مقروئية بعد الصفحة الأولى و في الصفحة السابعة لأنها صفحة لا تحتوي على الإمضاءات و فيها ظهرت الكثير من توجهات الجريدة الحقيقية نحو القضية.

* خصصت الصفحات الثانية و الثالثة لتغطية القضية كأهم حدث وطني في المجال الزمني لأعداد العينة، أما باقي الصفحات الداخلية فقد تم الاعتماد عليها في حال توفر مادة إعلامية غزيرة تخص المحاكمة و هي صفحات خصصت في العادة للأركان القارة التي تحوي مواد جامدة أو أخبار محلية تقل أهمية عن المحاكمة حسب خط الجريدة.

4- ترتيب المضمون: من خلال البنط الذي كتب به العنوان الخاص بقضية المحاكمة بالصفحة الأولى لكل عدد من أعداد عينة الدراسة، و منه تقاس الأهمية التي توليها الجريدة للقضية، وقد تحصلنا على المعطيات الرقمية المجسدة في الجدول التالي:

جدول رقم (13): ترتيب قضية بنك الخليفة ضمن الصفحة الأولى من جريدة الخبر

ترتيب و معالجة تيبوغرافية	التكرار	النسبة المئوية
عنوان ببنط كبير(72)	09	% 50
عنوان ببنط فوق المتوسط (48)	04	% 22.22
عنوان ببنط متوسط (36)	03	% 16.66
عنوان ببنط صغير(28)	02	% 11.11
المجموع	18	% 100

ضمن أعداد العينة جاءت قضية محاكمة بنك الخليفة كعنوان رئيسي ببنط كبير بنسبة 50 % أي أنها مثلت الخبر الأول و الأكثر أهمية في نصف أعداد العينة محل الدراسة، و هذا ما يفسر بالأهمية الكبيرة التي أولتها جريدة الخبر للمحاكمة التي أطلقت عليها بفضيحة القرن، و كانت القضية خبرا ثانيا ببنط 48 بنسبة 22.22 % من أعداد العينة و هي الأعداد التي أخذت فيه مجريات المحاكمة طابعا روتينيا لا سيما خلال جلسات الاستماع للمتهمين قبل انطلاق الاستماع لشهود ذوو أوزان ثقيلة على الساحة السياسية و الاقتصادية أو لمرافعات الدفاع، و هي أعداد خصصت عناوينها الرئيسة لمواضيع وطنية سبق التطرق لأهمها، و جاءت القضية كعنوان ثانوي ثالث ببنط 36 بنسبة 16.66 % من أعداد العينة، و كانت القضية خبرا ثانويا رابعا ببنط 28 بنسبة 11.11%.

و منه نستنتج التالي:

* أولت جريدة الخبر أهمية كبيرة لقضية محاكمة بنك الخليفة

* جعلت الجريدة من القضية عنوان الصفحة الأولى في جل أعداد العينة لا سيما إذا ارتبطت بشخصيات سياسية و اقتصادية مؤثرة.

* عندما أخذت المحاكمة وقعا بطيئا و خاصة في جلسات الاستماع للمتهمين قبل استدعاء الشهود و مرافعات الدفاع، منحت الجريدة أولوية عناوين الصفحة الأولى لقضايا وطنية أخرى.

5- تكرار المضمون: يقصد به تواجد المضمون أي موضوع القضية محل الدراسة في أعداد العينة الثمانية عشر، مهما كانت طبيعة هذا التواجد سواء كخبر أساسي أو فرعي. وقد حصلنا على البيانات الرقمية التي لخصناها في الجدول التالي:

جدول رقم (14): تكرار قضية الخليفة ضمن جريدة الخبر

التطرق لقضية الخليفة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	18	% 100

في الأعداد الثمانية عشر التي مثلت أعداد العينة من جريدة الخبر اليومية التي غطت أطوار المحاكمة، تم التطرق للقضية في كل الأعداد بنسبة 100 % إذ لا يوجد عدد واحد من العينة لم يتم التطرق بين صفحاته لزاوية من زوايا الموضوع بشكل إعلامي محدد أو بغيره أو بشتى الأشكال الإعلامية دفعة واحدة،و هو ما فسرته الباحثة بأهمية هذه القضية على المستوى السياسي و الاقتصادي و بالطبيعة الوطنية و الدولية التي ميزتها، و بالأهمية الكبرى التي منحتها الصحيفة إياها من أجل إحداث الموازنة بين أرقام السحب و المبيعات و بين استقطاب الشركاء الإعلانيين.
و منه نستخلص:

* جريدة الخبر و تحقيقا للموازنة بين الإعلام و الإشهار، تطرقت لموضوع قضية محاكمة بنك الخليفة في كل أعداد عينة البحث.

6- الصور و الرسوم: وهي الدعائم من صور فوتوغرافية آنية أو من الأرشيف التي استعملتها الجريدة موازاة مع عرضها لمواضيع القضية إضافة إلى الرسوم الكاريكاتورية.
و قد حصلنا على البيانات الرقمية التالية:

جدول رقم (15): استخدام الصور و الرسوم في قضية الخليفة ضمن جريدة الخبر

الصور و الرسوم		التكرار	النسبة المئوية
كاريكاتيـــر	كاريكاتير الصفحة 24	11	% 20.37
	كاريكاتير الصفحة 07	04	% 07.40
صـــــــور فوتوغرافية	صور لعبد المؤمن خليفة	04	% 07.40
	صور الوزراء و الشخصيات الرسمية	08	% 14.81
	صور من المحكمة	09	% 16.66
	صور لمتورطين في الفضيحة	04	% 07.40
	صور من المجمع	02	% 03.70
	صور فنانين	02	% 03.70
	صور لشهود في القضية	06	% 11.11
	صور محاميي الدفاع و طاقم المحكمة	04	% 07.40
المجموع		54	% 100

خصصت الجريدة كل من الصفحتين الأخيرة 24، و الصفحة السابعة المعنونة بسوق الكلام، لاستيعاب الرسوم الكاريكاتورية، فكان تواجد الرسوم الكاريكاتورية في الصفحة الأخيرة بنسبة 20.37 % من مجموع الصور و الرسوم الكاريكاتورية و في صفحة سوق الكلام بنسبة 07.40 % و تفسر الباحثة ذلك بالأهمية التي تمنحها الجريدة للكاريكاتير كأهم الأشكال الإعلامية المعبرة عن الرأي الحقيقي للصحيفة، لا سيما و انه جسد في أغلب الأحيان الفكرة المطروحة في عمود الرأي بطريقة ساخرة تهكمية، و تواجد الكاريكاتير بنسبة أعلى في الصفحة الأخيرة تعزوه الباحثة لسببين أساسيين:

* لكون الصفحة الأخيرة من أكثر الصفحات مقروئية بعد الصفحة الأولى

* لتكفل رسام الكاريكاتير الموهوب أيوب بكاريكاتير الصفحة الأخيرة، و من حيث الخبرة و الكفاءة فهذا الرسام يفوق رسام الصفحة السابعة.

و نلاحظ عدم استعمال الجريدة للرسوم اليدوية التي غالبا ما ترافق أطوار المحاكمات و تجسد الشخصيات الفاعلة فيها، و هو ما فسرناه بكون المحاكمة علنية و قد سمح خلالها بالتصوير و طريقة الرسوم اليدوية التجسيدية تستعمل عادة إذا ما تم منع التصوير الفوتوغرافي.

أما الصور الفوتوغرافية فقد أخذت النسبة المتبقية من التواجد، حيث استعملت الجريدة بأعلى نسبة الصور المأخوذة من المحكمة بنسبة 16.66 % و التي تجسدت في أغلبها في تبيان ديكور قاعة المحكمة أو لجزء من الجمهور أو من طاقم المحاكمة، أو الواجهة الخارجية للمحكمة، و هو ما أكد

كون أن الجريدة تولي أهمية قصوى للأخبار كأهم الأشكال الإعلامية، فالصور رافقت الأخبار التي عادة ما جاءت جاهزة من قاعة المحكمة.

و قد استعمال هذه الصور في أكثر من عدد و بالتالي أخذت الجريدة على عاتقها فكرة تبني بعض الصور الناجحة كأرشيف يستعمل إذا ما اقتضت الحاجة الإعلامية.

و تأتي صور الوزراء و الشخصيات الرسمية في الرتبة الثانية بنسبة 14.81 % كدعائم مرافقة في أغلب الأحيان للأخبار، دون المقالات التحليلية ، و هو من جهة يؤكد اهتمام الجريدة بالإخبار و من جهة أخرى يبين مدى أخذ الجريدة بعين الإعتبار أن بورتريهات الشخصيات النافذة من وزراء و رؤساء أو ممثلي حركات جمعوية أو أحزاب سياسية أو غيرهم يؤثر من ناحية استقطاب القراء إلى شكل الإعلامي دون غيره ثم جاءت صور الشهود بنسبة 11.11% ، و بلغت صور المتورطين في القضية نسبة 07.40 % أخذ حصة الأسد منها كل من الأخوين كيرمان، و وازتها صور عبد المؤمن خليفة أي أنها بلغت أيضا نسبة 07.40 % و فسرته الباحثة بكونه المتهم الأول في القضية و أهم شخصية محورية تدور حولها الأحداث، و بتوفر مادة وفيرة جدا في الأرشيف، فلم تكرر صور المتهم الرئيسي في القضية غلا نادرا و قد تمحورت كلها في صور تجسد مظاهر البذخ و الترف الذي عاشه المتهم في ديكورات مختلفة من مجمعه المنهار سواء داخل الطائرة الخاصة له أو بأحد فروع بنكه أو في أماكن عامة.

أما صور الفنانين فقد أخذت نسبة 03.70 % و هي النسبة التي تفسرها المناسبة المؤقتة للتطرق لهم خلال أطوار المحاكمة، و هي مناسبة قامت الجريدة خلالها بعرض صورهم كصور الفنان الفرنسي جيرار دوبارديو و الفنانة باملا أندرسون اللذان كانا من بين شخصيات الشوبيز التي حضرت فعاليات حفل انطلاق أول بث لقناة الخليفة نيوز في باريس، و بلغت صور مأخوذة من المجمع كصور من الفروع البنكية أو من الخليفة للطيران أو لكراء السيارات نسبة 03.70 % و فسرت الباحثة هذه النسبة بكون أن المحاكمة التي غطتها أعداد العينة في المجال الزمني المذكور آنفا خص محاكمة بنك الخليفة فقط كأهم نقطة محورية في حين تأتي محاكمة باقي مؤسسات المجمع خلال مجالات زمنية لاحقة.

و مما سبق نستنتج التالي:

* تولي الجريدة أهمية كبيرة للكاريكاتير كشكل إعلامي يعبر عن فكرة عمود الرأي و عن توجه الجريدة.

* تتواجد الكاريكاتورات في الصفحة الأخيرة و يختص بها رسام كاريكاتوري موهوب يدعى أيوب

* لا تستعمل الجريدة الرسوم التجسيدية اليدوية لسماح السلطات الرسمية للصحفيين بتغطية أطوار المحاكمة العلنية.

* استعملت الجريدة صور من أطوار المحاكمة و صور لوزراء و شخصيات فاعلة بنسبة كبيرة و هذا يدل على كون الجريدة تهتم بالخبر الآني الآتي من المحكمة بالدرجة الأولى قبل الأشكال الإعلامية المعتمدة على الشرح و التفسير و التحليل.

* وازت صور المتهم الرئيسي عبد المؤمن خليفة صور باقي المتهمين علما أن عددهم بلغ 104 متهما، لكونه الشخصية المحورية للأحداث و كذلك لوفرة أرشيف مكثف لصور الرجل لدى هيئة التحرير.

* عبرت صور المتهم الرئيسي في مجملها عن حياة البذخ و الترف التي عاشها حتى و إن رافقت أخبار بسيطة ليوميات المحاكمة.

* استعرضت الجريدة مناسباتيا و حسب أجواء و ظروف المحاكمة صور لبعض الفنانين العالميين الذين اتهموا بتقاضي أموال مقابل منح صورهم الشكلية للمجمع.

* تم عرض بعض صور عن المجمع و مؤسساته كمؤسسة الطيران و كراء السيارات و البناء و غيرها و هذا راجع لتأجيل الانطلاق في محاكمة المجمع و مسئوليه إلى ما بعد الانتهاء من محاكمة الخزينة الرئيسية لبك الخليفة.

7- <u>أرقام السحب</u>: هي الأرقام التي تم بها سحب أعداد جريدة الخبر الممثلة لعينة الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (16): أرقام سحب أعداد العينة من جريدة الخبر التي تناولت قضية الخليفة

رقم السحب	التكرار	النسبة المئوية
496.310 نسخة	12	% 66.66
471.196 نسخة	01	% 05.55
457.846 نسخة	01	% 05.55
476.331 نسخة	04	% 22.22
المجموع	18	% 100

بلغت أرقام السحب 496.310 نسخة يوميا بنسبة 66.66 %خلال المجال الزمني لأعداد عينة الدراسة و هي عموما الأعداد التي احتلت فيها القضية صدارة الصفحة الأولى
و عناوين أخرى فرعية من ذات الصفحة و هو ما زاد من المقروئية و استقطب اهتمام القراء، و هي عناوين تعلقت عموما بتصريحات للمتهمين بخصوص طريقة الإدارة
و التسيير بالبنك أو بتواطؤ شخصيات هامة سياسية و اقتصادية بشكل أو بآخر مع إدارة البنك، وتراجع رقم السحب إلى 476.311 بنسبة 22.22 من أعداد عينة الدراسة عندما توالت الأحداث دون سوابق تستحق الذكر، و تراجع إلى رقم السحب نسخة يوميا 471.196 بنسبة 05.55% و رقم السحب 457.846 نسخة يوميا بنسبة 05.55%
و تفسر الباحثة هذا التراجع الطفيف في أرقام السحب إلى أخذ المحاكمة منحى روتيني لم يأت بالجديد في ظل استمرار القاضية فتيحة إبراهيمي في استجوابها للمتهمين واحدا تلو الآخر، لكن ما إن يفصح أحد المتهمين عن معلومات إستراتيجية هامة في القضية أو عن أسماء لمسئولين سامين في الدولة خارج إطار الممارسة أو في إطارها، حتى تسرع الجريدة إلى العناوين الرئيسية بالصفحة الأولى لتحقيق السبق و رفع أرقام السحب. من ذلك نستخلص الآتي:

* جريدة الخبر من أكثر الجرائد مقروئية على المستوى الوطني إذ تعد الأولى تحديدا و تصل أرقام سحبها في مناسبات هامة زهاء الخمسة مائة ألف نسخة.

* بلغت أرقام السحب ذروتها ضمن عينة الدراسة برقم سحب 496.310 نسخة يوميا

و هو ما يدل على أرقام المبيعات التي تلت تغطية القضية.

* تراجعت أرقام السحب تقريبا بـ 40.000 نسخة كأقصى حد و ذلك في بعض الأعداد التي غطت المنحى الروتيني لأطوار المحاكمة.

ب-البيانات الخاصة بالمضمون (أنماط التحرير الصحفي)

1- المواضيع الرئيسية: وهي الأفكار الجوهرية التي تطرقت لها الجريدة في تغطيتها لقضية محاكمة بنك الخليفة عن طريق مختلف الأشكال الإعلامية المذكورة آنفا و هذا ما تم رصده في الجدول التالي:

جدول رقم (17): المواضيع الرئيسية التي تناولتها الخبر في تغطية قضية بنك الخليفة

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
كرونولوجيا إنشاء بنك الخليفة و الظروف العامة المحيطة بتفجر القضية أمام الرأي العام	05	%01.93
الظروف الأمنية للمحاكمة و غياب عشرة متهمين و امتثال 104 منهم أمام العدالة	06	%02.32
أطوار المحاكمة بالتفصيل و الاستماع للشهود و المتهمين و لتدخلات القاضية و النائب العام والدفاع	42	%16.27
استماع العدالة إلى العديد من الوزراء و شخصيات سامية من الدولة و رياضيين و العديد من المسئولين	39	%15.11
الامتيازات المقدمة من طرف البنك من أجل حث مسئولي المؤسسات العمومية إيداع الأموال في البنك(بطاقات سفر مجانية، بطاقات طالاسو،ريع)	25	%09.68
الأموال المهدرة من قبل البنك و مواضع استخدامها (قروض خاصة، دعوات لفنانين عالميين،ريع...)	24	%09.30
العواقب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الناجمة عن القضية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.	18	%06.97
تغطية الندوات الصحفية للشخصيات الرسمية و نشر البيانات و عرض التصريحات المختلفة.	40	%15.50
التساؤل عن جدوى معاقبة مودعي الأموال العمومية دون معاقبة المسئولين الحقيقيين عن القضية برمتها.	11	%04.26
مسئولية السلطات العمومية عن الانحراف الاقتصادي و تأييد نظرية التورط و التواطؤ.	16	%06.20

تفشي الفساد و الرشوة و إخلاف الوعود و العبث بالمال العام في دواليب السلطة	11	%04.26
عقم منظومة التسيير و التهرب و التنصل من تحملها للمسؤولية.	12	%04.65
مواضيع متفرقة	09	%03.48
المجموع	258	% 100

تمت تغطية قضية محاكمة بنك الخليفة في جريدة الخبر بأشكال إعلامية مختلفة جسدت أفكار جوهرية و أساسية عرضتها الأخبار و فسرتها و ناقشتها المقالات التحليلية و سخرت على وقعها الرسوم الكاريكاتورية.

إثر قيامنا بقراءة أولية عابرة ثم بقراءة ثانية متفحصة لمضمون أعداد العينة، وجدنا بأن هذا المضمون احتوى عموما على أفكار متنوعة، لكن تم إدراجها ضمن إحدى الأفكار الأساسية التالية:

* نقل أطوار المحاكمة بالتفصيل و الاستماع للشهود و المتهمين و لتدخلات القاضية و النائب العام و الدفاع و قد تكررت ضمن صفحات الجريدة بأعلى نسبة و هي المقدرة بـ 16.27% من مجموع الأفكار العامة المتضمنة في المضمون محل الدراسة و هذا ما فسرته الباحثة باهتمام الجريدة الأول بالخبر الآني الذي اعتبرت أنه الوسيط الأمثل للوصول لأكبر نسبة من القراء و هذا لا يتحقق خارج أسوار قاعة المحاكمة بنقل أطوارها بالتفصيل .

* تغطية الندوات الصحفية للشخصيات الرسمية و نشر البيانات و عرض التصريحات المختلفة و هي الفكرة التي تكرر وجودها بنسبة كبيرة حيث جاءت في الرتبة الثانية بعد الفكرة السالفة الذكر أي بنسبة 15.50 % ،حيث كانت هذه الفكرة تحديدا مجالا خصبا لعرض كل الآراء و التوجهات و المواقف من القضية بأسبابها و تداعياتها و أتت فكرة استماع العدالة إلى وزراء وشخصيات سامية من الدولة و رياضيين و عديد من المسئولين في الرتبة الثالثة من حيث تكرار التواجد و ذلك بنسبة 15.11 % لما لهذه الفكرة من أهمية قصوى في التأثير على المبيعات لا سيما و أن المحاكمة أزالت الستار عن أسماء فاعلة على الساحة السياسية من وزراء ومسئولين سامين في الدولة و من الحركة الجمعوية، كانت لهم نسب متفاوتة من الضلوع في القضية و هو ما ركزت عليه الجريدة من خلال هذه الفكرة.

* و تأتي فكرة الامتيازات المقدمة من طرف البنك من أجل حث مسئولي المؤسسات العمومية على إيداع الأموال في البنك(بطاقات سفر مجانية، بطاقات طالاسو،ريع) و فكرة الأموال المهدرة من

قبل البنك و مواضع استخدامها (قروض خاصة، دعوات لفنانين عالميين،ريع...) في الرتبة الرابعة و الخامسة بنسبة 09.68 % و 09.30 %على التوالي و هي أفكار جسدتها عموما المعلومات التي تحصلت عليها المحكمة خلال جلسات الاستجواب المطولة للمتهمين أو الشهود.

* في الرتبة السادسة تأتي فكرة العواقب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الناجمة عن القضية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بنسبة 06.97 % و تأتي في الرتبة السابعة فكرة مسئولية السلطات العمومية عن الانحراف الاقتصادي و تأييد نظرية التورط و التواطؤ بنسبة 06.20 % و هي الأفكار التي احتوتها المقالات التحليلية و أعمدة الرأي.

* وقد جاءت الأفكار التالية في الرتب الثامنة و التاسعة و العاشرة على التوالي بنسب متقاربة تتمثل هذه الأفكار في أولا فكرة عقم منظومة التسيير و التهرب و التنصل من تحملها للمسؤولية بنسبة 04.65 % متبوعة بفكرة تفشي الفساد و الرشوة و إخلاف الوعود و العبث بالمال العام في دواليب السلطة و فكرة التساؤل عن جدوى معاقبة مودعي الأموال العمومية دون معاقبة المسئولين الحقيقيين عن القضية برمتها بنفس النسبة و المقدرة بـ 04.26 % و هي أفكار تجسدت في أعمدة الرأي التي جاءت في عمودين أحدهما عنوانه نقطة نظام للصحفي سعد بوعقبة يشغل الصفحة السابعة بصفة قارة (صفحة سوق الكلام) و الأخر عنوانه مجرد رأي يكتبه في كل مرة صحفي مختلف من الطاقم الصحفي العامل في الصحيفة، و يقع في الصفحة الأخيرة لها و في الرسوم الكاريكاتورية المرافقة في أغلب الأحيان لأعمدة الرأي.

* أما فكرة كرونولوجيا إنشاء بنك الخليفة و الظروف العامة المحيطة بتفجر القضية أمام الرأي العام و فكرة الظروف الأمنية للمحاكمة و غياب عشرة متهمين و امتثال 104 منهم أمام العدالة فقد جاءتا في الرتبتين الأخيرتين بنسبتي 01.93 % و 02.32 % من مجموع الأفكار العامة لأنهما تزامنتا تحديدا مع الأعداد الأولى من عينة الدراسة أي العدد الأول الموافق ليوم واحد قبل انطلاقة المحاكمة أي يوم 07 جانفي 2007 و اليومين الواليين، و هما فكرتين تمهيديتين من خلالهما لخصت الجريدة كرونولوجيا القضية و وصفت الأجواء العامة التي انطلقت فيها المحاكمة و كل الأطراف المشاركة و الفاعلة فيها.

* و احتوت الجريدة على أفكار متفرقة لم يتم إدراجها ضمن الأفكار السالفة الذكر لكونها خرجت عن إطار التصنيف بنسبة 03.48 % كربط الملف بملفات اقتصادية أخرى أو عرض بعض الطرائف من المحكمة و غيرها من الأفكار.

و مما سبق يمكن استخلاص الآتي:

* تمحورت أهم الأفكار المتضمنة في موضوع الدراسة في أربعة أساسية:

أ- أفكار تمهيدية شرحت ظروف و حيثيات القضية و وصف الأجواء العامة للمحاكمة و لأفراد طاقمها.

ب- نقل تفصيلي لأطوار المحاكمة و للندوات الصحف و لبيانات و تصريحات الأطراف الفاعلة فيها.

ج- ربط القضية بمسبباتها الحقيقية و المتمثلة في السلطة السياسية المتواطئة و المسئولة عن نشأة و تطور الإمبراطورية المالية.

د- متفرقات

لكن حصة الأسد كانت للأفكار التي صاحبت الأخبار و الحوارات كأشكال إعلامية و هذا يرجع كما قلنا آنفا للسياسة الإخبارية المنتهجة من قبل الجريدة، متبوعة بأفكار تشرح و تحلل و تفسر الوضع المالي الكارثي الذي تسبب فيه مجمع الخليفة و تعرض مختلف الخسائر الفادحة الناجمة عنه، و هو ما تجسد من خلال الكاريكاتير و أعمدة الرأي و المقالات التحليلية.

2- مجال الموضوع: أي السياق العام الذي عولج في إطاره المحتوى، حيث و بعد اطلاعنا و بإمعان على كل المواضيع التي جاء بها المحتوى بأشكالها الإعلامية المختلفة، وضعنا كل موضوع منها في سياق محدد ، و قد واجهنا صعوبة التقارب الكبير في المجالات
وتموضع بعض المواضيع في أكثر من مجال محدد، لكننا تخطينا هذه الصعوبة بتبني المجال الغالب على الموضوع حسب سياق الأحداث، حسب ما رصدناه في الجدول التالي:

جدول رقم(18): مجال المواضيع المتناولة في قضية بنك الخليفة ضمن صحيفة الخبر

المجال	التكرار	النسبة المئوية
إعلامي	60	% 38.21
سياسي	26	%16.56
اقتصادي	15	%9.55
سياسي اقتصادي	22	%14.01
سياسي اجتماعي	34	%21.65
المجموع	157	% 100

إن مختلف الأشكال الإعلامية التي تناولت بها جريدة الخبر اليومية المستقلة قضية محاكمة الخزينة الرئيسية لبنك الخليفة اشتملت على العديد من الأفكار الأساسية التي تم عرضها سابقا، في خمس سياقات حصرتها الباحثة في كل من السياق الإعلامي و السياسي و الاقتصادي و السياسي الاقتصادي و السياسي الاجتماعي.
وضعت أغلب المواضيع في مجال إعلامي بحت، بنسبة وصلت إلى 38.21 % من مواضيع العينة لأن الأخبار ضمن الجريدة فاقت كل الأشكال الإعلامية الأخرى، و هو ما ربطناه آنفا بالسياسة الإعلامية للجريدة، و تلا المجال الإعلامي المجال السياسي الاجتماعي بنسبة 21.65 % من المواضيع، و قد وضعت في هذا المجال المواضيع التي تضمنتها أعمدة الرأي والكاريكاتيرات، لأن أعمدة الرأي تناولت النتائج الوخيمة التي تنجم عن الأزمات المالية على المستوى الاجتماعي و معاناة صغار المدخرين إثر تجميد حساباتهم في بنك الخليفة و مختلف فروعه، و تدني المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للمواطن البسيط وسط بذخ و ترف طبقة معينة من المجتمع، و عادة ما عبرت الرسوم الكاريكاتورية على أفكار الأعمدة، أما المجالين السياسي و السياسي الاقتصادي فقد كانت بنسب متقاربة، 16.56% للأول و 14.01 % للثاني و هو السياق الذي جاءت ضمنه مواضيع المقالات التحليلية و بعض الحوارات و الأخبار أما تصريحات الخبراء في الاقتصاد و

تحليل بعض الصحفيين للوضعية الاقتصادية فأدرجت في مجال اقتصادي بحت و بلغت نسبته 09.55 %.

و منه نستخلص التالي:

* وضعت أغلب مواضيع قضية بنك الخليفة في مجال إعلامي بحت، و هو ما يفسر بالسياسة الإعلامية المنتهجة من قبل الجريدة.

* أولت الجريدة أهمية كبيرة للسياق السياسي الاجتماعي من خلال التطرق للأطراف السياسية المتسببة في وقوع الأزمة المالية، و لنتائجها الوخيمة على المستوى الاجتماعي.

* القراءة الصريحة و الضمنية للأخبار و المقالات و الأعمدة و مختلف الأشكال الإعلامية دلت على أن الجريدة وضعت نسبة لا بأس بها من المواضيع في سياق سياسي و ربطت الأحداث بتواطؤ أو تساهل أو تقاعس السلطة السياسية كما تطرقت للآثار المحتملة للأزمة على الصعيد السياسي.

* وضعت الجريدة نسبة من المواضيع في إطار سياسي اقتصادي و لم تدرج إلا القليل من المواضيع في إطار اقتصادي، لأن هذا المجال دقيق و لا يفقهه المواطن البسيط قارئ الجريدة و مع ذلك استعانت ببعض الخبراء الاقتصاديين لإيضاح المسائل المالية الاقتصادية و اجتهد الصحفيون لإيضاح الزاوية الاقتصادية لما أسمته الجريدة بفضيحة القرن.

3- المصادر: أي الجهات سواء الرسمية أو غير الرسمية و مختلف المنابع التي أخذت منها المواد الإعلامية الخاصة بالمحاكمة ضمن جريدة الخبر، و قد رصدناها في البيانات الرقمية التالية:

جدول رقم (19): مصادر المواد الإعلامية الخاصة بقضية بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
الصحفيون	27	% 17.19
مصادر موثوقة و مطلعة	04	% 02.54
تصريحات و ندوات وبيانات	40	% 25.47
جلسات المحاكمة	50	% 31.84
رسامو الكاريكاتير	15	% 09.55
مصدر غير محدد	21	% 13.37
المجموع	157	% 100

اعتمدت الجريدة كمصادر لموادها الإعلامية بالدرجة الأولى على الجلسات العلنية للمحاكمة التي دارت أحداثها في محكمة البليدة و قامت بنقلها حرفيا و يوما بيوم، حيث بلغت نسبتها بين مختلف المصادر 31.84 % و للتأكد من الحصول على مواد إعلامية آنية و عدم تفويت فرص السبق الصحفي لا سيما وسط المنافسة الشرسة التي ميزت الإعلام الجزائري المكتوب في تعامله مع القضية، قامت الجريدة بالاعتماد في تغطية جلسات المحاكمة على صحفيين شابين و نشطين و هما الصحفي زبير فاضل
و الصحفي مراد محامد.
و جاءت التصريحات و الندوات الصحفية و البيانات في الدرجة الثانية بنسبة 25.47 %
لأهميتها الكبيرة في الحصول على معلومات على هامش المحاكمة
و كانت التصريحات في مجملها لدفاع المتهمين أو لشهود تم أو سيتم استدعاؤهم أو لممثلي الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية أو لمسئولين حاليين أو سابقين من السلطة، أما الندوات فقد قام بإدارتها ممثل نقابة المحامين بالبليدة أو المكلف بالإعلام لدى محكمة البليدة أو بعض الشخصيات من السلطة، أما البيانات فقد تلخصت في تلك الخاصة بمتهمين فارين كالإخوة كيرمان، و ياسمين كيرمان ابنة أحدهما، إضافة إلى بعض التعليمات الصادرة عن وزارة العدل، و يأتي الصحفيون في الرتبة الثالثة بنسبة 17.19 % حيث كانوا مصدرا للكثير من الأخبار التي تم استقاؤها خارج أسوار المحكمة و لتحليلات الوضع ضمن المقالات التحليلية انطلاقا من رؤية خاصة للواقع و قد اختص كل من الصحفي ب- سليمان و ص- حفيظ في كتابة المقالات التحليلية و هما صحفيان لهما تجربة إعلامية و خبرة في مجال التحليل الصحفي، فيما اختص كل من الصحفي سعد بوعقبة في كتابة عمود نقطة نظام في الصفحة السابعة و تداول على كتابة عمود مجرد رأي في الصفحة الأخيرة مجموعة من الصحفيين بدءا بمدير النشر علي جري عشية المحاكمة في محاولة لتبيان الموقف المضمر للجريدة من الوضع، و كل من عبد الحكيم بلبطي و محمود بلحيمر و عبد الكريم تفرقنيت
و ب- سليمان فيما اختص الصحفي عاطف قدادرة في إجراء الحوارات كالحوار الذي أجراه مع سفير الجزائر في لندن.
و احتوت الجريدة لا سيما في الصفحة السابعة المعنونة بسوق الكلام على مجموعة من الأخبار مجهولة المصدر أي أنها كانت دون إمضاء، بنسبة 13.37% و قد تمثلت في أخبار تتعلق عموما بكواليس من هنا وهناك لشخصيات مؤثرة في الأحداث كبعض المشاهد من الحياة

اليومية لأعضاء من طاقم المحاكمة كالقاضية فتيحة ابراهيمي، أو بمشاهد هزلية تكتب في شكل تهكمي يقترب كثيرا من العمود لكنه يختلف عنه في غياب الإمضاء.

أما الرسوم الكاريكاتورية فقد كان مصدرها كل من الرسام سليمان ملال الذي يضع إمضاء سوسة على رسومه الكاريكاتورية في الصفحة السابعة و الرسام أيوب في الصفحة 24 و الأخيرة و ذلك بنسبة 09.55 %.

أما المصادر المطلعة و الموثوقة دون تحديدها بدقة، فقد كانت منبعا للأخبار بنسبة 02.54% و هي أقل نسبة من بين نسب المصادر السالفة الذكر.

إذن نستخلص مما سبق ذكره التالي:

* اعتمدت الجريدة كمصدر رئيسي للأخبار على ما يحدث داخل قاعة المحكمة في البليدة ثم على التصريحات و الندوات و البيانات التي يستقيها الصحفيون من أماكن مختلفة و هو الحال بالنسبة للندوات و التصريحات أو ترسل جاهزة إلى مقر تحرير الجريدة و هو أيضا الحال بالنسبة للبيانات و التعليمات.

* أما الصحفيون لا سيما ذوو الخبرة منهم فقد كانوا مصدرا للمعلومات و التحاليل المتضمنة في المقالات التحليلية و الأعمدة بما أنها الأنواع الصحفية التي يبرز فيها موقف الجريدة من الأحداث ، أما الكاريكاتير فقد كان له مختصوه و تمثلا في رسامين أحدهما في الصفحة السابعة و الآخر الأكثر خبرة و كفاءة في الصفحة الأخيرة.

* للفوز بالسبق الإعلامي على هامش المحاكمة، و بالتغطية الدقيقة لأطوارها كلفت المحكمة بمهمة تسجيل و نقل الجلسات الصباحية و المسائية صحفيين شابين و لهما طاقة كبيرة تمكنهما من تحمل الأشواط الطويلة للمحاكمة، و تتبع مصادر الأخبار المختلفة.

* أما الأخبار التي تخص كواليس القضية و تقدم بأسلوب تهكمي يقترب من أسلوب الأعمدة، و يوحي للقارئ أن كاتب الخبر تلصص أو تجسس للحصول عليه، فقد جاءت بدون إمضاءات لتكون بمثابة الافتتاحية الغائبة عن الجريدة منذ سنة 1995.

* اعتمدت الجريدة بنسبة قليلة جدا في أخبارها على مصادر وصفتها بالمطلعة و الموثوقة لكن بدون تحديدها، و تقديم الخبر بمصدر يوصف بالمطلع دون تحديده يفقد من مصداقية المعلومة و هو ما أخذته الجريدة بعين الاعتبار.

4- <u>الشخصيات</u>: و هي الشخصيات المحورية التي دار في فلكها المضمون حيث قسمتها الباحثة إلى شخصيات محورية فاعلة كان لها وقع على الأحداث و تكرر تداولها في المضمون باستمرار، و شخصيات ثانوية مؤثرة لكن بدرجة أقل من الأولى، و شخصيات هامشية أثرت جزئيا أو مرحليا على الأحداث و لم تذكر إلا مناسباتيا على صفحات أعداد العينة من جريدة الخبر محل الدراسة.

و قد قمنا بتكوين المعطيات الرقمية التي رصدناها في الجدول التالي:

جدول رقم (20): الشخصيات المحورية التي تضمنتها قضية بنك الخليفة في جريدة الخبر

الشخصيات		التكرار	النسبة المئوية
شخصيات أساســـية	رفيق عبد المؤمن خليفة	628	38.74%
	متهمون	345	21.28%
	شهود	215	13.26%
	القاضية فتيحة إبراهيمي	302	18.63%
شخصيات ثانـــــوية	عبد العزيز بوتفليقة	25	01.54%
	رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى	40	02.26%
	رئيس الحكومة الحالي عبد العزيز بلخادم	20	01.23%
شخصيات هامــــشية	عبدلي النائب العام	15	00.92%
	هيئة الدفاع	13	00.80%
	شخصيات متفرقة	18	01.11%
	المجموع	1621	100 %

الشخصية المحورية الأساسية في قضية محاكمة بنك الخليفة و التي غطتها جريدة الخبر اليومية كانت شخصية المتهم الرئيسي غير الموقوف و المطلوب من العدالة الجزائرية رفيق عبد المؤمن خليفة، إذ لم يكد يخل أي شكل إعلامي ضمن كل أعداد العينة من التطرق لشخصه أو ذكر اسمه، و حتى الرسوم الكاريكاتورية جسدته في العديد من المناسبات أو ذكر من قبل شخصياتها في حال عدم تجسيده، و حسب الجدول أعلاه تكرر ذكر عبد المؤمن خليفة بمعدل أربع مرات في كل شكل إعلامي موجود ضمن أعداد عينة الدراسة، و وصلت نسبة تواجده في المضمون 38.74 % و هي أعلى نسبة بين الشخصيات المحورية.

رفيق عبد المؤمن خليفة من مواليد 1 أكتوبر1966 هو ابن المهندس في الفلاحة العروسي خليفة الذي كان من المقربين للرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة، الذي أوكل له مهمة وضع تصور عام لمصلحة المخابرات الجزائرية، و وضعه بعد الاستقلال و تحديدا في سنة 1962 على رأس وزارة الصناعة و الطاقة، ثم بعدها أصبح سفيرا للجزائر في لندن، ثم مديرا عاما للخطوط الجوية

الجزائرية، لكن في عهد الرئيس الهواري بومدين و بعد التدقيق في بعض الكواليس المالية له، أدخل السجن بعد محاكمة عسكرية لمدة سنتين (1967 – 1969)، عندما خرج من السجن قام بدراسة الصيدلة و خرج نهائيا من الحياة السياسية، و قام بإنشاء صيدليته الخاصة في الشراقة بالعاصمة، توفي سنة 1990 عندما كان عبد المؤمن خليفة في الخامسة و العشرين من العمر.

درس رفيق عبد المؤمن خليفة الصيدلة و حصل على شهادة في هذا التخصص، و في ظرف عشر سنوات كون إمبراطورية مالية وصل رقم أعمالها إلى المليار دولار، بـ 9000 موظف في الجزائر و 200 موظف في فرنسا.

و رغم اتسامه بصفة الخجل، فقد تمكن من التعامل مع الإعلام المحلي و الدولي و كون له صورة" الشاب الذهبي" "Golden boy" سواء في الجزائر أو في الخارج و تحديدا في فرنسا بعد العقد الذي أمضاه كممول رئيسي لفرق أولمبيك مرسيليا لمدة أربع سنوات متتالية بقيمة مالية وصلت إلى 18 مليون فرنك فرنسي سنويا.

و أرجع سر نجاحه في مذكرة كتبتها له الصحفية الكندية Denyse Beaulieu عنوانها "تاريخ انطلاقة"، إلى الإرادة و الصدفة، و حسب تصريحاته في المذكرة فقد مكنته الإرادة من الحصول على اعتماد الدولة لتكوين مؤسسته الصيدلية من وزارة الصحة أما الصدفة فقد مكنته من الحصول على الاعتماد لإنشاء البنك في سنة 1998، بعد تفويته لموعد الطائرة ثلاث مرات لكن في الرابعة جلس أمام مسئول سامي في الدولة سهل له فيما بعد الحصول على الإعتماد، أما الخليفة للطيران فقد تكونت بعد العوائد المالية التي حققتها المؤسستين السابقتين.

ضم مجمعة مؤسسات متنوعة إلى جانب مؤسسات الصيدلة و البنك و الطيران، فقد تم إنشاء الخليفة لكراء السيارات و الخليفة للبناء و للإعلام الآلي، لتصميم الأزياء، لإنتاج الأدوية،للخدمات الصحية، خليفة TV و خليفة نيوز بالخارج.

لكن الفرضيات الأساسية التي وضعها الإعلام المحلي و الدولي على السواء بشأن مصدر ثروة الرجل الشاب تعلقت بثلاث أساسية: أولا فرضية كنز دفين يكون قد ورثه عبد المؤمن عن أبيه من غنيمة من غنائم جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير، و ثانيا فرضية تأطيره الكامل من قبل أثرياء جاؤوا من الخليج العربي للاستثمار في فرنسا،

و ثالثا و هي الفرضية الأكثر تداولا في الشارع الجزائري و في الصحافة المحلية و تتعلق بتواطؤ السلطة و وقوف شخصيات من أعلى هرم السلطة و جنرالات وراء الإمبراطورية المالية، بغرض

استثمار الأموال بالاقتصاد الجزائري عوض تحويلها للبنوك السويسرية، أو بغرض زيادة هذه الثروة عن طريق الاحتيال على المؤسسات العمومية بطريقة شرعية.

و تأتي شخصيات المتهمين في الرتبة الثانية بعد الشخصية المحورية للأحداث، بنسبة 21.28%، إذ حضر 104 متهما أمام القضاء و غاب عشرة و تمثلت أهم التهم الموجهة إليهم في تكوين جمعية أشرار و السرقة الموصوفة و النصب و الاحتيال و خيانة الأمانة

و التزوير في محررات مصرفية و الرشوة و استغلال النفوذ و الإفلاس بالتدليس و التزوير في محررات رسمية.

لكن أكثر المتهمين تداولا بين صفحات الجريدة، لا سيما بعد البيانات المتتالية التي بعثوا بها لقاعات تحرير الصحف الوطنية، هم المتهمون الغائبون عن المحاكمة عبد الوهاب كيرمان محافظ سابق لبنك الجزائر، و شقيقه عبد النور كيرمان مدير عام سابق لسونلغاز و وزير صناعة سابق، و ابنته ياسمين كيرمان.

أما المتهمون الفارون من العدالة فقد تم ذكرهم في الأعداد الأولى من العينة و هي الأعداد التي واكبت الأطوار الأولى من المحاكمة، و هم إلى جانب المتهم الرئيسي و الإخوة كيرمان و ابنة أحدهما، كل من المستشار الخاص للرئيس المدير العام للمجمع و المدير العام لبنك الخليفة، المدير المساعد لخزينة بنك الخليفة، احد مؤسسي بنك الخليفة و المسير السابق لفرع الخليفة للبناء و زوجة المتهم الرئيسي و المسيرة السابقة لفرع الخليفة للطيران.

و في الجلسات الأولى من المحاكمة تداولت الجريدة أسماء المتهمين الذين مثلوا أمام القاضية للاستجواب، بوتيرة تفوق التطرق لباقي المتهمين، و تطرقت للأسماء التي أفصح عنها هؤلاء أثناء استجوابهم، سواء من متهمين فارين أو آخرين في انتظار محاكمتهم أو شهود أو شخصيات أخرى رسمية، و أول المتهمين الذين بدأت القاضية في استجوابهم كانوا جمال قليمي مدير الخليفق للطيران و مدير الخليفة نيوز بفرنسا و رئيس ديوان المجمع، رحال عمر موثق متقاعد ببلدية الشراقة، مراد ايسير إيدير مدير وكالة بنك التنمية المحلية بسطاوالي ، آكلي يوسف أمين الصندوق الوطني لبنك الخليفة، كباش غازي خال المتهم و الشريك الأساسي في تأسيس بنك الخليفة، شبلي محمد القابض الرئيسي بخزينة بنك الخليفة، نقاش حمو المدير العام المساعد المكلف بالمحاسبة و الميزانية ، شعشوع عبد الحفيظ المدير العام للأمن و الحماية لمجمع الخليفة.

و تم التطرق لأسماء كثيرة لمتهمين في انتظار الاستماع لأقوالهم في أعداد لم تشملها العينة كالمتهم علي عون المدير العام لشركة صيدال لإنتاج الأدوية، و إيغيل مزيان لاعب كرة قدم سابق و مستشار رياضي لدى الخليفة.

ثم تلي المتهمون تكرارا القاضية فتيحة ابراهيمي، التي أدارت جلسات المحاكمة، بنسبة 18.63%، و هي التي تم الإعادة الحرفية لكل أسئلتها و تدخلاتها و تعقيباتها، و تمت الإشارة لرفضها القاطع تصويرها بالمحكمة، خصصت الخبر مقالا تحليليا كاملا يسلط الضوء على جوانب من شخصيتها كاتسامها بالروح الفكاهية، و بالجدية و الصرامة،

و بينت أن خبرتها في مجال القضاء هي 22 سنة تحديدا، و بأنها تحضى بحماية أمنية مشددة.

و يأتي الشهود في أخر تسلسل الشخصيات الرئيسية بنسبة 13.26% و هم شهود عينتهم المحكمة مسبقا للمثول أمامها، أو آخرون تم استدعاؤهم أثناء مجريات المحاكمة، وقد انقسمت هذه الشخصيات إلى موظفون سابقون بالمجمع و مسئولون سابقون و حاليون بالمؤسسات العمومية، و مسئولون سابقون و حاليون من السلطة، و مختصون من مجالات مختلفة كالمالية و الاقتصاد، و مسئولون من الحركة الجمعوية و النقابات و الأحزاب السياسية، و أهم هؤلاء الشهود: عبد المجيد تبون وزير سابق للسكن، عبد القادر بونكراف وزير سابق للسكن، محمد النذير احميميد وزير السكن في فترة أطوار القضية، محمد ترباش وزير سابق للمالية، وزير العدل محمد شرفي، وزير النقل عبد المالك سلال، الوزيرة المنتدبة للإصلاح المالي فتيحة منتوري، مراد مدلسي وزير المالية السابق، أبو جرة سلطاني وزير سابق للعمل و الحماية الاجتماعية، عبد المجيد سيدي السعيد الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين و فوفة حميد خبير قضائي و منصف بادسي مصفي بنك الخليفة،محند الشريف حناشي رئيس فريق شبيبة القبائل، عبد النور ميريبوط رئيس فريق اتحاد جامعة عنابة الكاتبة الخاصة للرئيس المدير العام نجية عيواز.

أما الشخصيات الثانوية التي ذكرت في المضمون فتمثلت في شخص رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 01.54 % و كان عموما ضمن أعمدة الرأي و رئيس الحكومة أحمد أويحيى بنسبة 02.26% الذي قدم عدة تصريحات للإعلام الوطني و الدولي و ندوة صحفية برر فيها الأزمة المالية التي حدثت في عهدته و اعتبرها أمرا طبيعيا يحصل في كل الدول حتى المتطورة منها و هو ما أثار ردود أفعال من الصحف عموما ومن جريدة الخبر خصوصا، ثم يأتي رئيس الحكومة أثناء المحاكمة عبد العزيز بلخادم بنسبة 01.23 %.

أما الشخصيات التي صنفناها ضمن فئة الشخصيات الهامشية فقد تمثلت في شخص النائب العام عبدلي بنسبة 00.92% و هيئة الدفاع بنسبة 00.80%، و شخصيات متفرقة بنسبة 01.11%، فالنائب العام لم يتدخل كثيرا و نفس الشيء يقال عن هيئة الدفاع لأن أعداد العينة غطت المرحلة الأولى من المحاكمة و هي المرحلة التي تم خلالها الاستماع للمتهمين و الشهود دون مرافعات هيئة الدفاع، إلا أن هذا لم يمنع بعض المحامين من الإدلاء بالتصريحات للإعلام بصفة عامة و هو ما تم تناوله في جريدة الخبر، و تمثل أهم محامو الدفاع في كل من خالد برغل محامي جمال قليمي الذراع الأيمن لعبد المؤمن خليفة، آيت العربي، علي مزيان محامي دفاع الطرف المدني الممثل لبنك الخليفة.

أما الشخصيات المتفرقة فتمثلت في تلك الشخصيات التي كان لها رد فعل تجاه الأحداث لكن دون أن تكون فاعلة فيها أي أنها لا تعد لا من الشهود و لا من المتهمين و لا من المسئولين من السلطة أو من أحد المؤسسات العمومية أو من مؤسسات المجمع سواء أثناء أو بعد الفضيحة، منهم شخصية علي بلحاج الذي حضر بعض الجلسات و تدخل أثناء استجواب أحد الشهود فتم منعه من حضور باقي الفعاليات، و أحمد بن بلة و الشاذلي بن جديد و موقفهما من الأحداث.

إذن من كل ما سبق نستنتج الآتي:

- الشخصية المحورية التي دارت في فلكها الأحداث تمثلت في شخصية رفيق عبد المؤمن خليفة
- كان للمتهمين نصيبا كبيرا من الذكر ضمن أعداد العينة و عددهم 104 متهما ، 31 منهم حوكموا و هم موقوفين في حين أن باقيهم حوكموا من دون وقف لكن بالحراسة المشددة، في حين غاب عشرة منهم و من بينهم المتهم الرئيسي و محافظ بنك الجزائر السابق و شقيقه عن المحاكمة و بموجبه صدرت عريضة دولية بتوقيفهم.
- أما الشهود فقد تناولتهم الجريدة في الدرجة الثالثة بعد المتهم الرئيسي و المتهمين، و هم شهود عينتهم المحكمة مسبقا أو شهود تم استدعاؤهم أثناء أطوار المحاكمة بعد أن تم ربطهم بالقضية سواء من طرف المتهمين أو من طرف شهود آخرين.
- خصصت الجريدة مجالا كبيرا للقاضية فتيحة ابراهيمي لكونها مديرة الجلسات و تطرقت إلى سيرتها الذاتية و أقدميتها في العمل و بعض الخصال من شخصيتها.
- تم التطرق للمسئولين الأعلى في هرم السلطة و ربطهم بالأحداث لا سيما بين أسطر أعمدة الرأي و تمثلت هذه الشخصيات في كل من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، و رئيس

الحكومة في وقت الأحداث أحمد أويحيى و رئيس الحكومة في وقت المحاكمة عبد العزيز بلخادم.

- لكون أن أعداد العينة مست الجلسات الأولى من المحاكمة أي الجلسات التي تم خلالها الاستماع للمتهمين و الشهود، فقد كان تدخل الدفاع عن طريق بعض التصريحات خارج أسوار المحاكمة، أو بعض الأسئلة للشهود و هو ما ينطبق على النائب العام الذي عادة ما يبرمج تدخله و مرافعات الدفاع إلى آخر أطوار المحاكمة.
- توجد شخصيات لم يكن لها تأثير مباشر على الأحداث ، و لكنها في مناسبات عديدة أبدت رأيها فيها أو كان لها رد فعل معين تجاهها.

5- الاتجاه : تحدد عادة ثلاث فئات لاتجاهات مضامين الأخبار و المواضيع و هي: الاتجاه الإيجابي و يعبر عن تأييد الأفكار التي تنشرها الصحيفة و الاتجاه السلبي و يعبر عن معارضة و رفض مباشر أو غير مباشر لأفكار ما في المواضيع المنشورة، و أخيرا الاتجاه المحايد أو المتوازن، و الذي يجمع بين الاتجاه الأول و الثاني بحثا عن موقع وسط فلا هو بالمؤيد و لا هو بالمعارض.

و نحاول من خلال ما يلي إبراز اتجاهات مضامين ما نشر حول محاكمة بنك الخليفة في صحيفة الخبر المستقلة:

جدول رقم(21): اتجاه جريدة الخبر نحو قضية بنك الخليفة

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
الاتجاه الايجابي	20	%12.73
الاتجاه السلبي	51	%32.48
الاتجاه المحايد	86	%54.77
المجموع	157	% 100

إن محاكمة البليدة التي انطلقت في الثامن من جانفي 2008 وصفت في الإعلام المكتوب الجزائري بفضيحة القرن، و عموما قسنا اتجاه الجريدة حسب موقفها من المحاكمة التي غطتها من زوايا مختلفة و بأشكال إعلامية متنوعة، و تمحور الاتجاه حول إجابة الجريدة على السؤال الجوهري: هل المحاكمة صادقة أو مجرد مسرحية؟

و لقياس الاتجاه بالتدقيق،لا سيما الاتجاه السلبي، استعنا بمجموعة من المؤشرات تتمثل في ما يلي :

* النعوت و الأوصاف المستعملة في المضمون
* الإثارة و المكونات العاطفية
* استعمال الأسماء كاملة أو مختصرة
* استعمال الإيحاءات.
* استعمال الأرقام
* ما ركز عليه في العناوين من محتوى المتون.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى سيطرة الاتجاه المحايد بنسبة 54.77 % على طريقة تناول و معالجة صحيفة الخبر لقضية محاكمة بنك الخليفة أي أن نسبة كبيرة من المواضيع تم طرحها بطريقة محايدة لا تتعدى مجرد سرد الوقائع بعيدا عن التعليق الشخصي أو التخمينات المختلفة التي قد تشير إليها بعض تفاصيل الموضوع، و تفسر الباحثة ذلك باعتماد الجريدة اعتمادا كليا على الأخبار و نقل الوقائع جملة و تفصيلا من جلسات المحاكمة، و هي الطريقة التي أثبتت فاعليتها في ظل تعطش القارئ إلى كل ما يثار و كل ما يصدر من معلومات و تفاصيل أساسية أو هامشية من شأنها أن تزيل الغموض و تشرح الأسباب و الحيثيات، هذه الطريقة تشبه كثيرا تلفزيون الواقع أو النقل المباشر للأحداث في الإعلام السمعي بصري، فقد ركزت الجريدة على النقل الحرفي لكل ما يدور بالجلسة من أسئلة تطرحها القاضية على المتهمين و الشهود و من أجوبة هؤلاء و من تعليقات أو تدخلات الدفاع أو النيابة العامة.

كما تضمنت الأخبار ملخصات لأهم البيانات الصادرة عن شخصيات فاعلة في الأحداث.

هذا إلى جانب اعتماد الجريدة على الخبر كشكل إعلامي أساسي الذي يعتمد بالدرجة الأولى حسب المدرسة الفرنسية على الإجابة على الشقيقات الخمس: من؟ متى؟ أين؟ماذا؟لماذا؟ دون الاضطرار لإبداء الرأي أو التعليق و بالتالي الإجابة على الشقيقة السادسة و المتمثلة في بأي تأثير؟

كما أن الأخبار تخلو في مجملها من العبارات الإيحائية و الأوصاف و المكونات العاطفية و تعتمد بالمقابل على تقديم الأرقام و البيانات الكمية و تجسدت هذه الأرقام عموما في قيمة الثغرة المالية للبنك و قيمة الأموال المودعة في البنك من المؤسسات العمومية و قيمة استفادات مسئولي المؤسسات العمومية نظير الإيداع، و الفنانين نظير الظهور في المناسبات العامة، و الأموال المسترجعة من طرف مصفي البنك سواء بالداخل أو الخارج و غيرها من الأرقام.

و قد تناولت الصحيفة موضوع المحاكمة باتجاه سلبي بنسبة 32.48%، و استعانت الباحثة بالمؤشرات سالفة الذكر لمعرفة مدى معارضة الجريدة للموضوع، و خلصت إلى أن الاتجاه السلبي تجلى بالتحديد في أعمدة الرأي و الكاريكاتير و في بعض المقالات التحليلية التي لم يكن وجودها في المضمون بحجم الخبر كشكل لإعلامي و هو ما يفسر تغلب الاتجاه الحيادي على السلبي أو الإيجابي.

في الكثير من المقالات التحليلية تم تداول فكرة كون المحاكمة جاءت لطي الملف نهائيا و ليس لكشف الحقائق(مقال تحليلي بعدد 2007/01/8)، و بأن عدم الإعلان عن تشكيلة القضاة المشرفين عن المحاكمة مسبقا يشكك في نزاهتها.

أما أعمدة الرأي فقد كان الاتجاه السلبي فيها واضحا و جليا إذ دارت الأفكار في مجملها حول الحكم المسبق بعدم قدرة المحاكمة على كشف الحقيقة التي يتوق لها الجزائريون فيما أسمته الجريدة باحتيال القرن أو بفضيحة القرن، و حول فكرة مباركة المؤسسات السياسية و الرقابية للدولة لممارسات عبد المؤمن خليفة و تواطؤ الجهاز التنفيذي للسلطة معه، و كون المحاكمة مجرد محاولة من السلطة للتخلص من ملف شائك بالبحث عن كباش فداء، و لذر الرماد في العيون ليتم في الأخير طرح التساؤل الشبيه بتساؤل بوضياف" من يقتل من؟ "و هو تساؤل "من يحاكم من؟"، كما ارتكزت أعمدة الرأي و التحليلات على نقطة مهمة تتمثل في كون أن الشهود من الأسماء اللامعة المشهورة في عالم السياسة و الرياضة و الفن في حين أن المتهمين عموما من طبقة فقيرة ليسوا لا بوزراء و لا بأقارب لأصحاب النفوذ في إشارة من الجريدة لكون المحاكمة اتسمت بالمحسوبية في اقتناء المتهمين و بقلة حيلة هؤلاء الذين يصلحون لأن يكونوا ضحايا بدورهم لا متهمين.

أما الاتجاه الإيجابي فلم تلمسه الباحثة إلا بنسبة 12.73 % المقالات التحليلية التي أشادت إما بالتنظيم المحكم لمجريات المحاكمة و بتوفير التأطير الأمني الكافي و المناسب لاحتوائها، أو بقدرة القاضية و نزاهتها و صرامتها مع المتهمين و عودتها لقانون العقوبات و الإجراءات الجزائية في كل مرة، و اتسامها بـ"الشفافية" في معالجة القضية.

إذن من كل ما سبق نخلص إلى التالي:

- لكون الجريدة تبنت خطة إعلامية محضة في تغطيتها للقضية، فقد كان الاتجاه المحايد للمحاكمة هو السائد، فقد تم نقل وقائعها في الغالب على شكل أخبار جاهزة من المحكمة دون التعليق عليها أو شرحها أو النظر في مسبباتها و تداعياتها

- ظهر اتجاه سلبي نحو القضية في أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية و بعض المقالات التحليلية إذ اعتبرت الجريدة أن المحكمة مجرد مسرحية للتخلص من ملف شائك تواطأت فيه السلطة بأجهزتها و دواليبها بعيدا عن فكرة الفعل المنعزل لخليفة عبد المؤمن.
- ظهر اتجاه ايجابي في بعض المقالات التحليلية التي أشادت بقدرات القاضية في التعامل مع الملف بنزاهة و شفافية و بتوفير السلطات القضائية لتأطير أمني مشدد و تنظيم محكم لجلسات المحاكمة.

6- <u>وظيفة المضمون</u>: تتلخص في الوظيفة التي يؤديها المضمون اتجاه الجمهور و قد وجدنا أن مضمون العينة اشتمل على الوظائف المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(22): وظيفة المواضيع التي تناولت قضية بنك الخليفة ضمن جريدة الخبر

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
الإعلام	84	%53.50
التبسيط و التفسير	13	%08.28
التعبئة و التجنيد	34	%21.65
الدعاية	00	%00.00
التثقيف	26	%16.56
مضمون عام لا يمكن تحديد وظائفه	00	%00.00
المجموع	157	% 100

تواجدت الوظيفة الإعلامية بأعلى نسبة أي بنسبة تفوق النصف و تقدربـ 53.50 %
و فسرنا ذلك بكون الجريدة تبنت خطا إعلاميا إخباريا محضا في تعاملها مع تغطية القضية،و الدليل على ذلك تقديم أكبر نسبة من المحتوى الإعلامي الخاص بالمحاكمة في شكل أخبار.
أما وظيفة التعبئة و التجنيد فقد كانت بنسبة 21.65 % من المضمون و هذا ما لمسناه في أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية التي بينت للرأي العام أن القضية ليست مجرد فعل منعزل لشخص يحاكم جراء احتيال قام به، بل تتعدى ذلك إلى كونها قضية معقدة هزت بمصداقية النظام البنكي و المصرفي في الجزائر و حصلت جراء تواطؤ من السلطة، و بأن من يحاكمون فيها ليسوا بالمجرمين الحقيقيين.

وظيفة التثقيف كانت بنسبة 16.56 % و ذلك في بعض الأخبار لاسيما في الأعداد الأولى من العينة حين تم التطرق لكرونولوجيا القضية و للظروف العامة التي سبقت المحاكمة و في بعض المقالات التحليلية التي فسرت بعض المعطيات المالية و الاقتصادية و خاضت في مجال قوانين المالية التي تعاقبت على امتداد سنوات الجزائر المستقلة .

أما وظيفة التبسيط و التفسير فقد كانت بنسبة قليلة تمثلت في نسبة 08.28 % من المضمون و شملتها مقالات تقترب إلى الطابع الاقتصادي أين حاول الصحفيون تفسير

و تبسيط بعض المعطيات الاقتصادية المتداولة أثناء عمليات الاستجواب داخل قاعة المحكمة بالبليدة، إما باجتهاد شخصي أو استعانة بمختصين في الاقتصاد أو المالية.

و قد لاحظت الباحثة الغياب التام لوظيفة الدعاية و فسرت ذلك بكون أن الجريدة لا تنتمي لجهة معينة تهدف إلى إيصال فكرة ما للرأي العام المحلي خصوصا و الدولي عموما، كما لاحظت أن المضمون بصفة عامة كان واضح الملامح و لا يوجد المبهم أو الغامض منه.

و مما سبق نخلص إلى التالي:

* وظيفة مضمون المواضيع التي غطت محاكمة بنك الخليفة تمثلت أساسا في وظيفة الإعلام لأن المحتوى جاء عموما في شكل أخبار تعتمد على نقل الواقع لا على شرحه أو تفسيره أو تحليله أو التعليق عليه.

* من خلال أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية و بعض المقالات التحليلية حاولت الجريدة تجنيد الرأي العام نحو استحالة تبني فكرة الفعل المنعزل بل تواطؤ السلطة في عملية الاحتيال و ذهابها حدود تقديم قرابين و أضحيات بدل الفاعلين و المتورطين الحقيقيين.

* احتوى المضمون على وظيفتي التبسيط و التفسير من خلال تفسير المعطيات الاقتصادية و تقديم الأرقام و وظيفة التثقيف من خلال المعلومات العامة سواء الخاصة بالقضية خصوصا أو بالمجال المالي الاقتصادي عموما.

* نلاحظ أن المضمون في مجمله كان واضح الوظائف وكذا نلاحظ الغياب التام لوظيفة الدعاية.

ثانيا الحملة الانتخابية لتشريعات 2007

أ- البيانات الخاصة بالشكل (أنماط الإخراج)

1- الشكل: أي القالب الصحفي الذي تناولت به جريدة الخبر الحملة الانتخابية للتشريعيات و قد تم حصرها من طرف الباحثة في الأشكال التالية: الأخبار، المقالات التحليلية، الافتتاحيات، أعمدة الرأي، التحقيقات، الحوارات، الكاريكاتير.

و في الجدول أدناه جملة من المعطيات الرقمية، التي سنحاول قراءتها كالتالي:

جدول رقم (23) الأشكال الإعلامية التي غطيت بها الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 بجريدة الخبر

الأشكال الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
الأخبار	50	% 66.66
المقالات التحليلية	08	% 10.66
الافتتاحيات	00	% 00.00
الأعمدة	08	% 10.66
الحوارات	00	% 00.00
التحقيقات	00	% 00.00
الكاريكاتير	09	% 12.00
المجموع	75	% 100

احتوت عينة الدراسة على أعداد تمتد بين يوم الخامس من ماي 2007 و العشر من نفس الشهر و السنة، احتوت على 75 شكلا إعلاميا تمت عن طريقها تغطية موضوع الدراسة المتمثل في الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، و قد كان الخبر هو الشكل الإعلامي الأكثر تداولا بنسبة تفوق النصف أي تحديدا 66.66% و هذا يعود حسب الباحثة إلى السياسة الإعلامية الإخبارية البحتة التي تنتهجها الجريدة في خطها الافتتاحي بالاعتماد على نقل الوقائع دون تعليق أو شرح أو تفسير.

أما الرسوم الكاريكاتورية فقد استعملتها الجريدة في الدرجة الثانية، لقدرتها على إيصال المعنى لشرائح عديدة و مستويات متباينة من القراء، و كان ذلك بنسبة 12.00%، علما أن هذا الشكل الإعلامي يعبر عن موقف الجريدة من الأحداث، فيما تقاسمت كل من أعمدة الرأي و المقالات التحليلية الأهمية بنسبة 10.66% على حد السواء، و هذا يدل على الخط الافتتاحي الذي تبنته الجريدة و المعتمد كما قلنا آنفا على الإعلام و الإخبار لا على التحليل و التفسير و إبداء الآراء.

و نلاحظ الغياب التام للافتتاحيات و هو أمر معروف منذ مدير نشر الخبر في 1995 عمر اورتيلان، و غياب الحوار كشكل إعلامي فيما فسرته الباحثة بعدم اهتمام الجريدة بالآراء المختلفة اتجاه الانتخابات داخل الساحة السياسية، بقدر اهتمامها بنقل وقائع هذه الحملة،

و كذا غياب التحقيق و هو أساسا شكل إعلامي يفتقده الإعلام الجزائري على العموم.

و مما سبق نخلص إلى التالي:

* يعد الخبر هو الشكل الإعلامي الأكثر تداولا في تغطية الجريدة محل الدراسة للحملة الانتخابية للتشريعيات، لتبنيها سياسة إخبارية بحتة في خطها الافتتاحي.

* منحت الجريدة أهمية لا بأس بها للرسوم الكاريكاتورية الساخرة التي تفهم من قبل الجميع و تعبر عن موقف الجريدة من الأحداث.

* بنفس الدرجة أولت الجريدة اهتمامها بأعمدة الرأي و المقالات التحليلية التي جاءت تعبر هي الأخرى عن موقف الجريدة من الحملة الانتخابية.

* تم تغطية الحملة الانتخابية في غياب تام للأشكال الإعلامية التالية: الحوار، الافتتاحية و التحقيق.

2- <u>المساحة</u>: نقصد بها الحيز المكاني الذي خصصته الجريدة لتغطية الحملة الانتخابية للتشريعيات ضمن الصفحات الأربعة و عشرون من صفحات الجريدة بحجم التابلويد.

و قد تم قياس المساحة الورقية بعدد الصفحات و بالسنتمتر المربع لكل المواضيع الخاصة بالحملة الانتخابية و مقارنتها بالمساحة الإجمالية لكل المواضيع التي غطتها الجريدة ضمن أعداد العينة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (24):المساحة الورقية المخصصة للانتخابات التشريعية 2007 في جريدة الخبر

عدد المواضيع	75	
المساحة الإجمالية للمواضيع (عناوين فرعية، عناوين رئيسية و متون)	بعدد الصفحات	بالسم²
	10.25	9737.5 سم²
المساحة الإجمالية المخصصة لكل المواضيع في العينة	144	136800 سم²

ضمن أعداد العينة المقدر عددها بستة أعداد كانت المساحة الإجمالية لكل المواضيع 136800 سم² مساحة مواضيع العينة 9737.5 سم²، و بالتالي فإن النسبة المئوية للمساحة المخصصة للحملة الانتخابية ضمن أعداد العينة بلغت 07.11%. تم حسابها بالطريقة التالية:

المساحة الإجمالية لمواضيع العينة 9737.5=(38x25)x10.25 سم²

النسبة المئوية للحملة في أعداد العينة [(6x24)]950x = 136800 سم²

س=(9737.5 x 100)/136800=07.11 %

إذن فقد أولت الجريدة أهمية نسبية للحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 لأن المساحة المخصصة لتغطيتها كانت صغيرة مقارنة بالمساحة الورقية المخصصة لمواضيع شتى من الجريدة و عليه:

- لم تشغل الحملة الانتخابية إلا مساحة صغيرة من المساحة الكلية لصفحات الجريدة و هذا يدل على عدم منح الجريدة أهمية كبرى للحملة.

3- الموقع: أي تموضع المضمون و هو الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن صفحات أعداد العينة من جريدة الخبر اليومية، و تحديدا الصفحات التي خصصت لتغطية الحملة و قد حصرناها في الصفحة الأولى و الصفحات الداخلية و الصفحة الأخيرة ، و تعد هذه الفئة إلى جانب فئات أخرى ضرورية لتحديد أهمية المضمون في الجريدة، و قد تحصلنا على المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدول التالي:

جدول رقم(25): موقع الحملة الانتخابية لتشريعات 2007 بصفحات جريدة الخبر

الموقع		التكرار	النسبة المئوية
الصفحة الأولى		01	% 05.55
الصفحـــــات الداخـــليــــة	الصفحة الثانية	03	% 16.66
	الصفحة الثالثة	01	% 05.55
	الصفحة الرابعة	01	% 05.55
	الصفحة الخامسة	02	% 11.11
	الصفحة 21	01	% 05.55
	الصفحة 23	04	% 22.22
الصفحة الأخيرة		05	% 27.77
المجموع		18	% 100

شغل المضمون الصفحة الأولى من الجريدة مرة واحدة فقط ضمن أعداد عينة الدراسة، بنسبة 05.55% و هذا ما فسرته الباحثة بعدم اهتمام الجريدة بموضوع الحملة الانتخابية، و حتى في المرة الوحيدة التي جاء فيها المضمون في الصفحة الأولى لم يكن موضوع الصفحة الأول، أما بالصفحات الداخلية فقد تناولته الصفحة ما قبل الأخيرة أي الصفحة 23 بأعلى نسبة وصلت لـ22.22 % و تفسر الباحثة ذلك إلى التغيير الذي طرأ على صفحات الجريدة التي نقلت صفحة سوق الكلام إلى الصفحة ما قبل الأخيرة و هي الصفحة التي تحتوي على الأخبار القصير غير الممضاة و الكاريكاتير، و هما الشكلان الإعلاميان الأكثر تداولا كما سبقت الإشارة إليه، ثم كانت الصفحة الثانية الأكثر احتواء للمضمون بعد صفحة سوق الكلام بنسبة 16.66% و تفسر الباحثة ذلك بكون هذه الصفحة خصصت عادة للأخبار الوطنية، ثم تأتي الصفحة الخامسة بنسبة 11.11% تليها الصفحات الثالثة و الرابعة و 21 بنسبة 05.55 % لكل منها، و هي نسبة ضئيلة توازي نسبة تواجد المضمون في الصفحة الأولى، و لاحظت الباحثة أن الجريدة لم تتبن، خطة واضحة في تخصيص الصفحات للمضمون إلا أن الصفحة الأخيرة كانت الأكثر احتواء للمضمون بنسبة 27.77 %، و فسرت الباحثة ذلك باحتواء هذه الصفحة على عمود رأي قار عنوانه مجرد رأي و على كاريكاتير أيوب و على أخبار مقتضبة وسريعة متنوعة.

مما سق نخلص إلى التالي:

- الصفحة الأكثر احتواء لمضمون الحملة الانتخابية كانت الصفحة 24 أي الصفحة الأخيرة.

- بعد الصفحة الأخيرة كانت صفحة سوق الكلام هي الأكثر احتواء لمضمون الحملة الانتخابية
- حضر المضمون بنسبة متواضعة جدا في صفحة الأحداث الوطنية و هي الصفحة الثانية و في الصفحة المخصصة عادة للجزائر العميقة بأخبارها الجهوية أي الصفحة الخامسة
- كان المضمون حاضرا بأقل نسبة في كل من الصفحات الأولى و الثالثة و الرابعة و 21
- لم تول الجريدة أهمية كبرى لموضوع الحملة الانتخابية من خلال تموضع المضمون على صفحاتها.

4- ترتيب المضمون: من خلال البنط الذي كتب به العنوان الخاص بالحملة الانتخابية بالصفحة الأولى لكل عدد من أعداد عينة الدراسة، و منه تقاس الأهمية التي توليها الجريدة للقضية، وقد تحصلنا على المعطيات الرقمية المجسدة في الجدول التالي:

جدول رقم(26): ترتيب الحملة الانتخابية لتشريعات 2007 ضمن الصفحة الأولى من جريدة الخبر

ترتيب و معالجة تيبوغرافية	التكرار	النسبة المئوية
عنوان ببنط فوق المتوسط (48)	00	% 00.00
عنوان ببنط متوسط (36)	00	% 00.00
عنوان ببنط صغير (28)	01	% 16.66
لا يوجد أي عنوان في الصفحة الأولى	05	% 83.33
المجموع	06	% 100

لم يرد موضوع الحملة الانتخابية نهائيا ضمن عناوين الصفحة الأولى، في خمسة أعداد كاملة من بين الستة أعداد المكونة لعينة الدراسة بنسبة 83.33 % و هو ما فسرته الباحثة بعدم اهتمام جريدة الخبر بموضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، و قد تواجد المضمون عنوان واحد ثانوي ببنط صغير (28) في عدد واحد أي بنسبة 16.66% و هو ما يؤكد انصراف الجريدة عن الاهتمام بالحملة الانتخابية و عن جعلها بؤرة لاستقطاب القراء و الرفع من أرقام السحب، و قد ركزت الجريدة اهتمامها على مواضيع أخرى كنتائج الانتخابات الرئاسية بفرنسا و التي دارت رحى

المعركة فيها بين ساركوزي و روايال ،و على الجزائريين بسجون بريطانيا،و زراعة الأفيون في أدرار، و بعض تداعيات فضيحة بنك الخليفة، و قامت بتغطية تمرد حصل في سجن بولاية السعيدة و تطرقت لموضوع الجزائريين الذين جردوا من الجنسية الفرنسية و رحلوا للجزائر من قبل السلطات الفرنسية، كل هذه المواضيع أعطتها الجريدة أهمية تفوق الأهمية التي منحتها لحملة الانتخابات التشريعية موقعا ومساحة و تغطية و تحليلا.

و مما سبق نخلص إلى التالي:

* لم يرد موضوع الحملة الانتخابية نهائيا كعنوان أساسي أو ثان أو ثالث في الصفحات الأولى من أعداد العينة.

* ورد موضوع الحملة كموضوع ثانوي في الصفحة الأولى مرة واحدة فقط.

* لم تول الجريدة أهمية لموضوع الحملة الانتخابية و فضلت عليه مواضيع أخرى كالانتخابات الرئاسية في فرنسا و تداعيات فضيحة الخليفة و زراعة الأفيون في الجنوب الجزائري.

5- تكرار المضمون: يقصد به تواجد المضمون أي موضوع الحملة الانتخابية في أعداد العينة الستة، مهما كانت طبيعة هذا التواجد سواء كخبر أساسي أو فرعي. وقد حصلنا على البيانات الرقمية التي لخصناها في الجدول التالي:

جدول رقم(27): تكرار موضوع الحملة الانتخابية لتشريعات 2007 ضمن صفحات جريدة الخبر

التطرق لموضوع الحملة الانتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	06	%100

نلاحظ أن كل أعداد العينة أي الأعداد الستة قد احتوت على المضمون، بنسبة 100% فلا يوجد عدد واحد خلال أيام الحملة الانتخابية و طوال فترتها، لم يحتو على شكل إعلامي تغطي الجريدة بموجبه هذه الحملة الانتخابية، صحيح أن هذا التواجد لم يكن في مستوى أهمية مواضيع أخرى وضعتها الجريدة في المراتب الأولى و لكن هذا لم يلغ التطرق لموضوع الحملة الانتخابية في كل أعداد العينة.و منه

- تطرقت الجريدة لموضوع الحملة الانتخابية في كل أعداد العينة و لكن ليس بالأهمية التي تطرقت بها لمواضيع آنية أخرى.

6- الصور و الرسوم: وهي الدعائم من صور فوتوغرافية آنية أو من الأرشيف التي استعملتها الجريدة موازاة مع عرضها لمواضيع متعلقة بالحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، إضافة إلى الرسوم الكاريكاتورية.

و قد حصلنا على البيانات الرقمية التالية:

جدول رقم (28): استخدام الصور و الرسوم في الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر

الصور و الرسوم		التكرار	النسبة المئوية
كاريكاتير	كاريكاتير ص 23	03	% 16.66
	كاريكاتير الصفحة الأخيرة	06	% 33.33
صور فوتوغرافية	صور رؤساء الأحزاب السياسية	04	% 22.22
	صور لوزراء	01	% 05.55
	صور للأمناء الوطنيين و المكلفين بالإعلام على مستوى الأحزاب السياسية	01	% 05.55
	شخصيات متفرقة	02	% 11.11
	صور من الشارع	01	% 05.55
المجموع		18	% 100

استعملت الجريدة في تغطيتها للحملة الانتخابية مجموعة من الصور و الرسوم ، وقد احتل كاريكاتير الصفحة الأخيرة أعلى نسبة من الاستعمال بمقدار 33.33% و يعود ذلك من جهة إلى كفاءة الرسام الكاريكاتوري أيوب الذي قام بإصدار كتاب جمع فيه أشهر رسومه الكاريكاتورية، و من جهة أخرى إلى موقع الصفحة الاستراتيجي لكونها الصفحة الأكثر مقروئية بعد الصفحة الأولى، و كذا لقدرة الرسم الكاريكاتوري على إيصال موقف الجريدة من الأحداث لأكبر عدد ممكن من القراء، و ترجع الباحثة ذلك أيضا، إلى كون أن هذه الصفحة تحتوي على عمود رأي قار و عادة ما يكون الكاريكاتير ملخص و مجسد لعمود الرأي.

و تواجد كاريكاتير الصفحة 23 التي أصبحت صفحة سوق الكلام بنسبة لا بأس بها أي 16.66% هذه النسبة هي منخفضة مقارنة بكاريكاتير الصفحة 24 بسبب كون صاحبه أقل خبرة من أيوب.

أما الصور الفوتوغرافية فقد كانت حصة الأسد منها لصور رؤساء الأحزاب السياسية المشاركة في الحملة الانتخابية فقد تواجدت بنسبة كبيرة تقدر بـ 22.22% ، و هو ما تفسره الباحثة بإدراج هذه الصور مع المواضيع الأكثر تداولا بين صفحات الجريدة، و هي الأخبار الخاصة بالتجمعات الشعبية التي عادة ما يديرها رؤساء الأحزاب في مناطق مختلفة من الوطن أو الأخبار التي تلخص تدخلات هؤلاء أثناء الندوات و تصريحاتهم لوسائل الإعلام و عرضهم لبرامجهم في مناسبات مختلفة.

و قد جاءت صور لشخصيات متفرقة بنسبة 11.11 % و هي شخصيات لها موقف من الأحداث دون أن تكون فاعلة فيها كعبد الحكيم سرار رئيس وفاق سطيف الذي برأ الوفاق مما لفق له خلال الحملة الدعائية لإحدى المرشحات، أو شخصيات لا تذكر إلا مناسباتيا حسب الحدث و ليس باستمرار، كصورة السعيد بوشعير رئيس اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات.

أما صور الوزراء و الأمناء الوطنيون و المكلفون بالإعلام على مستوى الأحزاب السياسية فلم تتواجد إلا بنسب بلغت بالتساوي 05.55 %لكل منهما، و هذا ما فسرته الباحثة باهتمام الجريدة بالدرجة الأولى ببرامج الأحزاب السياسية أثناء الحملة، و هو ما ركزت عليه الأخبار التي غطت تنقلات رؤساء الأحزاب عبر أرجاء الوطن أو أعمدة الرأي و المقالات التحليلية التي سنتطرق لمضمونها لاحقا.

و اهتمت الجريدة اهتماما نسبيا بأوضاع الشارع الجزائري بنسبة 05.55% من خلال صور حية تجسده كإشارة منها إلى قدرة هذه الحملة أو عدم قدرتها على تنفيذ الوعود المفعمة بالأمل.

و مما سبق نخلص إلى ما يلي:

* كانت الرسوم الكاريكاتورية هي الأكثر استعمالا من قبل الجريدة كدعامة لأعمدة الرأي و كتعبير عن موقف الجريدة من الحملة

* ركزت الجريدة على برامج الأحزاب السياسية و بالتالي استعملت بنسبة كبيرة صور رؤساء الأحزاب لتدعم بها الأشكال الإعلامية التي تطرقت للبرامج.

* أرفق المضمون بصور لشخصيات متفرقة منها من يظهر مناسباتيا حسب الأحداث و يكون فاعلا فيها و منها من يظهر مناسباتيا ليبدي الرأي دون أن يكون له تأثير على الأحداث

* احتوى المضمون على بعض صور الوزراء و المكلفون بالإعلام على مستوى الأحزاب السياسية و صور من الشارع الجزائري.

7- أرقام السحب: هي الأرقام التي تم بها سحب أعداد جريدة الخبر الممثلة لعينة الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(28): أرقام سحب أعداد العينة من جريدة الخبر التي تناولت موضوع الحملة الانتخابية لتشريعات 2007

رقم السحب	التكرار	النسبة المئوية
521.582 نسخة	03	% 50.00
497.706 نسخة	03	% 50.00
المجموع	06	% 100

سحبت أعداد العينة برقم سحب مقداره 521.582 نسخة يوميا بنسبة 50% و هو رقم السحب الذي يوافق الثلاثة أعداد الأولى من العينة، هذا الرقم الهائل في أرقام السحب و الذي يفوق أرقام سحب الجرائد اليومية الوطنية باللغتين، لم تعزه الباحثة إلى أهمية الحملة الانتخابية بل إلى أهمية المواضيع الأولى التي احتلت صدارة الصفحة الأولى لأعداد العينة و رفعت المقروئية و هي المواضيع الثلاثة التالية:

الانتخابات الرئاسية بفرنسا بعنوان " روايال، ساركوزي...ليلة الشك"،و الجزائريون في سجون بريطانيا بعنوان" الجزائريون يحتلون المرتبة الثانية في سجون بريطانيا"،

و زراعة المخدرات في الجنوب بعنوان" قصور أدرار تعوض الفلاحة بزراعة الأفيون".

أما رقم سحب الأعداد المتبقية فكان 497.706 نسخة يوميا بنسبة 50%، و هو تراجع طفيف لم تربطه الباحثة بالحملة الانتخابية لا سيما و أنها ظهرت في هذه الأعداد في الصفحة الأولى و لم تظهر في الأعداد السابقة أين كان رقم السحب مرتفعا،بل ربطته بطبيعة مواضيع الصفحة الأولى و التي كانت أقل أهمية من سابقتها و تمثلت في قضية الخليفة بعنوان" وزير المالية يصرح تجربة الخليفة لن تتكرر مع تونيك"، و في تمرد وقع بالسعيدة عنوانه" تمرد في سجن السعيدة"،و موضوع أخر عنوانه" باريس تجرد جزائريين من الجنسية الفرنسية و ترحلهم للجزائر".

و مما سبق نستخلص التالي:

* رقم السحب الهائل الذي عرفته الأعداد الأولى من العينة و الذي فاق الخمس مائة ألف نسخة يعود إلى أهمية المواضيع التي تطرقت لها الجريدة و ليس لأهمية الحملة الانتخابية

* حصل تراجع طفيف في أرقام السحب و ذلك لطبيعة مواضيع الصفحة الأولى لأعداد العينة.

* لم تؤثر الحملة الانتخابية على أرقام السحب لأن الجريدة لم تولها من الأهمية ما من شأنه أن يؤثر زيادة أو نقصانا.

ب-البيانات الخاصة بالمضمون (أنماط التحرير الصحفي)

1- المواضيع الرئيسية: وهي الأفكار الجوهرية التي تطرقت لها الجريدة في تغطيتها لحملة الانتخابات التشريعية لماي 2007، عن طريق مختلف الأشكال الإعلامية المذكورة آنفا و هذا ما تم رصده في الجدول التالي:

جدول رقم(29): المواضيع الرئيسيةٍ التي تناولتها الخبر في تغطية الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007

المواضيع الرئيسية	التكرار	النسبة المئوية
ملخص عن أهم مجريات الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية و دخولها الأسبوع الثاني.	03	%1.32
تشابه في خطاب الأحزاب السياسية و استعمال لغة مستهلكة و افتقادها للبرامج الملموسة.	21	%09.29
اتجاه خطاب أغلب الأحزاب منحى خطاب رئيس الجمهورية.	22	%09.73
تغطية الحملة الانتخابية عبر جل مناطق الوطن.	41	%18.14
نقل تصريحات و تدخلات رؤساء و ممثلي الأحزاب والناطقين باسم مختلف الأحزاب و الجمعيات السياسية.	35	%15.48
ابتعاد المواطنين و بشكل ملحوظ عن أغلب التجمعات الشعبية عبر مناطق التراب الوطني.	18	%07.96
استعمال الانتخابات بصفة عامة و الانتخابات التشريعية بصفة خاصة لمجرد تزيين الواجهة الديمقراطية.	28	%12.38
عرض للأطروحات و المشاريع السياسية لأهم الأحزاب السياسية التي دخلت معترك الحملة الانتخابية.	19	%08.40
الاهتمام الكبير و الفجائي بالمواطن من قبل المرشحين أملا في الفوز بصوته في الانتخابات.	16	%07.07
التلاعب في السير الذاتية و المهن و استفحال الفساد في الأوساط الانتخابية.	12	%05.30
مواضيع متفرقة	11	%04.86
المجموع	226	%100

تضمنت جريدة الخبر في تغطيتها لحملة تشريعيات 2007 مجموعة من الأفكار الرئيسية التي انضوت تحتها كل الأفكار التي جاءت بها الأشكال الإعلامية:

الفكرة الأكثر تداولا في المضمون هي تغطية الحملة الانتخابية عبر جل مناطق الوطن بنسبة 18.14%، و هو ما أبرزته الجريدة في الأخبار التي جاءت من كل أرجاء التراب الوطني و قد فسرته الباحثة بتفضيل الجريدة المنحى الإعلامي على حساب التحليل و التعليق و هي عادة من سمات الأسبوعيات و ليس اليوميات.

و تأتي فكرة نقل تصريحات و تدخلات رؤساء و ممثلي الأحزاب والناطقين باسم مختلف الأحزاب و الجمعيات السياسية في الرتبة الثانية تداولا و ذلك بنسبة 15.48% لأنها المادة الخام التي اعتمد عليها الشكل الإعلامي الأكثر تداولا و هو الخبر.

و أتت فكرة استعمال الانتخابات بصفة عامة و الانتخابات التشريعية بصفة خاصة لمجرد تزيين الواجهة الديمقراطية،في ظل تخلي الأحزاب الكبيرة عن حقها في التشريع

و الرقابة، في الرتبة الثالثة تداولا وتكرارا بين أفكار المضمون،بنسبة 12.38% و قد كانت المحور الذي دارت حوله مضامين الأعمدة و المقالات التحليلية في أكثر من فقرة من الموضوع، و هي الفكرة التي تعبر عن موقف الجريدة من الحملة الانتخابية.

أما فكرة التشابه في خطاب الأحزاب السياسية و استعمالها لغة مستهلكة و افتقادها للبرامج الملموسة فقد تكررت بنسبة 09.29% و فكرة اتجاه خطاب أغلب الأحزاب منحى خطاب رئيس الجمهورية فتكررت بنسبة 09.73% و هما نسبتان متقاربتان لفكرتين تواجدتا تحديدا في أعمدة الرأي و في المقالات التحليلية و الرسوم الكاريكاتورية،أما فكرة عرض الأطروحات و المشاريع السياسية لأهم الأحزاب السياسية التي دخلت معترك الحملة الانتخابية فقد كانت متواجدة بنسبة 08.40% و كان موقعها ضمن بعض المقالات التحليلية و بعض الأخبار القصيرة التي من خلالها تم نقل التجمعات الشعبية التي أدارها رؤساء أو ممثلي الأحزاب السياسية عبر الوطن، و تكررت فكرة ابتعاد المواطنين و بشكل ملحوظ عن أغلب التجمعات الشعبية عبر مناطق التراب الوطني بنسبة 07.96%و جسدتها بعض الأخبار المتفرقة، و سبر للآراء قامت به الجريدة في العدد الصادر بتاريخ 07 ماي 2007، و الذي خرج بنتيجة ان 89 % من المستجوبين لا يتابعون أطوار الحملة الانتخابية و 2.29 منهم يحضرون التجمعات في حين أن 07.81 من المستجوبين يتابعون الحملة الانتخابية في القنوات السمعية البصرية، و تفسر الباحثة ذلك بافتقاد الأحزاب السياسية للأفكار الجادة و المقترحات الهامة في برامجها. و تأتي فكرة الاهتمام الكبير و الفجائي بالمواطن من قبل المرشحين أملا في الفوز بصوته في الانتخابات بنسبة 07.07% و هي الفكرة التي تضمنتها على الخصوص أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية،

كما أن فكرة التلاعب في السير الذاتية و المهن و استفحال الفساد في الأوساط الانتخابية وردت في بعض الأعمدة و المقالات التحليلية بنسبة 05.30% في حين أن فكرة تلخيص أهم مجريات الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية و دخولها الأسبوع الثاني قد كانت بنسبة ضئيلة جدا وهي 01.32% و هي الفكرة التي تضمنها العدد الأول من العينة و الموافق لتاريخ 5 ماي 2007، و هو تاريخ بداية الأسبوع الثاني من الحملة الانتخابية.

و تضمن المضمون مواضيع متفرقة بنسبة 04.86 % أهمها تلك الخاصة بكواليس من التجمعات الشعبية و بعض الطرائف عن القوائم الانتخابية و عن المرشحين.

-عموما انقسمت أهم الأفكار الرئيسية في المضمون إلى:

* أفكار سائدة في المضمون تتعلق في مجملها بنقل وقائع التجمعات الشعبية و برامج الأحزاب و تصريحات الشخصيات السياسية الفاعلة، و هو ما كان المادة الأولى للأخبار.

* أفكار تواجدت بحجم أقل من الأولى لكنها كانت الأساس الذي بنيت عليه أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية و المقالات التحليلية و هي الأفكار التي تعبر عن موقف الجريدة من المضمون تتلخص في كون أن الحملة ما هي سوى واجهة للديمقراطية في ظل مبايعة جل الأحزاب لبرنامج رئيس الجمهورية وعزوف شبه تام للمواطن عن حضور فعاليات التجمعات الشعبية.

* أفكار متنوعة تتعلق بكواليس الحملة الانتخابية في شكل هزلي طريف تجسد على الخصوص في الأخبار المقتضبة غير الممضاة في صفحة سوق الكلام.

2- <u>مجال الموضوع</u>: أي السياق العام الذي عولج في إطاره المحتوى، حيث و بعد اطلاعنا و بإمعان على كل المواضيع التي جاء بها المحتوى بأشكالها الإعلامية المختلفة، وضعنا كل موضوع منها في سياق محدد ، و قد واجهنا صعوبة التقارب الكبير في المجالات

وتموضع بعض المواضيع في أكثر من مجال محدد، لكننا تخطينا هذه الصعوبة بتبني المجال الغالب على الموضوع حسب سياق الأحداث، حسب ما رصدناه في الجدول التالي:

جدول رقم (30): مجال المواضيع المتناولة في تغطية الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007ضمن صحيفة الخبر

المجال	التكرار	النسبة المئوية
إعلامي	45	%60.00
سياسي	10	%13.33
اقتصادي	00	%00.00
سياسي اقتصادي	08	%10.66
سياسي اجتماعي	12	%16.00
المجموع	75	% 100

كان المجال الإعلامي سائدا على مضمون عينة الدراسة، التي تضمنت أعداد الخبر المتناولة للأسبوع الثاني من الحملة الانتخابية للتشريعيات و ذلك بنسبة سائدة مقدارها 60.00% و فسرته الباحثة باعتماد الجريدة على التغطية و نقل الواقع دون شرح و لا تفسير و لا تعليق، أما المجال السياسي الاجتماعي فقد اندرج ضمنه 16.00 % من المضمون، و هو ما تجلى في على الخصوص في أعمدة الرأي و بعض المقالات التحليلية التي تطرقت لبرامج الأحزاب السياسية و لإمكانية وفائها بوعود تحسين الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري،لا سيما و أن المرشحين بذلوا كل أساليب الإقناع لاستقطاب أصوات المواطنين و الفوز بها، معطية للموضوع سياقا سياسيا اجتماعيا في الوقت ذاته، أما نسبة 13.33% من المواضيع فقد اندرجت ضمن السياق السياسي و تجلى ذلك خصوصا في المواضيع المتعلقة بعرض أو تلخيص برامج الأحزاب السياسية المختلفة و القراءات السياسية المختلفة لأطروحات الأحزاب السياسية ، أو في بعض أعمدة الرأي التي ربطت كل برنامج بالمصالح الخفية لأصحابه على المستوى السياسي أو لافتقار الحملة للتطرق لقضايا سياسية ذات بعد وطني أو دولي كملف الصحراء الغربية أو ملف التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر.

و جاءت 10.66% من المواضيع في سياق سياسي اقتصادي و هي المواضيع التي تطرقت لبعض أطروحات الأحزاب السياسية المتعلقة بالجانب الاقتصادي، كقوانين خوصصة المؤسسات الاقتصادية و ملفات الدعم الفلاحي و الشراكة الأجنبية و الاستثمار السياحي و التشغيل و غيرها، هذه النسبة القليلة فسرتها الباحثة باهتمام القارئ بالدرجة الأولى بالجوانب الاجتماعية و كذلك لصعوبة الخطاب الاقتصادي مقارنة بالخطاب الاجتماعي.

أما السياق الاقتصادي فغاب تماما عن المضمون و هو ما فسرته الباحثة بصعوبة المواضيع الاقتصادية بالنسبة لشريحة أغلب قراء الجريدة و بكون الجانب الاقتصادي يتطلب صحافة متخصصة و هو ما يفتقده الإعلام الجزائري على العموم.

و مما سبق نستنتج التالي:

* وضعت أغلب مواضيع الخبر التي غطت الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 في سياق إعلامي بحت.

* أما النسبة المتبقية من المواضيع فقد وضعت في السياق السياسي الاجتماعي و السياق السياسي الاقتصادي، و السياق السياسي.

* لم يوضع أي موضوع في المجال الاقتصادي.

2 - المصادر: أي الجهات سواء الرسمية أو غير الرسمية و مختلف المنابع التي أخذت منها المواد الإعلامية الخاصة بالحملة الانتخابية، و قد رصدناها في البيانات الرقمية التالية:

جدول رقم(31): مصادر المواد الإعلامية الخاصة بموضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
الصحفيون	25	% 33.33
المراسلون	36	% 48.00
رسامو الكاريكاتير	09	% 12.00
مصادر غير محددة	05	% 06.66
النقل عن مصادر مطلعة و موثوقة	00	% 00.00
المجموع	75	% 100

اعتمدت الجريدة بأعلى نسبة في مصادر موادها الإعلامية لا سيما الأخبار، على المراسلين الصحفيين و ذلك بنسبة 48.00 % و هي نسبة تقترب من النصف، و هو ما فسرته الباحثة من جهة باعتماد الجريدة على الأخبار كأشكال إعلامية لأن المراسلين الصحفيين بالجريدة عادة ما يقومون بإرسال المواد الإخبارية فيما تترك المقالات التحليلية و أعمدة الرأي لصحفيين متمرسين

ذوي خبرة يعملون في مقر الجريدة بالعاصمة، و من جهة أخرى باهتمام الجريدة بالتغطية الإعلامية للحملة في عدد كبير من ولايات الوطن إن لم نقل في أغلب تلك الولايات، و بكون الحملة الانتخابية طالت ولايات شتى من الجزائر العميقة بغية إقناع أكبر قدر من المواطنين بالقوائم الانتخابية، و أهم هؤلاء المراسلين كل من: م- تشعبونت من تيزي وزو، ل- فكرون من بسكرة، ط- بن جمعة من خنشلة،ب- نور الدين من معسكر و غيرهم.

و يأتي الصحفيون كثاني أهم مصدر استقت منه الجريدة المضامين التي تتعلق بالحملة الانتخابية للتشريعيات بنسبة 33.33 % و هي نسبة معتبرة تفسيرها بأن الصحفيين بالجريدة تمركزوا بالعاصمة التي تعد محورا هاما لكل الأحداث السياسية المرافقة للحملة من تجمعات شعبية و ندوات صحفية و تصريحات الشخصيات الفاعلة في الحملة، إذ قاموا عموما بتغطيتها من مواقع حدوثها، و ابرز صحفيي الميدان الذين كانوا مصدرا لأخبار كثيرة كل من : عاطف قدادرة، و ح- ياسين.

و كان الصحفيون الأكثر خبرة مصدرا لمعلومات و تحليلات تضمنتها المقالات التحليلية أبرزهم الصحفي المتخصص في كتابة المقال التحليلي ح- سليمان، و الصحفي م- صالحي، و الصحفي شوقي مدني و الصحفي جلال بوعاتي.

أما سعد بوعقبة فقد كتب عمود رأي قار عنوانه نقطة نظام في حين تداول على كتابة عمود رأي الصفحة الأخيرة و الذي عادة ما يرفق بكاريكاتير لأيوب كل من الصحفيين عبد الكريم تفرقنيت، عبد الكريم بلبطي، العربي زواق.

أما رساما الكاريكاتير كل من أيوب الذي تخصص في الرسم الكاريكاتوري للصفحة الأخيرة و سوسة الذي رسم كاريكاتير صفحة سوق الكلام فقد كانا مصدرا للرسوم الكاريكاتورية بنسبة 12.00% و هو ما فسرته الباحثة بكون الرسوم الكاريكاتورية لم تتداول بكثرة في تغطية الحملة الانتخابية و مع ذلك فإنها و في المناسبات القليلة التي وردت فيها، فقد استطاعت أن تضع أفكار الأعمدة في قالب تهكمي ساخر تجسده شخصيات متنوعة.

وجدت بعض الأخبار غير الممضاة و غير محددة المصدر بنسبة 06.66 %و هي الأخبار التي جاءت في صفحة سوق الكلام و التي تعد و بأسلوبها التهكمي بمثابة العين السرية للجريدة على الأحداث التي تحاول من خلال هذه الأخبار أن تلعب دور المحقق أو المتحري المجهول.

لم تنقل الجريدة موادها الإعلامية من مصادر تصفها بالموثوقة و المطلعة لكن دون تحديدها، و مما سبق نخلص للآتي:

* اعتمدت الجريدة اعتمادا كبيرا على المراسلين الصحفيين من جل أرجاء الوطن في تغطية التجمعات و نقل أصداء الحملة الانتخابية.

* اعتمدت بالدرجة الثانية على صحفيي الجريدة الذين تكفلوا بتغطية الحملة في الجزائر العاصمة و بكتابة المقالات التحليلية و أعمدة الرأي.

* خصصت الصحيفة رسامي كاريكاتير لترجمة الأفكار المتضمنة في أعمدة الرأي

* كانت نسبة قليلة من الأخبار في الجريدة دون إمضاء و لم تعتمد إطلاقا على المصادر المجهولة.

4- الشخصيات: و هي الشخصيات المحورية التي دار في فلكها المضمون حيث قسمتها الباحثة إلى شخصيات محورية فاعلة كان لها وقع على الأحداث و تكرر تداولها في المضمون باستمرار، و شخصيات ثانوية مؤثرة لكن بدرجة أقل من الأولى، و شخصيات هامشية أثرت جزئيا أو مرحليا على الأحداث و لم تذكر إلا مناسباتيا على صفحات أعداد العينة من جريدة الخبر محل الدراسة.

و قد قمنا بتكوين المعطيات الرقمية التي رصدناها في الجدول التالي:

جدول رقم(32): الشخصيات المحورية المتضمنة في مواضيع الحملة الانتخابية لتشريعيات2007 بجريدة الخبر

الشخصيات (السمات)		التكرار	النسبة المئوية
شخصيات أساسية	عبد العزيز بوتفليقة	08	%08.98
	عبد العزيز بلخادم	12	%13.48
	لويزة حنون	10	%11.23
	أبو جرة سلطاني	09	%10.11
	السعيد سعدي	08	%08.98
	أحمد أويحيى	11	%12.35
شخصيات ثانوية	محمد الشريف طالب	04	%04.49
	عبد الله جاب الله	03	%03.37
	عبد الكريم طابو	03	%03.37
	محمد يزيد زرهوني	04	%04.49
	السعيد بو الشعير	03	%03.37
	رضا مالك	02	%02.24
	فاتح الربيعي	04	%04.49
	موسى التواتي	03	%03.37
شخصيات هامشية	شخصيات متفرقة	05	%05.61
المجموع		89	% 100

انقسمت الشخصيات الموجودة في المضمون إلى ثلاث أساسية، شخصيات أساسية تكررت عبر مختلف الأشكال الإعلامية التي غطي عن طريقها المضمون، و شخصيات ثانوية تكررت في المضمون لكن ليس بوتيرة الشخصيات الأساسية، و شخصيات هامشية لم يرد ذكرها في المضمون إلا مرة واحدة في سياق محدد.

تمثلت الشخصيات الأساسية في كل من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 08.98% و قد جاءت هذه الشخصية في المضمون من خلال تطرق الجريدة إلى اتجاه أغلب الأحزاب التي دخلت المعركة الانتخابية إلى وجهة تأييد برنامج رئيس الجمهورية

و تزكيته و الولاء له، باستثناء بعض الأحزاب التي وصفتها الجريدة تهكما بالشاذة لأنها خرجت عن قاعدة التصفيق و المباركة كحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية

و حزب العمال، كما جاءت في الأخبار التي نقلت تدخلات رؤساء الأحزاب السياسية أو ممثليهم لطرح و شرح برامجهم و التي احتوت على الأفكار المؤيدة لأفكار الرئيس

و المستلهمة منها.

و كانت شخصية عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة و الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني هي الشخصية الأكثر تداولا على الإطلاق بنسبة 13.48 % و هو ما فسرته الباحثة بكون أن حزب جبهة التحرير هو الحزب العتيد و الأكثر تواجدا في المعارك الانتخابية و بحكم موقعه التاريخي الذي يجعل منه وجهة لكل الصحف لتغطية حملته الدعائية، إضافة إلى أن أمينه العام هو ذاته رئيس الحكومة الذي تترصد الجرائد نشاطاته على العموم بما فيها إدارته للحملة الانتخابية لحزبه و كذا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يمتلكها الحزب لإدارة حملته الانتخابية.

و تأتي شخصية احمد أويحيى في المقام الثاني بعد الشخصية السالفة الذكر بنسبة 12.35 % لكونه رئيسا لحزب انسل من حزب جبهة التحرير الوطني و له وزنه على الساحة السياسية الجزائرية، و هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي خصص بدوره أغلفة مالية كبيرة لإدارة الندوات الصحفية و التجمعات و بالتالي الحملة الانتخابية لمرشحيه عموما.

أما لويزة حنون رئيسة حزب العمال فقد تكرر ذكرها بنسبة 11.23 % و هي نسبة تقترب من شخصية أبو جرة سلطاني زعيم حركة مجتمع السلم "حمس"، بنسبة 10.11 % هذا التكرار مرده حسب الباحثة إلى وزن هذه التشكيلات السياسية على مستوى الساحة السياسية الوطنية مقارنة بأحزاب أخرى أقل ورودا في المضمون، ثم تأتي شخصية سعيد سعدي بأقل نسبة بين الشخصيات

الأساسية أي 08.98% ، و تفسير ذلك هو أن رئيس الحركة فوت أماكن عديدة لم يدر بها التجمعات الشعبية كما قامت به الشخصيات السالفة الذكر لا سيما بالجزائر العاصمة، كما أهنه أمر معروف على السعيد سعدي أنه في الكثير من المناسبات السياسية لا سيما في الانتخابات يخرج عن السرب و يدعو بالمقاطعة.

أما الشخصيات الثانوية فقد احتواها المضمون بتكرار و بنسب متقاربة، و هو ما فسرته الباحثة بحجم الأحزاب التي تمثلها هذه الشخصيات مقارنة بالأحزاب السالفة الذكر،

و بالإمكانيات المادية المسخرة من قبل هذه الأحزاب لاستقطاب الإعلام عن طريق الندوات الصحفية و التجمعات و هو ما يؤثر على النشاط الدعائي لها و بالتالي على التغطية الإعلامية لحملاتها، كما تضمنت شخصيات جاء ذكرها في سياق مختلف عن سابقتها كوزير الداخلية أو رئيس لجنة مراقبة الانتخابات اللذان جاء ذكرهما غالبا لإعطاء بيانات و أرقام تخص سير الحملة الانتخابية عموما، أو رئيس حزب الإصلاح مسبقا الذي ذكر موازاة مع تصريحاته المختلفة بتواطؤ السلطة في عملية سحب البساط من تحت قدميه كرئيس للحزب.

تمثلت هذه الشخصيات في: محمد الشريف طالب رئيس الحزب الوطني للتضامن و التنمية بنسبة 04.49% ، عبد الله جاب الله بنسبة 03.37% رئيس حزب الإصلاح سابقا، عبد الكريم طابو الأمين الوطني لجبهة القوى الاشتراكية بنسبة 03.37%، محمد يزيد زرهوني وزير الداخلية و الجماعات المحلية بنسبة 04.49%، السعيد بو الشعير رئيس اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية بنسبة 03.37%، رضا مالك رئيس التحالف الوطني الجمهوري بنسبة 02.24%، فاتح الربيعي الأمين العام لحركة النهضة بنسبة 04.49% ، موسى التواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية بنسبة 03.37%.

أما الشخصيات الهامشية فهي التي لم ترد في المضمون سوى لمرة واحدة فقط لأنه لم يكن لها نفس التأثير على الأحداث كالشخصيات السالفة الذكر، و قد قسمناها إلى خمس فئات أساسية: أولا شخصيات متصدري بعض القوائم الانتخابية سواء الحزبية أو الحرة كعبد الحميد سي عفيف متصدر قائمة حزب جبهة التحرير الوطني في مستغانم و الأخضر رابحي متصدر قائمة حركة مجتمع السلم في العاصمة، و غلوجي مبروك متصدر قائمة حرة.

ثانيا شخصيات بعض الوزراء السابقين أو الحاليين، الذين تمحور حولهم شكل إعلامي معين سواء بتقديمهم كمترشحين أو بتقديم آرائهم اتجاه الوضع السياسي كوزير السكن و العمران محمد النذير

حميميد، نور الدين بن نوار الثاني في قائمة حزب جبهة التحرير في العاصمة و وزير السياحة السابق، رشيد حراوبية مترشح و وزير التعليم العالي و البحث العلمي.
ثالثا شخصيات عمومية متفرقة كمدير التلفزيون حمراوي حبيب شوقي و الممثلة التلفزيونية بيونة و عبد الحكيم سرار رئيس وفاق سطيف، عباسي مدني رئيس سابق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحل.
رابعا شخصيات لرؤساء حركات جمعوية و أحزاب سياسية أو نوابهم أو ممثلين عنهم، كالأمين العام لمنظمة أبناء الشهداء الطيب الهواري، عاقلي نبيل رئيس حركة الإجماع، عبد الرحمان سعيدي نائب رئيس حركة مجتمع السلم، و محمد ذويبي نائب أمين عام حركة النهضة.
خامسا مواطنون عاديون لا سيما الذين تم تجسيدهم في الرسوم الكاريكاتورية، أو التطرق لهم في التحاليل بأعمدة الرأي كشخص التاجر الذي يوجد محله مقابل تماما لمبنى البرلمان.
و مما سبق نخلص إلى التالي:

* احتوى المضمون على شخصيات أساسية تطرقت لها الجريدة بنسب كبيرة في مختلف الأشكال الإعلامية، تمثلت في رؤساء الأحزاب السياسية الكبيرة على مستوى الساحة السياسية على اختلاف توجهاتها و إيديولوجياتها و شخص رئيس الجمهورية.

* و احتوى بنسب أقل على شخصيات ثانوية جسدتها أسماء لرؤساء أحزاب أقل وزنا من الأحزاب السابقة على مستوى الساحة السياسية، أو لشخصيات لها دورها في مراقبة و تنظيم الحملة الانتخابية.

* احتوى المضمون على أسماء لم ترد غلا لمرة واحدة فيه، و هي شخصيات لمتصدري بعض القوائم الانتخابية و لوزراء حاليين و سابقين و لشخصيات عمومية مختلفة و لرؤساء حركات جمعوية و أحزاب سياسية أو ممثلين عنهم، و لمواطنين بسطاء.

5- <u>الاتجاه</u> : تحدد عادة ثلاث فئات لاتجاهات مضامين الأخبار و المواضيع و هي: الاتجاه الإيجابي و يعبر عن تأييد الأفكار التي تنشرها الصحيفة و الاتجاه السلبي و يعبر عن معارضة و رفض مباشر أو غير مباشر لأفكار ما في المواضيع المنشورة، و أخيرا الاتجاه المحايد أو المتوازن، و الذي يجمع بين الاتجاه الأول و الثاني بحثا عن موقع وسط فلا هو بالمؤيد و لا هو بالمعارض.

و نحاول من خلال ما يلي إبراز اتجاهات مضامين ما نشر حول الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 في صحيفة الخبر المستقلة:

جدول رقم (33): اتجاه جريدة الخبر نحو الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
الاتجاه الايجابي	00	%00
الاتجاه السلبي	25	%33.33
الاتجاه المحايد	50	%66.66
المجموع	75	% 100

كان اتجاه الجريدة نحو الحملة الانتخابية محايدا بنسبة 66.66 % و هو ما فسرته الباحثة بكون أنها اعتمدت في تغطيتها للحملة على الأخبار التي لا تحتوي لا على التعاليق أو التفاسير أو الآراء، إذ يتم الاكتفاء بنقل الحدث من موقعه و الإجابة على الأسئلة الخمسة دون السؤال السادس "بأي تأثير؟"، الذي يقتضي التحليل و الشرح و رصد الأسباب

و التداعيات و هي المتغيرات التي يتجلى من خلالها اتجاه الجريدة نحو المضمون سواء بالسلب أو الإيجاب.

وقد اعتمدت الجريدة على الأخبار التي تنقل صورة عن مختلف التجمعات الشعبية لرؤساء الأحزاب السياسية أو ممثليهم عبر مختلف مناطق الوطن، أو تلك التي تقدم للقارئ تصريحات شخصيات فاعلة في الساحة السياسية الوطنية، أو التي تنقل طرق استقبال المواطن الجزائري للحملة الانتخابية و لتفاعله معها دون التعليق عليها.

أما المواضيع المحتواة في باقي الأشكال الإعلامية فقد برز من خلالها الاتجا ه السلبي الذي تبنته الجريدة نحو الحملة الانتخابية و كان ذلك بنسبة 33.33 %، و تجلى ذلك في المقالات التحليلية و الرسوم الكاريكاتورية و أعمدة الرأي.

و وضعت الباحثة مجموعة من المؤشرات، استطاعت أن تحكم من خلالها على الفكرة بالسلب أو الإيجاب، وهي:

* النعوت و الأوصاف المستعملة في المضمون

* الإثارة و المكونات العاطفية

* استعمال الأسماء كاملة أو مختصرة

* استعمال الإيحاءات.

* استعمال الأرقام

* ما ركز عليه في العناوين من مضمون المتون

و على أساسها و كما قلنا آنفا، حكمت على الأفكار المتضمنة في المضمون بالسلب أو بالإيجاب.

ففي أحد المقالات التحليلية الموجود بعدد 5004 من الجريدة و الموافق ليوم 5 ماي 2007، وصفت خطابات الساسة بالمستهلكة و الحملة بالباردة،و ارجع كاتبه سبب ذلك إلى ضعف أداء الأحزاب و استلهام خطابها من برنامج رئيس الجمهورية لعدم اجتهادها في تقديم الجديد للمواطنين.

كما احتوت المقالات التحليلية على أفكار سلبية تتعلق بانتهاز الأحزاب الحملة الانتخابية لتصفية الحسابات فيما بينها و لمباركة برنامج الرئيس، فيما انتهزتها الأحزاب التي أسمتها الجريدة بالأحزاب المجهرية الحملة للاسترزاق و كسب الأموال مقابل الولاء.

و ركزت مقالات تحليلية أخرى على التشابه الجوهري في مقترحات الأحزاب التي قدمت حلولا لم تخرج عن العموميات التي تفتقد إلى التفصيل و آليات التجسيد الميداني، وعلى نفور المواطنين من الحملة الانتخابية.

فيما احتوت أعمدة الرأي على أفكار سلبية لخصناها في كون أنها وصفت بالسحاب السياسي بلا مطر، و بكون وجوهها معروضة للبيع السياسي، و تم لوم الأحزاب الكبيرة على عدم اعتمادها على وعائها الانتخابي بل تبني خطاب الرئيس ، و في ذات الوقت لوم الأحزاب الصغيرة على الولاء مقابل الاستفادة من مزايا الحكم غير الراشد كما تم وصفه.

و تساءلت بعض الأعمدة على نية الحملة الحقيقية في محاربة الفساد مع وصفها بالفاقدة للجاذبية، و على قدرتها على إثارة ملف تسويد الأموال و هو عكس التبييض، فالتسويد يعتمد على نقل المال من إطار شرعي إلى آخر غير شرعي.

و قارنت أعمدة أخرى بين الحملة الانتخابية الفرنسية باحترافية الساهرين عليها و بين الحملة الانتخابية في الجزائر و اتسامها إلى جانب الفتور باحتوائها على مترشحين أغلبهم من فئة الشيوخ و لخطاب ثوري تسوده لغة الخشب المعهودة إبان عهدة الحزب الواحد.

كما تم التطرق لقضية التزوير الذي طال السير الذاتية لمرشحين مختلفين رغبة في الفوز برتب في القوائم و بأصوات الناخبين.

و ذهبت الرسوم الكاريكاتورية عموما مذهب أعمدة الرأي إذ حاولت أن تترجم بالرسوم ما جاء في الأعمدة بالكلمات.

أما الاتجاه الايجابي نحو الحملة الانتخابية فلم تجده الباحثة في أي شكل إعلامي.

و مما سبق نستنتج التالي:

- تبنت الجريدة نحو الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 اتجاها محايدا إذ أنها اعتمدت بالدرجة الأولى على الوقائع دون التعليق عليها.
- برز الاتجاه السلبي للجريدة نحو الحملة الانتخابية في كل من أعمدة الرأي والرسوم الكاريكاتورية و المقالات التحليلية، أين وجد الصحفيون المجال الكافي من الحرية لإبداء رأيهم في الأحداث
- لم تتبن الجريدة أي موقف إيجابي اتجاه الحملة الانتخابية لتشريعيات السابع عشر من شهر ماي 2007.

6- وظيفة المضمون: تتلخص في الوظيفة التي يؤديها المضمون اتجاه الجمهور و قد وجدنا أن مضمون العينة اشتمل على الوظائف المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(34): وظيفة المواضيع التي تناولت الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 ضمن جريدة الخبر

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
الإعلام	48	%64.00
التبسيط و التفسير	15	%20.00
التعبئة و التجنيد	10	%01.33
الدعاية	00	%00.00
التثقيف	02	%02.66
مضمون عام لا يمكن تحديد وظائفه	00	%00.00
المجموع	75	% 100

وظيفة المواضيع التي تناولت الحملة الانتخابية ضمن جريدة الخبر كانت وظيفة إعلامية بأعلى نسبة قدرت بـ 64.00 % لكون أن الجريد إخبارية اعتمدت على الخبر كأهم شكل إعلامي تقدم من خلاله المحتوى للقراء، ثم جاءت وظيفة التبسيط و التفسير بنسبة 20.00 % و هي الوظيفة التي لمسناها في بعض المقالات التحليلية التي فسرت بعض النقاط الغامضة من برامج الأحزاب

السياسية، أو حللت الواقع من زوايا مختلفة تسهل فهمه، أما التثقيف فقد لمسناه بنسبة 02.66% و هي نسبة قليلة جدا مقارنة بوظيفة الإعلام أو بوظيفة التبسيط و التفسير، و وجدنا الوظيفة متجلية في شكل إعلامي قدمت من خلاله الجريدة أفكارا تتعلق بظروف اغتيال الرئيس بوضياف و بموقف زوجته من الجهاز الحاكم الحالي.

أما وظيفة التعبئة و التجنيد فقد تواجدت بنسبة 01.33% و جسدتها بعض أعمدة الرأي التي تذهب إلى التشكيك في نزاهة بعض المرشحين و تزويرهم للسير الذاتية و بالتالي دعت المواطن ضمنيا للتفكير قبل التصويت، كما سلطت الضوء على ما تقترفه بعض التشكيلات السياسية التي تدر على المواطنين البسطاء أموالا مقابل وعود بالتصويت و هو ما حذرت الجريدة منه ضمنيا.

و مما سبق نستخلص التالي:

* غلبت على المضمون وظيفة الإعلام
* تواجدت وظيفة التبسيط و التفسير بنسبة أقل من الأولى لكنها عموما نسبة لا بأس بها
* تواجدت كل من وظيفتي التثقيف و التعبئة و التجنيد لكن بنسب قليلة جدا
* كانت وظائف المضمون واضحة لا لبس أو اختلاط فيها و غابت نهائيا عنه وظيفة الدعاية.

2- نتائج البحث

إن أصل اصطلاح ديمقراطية هو تعبير مشتق من مصطلحين يونانيين هما Demos
و تعني الشعب و Krates و تعني حكم أو سلطة و بالتالي فمعناها يتجسد في حكم الشعب أو سلطة الشعب.

و يعود الفضل في نشأة و تطور هذا النظام ،إلى المدن اليونانية القديمة حيث تولى فيها المواطنون فعليا رسم السياسة العامة و وضع برامـــــــجها و تشريعاتها و إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية.

وكل مجتمع يتبنى النظام الديمقراطي، و يسقطه كنموذج سياسي، لا بد و أن يطبقه حسب الأوضاع و الخلفية الثقافية و البيئة العامة السائدة بذلك المجتمع، فالديمقراطية الليبرالية التي نقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، قامت على أسس التعددية السياسية التي تجسدها تعددية الأحزاب و تداول السلطة بينها.

و يعد القرار السياسي بمثابة التفاعل بين كل القوى السياسية، و كذا على أسس المساواة السياسية و الدولة القانونية التي من أهم عناصرها وجود دستور و الفصل بين السلطات و خضوع الحكام للقانون و انفصال الدولة على شخص حكامها و إقرار الحقوق الفردية للمواطنين و تنظيم الرقابة التشريعية و القضائية على الهيئات الحاكمة.

في المقابل تتبنى الديمقراطية الشرقية كما يحلو لبعض السياسيين تسميتها على أساس التقسيم الجغرافي، (شرقية و غربية)، و هي ديمقراطية المعسكر الشرقي أو الديمقراطية الاشتراكية، مبادئ مختلفة تماما عن سابقتها الليبرالية، فحسب ماركس ما هي إلا امتدادا للبورجوازية و لا تتحقق إلا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لتحقيق المساواة و سيطرة المجتمع على مصيره و تحريره من سلطان القوانين الاقتصادية بالمعنى المطلق، و هذا لا يتحقق إلا بحزب واحد يوجه ويسير و يراقب و يمارس صلاحيات سلطوية لكونه النتيجة الحتمية و الشرعية للـــبـــــروليتاريا.

فكل ديمقراطية من السابقتين لها أدواتها الخاصة تطبقها على اختلافها لتصل إلى أهداف محددة ككفالة الحرية للفرد في آرائه و تفكيره و عقيدته و ضميره.

إذن فالديمقراطية مفهوم مائع يختلف تطبيقه من مجتمع إلى آخر، لكن من بين أهم أهداف الديمقراطية، على اختلاف المذاهب التي نظرت لها، هو الوصول لراحة الفرد، كيفما كانت

الوسائل المطبقة، و من بين أهم هذه الوسائل نذكر على سبيل المثال لا الحصر، وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يمارس السيادة نيابة عنه مع احتفاظ الشعب بحق ممارسته بعض مظاهر السلطة بالاشتراك مع البرلمان.

و يعد الاستفتاء الشعبي أهم مظاهر نظام الديمقراطية، إلى جانب حق مراقبة البرلمان و حله و اقتراح القوانين و الاعتراض عليها.

فجوهر الديمقراطية كما حدده علي الدين هلال هو المساواة، و النظم و المؤسسات و العلاقات التي تلقب بالديمقراطية، هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة و في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و تسمح للإنسان بتطوير إمكاناته و إطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.

فالديمقراطية هي نظام من القيم و المبادئ مقبولة من طرف المجتمع بأسره، و كذا من طرف الفاعلين السياسيين.

و تتمثل أهم مبادئ تحقيق الديمقراطية في المبادئ التالية:

- الانفتاح و الرغبة في التغيير و احترام الدستور.
- البحث عن المصلحة العامة و احترام حقوق الأقليات و حقوق الإنسان و الحريات الشخصية و الحريات السياسية.
- الحفاظ على كرامة و قيمة الفرد، و تحسيس الأفراد بمسؤولياتهم و رضاهم عن ممثليهم في السلطة على أن يكون التمثيل عادلا.
- مشاركة المواطنين في وضع أرضيات السياسات الحكومية عن طريق الانتخابات و الاستفتاءات الشعبية.
- القدرة على الاستماع للآخر و حرية التعبير و الرأي و وجود التعددية الإعلامية و السياسية و الشفافية في اتخاذ القرارات.
- حق الإعلام النزيه الذي يضمن حوارا سياسيا و مشاركة فعلية في الحياة العمومية.
- إمكانية انتقاد الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الإعلام، لاستراتيجيات النظام الحاكم و توزيعه للثروات و الموارد المختلفة.
- عدم توجيه الجهاز الاتصالي أو فرض الرقابة عليه.

أما في الجزائر، نجد أنه قبل الاستقلال و إبان الثورة التحريرية، اقتربت الصحافة الجزائرية على العموم من الأسلوب الدعائي أكثر من مثيله الإعلامي، لما اقتضاه الوضع آنذاك من ضرورة استعمال كل الأساليب بما فيها الإعلام لخدمة الثورة و أهدافها لا سيما الاستقلال كأول و كأهم هدف.

و بعد الاستقلال اتسم الإعلام الجزائري على العموم بالتوجيه و الرقابة و كانت الحجة في ذلك، نسبة الأمية لدى شعب خرج للتو من استعمار امتد لفترة زمنية طويلة، و يحتاج للتوجيه نحو وعي جماعي يتفق و أهداف إستراتيجية لجزائر مستقلة و ذات سيادة، و كان الاهتمام بالتلفزيون جليا، على حساب الصحافة المكتوبة، لأن التلفزة كوسيلة إعلام و اتصال ثقيلة و مكلفة تقنيا و ماليا غير يسيرة الاستيعاب أو الاستثمار من قبل تيارات معارضة هذا من جهة و من جهة أخرى يمتد جمهور التلفزيون إلى فئات تفوق عدديا فئات الصحافة المكتوبة النخبوية.

و يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها الساحة الإعلامية الجزائرية في ثلاث أساسية: ما قبل 1988 المتسمة بمركزية الإعلام لوجود قناة تلفزيونية وحيدة و أربع جرائد و توجيه الصحفي و فرض رقابة على ما يكتبه، و ما بعد 1988 و تحديدا لغاية 1991 المتسمة بانفجار حريات التعبير ليس على مستوى الصحافة المكتوبة فقط بل حتى وصولا للقناة اليتيمة، و أخيرا مرحلة ما بعد 1992 المتسمة بإجراءات رادعة على مستوى مؤسسات الدولة كمؤسسات الطباعة إضافة إلى إجراءات التعليق و الرقابة.

فعلاقة الصحافة المستقلة بالسلطة السياسية في الجزائر تبدأ تحديدا من المرحلة الثانية السالفة الذكر التي جاءت بعد الانفتاح الإعلامي الذي تبع أحداث أكتوبر 1988، فقد سمحت التعددية الإعلامية بخلق فضاء جديد للتعبير يختلف تماما عن سابقه، و هو الفضاء الذي سمح للصحافة المكتوبة بالتحول من القطاع العام إلى الخاص و تبني خطاب يتسم بالجرأة في الطرح و تعرية الواقع و نقل الأحداث، و هو ما زاد في أرقام السحب و المقروئية، و حولها لقبلة أعداد هائلة من القراء تفوق بكثير أعداد قراء الصحف العمومية.

يعود هذا حتما إلى طبيعة المواضيع التي تطرقت لها هذه الصحافة الخاصة التي فضلت أن تطلق على نفسها تسمية الصحافة المستقلة، و طريقة الطرح و معالجة قضايا كانت و لفترة طويلة من الطابوهات المالية و السياسية و الاجتماعية.

و قد قيل الكثير بشأن الانتماءات الحقيقية لهذه الصحف، من كونها جاءت لتكون في صالح تيارات من السلطة و تحديدا من الحزب الحاكم للتمويه و الظفر بأول مقعد في مسرح الحياة الديمقراطية،

أو لتصفية الحسابات، و تصدير واجهة الحرية و الديمقراطية للعالم الغربي بحسب ما تقتضيه التحولات نحو الليبرالية الجديدة خاصة مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين، لكن في الواقع، لا يختلف اثنان في أنها كانت السبب الأول في فتح العديد من الملفات الجريئة التي مست أسماء من الجهاز الحاكم، حتى و إن كانت لا تعتمد على التقصي بقدر اعتمادها على المصادر التي تبعث أو تأتي بالملفات إلى مقراتها و هو ما يعد بمثابة نقطة إيجابية في صالح فرضية صحافة تصفية الحسابات بين بارونات السلطة.

إذن فقد حصل انفجار إعلامي تبعه إيقاف للمسار الانتخابي في سنة 1992، و من ثمة بدأت العلاقة تتوتر بين السلطة التي سمحت بالتعددية الإعلامية و بين الصحافة الفتية، فقد راحت السلطة تكرس عقوبات مباشرة و غير مباشرة من تسليط لعقوبات بالسجن

و تعليقات و وقف وتعيين لجنات رقابة على مستوى المطابع و احتكار للإشهار و غيرها، و آخرها التصويت الإيجابي من قبل البرلمان على قانون وصف بقانون العقوبات في سنة 2001، و طوال تلك الفترة توقفت العديد من الدوريات عن الصدور و لم يبق من صحف الجيل الأول و الثاني الخاصة، سوى عناوين محددة أثارت جدلا هي الأخرى بشأن انتماءاتها الحقيقية و السر الكامن في بقائها رغم اختفاء زميلاتها من الساحة الإعلامية.

إن علاقة السلطة بالصحف المستقلة في الجزائر هي علاقة طالما فرضتها الظروف المحيطة بالتوجه العام و الخط الافتتاحي لهذه الصحف، فانتقاد السلطة بدواليبها و أجهزتها و استراتيجياتها في التسيير و الحكم، حتى و لو كان لاذعا، هو في الحقيقة يخدم السلطة ما دام لا يغير الواقع و لا يؤثر فيه و لا يلعب الدور الفعلي للسلطة الرابعة، و يستطيع الوجه الأسود الذي ترسمه الصحف المستقلة عن النظام الحاكم أن يكون في صالح النظام أمام المجتمع الدولي.

أما استمرار صحف معينة دون أخرى فلا يلغي فرضية عدم الاستقلال التام عن السلطة، رغم تعرض بعض هذه الصحف لعقوبات صارمة، وفي نفس الوقت لا يؤكد الفرضية، لأن عددا كبيرا من الصحفيين و من الإعلاميين كانوا ضحايا لتمسكهم بمبادئهم و أفكارهم.

و بشأن القوى المالية فإننا نجزم بأن الصحافة المستقلة في الجزائر لا تتمتع بالمعنى المطلق لمفهوم الاستقلالية، لأن قوى المال لها ما تمليه في الميدان، و لا يختلف اثنان في أن مصدر استمرار الصحف عموما هو الإشهار و بالتالي كيف يمكن لصحيفة مستقلة ما أن تشكك في نزاهة شخص يستثمر أموالا كبيرة في الإعلان في شكل شراء صفحات كاملة؟ هذا من جهة و من جهة أخرى

ماذا يمكن أن يكون موقف الجريدة التي تتبنى فرضا خطا مستقلا إزاء إيديولوجية رجل أعمال يمولها أو يمتلك أكبر نسبة أسهم فيها؟

و عموما بخصوص انتماءات الصحافة المستقلة الجزائرية انقسمت آراء المحللين بين استقلال عن أية انتماءات سياسية أو مالية تؤثر على توجهها و الخط الافتتاحي الذي تتبناه، و بين كونها الناطق الرسمي لجماعات مختلفة التوجهات و الإيديولوجيات أملا في الوصول لشعب يستجيب بانعكاس شرطي لرغبات السلطة.

وقد استدل الهادي شلبي بتاريخ جانفي 1992 و هو تاريخ إيقاف المسار الانتخابي، ليؤكد بأن الصحافة المستقلة ما هي إلا أداة من أدوات السلطة و لوبيات المال، و اعتبر جرائد **الوطن و le matin** و **Alger républicain** و**liberté** و **la tribune** من الجرائد التي التحقت بجماعات من الجيش و السلطة متخذة من الإسلام و التيار الإسلامي وسيلة لوضع إيقاع في الحياة السياسية، و صارت هذه الجرائد وسائل صراع تعتمد على سطحية المعالجة عوض التقصي و التحقيق و طرح الأسئلة الفعالة.

كما يرى الهادي شلبي أن الصحافة الجزائرية ليست مستقلة لا عن السلطة و لا عن جماعات من الجيش و بأنها لا تلبي إلا الأوامر.

و يدعم توجهه بان الصحافة التي تدعي الاستقلالية قد نشأت من فرق كانت أساسا تعمل بصحافة الدولة كما في حالة الوطن التي جمعت ثلاثين ثم عشرين صحفيا قدموا من المجاهد و الثورة الإفريقية.

و تنتهج آراء أخرى منحى الهادي شلبي، فقد راج في أوساط سياسية و أوساط مختلفة بأن وراء كل جريدة جنرال، و رائد هذه العبارة هو المغربي سولامي المكلف بشؤون الشرق الأوسط و إفريقيا في الجمعية البريطانية للدفاع على حرية التعبير، و قد نقلت كلماته من قبل صحفية بالوطن، في جويلية 1996، مضيفا بأنه لا توجد صحافة مستقلة في الجزائر لأن وراء كل جريدة يقف جنرال و مادتها لا تتعدى تصفية الحسابات بين جماعات من السلطة، و يؤكد بأن مصدره في هذه المعلومات اتصالات هاتفية من جزائريين مقيمين في الجزائر.

أما التوجه الثاني فيرى أن الصحافة الخاصة ما هي سوى انتفاضة شرعية لإعلام فتي طمح في الوصول إلى نسبة من الحرية في التعبير، إذ يعتبر محمودي بأن وضع جملة الصحافة الخاصة في مصف الصحف الممتدة لأيادي السلطة و التي لا تلبي سوى أوامرها من الأخطاء التحليلية

الفادحة بالنظر للمعارك الإعلامية بينها و بين السلطة السياسية، و التي انجر عنها اختفاء الكثير من العناوين من بينها **Alger républicain**.

و بغض النظر عن مجموعة بتشين الإعلامية واضحة الأهداف و المعالم الإستراتيجية، و التي تؤكد أن الصحافة يمكن أن تكون ناطقا رسميا لقوة المال، فالرهان الذي فرض نفسه على الصحافة الفتية في الجزائر حسب رواد هذا الاتجاه هو الوصول لتحقيق مكانة بين عمالقة الإعلام العالمي الحر.

و بخصوص انتماءات الصحف إلى أجهزة أمنية و كونها من أدوات السلطة فقد كانت الحجج النافية لذلك تذهب في اتجاه إدارة الصحف الناجمة عن مخاض 3 أفريل 1990، من قبل صحفيين شباب لم يتعد سن أغلبهم خمس و ثلاثون سنة بالرغم من أن القوى المالية السياسية قد حاولت احتضانها و ضمها لصفها عن طريق قوة الإشهار و التسهيلات على مستوى المطابع و القروض البنكية.

و بحصوص عينة الدراسة المتمثلة في جريدة الخبر فهي تعد الجريدة اليومية العربية الأولى المتمخضة عن التحول الذي شهدته الساحة الإعلامية و السياسية الجزائرية بعد أحداث أكتوبر 1988.

انطلقت الخبر في 1 نوفمبر 1990 بفريق عمل من جريدتي الشعب و المساء اليوميتين، وفي مطابع **المجاهد** صدرت الخبر مساءا برقم سحب 25.000 نسخة يوميا في العاصمة، بعد أن توقع لها الصدور ب 50.000 نسخة، لتحقيق التوازن المالي.

و قد كان المؤسسون شبابا عوضوا نقص الخبرة بالإرادة الفولاذية و الإصرار على الاستمرار و بالتالي تمكنوا من التغلب على العراقيل التقنية و تمكين الجريدة من الصدور يوميا.

و خاضت **الخبر** تجربة التعامل مع موزعين خواص، فارتفع رقم السحب إلى 50.000 نسخة يوميا، في 1994 وصل رقم سحب الخبر إلى 150.000 نسخة يوميا، بنسبة مرتجعات تقدر ب 12%.

وصلت في عيد ميلادها السابع سنة 1997 على سحب 200.000 نسخة يوميا و في 10 جانفي 1999 سحبت ب250.000 نسخة يوميا لتصل تحديدا في 7 ماي 1999 إلى 500.000 ألف نسخة يوميا.

في نوفمبر 2000 احتفلت **الخبر** بعيد ميلادها العاشر كأولى الجرائد الوطنية مقروئية برقم سحب يومي متوسط مقداره 400.000 نسخة يوميا.

حازت على مطبعة خاصة، و صدر العدد 3199 منها انطلاقا من هذه المطبعة رفقة جريدة **الوطن**، كان ذلك بتاريخ 17 جوان 2001.

وصدرت بالألوان في 16 أوت 2001، ألغيت افتتاحيتها مباشرة بعد اغتيال رئيسها عمر أورتيلان في 3 أكتوبر1995.

إن النجاح الكبير الذي حققته جريدة الخبر اليومية من حيث أرقام المبيعات الأعلى على المستوى الوطني، و الشهرة التي حققتها على الصعيد الوطني و العربي و الدولي ما جعلها تكون مصدرا للكثير من الأحداث المغطاة في صحف و وسائل إعلام دولية، و لكونها تمثل الجيل الأول للصحف الخاصة التي استمرت في الساحة الإعلامية رغم صعوبة الظروف السياسية و الأمنية و الاقتصادية، و لكونها استطاعت أن تخطو خطوة كبيرة بإنشائها لمطبعتها الخاصة التي جعلتها، على الأقل، تستقل عن ضغوط المطابع العمومية، فقد رأينا بأنها تمثل الصحافة الخاصة التي وصفت نفسها اصطلاحا بالمستقلة، لا سيما و أنه حتى الفرانكفونيون وجدوا فيها بعض المعالم التي تساعدهم على فهم الأحداث.

طبعا هذا التمثيل هو على مستوى عدم الرضوخ لقوى السياسة و تبني خطاب واضح المعالم، أما بشأن الخطوط الافتتاحية فلكل جريدة مستقلة خطا معينا تنتهجه يختلف من جريدة إلى أخرى.

و إن تحليلنا لمضمون عينة من أعداد جريدة الخبر التي غطت موضوعين مختلفين من حيث الأهمية و الثقل على مستوى الساحتين السياسية و الاقتصادية، و هما موضوع محاكمة بنك الخليفة و موضوع الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، جعلنا نصل إلى النتيجة ذاتها، و هي أن الأشكال الإعلامية الأكثر تناولا في تغطية الأحداث ضمن جريدة الخبر هي بالدرجة الأولى الأخبار و هو ما يدل على أن الخط الافتتاحي الذي تبنته الجريدة هو الإعلام و الإخبار، بالتركيز على نقل الوقائع من أماكن حدوثها دون الإمعان في أسبابها و تداعياتها و دون التركيز على التعليق على الأحداث. فسواء تعلق الأمر بموضوع محاكمة بنك الخليفة أو بالانتخابات التشريعية، و بالرغم من أن الجريدة لم تعطهما نفس المقدار من الأهمية،إلا أنه يمكن الجزم بأن الجريدة اعتمدت كليا على الخبر كأهم شكل إعلامي لنقل الوقائع.

و تعتمد الجريدة بعد الأخبار على المقالات التحليلية و أعمدة الرأي، التي تظهر من خلالها التوجهات الحقيقية للجريدة و مواقفها من الأحداث الوطنية و الدولية، و قد ظهر ذلك بوضوح في عينتي الدراسة، فقد بينت الأعمدة و المقالات التحليلية أن الجريدة تعتبر محاكمة بنك الخليفة مجرد

مسرحية تم الإعلان من خلالها للرأي العام المحلي و الدولي، بأن الجزائر دولة ديمقراطية، و السلطة القضائية فيها مستقلة وذات سيادة، في حين أن المتهمين الحقيقيين لن يحاكموا نهائيا و أن من وقفوا أمام هيئة المحكمة ما هم إلا كباش فداء، و كان موقف الجريدة واضحا من الحملة الانتخابية للتشريعيات، من خلال أعمدة الرأي و المقالات التحليلية فقد اعتبرتها الجريدة مفلسة من المشاريع و الرؤى الهادفة و تذهب برامج أغلب الأحزاب في سياق تزكية برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

و ترفق الجريدة أعمدة الرأي بكاريكاتير غالبا ما يجسد فكرة العمود بأسلوب هزلي تهكمي.

أما الحوارات فتستعين بها الجريدة و توظفها في موضعين اثنين: إما لعرض الرأي الآخر، و المواقف المتنوعة لمختلف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية، من الأحداث على الساحة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، و إما للشرح و التفسير و تسليط الضوء على آراء مختصين في مواضيع معقدة و دقيقة .

و بالنسبة للافتتاحيات فقد غابت تماما عن الجريدة لأنه القرار الذي اتخذته هذه الأخيرة بعد اغتيال مدير نشرها عمر أورتيلان سنة 1995، كموقف مندد و مستنكر لعملية الاغتيال التي استهدفت كاتب افتتاحيات الجريدة.

أما التحقيقات فقد غابت عن عينة الدراسة، لأن الصحافة الجزائرية على العموم لا تعتمد كثيرا على أسلوب البحث و التقصي في الحصول على المعلومات الميدانية، لا سيما في المواضيع لصعوبة الحصول على معلومات معينة كالمعلومات الأمنية مثلا، ثم أن المواضيع التي تكنى بمواضيع الوزن الثقيل فغالبا ما تأتي ملفاتها للجريدة، كما تطرقنا له في الفصول السابقة.

و تجدر الاشارة تبرز جريدة الخبر اليومية أهمية المواضيع التي تتناولها من خلال مجموعة من المتغيرات من بينها: المساحة الورقية المخصصة لهذه المواضع، فإذا كان الموضوع مهما، يخدم السياسة الإعلامية للجريدة، و يكفل استقطاب القراء و بالتالي رفع أرقام المبيعات لتحقيق الموازنة الإعلامية الإشهارية، فحتما ستخصص له الجريدة مساحة ورقية كبيرة، و العكس صحيح فكلما كان الموضوع غير هام بالنسبة للجريدة ستقلل من المساحة الورقية له، و هذا ما وجدناه خلال تحليلنا لأعداد الخبر من عينات الدراسة، فقد حصلت قضية محاكمة بنك الخليفة على مساحة ورقية مقدرة ب 10 % من المساحة الإجمالية للجريدة، في حين أن الحملة الانتخابية للتشريعيات تواجدت بنسبة 07.11 % من المساحة الإجمالية،

و هو ما يجعلنا نجزم بأن قضية المحاكمة أهم من الحملة الانتخابية، و المتغير الثاني الذي تبرز من خلاله أهمية المواضيع في الجريدة، هو موقع الموضوع من صفحات الجريدة، فالأهمية يحددها التموقع ضمن الصفحات الأكثر مقروئية و هي على العموم الصفحة الأولى و الأخيرة، لكن الصفحة الأولى هي التي تحدد الأهمية في الغالب، فالمواضيع الأكثر أهمية هي التي تكون عناوينها الرئيسية بالصفحة الأولى، لاستقطاب القراء و توجيههم للصفحات الداخلية، و التواجد في الصفحة الأولى يحدد الأهمية من خلال البنط الذي تكتب به العناوين، فالعنوان الرئيسي عموما يكتب بأكبر بنط و الثاني بأقل منه و هكذا تدريجيا، و من خلال عينة الدراسة لاحظنا أن قضية الخليفة شغلت الصفحات الأولى في أعداد فاقت الأعداد التي شغلتها الحملة الانتخابية، في نفس الصفحات، كما أنها كانت بمثابة الموضوع الرئيسي في أعداد من العينة و لم تكن الحملة الانتخابية كذلك، و هو ما يثبت أن الجريدة منحت أهمية للمحاكمة و لم تمنح الحملة الانتخابية نفس الأهمية.

و قد تبنت خطة إعلامية محضة في تغطيتها للقضية، فقد كان الاتجاه المحايد للمحاكمة هو السائد، فقد تم نقل وقائعها في الغالب على شكل أخبار جاهزة من المحكمة دون التعليق عليها أو شرحها أو النظر في مسبباتها و تداعياتها، و ظهر اتجاه سلبي نحو القضية في أعمدة الرأي و الرسوم الكاريكاتورية و بعض المقالات التحليلية إذ اعتبرت الجريدة أن المحكمة مجرد مسرحية للتخلص من ملف شائك تواطأت فيه السلطة بأجهزتها و دواليبها بعيدا عن فكرة الفعل المنعزل لخليفة عبد المؤمن.

في حين أنه ظهر اتجاه ايجابي في بعض المقالات التحليلية التي أشادت بقدرات القاضية في التعامل مع الملف بنزاهة و شفافية و بتوفير السلطات القضائية لتأطير أمني مشدد و تنظيم محكم لجلسات المحاكمة.

ثانيا بالنسبة لاتجاه الخبر نحو الحملة الانتخابية لتشريعات 2007:

تبنت الجريدة نحو الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 اتجاها محايدا إذ أنها اعتمدت بالدرجة الأولى على الوقائع دون التعليق عليها، و برز الاتجاه السلبي للجريدة نحو الحملة الانتخابية في كل من أعمدة الرأي والرسوم الكاريكاتورية و المقالات التحليلية، أين وجد الصحفيون المجال الكافي من الحرية لإبداء رأيهم في الأحداث، في حين لم تتبن الجريدة أي موقف إيجابي اتجاه الحملة الانتخابية لتشريعيات السابع عشر من شهر ماي 2007.

و لا تغطي جريدة الخبر المواضيع و القضايا المختلفة بنفس الدرجة من الاهتمام، إذ ينصب اهتمام الجريدة بالدرجة الأولى، على المواضيع التي تخدم سياستها العامة و خطها الافتتاحي، و المواضيع

المختلفة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تحقق السبق الصحفي، و التي لها وزنا هاما في ساحة الأحداث لدرجة تنافس وسائل الإعلام عموما و الإعلام المكتوب خصوصا على تغطيتها و تناولها كما كان الحال بالنسبة لمحاكمة قضية بنك الخليفة التي استقطبت اهتماما وطنيا و دوليا كبيرا، لكونها مثلت امتحانا صعبا لسلطة الإعلام و سلطة القضاء، و للجدل الكبير الذي دار حولها، و لاستقطابها لأعداد كبيرة من القراء و بالتالي تحقيق أرقام سحب و مبيعات عالية، و بالتالي تحقيق الشراكة الإعلانية من المؤسسات الكبرى التي تتجه على العموم للصحف الأكثر مقروئية، كما أن الجريدة تفضل المواضيع المثيرة و الأحداث الساخنة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، لتوليها أكبر درجات الاهتمام، فمن خلال تعاملنا مع عينة الدراسة، لاحظنا أن الحملة الانتخابية للتشريعيات لم تحض بنفس القدر من الاهتمام الذي حضت به قضية محاكمة بنك الخليفة التي سبقتها بأشهر قليلة، و لم تحض أيضا بنفس المقدار من الاهتمام الذي حضت به الانتخابات الرئاسية بفرنسا، أو التمرد الذي حصل في أحد السجون بمدينة السعيدة أو بموضوع آخر يتعلق بتعامل السلطات البريطانية مع السجناء الجزائريين، و بما أن الحملة الانتخابية لم تحقق الصدى الجماهيري المنتظر و الذي قاسته الجريدة بسبر للآراء، و لاحظته من خلال تغطيتها للتجمعات الشعبية عبر جل ولايات الوطن، فإنها تأكدت من أنها لن تحقق الفوز باهتمام الجمهور و هذا ما على أساسه لم تولها الجريدة اهتماما بنفس مقدار اهتمامها بقضية المحاكمة التي سمتها بمحاكمة القرن.

فالجريدة تهتم أولا بالمواضيع التي تخدم أرقام السحب و المقروئية.

و من حيث الشكل و كما تم التطرق له في الجواب على السؤال السابق، فإن الجريدة تخصص للمواضيع الأكثر أهمية، موقعا استراتيجيا ببنط كبير و عناوين رئيسة في الصفحة الأكثر مقروئية على الإطلاق و هي الصفحة الأولى، و تمنحها مساحة ورقية هامة و يتكرر التطرق إليها لأعداد متتالية، سواء لتتبع نتائجها أو للوقوف على أسبابها من خلال أعمدة الرأي و المقالات التحليلية و الحوارات، أو لرصد الوقائع الجديدة فيها و تقديمها جاهزة للقارئ من خلال الأخبار.

من كل ما سبق يلاحظ بأن جريدة الخبر المستقلة تتمتع بحرية في التعبير، و لكنها حرية نسبية غير مطلقة، فمن خلال تحليلنا لمضمون عينة أعداد جريدة الخبر التي غطت كل من محاكمة بنك الخليفة و الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، اتضح لنا أن المجال الذي صنفت فيه الجريدة مواضيعها هو المجال الإعلامي، و بالتالي فهي تعتمد على نقل الوقائع بدون أن تعلق عليها. ففي قضية بنك الخليفة كانت أخبار قاعة المحكمة و النقل التفصيلي لأطوار المحاكمة و للندوات

الصحفية و والبيانات و تصريحات الأطراف الفاعلة هي السائدة على كل الأشكال الإعلامية و في الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007، كانت الأخبار المتعلقة بالتجمعات الشعبية لرؤساء و ممثلي الأحزاب عبر كامل التراب الوطني هي السائدة، فالمجال الإعلامي السائد يجعلنا نجزم أن الجريدة تمارس نوعا من الرقابة الذاتية.

و حين يتعلق الأمر ببعض الأخبار التي تمس تصريحات مهمة خارجة عن إطار التصريحات الرسمية التي تقدم جاهزة لوسائل الإعلام، أو تتعلق بكواليس من هامش الأحداث، فإن الجريدة لا تمتلك مجال الحرية الذي يسمح لها بالتصريح المباشر بمصدر استقاء المعلومات، فإما أن تنسب الأخبار إلى مصادر موثوقة و حسنة الإطلاع لكن دون تحديدها، أو أن تتركها مجهولة المصدر لا تحمل أي توقيع، كما كان الحال مثلا في تغطية محاكمة بنك الخليفة أين تواجدت الأخبار مجهولة المصادر بنسبة 13.37% من مجموع المصادر التي اعتمدتها التغطية، و بنسبة 06.66% في تغطية الانتخابات التشريعية و هي نسب لا بأس بها على العموم.

و بينت لنا البيانات الكمية لتحليل مضمون الأعداد من عينة الدراسة التي غطت قضية محاكمة بنك الخليفة و الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية، بان اتجاه الجريدة نحو الموضوعين كان محايدا، مما لا يسمح بمعرفة المجال الحقيقي المتوفر للحرية الإعلامية و لحرية إبداء الرأي.

لكن الاتجاهين السلبي و الإيجابي هما اللذان بواسطتهما نتمكن من معرفة المجال النسبي لحرية التعبير.

أول ما خرجنا به من البيانات الكمية التي رصدناها في تحليل المضمون، هو أن اتجاه الجريدة كان سلبيا سواء نحو محاكمة القرن كما اصطلحت تسميتها، أو نحو الحملة الانتخابية، و بما أن القضيتين لهما علاقة مباشرة بالسلطة السياسية الحاكمة، فظاهريا يبدو للوهلة الأولى بأن الجريدة من خلال تبنيها للاتجاه السلبي بنسب مهمة (32.48 % في قضية المحاكمة، 33.33% في الانتخابات التشريعية)، فإنها حضت بحرية التعبير التي جعلتها تتخذ مواقف سلبية إزاء الموضوعين و بالتالي إزاء السلطة الحاكمة، لكن الأشكال الإعلامية التي عبرت من خلالها الجريدة على مواقفها الحقيقية من الأحداث، و هي أعمدة الرأي و المقالات التحليلية و الكاريكاتير، قد اتسمت بجرأة في الطرح و بتبيان الموقف الحقيقي للجريدة لكن في إطار خطوط حمراء لم يتم تخطيها.

فبالنسبة لقضية الخليفة كان الموقف الحقيقي للجريدة هو التشكيك في مصداقية المحاكمة

و توريط السلطة السياسية في الكارثة المالية التي حلت بالاقتصاد الوطني، و تجلى ذلك من أعمدة الرأي التي ركزت على أفكار تدور في سياق العواقب الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن عملية الاحتيال، و التساؤل عن جدوى معاقبة المسئولين عن المؤسسات العمومية الذين أودعوا الأموال بالبنك دون معاقبة المسئولين الحقيقيين، و كذا مسئولية السلطات العمومية عن الانحراف الاقتصادي، و تفشي الفساد و الرشوة و إخلاف الوعود و العبث بالمال العام في دواليب السلطة وعقم منظومة التسيير و التهرب و التنصل من تحملها للمسؤولية.

يظهر بجلاء موقف الجريدة المساند لنظرية تواطؤ السلطة و دواليبها و منظومة التسيير و السلطات العمومية و منظومة التسيير في عملية الاحتيال، إلا أنه لم يتم تقديم أسماء لأشخاص محددين ينتمون للسلطة أو لمنظومة التسيير التي وصفت بالفساد و تعاطي الرشوة و التعامل بالمحسوبة و التمييز، و هي الحدود التي وضعتها الجريدة في خطها الافتتاحي.

لكن في مواقع معينة كانت الجريدة تستعمل بعض الإيحاءات، التي و بواسطة قراءة ممعنة لها، تتجلى بوضوح الشخصية المقصودة.

أما فيما يخص المتورط الأول في القضية فلم تدخر الجريدة جهدا لتقديمه كشخصية محورية، لكنها ربطت إمبراطوريته المالية بجهات من السلطة تقف وراءها دون تحديد هذه الجهات تحديدا دقيقا، باستثناء المسئوليات التي تم تبادلها بين شخصيات متنوعة من مسئولين في السلطة أو عن الشركات العمومية أو في البنك المنهار أثناء عمليات الاستجواب.

لكن الجريدة أظهرت نوعا من الاعتدال، و الوسطية و بالتالي تبنت اتجاها إيجابيا نحو المحاكمة، حين خصصت بعض المقالات التحليلية أشادت من خلالها بالقوى الأمنية المسخرة للمحاكمة و بمزايا القاضية المهنية و الإنسانية.

أما بخصوص الانتخابات التشريعية و حملتها الانتخابية، فقد كان موقف الجريدة الحقيقي سلبي منها، بإجماع أعمدة الرأي و المقالات التحليلية و الرسوم الكاريكاتورية، لكونها حسب الجريدة قد ركزت على إعادة خطاب الرئيس و تقديم الخطابات المستهلكة، لكن الخطوط الحمراء التي لم تتجاوزها الجريدة تمثلت في عدم الخوض في نقد برنامج دون غيره، فقد تمثلت إستراتيجية الجريدة في الشرح التفسير، هي بالتدقيق في برامج الأحزاب الكبرى بنفس الدرجة من الاهتمام، دون أن يظهر تحيز صريح لحزب دون الآخر، و مع ذلك فقد أثبتت البيانات الكمية بأن الشخصية المحورية في الأحداث كانت للأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم و هي الشخصية التي تم تغطيتها بأكبر نسبة، إضافة إلى أن الجريدة كانت تتبنى مفاهيم مستوحاة من

خطابات رؤساء الأحزاب السياسية لا سيما الكبرى منه كمصطلح الأحزاب المجهرية الذي خرجت به زعيمة حزب العمال لويزة حنون.

إذن فقد تمتعت الجريدة بحرية نسبية في التغطية الإعلامية لكنها لم تتخط خطوطا رسمتها في إطار خطها الافتتاحي، و في إطار ما تمليه قواعد و أخلاقيات المهنة و ما يحدده قانون الإعلام من معالم لا يجب المساس بها كشخص رئيس الجمهورية و الوطن و العروبة و الإسلام.

و قد كرس الخط الافتتاحي للجريدة، الاستقلالية الظاهرة بتبنيه للإعلام و الإخبار على حساب الشرح و التفسير و التعليق، و عدم الانحياز لقوة سياسية محددة، كما أنها لم تصل حدود تقديم أسماء جاهزة لشخصيات من أهرام السلطة، لا سيما إذا تعلق الأمر بتوريطها في قضايا اقتصادية و مالية، حيث تتم الإشارة إلى مفاهيم محددة، كالسلطة السياسية و سلطة التسيير و جهاز الحكم و النظام الحاكم و غيرها لكن دون تقديم أسماء محددة.

و انطلاقا مما ستق ذكره و بما أن جريدة الخبر هي العينة الممثلة للصحافة الخاصة في الجزائر و المسماة اصطلاحا بالصحافة المستقلة، فإننا نصل إلى كون أن الصحافة المستقلة في الجزائر تتمتع بهامش كبير من الحرية في التعبير و إبداء الرأي، كأهم مبادئ تحقيق الديمقراطية، و لكنها ليست بالحرية المطلقة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالخط الافتتاحي الذي تتبناه كل صحيفة، و بالخطوط الحمراء التي يضبطها قانون الإعلام، و بمصادر المعلومات و بالجهات الممولة و المتعاملين الإشهاريين، لكنها في المقابل تحاول أن توازن بين الإعلام و تحقيق أرقام سحب و مبيعات و بين الإشهار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقروئية، و لا يمكن للموازنة أن تتحقق بدون الجرأة في الطرح و إثارة المواضيع التي يتعطش لها القراء و الإجابة على أسئلة و تطلعات الرأي العام، و هذا ما تعمل الصحافة المستقلة عموما على تحقيقه، و ذلك بتقديم الوقائع و الأحداث لكن مع الإبقاء على بعض الفاعلين فيها في مواقع مستترة، لا يمكن تحديدها بسهولة، و بالتالي تتحقق المبيعات ما ينجم عنها الفوز بالإشهار كأهم وسيلة عيش تقتات منها الجرائد، دون مضايقات أو ردع من قبل الجهات التي تخصها الصحف المستقلة بالتلميح، و هو الحل الوسط الذي توصلت إليه الصحافة المستقلة في الجزائر بعد موجة المتابعات القضائية و الإجراءات الرادعة التي تعرضت لها في سنوات التسعينيات و بعد المصادقة على تعديل المادة 144 من القانون الذي وصف بقانون العقوبات في جوان من سنة 2001.

إذن نخلص في الأخير لما يلي:

الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل معناه سلطة الشعب، و قد ظهرت الديمقراطية في صورتها المبكرة في أثينا و مورست لفترة بطريقة مباشرة، لكنها اقتصرت على الأقلية من الأحرار دون العبيد و النساء، فخلال الفترة ما بين 460 – 429 قبل الميلاد، أصبحت أثينا تحت قيادة بيركلس المناصر للحرية حيث يقول في إحدى خطبه " إن حياتنا السياسية حرة و نحن أحرار و متسامحون" (1)

و الديمقراطية، ليست وصفة دقيقة لنظام سياسي أو لعلاقات اجتماعية محددة، بل هي مطلب معنوي لغاية الوصول لأوضاع أفضل، تختلف من مجتمع لآخر و من بيئة لأخرى،

إلا أن هذا لا يعود إلى المفهوم بحد ذاته بل إلى الطرق المختلفة المنتهجة من طرف المسئولين لتطبيق الديمقراطية، لأن الأهداف من هذا التطبيق هي نفسها و تتمثل في الأمل في حياة أحسن، و رغم اختلاف وسائل تطبيق النظام الديمقراطي، كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية الماركسية و الليبرالية، أو كما هو شأن ديمقراطية دول الشمال و دول العالم الثالث، و هو ما ذهب إليه محمد حربي عندما اعتبر أن دول العالم الثالث تستورد الأفكار الديمقراطية و ليس البنى التحتية الكفيلة بتطبيق هذه الأفكار، و رغم الجدل الذي أثاره انتقال أثينا للديمقراطية و الذي ارتكز على أسس مخالفة لهذا النظام، كالتحول بالقوة ، واقتصار المشاركة السياسية على الأقليات دون الرق و النساء.

---

(1) عبد الوهاب رشيد حميد- التحول الديمقراطي و المجتمع المدني، مناقشة فكرية و أمثلة لتجارب دولية، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، سوريا، 2003، ص35.

و رغم اعتبار بعض المقاربات النظرية أن هذا النظام يقترب من المثالية و التجريد، أكثر من الواقع و التطبيق، كما ذهب إليه شومسكي، الذي يعتقد بأن أكثر الدول تبنيا للديمقراطية هي في الأصل دول تحكمها سلطة المال و الأقليات، كأمريكا التي تتحكم في نظامها الاتصالي، خمس وعشرون مجموعة إعلامية كبرى.

و رغم فكر Lippmann الذي يعتبر أن النظام الديمقراطي هو توجيه النخبة من الإداريين و المثقفين و رجالات السلطة و هم الأقلية، للأغلبية من العامة الذين أطلق عليهم تسمية "القطيع المنقاد "، مع إمكانية منحهم من حين لآخر فرصة المشاركة في إبداء الرأي بخصوص النخبة.

رغم كل هذه التوجهات المتباينة و غيرها من التوجهات التي تطرقنا لها بالتفصيل في الفصول السابقة، إلا أن هناك درجة من الاتفاق على أن العناصر الثلاثة التالية تشكل الحد الأدنى لمكونات الديمقراطية في أي نظام سياسي: حقوق الإنسان، التعددية السياسية، و التداول السلمي على السلطة.

إنها المكونات الأساسية للديمقراطية إلى جانب مجموعة أخرى من الأسس و الدعائم الضرورية لبناء نموذج يقترب من النموذج المثالي للنظام الديمقراطي، تتمثل في الانفتاح على الآخر و الرغبة في التغيير و احترام الدستور و البحث عن المصلحة العامة و احترام حقوق الأقليات و الحريات السياسية والحفاظ على كرامة و قيمة الفرد، و تحسيس الأفراد بمسؤولياتهم و رضاهم عن ممثليهم في السلطة على أن يكون التمثيل عادلا و مشاركة المواطنين في وضع أرضيات السياسات الحكومية، إلى جانب القدرة على الاستماع للآخر و حرية التعبير و الرأي و التعددية الإعلامية و الشفافية في اتخاذ القرارات.

فباستثناء الفكر الماركسي، تعد كل من التعددية السياسية و الإعلامية من شروط تحقيق الديمقراطية، و التعددية الإعلامية لا تتحقق بدون صحافة خاصة مستقلة عن قوى المال و السياسة تتبنى توجهات أيديولوجية مختلفة، و متحررة من قيود الرقابة و الرقابة الذاتية.

فالعلاقة جد متينة بين الثنائية ديمقراطية و صحافة مستقلة، و وجود إحداهما يرتبط ارتباطا شرطيا بوجود الأخرى.

و كما هي الديمقراطية مائعة و متغيرة حسب الفكر و الزمان و المكان و البنى التحتية للدول، فإن الصحافة المستقلة، يتحفظ بشأن اتسامها الفعلي بالاستقلال عن القوى التي تحد من تمتعها بالحرية المطلقة، و من هذا المنطلق تعد الصحافة المسماة بالصحافة المستقلة هي الصحافة الخاصة غير التابعة للقطاع العمومي.

رأى هذا النوع من الصحافة النور في الجزائر، بعد أحداث الخامس من أكتوبر1988، التي تلتها تحولات سريعة أهمها بروز إطار تشريعي تأسيسي جديد يتمثل في دستور 23 فيفري 1989، يتسم باختلافه عن باقي الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، فقد نص على الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتسم بالتعددية السياسية، و ذلك في صيغة عامة ضمن المادة 40 على الخصوص، و أعيدت ضمنه صياغة الكثير من المفاهيم بشكل أكثر وضوحا كحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الديمقراطية و حرية الرأي و المعتقد.

و من ثمة نشأ أربعة و ثلاثون حزبا يتمتع بالشرعية معتمدا معلنا عنه في الجريدة الرسمية، و بحلول عهدة التعددية الحزبية حلت عهدة أخرى للإعلام و هي التعددية الإعلامية التي تم تبنيها رسميا في المنشور رقم 4 لرئيس الحكومة مولود حمروش في 19 مارس 1990، متبوعا بقانون الإعلام للثالث من فيفري 1990، الذي نص على حرية الإعلام و التعددية الإعلامية.

و رغم تميز النوع الجديد من الصحافة الجزائرية المسماة إجماعا بالصحافة المستقلة، بلغة إعلامية مختلفة عن سابقتها في ظل الحزب الواحد، وبجرأة في الطرح و التحليل و بالتميز في العرض، إلا أنها لم تتمتع بمجال الحرية المطلق، خصوصا بعد إيقاف المسار الانتخابي في 1992، إذ تعرضت لعقوبات اقتصادية و قضائية، كالتعليق و الرقابة و سجن مسئوليها و صحفييها، و احتكار المواد الإشهارية للمؤسسات العمومية، و سن قوانين رادعة للعقوبات، و غيرها من الإجراءات الرادعة، هذا بغض النظر عن الفرضيات التي شككت في انتماءاتها الحقيقية للقوى المالية السياسية في الجزائر.

لكن بعيدا عن التأويلات و عن فرضيات الانتماءات الحقيقية للصحافة المستقلة في الجزائر و التي تعرضنا لها بالتفصيل في الفصول السابقة، و بعيدا عن سيول من الحبر انجرفت متحدثة عن هذه الصحافة المستقلة و عن حقيقة استقلاليتها، بعيدا عن كل ذلك، و لمعرفة الدور الذي لعبته الصحافة المسماة اصطلاحا بالصحافة المستقلة، و التي نقصد بها في هذا البحث الصحافة الخاصة، قمنا باختيار عينة رأينا أنها الأكثر تمثيلا للصحف المستقلة الجزائرية و هي جريدة الخبر، لعدة أسباب من بينها أنها أول جريدة باللغة العربية التي تمخضت عن التعددية الإعلامية، و استمرت ليومنا هذا رغم أنها تعرضت لعقبات التمويل في بداياتها الأولى و لعملية التصفية الجسدية لصحفييها و لردع السلطة كالتعليق و الرقابة، و رأينا أنها الأنسب لتمثيل الصحافة المستقلة لكونها حققت مكسبا هاما يجعلنا نجزم بأنها تتسم بدرجة نسبية من الحرية تفوق باقي الصحف المستقلة، و هو تفردها هي و جريدة الوطن باكتساب مطبعة خاصة، إلى جانب طموحاتها على المستوى الوطني و الدولي

و أرقام السحب و المقروئية الكبيرة التي تحققها الجريدة مما يضعها في مصف الصحف الشعبية التي تحاول النزول لمستوى القارئ العادي لتحقيق الموازنة الإشهارية الإعلامية.

كل هذه الأسباب جعلتنا نختار جريدة الخبر اليومية و نقوم بتحليل مضمون قضيتين غطتهما هذه الصحيفة شأنها شأن كل الصحف الوطنية، و هما قضية محاكمة بنك الخليفة و الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007.

و من خلال البيانات الكمية و تفسيرها، خلصنا إلى أن جريدة الخبر تحاول أن تغلب الإعلام على النقد و التحليل و التوجيه، لأن الأشكال الإعلامية الأكثر تناولا ضمن صفحاتها هي الأخبار، ثم الأعمدة و المقالات التحليلية، و لا تحتوي على التحقيق كشكل إعلامي يتقصى في الأحداث و يبحث في أسبابها الفعلية من مصادر مختلفة، و هذا يدل على التوجه الشعبي الذي تنتهجه الجريدة. و كان اتجاه الجريدة نحو القضيتين حياديا، ما يؤكد تبني الخط الافتتاحي المعتمد على الإخبار، إلا أن التوجه السلبي الذي جسدته المقالات التحليلية و أعمدة الرأي، و بالرغم من اتسامه بلغة جريئة جدا و بأسلوب صريح و مباشر تظهر من خلاله التوجهات الحقيقية للجريدة من قضية المحاكمة التي وصفتها بمحاكمة القرن و التي اعتبرتها مجرد مسرحية لتصدير الديمقراطية الجزائرية للرأي العام الدولي، و موقفها من الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 و التي اعتبرت الفاعلين فيها مجرد أتباع لخطاب السلطة الممثل في خطاب رئيس الجمهورية، إلا أنها وضعت خطوطا حمراء، أي رقابة ذاتية من خلالها لم تتعد هذه الخطوط، فكثيرا ما قدمت أعمدة الرأي الأفعال مع الإشارة للفاعلين و دون تسميتهم الصريحة.

كما أن موقف الجريدة من الأحداث تجسد في قراءة ضمنية استطعنا أن نرصدها من خلال تكرار الشخصيات المحورية في سياق هذه الأحداث، فالجريدة تهتم بالشخصيات الفاعلة فيها من خلال تردد و تكرار ذكرها، سواء بالسلب أو بالإيجاب.

و من خلال تحليلنا لمضمون عينة الصحف، لاحظنا بأن الجريدة و على قدر منحها أهمية للأحداث، فإن هذا لا يكون على حساب صفحات الإشهار، ففي تغطيتها لقضية محاكمة بنك الخليفة حققت الموازنة بين الإعلام و الإشهار، ففي مقابل منحها مساحة ورقية كبيرة نسبيا للقضية، منحت مساحة أخرى للإشهار، فالمقروئية استقطبت الشركاء الإعلانيين مما جعل الجريدة تلغي صفحات داخلية و تعويضها إما بالإشهار و إما بنقل أطوار المحاكمة.

إذن فالإشهار متغير هام جدا يؤثر على حرية التعبير في الجزائر، فمنه تستمر الجريدة، و تبقى.

فالصحافة الخاصة في الجزائر، جاءت بلغة إعلامية جريئة و جديدة و لكنها بقيت تعمل في حدود خطوط حمراء، يفرضها قانون الإعلام و الخطوط الافتتاحية، و المقروئية،
و تفرضها صعوبات الوصول للمصادر و غياب ثقافة التقصي في الإعلام المكتوب الجزائري مما يبعدها عن الدقة و الوضوح في الطرح، كما أنها تتأثر بالجهات الممولة لكون أن التمويل و الإشهار من أهم أسباب بقاء الصحف في الساحة الإعلامية.
و قد كان مؤسسو الصحافة المستقلة في الجزائر من أبناء المهنة و لكن و لكون القانون لم يمنع الاستثمار في مجال الصحافة فقد دخلها مستثمرون من غير أبناء المهنة، و أصبح الممولون يفرضون توجهاتهم، كما هو حال بعض الجرائد المعروفة على الساحة الإعلامية الجزائرية و التي تتبنى الخط المستقل عن التوجهات الفكرية و في ذات الوقت تمول من قبل رجال أعمال ذوو توجهات محددة، لكن جرائد كالوطن و الخبر و التي كان و لا يزال وراءها صحافيين من أهل المهنة فهي من أكثر الجرائد تمتعا بالاستقلال النسبي.
من دراستنا المعتمدة على الدراسات النظرية و تحليل مضمون أعداد من عينة الخبر الممثلة لجملة الصحف المستقلة في الجزائر، نصل إلى أن الصحافة المستقلة في الجزائر كان لها مجال من حرية التعبير لم يتوفر للإذاعة و التلفزيون كوسائل إعلام ثقيلة، و قد تمتعت بهذا المجال من الحرية نسبيا، لأن السلطة الحاكمة مارست عليها ضغوطات متنوعة، و وضعها في موقف وسط بين كون الاستثمار في مجال الصحافة ظل محل اهتمام السلطة و قوى المال.
و الصحافة المستقلة في الجزائر لم تفعل الكثير لتغيير الواقع، أو التأثير في اتخاذ القرارات و لا يمكن أن تستقل عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية أو عن سيطرة المواد والبنى الأساسية اللازمة لإنتاجها و نشرها، لكنها في المقابل تمتعت بمجال نسبي من الحرية في التعبير كأحد أهم دعائم النظام الديمقراطي، و بالتالي فقد ساهمت في إرساء أحد دعائم النظام الديمقراطي في الجزائر .

الخاتمة

و نحن نضع اللمسات الأخيرة لهذه الدراسة، نقف متأملين في ما حققناه و ما لم نتمكن لطبيعتنا الإنسانية البعيدة عن الكمال، من تحقيقه، فنجد أن الوصول للإجابات و الحلول الشاملة الكاملة الموضوعية البعيدة تماما عن ذات الباحثة، من أصعب ما يمكن الوصول إليه.

لكن غايتنا الأولى شأن كل باحث أكاديمي، هي المساهمة و لو بقسط بسيط في تشخيص الظواهر و المشكلات أو على الأقل تحديدها و وصفها، لأن الوصف في حد ذاته هو تقديم الواقع على طبيعته و تحديد خصائصه و سماته، ليكون ذلك بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة الوصول للإجابات و الحلول.

إن ما تم التوصل إليه من نتائج متعلقة بدور الصحافة المستقلة في ترسيخ دعائم الديمقراطية في الجزائر، مرتبط ارتباطا وثيقا ببحوث الإعلام و الاتصال التي اختلفت

و تنوعت أساليبها و مناهجها و حسب الأدوات المتوفرة لكل من بحث فيها، و حسب الخلفية الفكرية و المقاربات النظرية التي انطلق منها، لكن النتائج التي توصلنا إليها هي بمثابة إجابة على تساؤلات طالما تبادرت في ذهن الباحثة و في أذهان الكثير من المهتمين بعلوم الإعلام و الاتصال، و نــأمل أن تكون بمثابة الانطلاقة لبحوث أخرى في هذا المجال.

عموما حاولنا إبراز هذا البحث في شكل متسلسل، و منهجية واضحة، و حاولنا تعرية المعرفة و تقديمها في صورتها الحقيقية، بكل موضوعية و بعيدا عن الحشو و التنميق

و الزخرفة، لكننا في الوقت نفسه، جد مدركين لأنه من المستحيل أن يتجرد الباحث من ذاتيته، و من شخصيته و من لمساته الخاصة التي نعتقد أنها تشكل بصمته على تحفته التي تصورها و صممها و قدمها آملا أن تسر الناظرين!!

الهوامش و الإحالات

(1) Abed Charef- Algérie 88, un chahut de gamins?, édition Laphomic, 2éme édition, Alger,1990,p 45.

(2) زهير إحدادن، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 97.

(3) Presse algérienne, Les nouveaux boucs émissaires, Abderrahmane Mahmoudi, édition de poche,2000,p 23.

(4) Noam Chomsky,Robert Mc Chesnay- Propagande, médias et démocratie- les éditions Eco Société 2000 pour la traduction française ,pp 21.25.

(5) علي الدين هلال، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات ___ الندوة الفكرية من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987، ص:35.

(6) علي يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة، إتيراك للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص: 101.

(7) صالح جواد الكاظم، علي العاني، الأنظمة السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 1991، ص: 27.

(8) عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة،1992، ص: 219.

(9) محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1977، ص: 236.

(10) موسوعة Encyclopédie Universalis.

(11) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص: 35 .

(12) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 87.

(13) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 31.

(14) مصطفى الفيلالي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1987 ص: 754.

(15) Georges Burdeau, La démocratie, édition du seuil, p 103.

(16) John -h-Hallowell, Les fondements de la démocratie, édition nouveaux horizons, 1977, p 107.

(17) John-h-Hallowell, ibid, p 109.

(18) Dimitri Georges Lavraff, Histoire des idées politiques depuis le XIX siècle, deuxième édition- édition Dollaz, 1978,p p 86,87.

(19) Dimitri Georges Lavraff, ibid, p 6.

(20) Georges Burdeau, ibid, p 104.

(21) Dimitri Georges Lavraff, ibid, p p 92,93.

(22) Georges Burdeau, ibid, p 88

(23) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 105.

(24) محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1986، ص: 153.

(25) عصمت سيف الدولة، النظام النيابي و مشكلة الديمقراطية، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة، 1976، ص: 250.

(26) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص: 113.

(27) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

(28) بلقاسم رواش صحفي بجريدة jeune indépendant لجريدة الخبر الأسبوعي الصادرة بتاريخ من 24 إلى 30 نوفمبر 2007، العدد 456.

(29) عبدو- ب، مقال في جريدة Le quotidien d'Oran الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2000، العدد 1804.

(30) مقابلة مع معمر فارح أحد مؤسسي أول صحيفة مستقلة باللغة الفرنسية بالجزائر في 1990 و هي جريدة Le soir d'Algérie بتاريخ 15 فيفري 2002.

(31) مولود حمروش، في حوار لأسبوعية الخبر الأسبوعي الصادرة في الأسبوع الممتد من 24 إلى 30 أفريل 2004.

(32) عمر بلهوشلت مدير يومية الوطن من أولى الجرائد باللغة الفرنسية التي ظهرت مع تحول الساحة الإعلامية و السياسية الجزائرية بعد أحداث أكتوبر، له أكثر من خمسين قضية أمام

المحاكم و نجا من محاولة اغتيال، تحصل على العديد من الجوائز من بينها القلم الذهبي التي يمنحها سنويا الاتحاد العالمي للصحف منذ 1994.

(33) شبكة الصحافة العربية هي شبكة إلكترونية للصحف العربية يديرها الاتحاد العالمي للصحافة و تمولها مجموعة (جي بي بوليتكن) الدانمركية، تمثل الاتحاد 18 ألف صحيفة في مائة دولة و تضم 72 اتحادا صحفيا وطنيا، تدعم الصحافة المستقلة في العالم العربي من خلال تشجيع تبادل الأفكار و تزويد أعضائها بأكثر الاستراتيجيات نجاحا في مجال صناعة الصحف.

(34) التصريح كان بتاريخ 22 -07-2007 بموقع www.arabpressnetwork.org تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 جوان 2008 على الساعة 15.35 سا.

(35) مقال للصحفي محمود بلحيمر نائب رئيس تحرير يومية الخبر نشر بتاريخ 03 ماي 2007 على الموقع الإلكتروني www.elmouchahid.net تمت زيارة الموقع بتاريخ 20 جويلية 2008 على الساعة 14.00سا.

(36) مقولة مقتبسة من مقال للصحفي مرزاق صيادي من جريدة الخبر الأسبوعي نشر بتاريخ 7 جانفي 2007 على موقع http.merzaksiadi.maktoobblog.com تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 فيفري 2008 على الساعة 20.36 سا.

(37) حسان زهار من مؤسسي أسبوعية الشروق العربي شغل بها منصب رئيس التحرير بين 1999 و 2001، ثم رئيس تحرير أسبوعية الأطلس من 2002 إلى 2004
وحاليا رئيس تحرير يومية الشروق ثاني جريدة يومية من حيث المقروئية و الانتشار.

(38) حوار أجرته الصحفية سماح خميلي مع حسان زهار نشر في الموقع الالكتروني للجريدة الإلكترونية الشهاب بتاريخ 27-01-1427 هـ www.chihab.net تمت زيارة الموقع بتاريخ 22 مارس 2008 على الساعة 15.30 سا.

(39) الدكتور محمد شطاح أستاذ الإعلام و الاتصال بقسم علوم الإعلام و الاتصال بجامعة باجي مختار بعنابة بالجزائر.

(40) مقال منشور على شبكة الحريات الإعلامية بتاريخ 03 أوت 2006 و هي شبكة تساهم في بناء و تعزيز الديمقراطية حسب المعايير الدولية لحرية الصحافة، و هي لسان حال مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تسعى للدفاع عن حرية الإعلاميين و أمنهم
و التحدي للانتهاكات التي يتعرضون لها www.cdfj.org تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 مارس 2008 على الساعة 15.35 سا.

(41) مقال في مجلة النبأ الإلكترونية نشر بتاريخ 08 أيار 2008 تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 جوان 2008 على الساعة 16.00 سا www.alnnabaa.org

(42) Fouad Bouguetta- ibid- page 41

(43) نظام سياسي فوضوي يعتمد على تولي الشعب أموره بنفسه دون أي تدخل من طرف السلطة الحاكمة

(44) Noam Chomsky,Robert Mc Chesnay- Propagande, médias et démocratie- les éditions Eco Société 2000 pour la traduction française ,pp 21.28.

(45) Juan-J-Linz, Alfred Stephan, Toward consolidated democratises, Journal of democracy vol2 no 2, pp 15-16 traduction Bouguetta.

(46) Fouad Bouguetta,ibid,p 45

(47) منظمة أمريكية تهتم بمسألة الديمقراطية و الحقوق السياسية و الحريات المدنية تستوحي أفكارها من المقاربات السابقة.

(48) The freedom house in the world 2003, survey methodology,www.freedomhouse.com.

(49) Fouad Bouguetta, ibid, p 14.

(50) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, Propagande médias et démocratie, édition Dar el hikma, Alger, 2000,p 81.

(51) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, ibid, p 83.

(52) Noam Chomsky, Robert Mc Chesnay, ibid, p 95.

(53) Fouad Bouguetta, Société de l'information, transition démocratique et développement, l'Algérie, office des publications universitaires, Alger, 2007, p 39.

(54) Francis Fukuyama, La fin de l’histoire et le dernier homme, édition Flammarion, Paris, 1992.

(55) Nancy Théde, le développement démocratique de 1990 à 2000 une vue d'ensemble, centre international droit de la personne et du développement démocratique.

(56) Mohamed Harbi, la démocratie à l'occidental est-t-elle généralisable ? Dossier 1988-1989 de l'état du monde, sur CD rom,ed La découverte et CD rom SNI Québec,Canada

(57) متغير جاء مع اتفاقية واشنطن وقد اقترحه ويليامسن لتسطير نقاط يعتمد عليها الإصلاح الديمقراطي كتحرير التبادلات و السوق و الإصلاح الجبائي و الخوصصة

(58) عن الموقع www.aljazeeratalk.net

(59) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص91.

(60) محمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 91.

(61) ، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995، ص 292.

(62) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 133.

(63) محمد شطاح، نعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي و الإعلامي بين النظرية و التطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 38.

(64) سمير محمد حسين، المرجع السابق، ص 307.

(65)سمير محمد حسن، بحوث الإعلام، ص 302

(66) موسوعة ويكيبيديا الموسوعة الحرة باللغة العربية، موقع: http://ar.wikipedia.org أخر تعديل للصفحة بتاريخ 23 مارس 2008 تم زيارة الموقع بتاريخ 26 جوان 2008 على الساعة 14.25 سا.

(67) محمد شطاح- نعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي و الإعلامي بين النظرية و التطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص73.

(68) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995، ص ص 147، 148.

(69) سمير محمد حسن، مرجع سابق، ص 147.

(70) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1995ا، ص 178

(71) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، ص 180

(72) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971، ص 34.

(73) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، ص 182

(74) Pierrette Rongére, Méthodes des sciences sociales, Dollaz, Paris, 2éme édition, 1975, page 54

(75) محمد شطاح- نعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي و الإعلامي بين النظرية و التطبيق، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص31.

(76) نوال محمد عمر، مناهج البحث الاجتماعية و الإعلامية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986، ص 137.

(77) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 55.

(78) إبراهيم إمام، بحوث تحليل المضمون و تطبيقاتها في الإعلام، مجلة الإذاعات العربية، العدد 70، أفريل 1977، ص 06.

(79) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ص 22.

(80) حوار لكامل القيم نشرته مجلة الحوار التمدن، بتاريخ 01 مارس 2007، العدد 1841

(81) نادية سالم، إشكالية استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1983، ص 44.

(82) محمد شطاح- نعمان بوقرة، مرجع سابق، ص32 .

(83) محمد شطاح- نعمان بوقرة، مرجع سابق، ص 31 .

(84) إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1986، ص 104.

(85) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 226.

(86) محمد عبد الحميد،مرجع سابق، ص 228.

(87) سمير محمد حسين، <u>بحوث الإعلام</u>، ص 265.

(88) سمير محمد حسين، <u>بحوث الإعلام</u>، ص ص 266، 268.

(89) محمد عبد الحميد، <u>تحليل المحتوى في بحوث الإعلام</u>، ص 132

(90) محمد عبد الحميد، <u>البحث العلمي في الدراسات الإعلامية</u>، ص 233.

(91) سمير محمد حسين، <u>بحوث الإعلام</u>، ص 260.

(92) محمد عبد الحميد، <u>البحث العلمي في الدراسات الإعلامية</u>، ص ص 234، 235.

(93) محمد عبد الحميد، <u>البحث العلمي في الدراسات الإعلامية</u>، ص 235.

(94) محمد عبد الحميد، <u>تحليل المحتوى في بحوث الإعلام</u>، ص 132.

(95) محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 182.

(96) سمير محمد حسين، <u>بحوث الإعلام</u>، ص 239

(97) محمد عبد الحميد، <u>تحليل المحتوى في بحوث الإعلام</u>، ص 209

(98) محمد شطاح- نعمان بوقرة، <u>مرجع سابق</u>، ص 41.

(99) زهير إحدادن، <u>عالم الاتصال</u>، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 97.

(100) الاندماج و الفرنسة وبالتالي التمتع النظري بحقوق المواطن الفرنسي، مثل هذا الاتجاه جرائد **الإسلام، الراشدي، الأقدام، صوت الأهالي**.

(101) إبراهيم إبراهيمي، <u>السلطة و الصحافة في الجزائر</u>، باريس،1987 ، ص ص 57-66

(4) Mohamed Harbi, <u>Le FLN mirage et réalité</u>, édition JA, 1985, p p 117- 178.

(102) شهادة أدلى بها رضا مالك لإبراهيم إبراهيمي سنة 1983 ذكرها في المرجع السابق ص16.

(103) شهادة أدلى بها عبد الحميد مهري لإبراهيم إبراهيمي سنة 1984 ذكرها في المرجع السابق ص17.

(104) محمد حربي، <u>أرشيف الثورة الجزائرية</u>، دار النشر الشاب الإفريقي، الجزائر، 1981، ص 583.

(106) محمد حربي، <u>المرجع السابق</u>، ص ص 202، 406.

(107) محمد حربي، <u>المرجع السابق</u>، ص 155.

(108) إبراهيم ابراهيمي، المرجع السابق، ص 24.

(109) إبراهيم إبراهيمي، المرجع السابق، ص 22.

(110)إبراهيم ابراهيمي، المرجع السابق، ص30.

(111) إبراهيم إبراهيمي، المرجع السابق، ص 192.

(112) Robert Escarpit, Thèse de communication et pratiques politiques édition le seuil, 1981, p 113.

(113) إبراهيم إبراهيمي، حوار في مجلة Confluences méditerranéennes عدد 25، دار النشر l'Harmathan ، 1998.

(114) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 121.

(115) دراسة قام بها إبراهيم إبراهيمي منشورة في جريدة العالم الدبلوماسي، الطبعة العربية، فيفري / مارس 1990.

(116) دراسة إبراهيم إبراهيمي السابقة.

(117) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 125.

(118) أسبوعية Police magazine، الأسبوع من 25 إلى 30 نوفمبر 2000.

(119) إسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

(120) دراسة إبراهيم إبراهيمي السابقة

(121) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 110

(122) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 150.

(123) صالح بن بويزة، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، الجزائر العاصمة، عدد 13 جانفي 1996.

(124) فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 1988، ص 318.

(125) Abed Charef- Algérie 88, un chahut de gamins?, édition Laphomic, 2éme édition, Alger,1990,

(126) تصريح لأحمد أويحيى رئيس حكومة سابق لصحيفة الشروق اليومي عدد 1810 ، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر 2006م الموافق ل 14 رمضان 1427هـ.

(127) الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، عدد 05، 1991، ص 64.

(128) M'hamed Rebah- la presse algérienne journal d'un défit- édition chihab- 2002- p 13

(129) M'hamed Rebah - ibid. - p 16

(130) بن شيكو هو مدير نشر صحيفة le matin ، عندما عاد من الخارج في أوت من سنة 2003، فتشته شرطة الحدود و عثرت بحوزته على شهادات أصدرها مصرف في الجزائر بقيمة 11.7 مليون دينار، فتم تصويرها من قبل المصالح المختصة و لم يقم بن شيكو بأية إجراءات أخرى بل خرج بطريقة عادية

في جويلية 2004، أدانته محكمة الحراش في الجزائر العاصمة بسنتين سجنا نافذا بتهمة مخالفة لوائح الجمارك، و تم الحجر على مبنى الصحيفة و إعادة بيعه لتغطية تكاليف الغرامة المالية المفروضة على مدير النشر و المقدرة بحوالي 20 مليون دينار جزائري

و قد انتقد بشدة بوتفليقة و وزراء من الحكومة و في فيفري 2004 أي قبل شهرين فقط من إعادة انتخاب بوتفليقة لولاية ثانية، نشر بن شيكو سيرة بعنوان:" بوتفليقة مخادع جزائري"

(131) Abderrahmane Mahmoudi, Presse algérienne, Les nouveaux boucs émissaires, ,édition de poche,2000

(132) Ahmed benzelikha, Presse algérienne, éditoriaux et démocratie, édition dar el Gharb, 2005.

(133) أحمد بن زليخة، الصحافة الجزائرية- الافتتاحيات و الديمقراطية، دار الغرب، الجزائر، 2005.

(134) أحمد بن زليخة، المرجع السابق.

(135) M'hamed Rebah, La presse algérienne, journal d'un défit, édition Chihab édition, Alger, 2002,page 60

(136) أحمد بن زليخة، المرجع السابق.

(137) M'hamed Rebah- ibid. page 111

(138) Abderrahmane Mahmoudi, Presse algérienne, Les nouveaux boucs émissaires, , édition de poche, 2000, p 163

(139) أحمد بن زليخة، الصحافة الجزائرية، الافتتاحيات و الديمقراطية، دار الغرب، 2005.

- **قائمة المراجع**

✓ **<u>مراجع باللغة العربية:</u>**

1- إبراهيم **إبراهيمي**، السلطة و الصحافة في الجزائر، باريس، 1987.

2- فاروق **أبو زيد**، فن الخبر الصحفي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1998.

3- فاروق **أبو زيد**، مدخل إلى علم الصحافة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 1988.

4 -زهير **إحدادن**، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

5- عاصم **أحمد عجيلة**، محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة،1992.

6- إبراهيم **إمام**، بحوث تحليل المضمون و تطبيقاتها في الإعلام، مجلة الإذاعات العربية، العدد 70.

7 -صالح **بن بويزة**، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، الجزائر العاصمة، عدد 13 جانفي 1996.

8- الطاهر **بن خرف الله**، المجلة الجزائرية للاتصال، عن معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، عدد 05، 1991.

9- أحمد **بن زليخة**، الصحافة الجزائرية- الافتتاحيات و الديمقراطية، دار الغرب، الجزائر، 2005.

10- سندرا **بول**، ملفين دفيلير، بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرءوف، الدار الدولية للنشر و التوزيع.

11- صالح **جواد الكاظم**، علي العاني، الأنظمة السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 1991.

12- حمد **حربي**، أرشيف الثورة الجزائرية، دار النشر الشاب الإفريقي، الجزائر.

13- محمود **حلمي**، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1986.

14- نادية **سالم**، إشكالية استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1983.

15- عصمت **سيف الدولة**، النظام النيابي و مشكلة الديمقراطية، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة، 1976.

16- محمد **شطاح**- نعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي و الإعلامي بين النظرية و التطبيق، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة.

17- عبد المجيد **شكري**، الاتصال الجماهيري الواقع...المستقبل، العربي للنشر و التوزيع.

18- كرم **شلبي**، الخبر الإذاعي و فنونه و خصائصه في الراديو و التلفزيون، جدة ، دار النشر الشروق، الطبعة الأولى، 1985.

19- محمد **عبد الحميد**، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

20- محمد **عبد الحميد**، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

21- محمد **علي محمد**، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1977.

22- مصطفى **الفيلالي**، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1987.

23- رولان **كايلور**، ترجمة مرسلي محمد، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.

24- إحسان **محمد الحسن**، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1986.

25- عبد الباسط **محمد حسن**، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971.

26- سمير **محمد حسين**، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995.

27- سمير **محمد حسين**، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1983.

28- نوال **محمد عمر**، مناهج البحث الاجتماعية و الإعلامية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986.

29-إسماعيل **معراف قالية**، الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

30- وليام **الميري**، الأخبار مصادرها و نشرها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الأولى.

31- علي الدين **هلال**، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1987.

32- علي **يوسف الشكري**، النظم السياسية المقارنة، إتيراك للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 101.

✓ **مراجع باللغة الفرنسية:**

1- Ahmed **Benzelikha**, Presse algérienne, éditoriaux et démocratie, édition dar el Gharb, 2005.

2- Fouad **Bouguetta**, Société de l'information, transition démocratique et développement, l'Algérie, office des publications universitaires, Alger, 2007.

3- Georges **Burdeau**, La démocratie, édition du seuil.

4- Abed **Charef**- Algérie 88, un chahut de gamins?, édition Laphomic, 2éme édition, Alger, 1990.

5- Noam **Chomsky**, Robert Mc Chesnay, Propagande médias et démocratie, édition Dar el hikma, Alger, 2000.

6- Robert **Escarpit**, Thèse de communication et pratiques politique édition le seuil, 1981.

7- Francis **Fukuyama,** La fin de l'histoire et le dernier homme, édition Flammarion, Paris.

8- John -h-**Hallowell**, Les fondements de la démocratie, édition nouveaux horizons, 1977.

9- Mohamed **Harbi**, la démocratie à l'occidental est-t-elle généralisable ? Dossier 1988-1989 de l'état du monde, sur CD rom, ed La découverte et CD rom SNI Québec,Canada

10 -Mohamed **Harbi**, Le FLN mirage et réalité, édition JA, 1985.

11- Dimitri Georges **Lavraff**, Histoire des idées politiques depuis le XIX siècle, deuxième édition- édition Dollaz, 1978.
12- Juan-J-**Linz**, Alfred Stephan, Toward consolidated democratises, Journal of democracy vol2 no 2, pp 15-16 traduction Bouguetta.
13- Abderrahmane **Mahmoudi,** Presse algérienne, Les nouveaux boucs émissaires, ,édition de poche,2000.
14- M'hamed **Rebah**, la presse algérienne journal d'un défit, édition chihab, 2002.
15- Pierrette **Rongére**, Méthodes des sciences sociales, Dollaz, Paris, 2éme édition, 1975.
16-Nancy **Théde**, le développement démocratique de 1990 à 2000 une vue d'ensemble, centre international droit de la personne et du développement démocratique.

✓ **دوريات**

1- جريدة **الخبر الأسبوعي** الصادرة في الأسبوع الممتد من 24 إلى 30 نوفمبر **2007**، العدد 456.
2- مجلة **الحوار المتمدن**، الصادرة بتاريخ 01 مارس **2007**، العدد 1841.
3- جريدة **الشروق اليومي** ، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر **2006**م الموافق ل 14 رمضان 1427هـ، عدد1810 .

4- جريدة **الخبر الأسبوعي** الصادرة في الأسبوع الممتد من 24 إلى 30 أفريل **2004**.
5-أسبوعية **Police magazine**، الصادرة في الأسبوع الممتد من 25 إلى 30 نوفمبر **2000**.
6- جريدة **Le quotidien d'Oran** الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر **2000**، العدد .1804
7- مجلة **Confluences méditerranéennes** عدد 25، دار النشر l'Harmathan **1998**.

8- جريدة **العالم الدبلوماسي**، الطبعة العربية، فيفري / مارس **1990**.

- **مواقع إلكترونية**

1 -الموقع الإلكتروني www.arabpressnetwork.org.
2 -الموقع الإلكتروني www.freedomhouse.com
3 -الموقع الإلكتروني www.elmouchahid.net
4 -الموقع الإلكتروني http.merzaksiadi.maktoobblog.com
5 -الموقع الإلكتروني www.chihab.net
6 -الموقع الإلكتروني www.cdfj.org
7 - www.aljazeeratalk.net
8 -الموقع الإلكتروني www.alnnabaa.org

- **موسوعات و معاجم**

1 -موسوعة Encyclopédie Universalis.
2 - ويكيبيديا الموسوعة الحرة باللغة العربية، على موقع: http://ar.wikipedia.org

الملحق